الجمهوريّة الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كليّة الأدب العربي والفنون

قسم الدراسات الأدبية والنقدية

ظواهر النّصيّة في التّراث النّقدي العربي

بين القرنين الثّالث والسّابع الهجري

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه علوم

تخصّص: لسانيات النّص

إعداد الطّالبة: سعاد نكّاع

إشراف أ.د: خيرة مكّاوي

لجنة المناقشة:

1-أ.د بن يشو الجيلالي	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	عضوا رئيسا
2-أ.د مكّاوي خيرة	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	مشرفا ومقرّرا
3-أ.د قادة محمّد	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	عضوا مناقشا
4-أ.د مفلاح عبد الله	المركز الجامعي – غليزان	عضوا مناقشا
5-أ.د عتاق قادة	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف	عضوا مناقشا

العام الجامعي: 2017-2018.

الجمهوريّة الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كليّة الأدب العربي والفنون قسم الدراسات الأدبية والنقدية

ظواهر النّصيّة في التّراث النّقدي العربي

بين القرنين الثّالث والسّابع الهجري

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه علوم تخصّص: لسانيات النّص

إعداد الطّالبة: سعاد نكّاع إشراف أ.د: خيرة مكّاوي

لجنة المناقشة:

1- أ.د بن يشو الجيلالي	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	عضوا رئيسا
2-أ.د مكّاوي خيرة	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	مشرفا ومقرّرا
3-أ.د قادة محمّد	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	عضوا مناقشا
4-أ.د مفلاح عبد الله	المركز الجامعي – غليزان	عضوا مناقشا
5-أ.د عقاق قادة	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف	عضوا مناقشا

العام الجامعي: 2017-2018.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الإهداء

إلى رمز الكفاح والنّضال...والدي العزيز

إلى نبراس الوفاء والإخلاص...والدتي الغالية

إلى من أناضل وأكافح لأجل إسعادها...ابنتي بثينة

إلى من هم سندي في الحياة ...إخوتي وأخواتي

إلى كلّ من أمدّني يد المساعدة

إلى كلّ من يحمل مشعلا للعلم يضيء به طريق الآخرين

أهدي ثمرة جهدي.

نكّاع سعاد

شكر

إن حقّ لنا الشّكر فالأولى شكر الله تعالى على ما منّ به علينا، وأن وفقنا لإنجاز هذا البحث.

ثمّ وبعده أقدّم خالص الشّكر والامتنان والتّقدير لأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدّكتورة/ خيرة مكّاوي، الّتي منحتني من وقتها الثّمين، وعلى ما بذلته من جهد في توجيه دفة هذا البحث فكانت ناقدة ناصحة ومصوّبة دقيقة، كما الشّكر موصول أيضا لعمّال مكتبة قسم الأدب العربي بدء برئيسة المكتبة ومساعديها،

كما هو موصول لكلّ من علّمني حرفا فصرت له عبدا.

نكّاع سعاد.

مقدّمة

"نحن فعلا بحاجة إلى حداثة حقيقيّة تهزّ الجمود وتدمّر التّخلّف وتحقّق الاستنارة لكنّها يجب أن تكون حداثتنا نحن".

عبد العزيز حمودة، المرايا المحدّبة، ص09.

يموج ميدان الدراسات اللغوية بتيارات وافدة على الساحة اللغوية العربية و الغربية على حدٍّ سواء، و إذ نراقب ذلك نجد أنفسنا نفد دوما إلى القديم ليس اجترارا له، وإنّما استقراءً فعّالا ومنتجا، فلا يمكن لنا استيعاب كل ما يصب في قالب الحداثة إلّا إذا كان لدينا تصور صحيح للقديم ورصد لظواهره وتحديد لخطوطه النظرية والتطبيقية، وهذا ما أسماه النقاد المحدثون: إحياء التراث.

و مردّ هذا الأخير في أساسه العميق هو إحياء للفكر العربي على كافة المستويات ومنه تنشأ لدينا حركة ارتدادية مابين الحاضر والماضي؛ حاضر يمتح من معين المناهج القرائية المعاصرة، وماض قد أسّس لمثل تلك التمثلات النقدية والقرائية. وانطلاقا من هذا الأساس قامت أغلب الدراسات العربية المعاصرة بلفت الانتباه إلى الموروث النقدي العربي في محاولة الربط بين القديم والحديث قصد إنتاج منهج جديد قويم، يقوم على دراسة الفكر الإنساني عامة واللّغوي خاصة، فنتج عن ذلك توجّه جهود الباحثين نحو التّراث منصبّة على تنقيبه وقراءته وتحيينه.

و جملة الأمر، فإن نتاج هذا التمحيص والتحقيق بدا جليا من خلال الإنجازات العظيمة الّتي قدّمها القدامى في شتّى صنوف العلم والمعرفة، ليدل على عمق الفكر والفهم لديهم، خاصة بعد ظهور المناهج القرائية الغربية، لتكون لسانيّات النّص من العلوم الّتي أظهر لها علماء العرب المحدثين جذورا ممتدّة في التّراث؛ فأكّدوا أنّ هناك تحليلات وتفسيرات تراثيّة تقترب من الدّراسات المعاصرة للنّص وأدوات تماسكه.

ومن البدهي، أنّ الدراسات اللغوية والنحوية - على وجه الخصوص- قد انصبّ اهتمامها ردحا من الزمن على وصف بنية الجملة كونها أكبر وحدة لغوية تستوجب التحليل، ذاك الّذي قرّره أصحاب الاتجاه الوصفي من أمثال"بلومفيلد"

و من ثمّ بحثت الدراسات اللغوية عن مخرج يمكّنها من استلام الظاهرة الأدبية من جميع النواحي، وما لبث علم اللغة أن انفتح على علم الدلالة والبراجماتية، وبالموازاة مع ذلك تقريبا انطلقت بعض الآراء تنادي بتجاوز الدراسات الجزئية (لسانيات الجملة) والشكلية للعمل الإبداعي إلى مجال معرفي أوسع على حدّ قول "دي بوجراند"(R.Debeaugrande)؛ لذا أضحى قيام لسانيات النّص كرغبة ملحة لغاية استيفاء كل الجوانب التحليلية المتعلّقة بالنتاج الأدبي/العمل الأدبي.

ومحصّلة القول، فإنّ النص كمتصوّر ومصطلح غربي طُرِحَ على الساحة النقدية واللغوية مع أواخر ستينات القرن الماضي، ليحملَ بذلك النقاد واللغويين الغرب على التهافت لاحتضان هذا الطرح الجديد، فتأسس بذلك علم النّص مستندا إلى علوم ونظريات سبقته، هذا على مستوى الساحة الغربية، أمّا العربية فبدا واضحا انشقاقها إلى فرق شتى ضاع منها التفسير، وغاب عن مجملها البيان والتقييد.

وتأسيسا على ما تم تفصيله، فقد تناهى إلى أذهاننا ونحن نعاين من خاضوا القول في مسألة الحبك والسبك من التراثيين العرب، أو ما يجسّد فعل التماسك النّصي لديهم، الوقوف على تجارب القدامى وإن صحّ القول الوقوف على قراءاتهم الرائدة على مستوى التنظير و الممارسة، من أمثال الجاحظ والرماني والسكاكي والجرجاني ومن على شاكلتهم، ذلك أنّ مؤلفاتهم احتوت على تأثيل ظاهرة النّصية داخل إطار النموذج النّصي، فكان منهم من استخدم مصطلحات ومفاهيم تدل على فكرة النّص والنّصية.

والحق أنّنا نهدف في بحثنا الالتفات إلى المظاهر الخطابية التي عالجوها بدايةً بالقرآن الكريم، ثمّ القصائد فالرسائل والخطب وغيرها، مبرزين وعيهم بفكرة تماسك النص وتآخذه، فضلا عن ارتباط أجزاء بعضه ببعض، ومناسبة

الأغراض للحالة الّتي يعبر عنها الشاعر، كما كانت آراءهم لا تقل أهمية عن أن تكون من مقومات النّصية كما سنوضح ذلك في ثنايا هذا الطرح.

فنحن إذا ما استقرينا تراثنا النقدي والبلاغي وجدناه دهاقا بالآراء التي صبت في قالب الدراسات النّصية، بداية بالنحو الذي تضمن دعوات تجاوز دراسة الجملة، وذلك من خلال النظر إلى العلاقات القائمة بين الجمل وربط سابقها بلاحقها، ولقد مثّلت الدراسات القرآنية النّموذج الأعلى في تجسيد رؤى كليّة للنّص وذلك من خلال نظرتهم إلى القرآن ككلٍّ موحّد لا يمكن لنا فصل أوّله عن آخره، والنقد الّذي تحدّث في أحد مستوياته عن وحدة القصيدة العربية، ولا يمكن لنا أن نتجاهل ما قدّمته بحوث البلاغة العربيّة إذ فصّل علماؤها في باب الفصل والوصل وغيرها من المسائل التي لها وشيجة بمعايير النصية. بالإضافة إلى تمحور نظرية عبد القاهر الجرجاني حول النظم وتوخي معاني النحو، الأمر الذي جعل من قراءة كلية النتاج الأدبي، أو ما يحقق للنّص نصيته يكتمل على يديه ويتضح.

فعلا لقد أنتجت تلك المتصورات التي أسلفنا الحديث عنها، نوعا من الاضطراب الاصطلاحي المقرون بحقيقة النص، وخاصة بعد القرن الرابع هجري، وهو أمر يقرّه أغلب الدارسين المحدثين، حيث نلفي ثلّة من العلماء العرب القدامى استخدموا مصطلح الكلام والنسيج؛ على اعتبار أن صناعة الكلام وشيٌ على شاكلة النسيج، وأمثلة ذلك مطروحة عند الجاحظ والشريف الجرجاني وعبد القاهر الجرجاني، وكذا ابن خلدون في مناوشته لنظريته "المنوال".

وركحا على ما سبق، فإنّ أيّة قراءة للتراث العربي لا مراء في أن تكون نابعة عن وعي المتفحصين والممحصين لهذا التراث، وإيمانا منهم بأنّ المدونة التراثية العربية زاخرة الإنتاج، ضخمة الفكر والتفكير، ودفاعا عن هذه الآراء الدّاعية إلى

إعادة قراءة التّراث، يقول إبراهيم الفقي في كتابه علم اللّغة النصي:إنّ" إغفال أربعة عشر قرنا من العمل الجادّ في مجالي البلاغة والتّفسير ...ثمّ في مجال اللّغة، يعدّ أمرا غاية في الخطورة...يعني هذا إهدار أربعة عشر قرنا من النّتاج اللّساني المتميّز". وبالتالي يكون الربط بين القديم والجديد استراتيجية منوطة بالدفاع عن الأصول الجمالية المتوارثة في ظل التحديات الراهنة، والتأكيد على الهوية من خلال عملية تأصيل التراث.

وإذا كان الأمر باديا على شاكلة ما رُصد، فإنّنا نتوجّه قُدما نحو توجيه دفة البحث بغية رصد ظاهرة النّصية والنّص بكليانيته داخل المدونة التراثية، وذلك من خلال ضبط عتبة هذا الأطروحة الموسومة:

[ظواهر النصية في الموروث النقدي العربي]

– بين القرن الثالث و القرن السابع الهجري-

وثمّة بواعث ودوافع جعلتنا ندخل طواعية إلى رصد هذا الوسم، حيث الموضوعية منها:

- الوقوف على الآراء النقدية والبلاغية والنحوية، على اعتبار أنّها تميد الباحث بآليات تحليليّة تدخل ضمن إطار النّص، يتم عبره النظر إلى النّصوص الأدبية، وذلك باستنطاق النّصوص التراثية وفكّ شفرات بنيتها، ومكوناتها التركيبية، واستبطان مداليلها ومن ثمّ تحديد تيماتها.

- استجلاء مقاصد وإفرازات الممارسات التحليلية التراثية،وإثبات فاعليتها في مقاربة النّصوص وتحليلها.

- إثبات مشروعية إحياء التراث وتحديثه وتأصيله، ومحاولة البرهنة على نصانيّة النّص في الموروث النّقدي العربي.

وأمّا الذّاتيّة منها، فنجملها فيما يلي:

- ميلنا الشّخّصي إلى البحث في مجال لسانيات النّص، خاصة ما تعلّق بالشّق التّراثي.
- محاولة إعادة قراءة النّتائج الّتي توصّلنا إليها في بحث الماجستير، من حيث التّحيين والتّحقيق ورصد كلّ ما له علاقة بهذا الأمر، فالقراءة الأولى ليست كالثّانيّة.
- الرّغبة الشّخصيّة في تفسير وتأصيل ظواهر النّصيّة في التّراث النّقدي العربي، خاصّة بعد وقوفنا على الهلهلة الّذي ساد الدّراسات الأكاديميّة الجزائريّة على وجه الخصوص.

ووفاق هذا التأسيس الموضوعي والذاتي للدوافع، تناهت إلى أذهاننا جملة من الإشكالات التي تعدّ محرك البحث، حيث نذكر منها على سبيل التمثيل:

ما معيار تعليل الانتقال من لسانيات النص إلى لسانيات الجملة؟ هل ثمّة تجاوز أم اشتمال؟ثم ما مدى تأثير المناهج النقدية السابقة للسانيات النص في هذا البحث؟وكيف نستطيع تبييئ معايير النصية الحداثية؟ هل حقّق معيار الاتساق والانسجام مفهوم النص عند التراثيين العرب؟ وما هو التحديد المنهجي للنص في تعالقه بين الناص والمتلقي؟ هل فعلا أنتج لنا المقام والمقال مفهوما تراثيا جديد للنص؟ أم أنه كان للتناص تحديدا ثان ينبوا عن الماهية الأولى؟ وهل يمكن لنا استشراف نظرية ألسنية نصيّة وفق الطرح والتأسيس التراثي العربي؟.

وإذا استوجب الأمر منّا الحديث عن منهج البحث، فيمكن القول إنّنا أخذنا برأي الجابري على أنّ((طبيعة البحث هي الّتي تفرض المنهج))، ومن ثمّ فإنّنا نعول على المقاربة النّصيّة مستندين في ذلك إلى منهجيّة الوصف مع توظيف آليات التّحليل، وذلك من أجل مدارسة الأقوال التراثية وتحليل شواهدها ومناقشتها

مناقشة موضوعية، قائمة على تحليل النصوص قيد الاستشهاد، للوصول إلى دقة الآراء وصحة النتائج.

لقد اقتضت طبيعة البحث تفصيل مادة الأطروحة وفق ما يشاكل مقاصدها إلى مدخل و أربعة فصول، خصّصنا المدخل للحديث عن تحديد الإطار الابيستمولوجي والاصطلاحي للسانيات النص من خلال البحث في متوالياتها من مثل اللسان والجملة والنص، كما أننا أبنّا عن علاقة لسانيات النص بلسانيات الجملة.

وأمّا **الفصل الأول** فقد خصصناه للإلمام بحيثيات علم لسانيات النّص ومفاهيمه المعرفية ومدلولاتها، ذلك أنّ كلّ علم جديد نجد فيه نسيج من اقتباسات سابقة، لذلك وجب علينا أن نبيّن علاقة لسانيات النّص بالعلوم الأخرى، وقد جاء عنوانه كالآتي:" لسانيات النّص: أقلمة المفاهيم".

وبما أنّ معايير النّصيّة تتحرك وفق ثلاثة أضرب: منها ما يتعلق بالعلاقات القائمة داخل النص (الاتساق والانسجام)، ومنها ما يرتبط بالمتلقي والنّاص(القصدية، المقبولية، الإعلامية)، أمّا الجزء الثالث فهو ما يتصل بالسياق الخارجي للنّص(المقام والتّناص)، ووفق هذا التسلسل المنهجي انبنت الفصول الثلاثة المتبقية، وعليه جاء **الفصل الثاني** موسوما:" بنية النّص في التراث النقدي العربي"، واستوفى هذا الفصل ثلاث مباحث الأول منها: كان بحثا عن ماهيّة النّص من الوجهة التّراثيّة، أمّا المبحث الثّاني فقد تمّ فيه رصد أهمّ الظّواهر الّتي يقوم على أساسها بناء النّص ورصد أهمّ الإجراءات النحوية التي تصب في قالب الدراسات النّصية، وهذا وفق المنظور الألسني النّصي حول خاصيّة الاتّساق ، أمّا المبحث الثالث: فاحتوى على دراسة الخاصية الدلالية

(الانسجام)، ذلك أنّ هذه الخواص تتجه في أفقها المعرفي نحو المستوى التركيبي والدلالي، والتي هي تشكل البناء الهيكلي للنّص.

أمّا **الفصل الثالث** فقد أفردنا لفائفه للحديث عن:" النّاص والمتلقي في التراث النقدي العربي"، لتشمل الدراسة في هذا الفصل خاصية القصدية والمقبولية والإعلامية، ذلك أنّ هذه المعايير الثلاثة تهتم بمنتج النّص ومن أُنتِج له النّص وحالة تلقيه له ، ومّما لاشكّ فيه أنّ علماء العرب التراثيين كان لهم باع في هذا الصدد.

ومن ثمّ كان لزاما على **الفصل الرابع** أن يتحرك وفق التسلسل المنهجي للبحث فجاء كالآتي:" ثنائية المقام والتّناص في التراث النقدي العربي"، فقضية التّناص أو السرقات الأدبية بالاصطلاح التراثي العربي، من القضايا الّتي أثارت جدلا في المدونة التراثية، وفي بحثنا هذا سنحاول رسم محدّداتها وفق الطرح الغربي للسانيات النّص، أمّا معيار المقام فقد لاقى قديما اهتماما كبيرا فشاع قديما مقولة (لكل مقام مقال)، ذلك أنّ مرتكزات المقام تساهم في بناء محدّدات النّص/ المقال.

على أن تقودنا **الخاتمة** أخيرا إلى أهمّ النتائج المتوّصل إليها، ومحاولة إيجاد أجوبة لجملة المطالب والإشكالات الّتي تمّ طرحها بداية هذا البحث.

وقد حدت بنا طبيعة البحث ومنهجيته، إلى الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي تخدم البحث من كل جوانبه ونذكر منها على سبيل التمثيل: "البيان والتّبيين" للجاحظ، "الصّناعتين" للعسكري، "عيار الشّعر" لابن طباطبا، "نقد الشّعر" لقدامة بن جعفر، "تحرير التّحبير" لابن أبي الأصبع المصري، "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني وغيرها. أمّا المراجع فمن جملتها: "لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب" لمحمّد خطّابي، و"التّفاعل النّصي" لنهلة فيصل

الأحمد، "النّص والتّناص" لمحمّد وهّابي، و"النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي" للباحث إبراهيم صدقة.

وعن الدراسات السابقة نذكر على سبيل التمثيل: أصول ومعايير النصية في التراث العربي عبد الخالق فرحان شاهين، ماجستير،دولة العراق،2012. تحليل الخطاب في ضوء لسانيات النص، بن يحي ناعوس، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2013، (رسالة دكتوراه، مخطوط).

وفي الأخير نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرف الأستاذة الدكتورة "خيرة مكاوي" الّتي لم تألل جهدا في توجيه هذا البحث والإشراف عليه، ثم الشكر موصول للجنة القراءة التي أتت على قراءة البحث والتفرد بصميم الملحوظات، ثم الشكر لكل من ساهم في رسم معالم هذا البحث.

مستغانم: 2017/10/05.

مدخل

لسانيات النّص ولسانيات الجملة: تجاوز أم اشتمال

المبحث الأوّل: مصطلحات ومفاهيم ألسنيّة.

المبحث الثاني: لسانيات الجملة ولسانيات النّص في ضوء التكامل المعرفي.

اللغة كنظام إشاري تسمح للإنسان بالاستمرارية وبناء مجتمعه، وتجسيد أفكاره وحضارته، ويتمّ هذا على إثر التواصل مع غيره، فاللّغة ملازمة للفكر وعاملة فيه، وبمحاذاة ذلك تكتسي الظاهرة اللغوية ميزة كونها أكثر الظواهر الكونية تفرعا في أصولها، ومن هذا المنطلق تشهد ساحتها حركية مستمرة إن على مستوى المفاهيم أو المصطلحات، ليتشكل جرّاء ذلك ترسانة من المناهج القرائيّة اللغوية القائمة على دراسة النّتاج الأدبي وتحليله محتلّة بذلك الصدارة ضمن هذا الأفق القرائي المعاصر، من أشهرها: النظرية التوليدية التحويلية، البنيوية، الشكلانية ونظريّة التّلقي وغيرها.

يجمع أغلب الباحثين على أنّ هذه الدّراسات قد قامت على أُسسٍ وقواعد تتخذ من الجملة المجال الأوسع والأكبر للتحليل، ومع التّطور الكرونولوجي الّذي عرفته مختلف المجالات المعرفية، درج مصطلح معرفي جديد حوَّل بذلك دفة الدراسات الألسنية من اعتمادها على الجزئية إلى الانفتاح على آفاق الكلية، فكان أن طُرِح مصطلح النّص كبديل للجملة، لينشق الدرس اللغوي إلى عهدين: عهد قديم تجسّده لسانيات الجملة والجديد تمثله لسانيات النّص؛ فما المقصود إذا بلسانيات الجملة ولسانيات النص وما طبيعة العلائق بين هذين العلمين؟.

ولأنّ المصطلحات صيغة ومادة ومعنى لا تخرج عن فصيح الكلام، وجب أن يقف عندها أيّ بحث علمي، إذ لا ينفك الباحث عن الاهتمام بدراسة المصطلحات العلمية دراسة علمية منضبطة الأطر والتوجهات، ولا يمكن أن تكون دراسة المصطلح إلا فرعا من فروع علم اللسان، ينحو نحو بيان المنهج من المدلول نحو الدال إذ ((المدلول يعرف بالمفهوم والدال يعرف بالتسمية وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الألسنية --------- علم المصطلحات

الدال---------- مفهوم (المدلول)

المدلول---------- تسمية(الدال).

ولذا فإن علم المصطلح يهتم فقط بالمفهوم والتسمية وهو جوهر العلم...))[1]، فتأسيس أيّ بحث منهجي لكل علم من العلوم يستوجب ضبط المصطلحات وصياغة المفاهيم بعيدا عن التشارك والتداخل والتضام.

وعلى أساس ما تقدّم، وجب علينا ضمن هذا الإطار البحثي وفي بدايته ضبط المفاهيم والمصطلحات القائم على أساسها هذا البحث، على اعتبار أنّ المصطلحات تمارس بطريقة ما سلطتها على المشتغل في حقل من حقول العلم والمعرفة، وهي بهذا تحكم قبضتها على الفكر الإنساني و إنتاجاته، وتحدّد مدى وعي الإنسان بثقافات وعلوم الشعوب الأخرى، ولذا فالحديث عن هذه المصطلحات شكلا وموضوعا، يستلزم اعتباطا ضبط مفاهيمها وحاملها المعرفي.

ولا يكون الاشتغال على تبيان هذا الحامل المعرفي إلا بعد الحديث عن المفاهيم الأساس التي تنبني عليها النصوص الموازية لمثل هذه المصطلحات، والتي من ضمنها ندلف إلى الحديث عن الجملة والنص، حتى نستطيع الإلمام بجوانب الموضوع دونما الخوض في حيثيات لا تمت بصلة لمثل هذا الفقرات التي ننسج محتواها من اصلها المعرفي الخالص.

المبحث الأوّل: مصطلحات ومفاهيم ألسنية:

[1] - عمار ساسي، صناعة المصطلح في اللسان العربي، الأردن، عالم الكتب، ط1: 2012، ص: 106 وما بعدها.

1 – تعريف اللّسان:

جعل الله اللّسان جارحة في الإنسان ووسيلة للبيان، وأداة للتعبير والاستدلال، وقد أُخِذ اللّفظ لدلالة على عدّة معانٍ:

أ-**المفهوم اللغوي:** يقول ابن منظور في كتابه لسان العرب :((لَسَنَ : اللّسان :جارحة الكلام وقد يكنّى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ ، قال أعشى بآهلة :

إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أُسِرُّ بِهَا *** مِنْ عَلْوَ لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخَرْ

وإن أردت باللسان اللغة أُنثت ، يقال : فلان يتكلم بلسان قومه ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿ *وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ* ﴾ سورة: إبراهيم أي بلغة قومه . وقال ابن سيده: واللّسان اللغة مؤنثة لا غير، واللّسَن، بكسر اللاّم: اللغة، واللّسان: الرّسالة وحكى ابن عمرو:لكلّ قوم لسنٌ أي لغة يتكلمون بها. ويقال رجل لسِنٌ :بيّن .اللّسنُ إذا كان ذا بيان وفصاحة))[1]، وهكذا يتدرّج مصطلح اللسان من كونه جارحة الكلام وأداة للإبانة ليحمل مفهوم اللغة التي يتكلم بها القوم، وفي هذا يبدو تأثر علماء اللغة العربية في تخريجاتهم بالقرآن الكريم، من ثمّ يحمل مصطلح اللّسان مفاهيم أخرى لديهم كالرسالة والفصاحة وغيرها....

ب- المفهوم الاصطلاحي: لقد ورد مصطلح اللّسان في القرآن الكريم في عدّة مواضع، وكان في كل موضع يتخذ مفهوما ودلالة تتماشى مع الوقائع والمستجدات الّتي ورد فيها هذا المصطلح، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

قوله تعالى: ﴿ *بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ* ﴾، سورة الشعراء الآية 159.وقوله تعالى: ﴿ *لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ* ﴾، سورة النحل الآية 103. وقوله تعالى: ﴿ *وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ* ﴾، سورة إبراهيم الآية 05.

[1] - ابن منظور، لسان العرب، المجلد13، ط03، 1994، باب النون، مادة: لسن.

وقد جاء في معجم التّعريفات لعليّ الجرجاني: ((اللّسن ما يقع به الإفصاح الإلهي لآذان العارفين عند خطابة تعالى لهم. لسان الحق: هو الإنسان الكامل المتحقّق بمظهريّة الإنسان المتكلّم))[1]،في حين يعرفه أبو هلال العسكري بقوله: ((هو مضغة من الإنسان يفتر بفتوره إذا أنّ كل، ويثوب بانبساطه إذا ارتجل))[2].

ممّا نخلص إليه أنّ اللّسان عند أبي هلال العسكري إنّما هو مرآة لصاحبه فهو يعكس حقيقة الإنسان ونفسيته في أية حالة يكون فيها، ولأجل ذلك يكون اللّسان مؤشرا على انتقال الذات الإنسانية من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل وذلك من خلال تجسده في الكلام ولقد ورد في القول المأثور عن العرب ((أنّ عقل الرجل مدفون تحت لسانه أي هو بيان لرجاحة العقل أو خفته))[3] .

ويصف أحد البلغاء اللّسان بأنّه ((أداة يظهر بها حسن البيان، وظاهر يخبر عن الضمير، وشاهد ينبئك عن غائب، وحاكم يفصل به الخطاب،...وملهه يونق الأسماع))[4]، وهذا القول لا يبتعد عمّا جاء به أبو هلال العسكري، فبه تحصل الإبانة والتواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع الواحد، فهو مادة تأسيسيّة يقوم عليها بناء المجتمع.

وعلى هذا الأساس يرى الباحث "عمر أوكان" أنّ اللّسان ليس مجرد ظاهرة طبيعية، ((وإنّما هو مؤسسة اجتماعية ناتجة عن التواضع،لذلك يعتبره سوسير

---

[1] - عليّ بن محمد السّيّد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتّصوّف والنحو والصّرف والعروض والبلاغة، تح ودر: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص161.

[2] - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تح: علي محمد التجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص22.

[3] - خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2012، ص167.

[4] - شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص17.

كنزا داخليا، مخزنا، قاموسا، بصمات موضوعة في الدماغ، وليس في مقدور الفرد تغييره أو إبداعه، نتيجة قانون المواضعة الّذي يحكمه، ممّا يجعله يقاوم كلّ التغيرات الّتي يحدثها الفرد والّتي تعبر أبدا عن جوهره))[1]، وتمام ذلك الآلة الفردية والجماعية التي تصاغ بها النظم الكلامية لبيئة معينة بوجه مخصوص وكيفية مخصوصة.

ويمكننا قوله من خلال هذا أنّ "دي سوسير" حين ميّز بين ما هو ملكة بشرية (اللغة)، وما هو تواضع اجتماعي(اللّسان)، وما هو نشاط فردي متعلق بالذكاء والإرادة (الكلام)، قد كان يرمي إلى أنّ اللّسان جزء هام وأساسي من اللغة وكونه يتصف بالجماعية والمواضعة فلا يحق للفرد الواحد أن يتصرف فيه أو يغيّر في نظامه، كما أنّه لا يمكن أن يتحقق النّص في أي فرد من أفراد المجتمع.

فاللّسان كنظام قائم بذاته لا يمكن له أن يخضع إلاّ لقوانينه الخاصة؛ وهذا يستدعي أنّه إذا تغيّر عنصر ما في هذا النظام يقتضي ذلك تغييرا في النظام ككل، وعليه فإنّ الأنظمة التّأسيسية للّسان تكون قائمة على مبدإ ارتباط العناصر الداخلية فيما بينها ((على المستوى التركيبي(المحور الأفقي) والمستوى الاستبدالي (المحور العمودي) ومكان تواجد هذا النظام هو الدماغ بالقوة وهو -النظام -عبارة عن سلسلة من الاختلافات الصوتية المتزاوجة مع سلسلة من الاختلافات التصورية))[2]، ويكون تواجده في دماغ جماعة من الأفراد إذ لا يمكن أن يتجسّد في دماغ فرد واحد بحيث لو كان ذلك لكان ناقصا، فصورته الكاملة تتمثل في لسان الجماعة، ويذهب عمر أوكَان مذهب "دوسوسير" إلى القول بأنّ اللّسان ليس هو اللغة.

[1] - عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب لبنان، 2001، ص43.

[2] - المرجع السابق، ص43.

ويمكن استخلاص بعض التعاريف -على شكل نقاط- قد تكون جامعة لتعاريف النحاة واللغويين :

1- اللّسان هو قبل كل شيء أداة للتبليغ والتواصل، وهي وظيفته الأصلية.

2- اللسان ظاهرة اجتماعية لا فردية، وبذلك يكون اللّسان هو مجموع من الأدلة تواضع عليها المستعملون.

3- يختلف اللّسان من لغة إلى أخرى من حيث النظام الصوتي و الإفرادي والتركيبي كما يختلف مضمونها المادي.

4- اللّسان في حدّ ذاته "نظام من الأدلة المتواضع عليها وله بذلك بنى ظاهرة وخفية.

5- يملك اللّسان منطقه الخاص به وهو مجموع الأصول والجذور الّتي يخضع لها الاستعمال اللغوي السليم، وهي قوانين تجريدية لا عقلية.

6- -اللّسان وضع واستعمال ثمّ لفظ ومعنى في كلّ من الوضع و الاستعمال[1]، ويعنى ذلك أنّ اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة وبنى جزئية تندرج ضمنها.

واستجابة لمطالب هذه التعريفات ظهر فرع جديد مستحدث في العلوم الإنسانية مُحدِثا بذلك ثورة في المفاهيم والاستخدامات اللّغوية هو: علم اللّسان أو اللّسانيات، هذا العلم الّذي يعتبر دو سوسير المؤسّس الأوّل له، فمعادل المصطلح العربي "اللّسانيات" في اللغة الأجنبية هو "Linguistique"، ومن المسلّم به ووفقا للفوضى الاصطلاحية الّتي تعيشها ساحة الدراسات اللّغوية العربية، فإنّنا نجدّ ترجمات عدّة لهذا المصطلح الأجنبي من بينها: علم اللّسان، علم اللغة، الألسنية، اللسانية، اللّغويات وغيرها.

[1] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع04، 1973-1974، ص28-46.

إذا فاللسانيات إنّما هي ((الدراسة العلمية للّغة، من حيث هي لغة، دراسة مستقلة عن العلوم الأخرى))[1]، هذا يعني أنّ دفة الدراسات اللسانية تحولت من كونها تدرس اللغة تاريخيا وفيلولوجيا إلى دراسة اللغة كبنية مستقلة وليست نسقا كما أوضح دوسوسير في كتابه "محاضرات في اللسانيات العامّة"*.

وتوضّح الباحثة "خولة طالب إبراهيم" في تعريفها للسانيات على أنّها: ((الدراسة العلمية الموضوعية للّسان البشري، أي دراسة تلك الظاهرة العامّة والمشتركة بين بني البشر،... أي دراسة اللّسان البشري من أجله ولذاته، بهدف اكتشاف المميّزات العامة المشتركة بظاهرة اللّسان البشري، من خلال دراسة اللغات الطبيعية المختلفة المتداولة بين بني البشر))[2]، دونما حصر لوجه من وجوه الدراسة.

ورغم أنّها فرع من العلوم مستحدث -اللّسانيات- إلّا أنّها لم تنشأ بمعزل عن الدراسات والمعارف القبلية، ذلك أنّها تفيد ممّا تتراكم من معلومات تتعلّق بنشأة اللّغات وتطوّرها، وما تراكم من معارف يمكن توظيفها في اللّسانيات المقارنة وعلم اللّغة التقابلي. فهي وصفية لا معيارية، وتزامنية لا تاريخية، وتعتمد المنطوق والمحكي

[1] - صلاح حسنين، اللسانيات وعلم اللّغة المعاصر وعلاقته بالعلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر/ القاهرة/ الكويت، دط، 2008، ص13.

* - لقد بلغت الجهود اللّغوية والدراسات الألسنية ذروتها مع ظهور كتاب فردينان دي سوسير " محاضرات في اللسانيات العامة" المطبوع عام 1916م، وبهذا شهدت العقود الخمسة اللاّحقة تقدّما نشطا لم يسبق له مثيل، وتنقيحا أساسيا للعلم اللّساني، وعدّ بذلك الاتجاه السوسيري بداية علم جديد في علم اللّغة، ويمكن الإشارة إلى أنّ أغلب المفاهيم والمبادئ النظرية الرئيسية الّتي قدّمها سوسير تعود إلى معاصريه الأكبر منه سنّا، وهما بادون دي كورتني وكروسزفسكي، بيد أنّ عددا من المفاهيم قدّمت في كتاب دو سوسير"المحاضرات" بطريقة أوضح وأوسع... – ينظر: رومان ياكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللّغة، تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2002، ص ص 28-29.

[2] - ينظر: خولة طالب إبراهيم، مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط02، 2006، ص09.

ولا تقتصر على المكتوب، وتعنى باللّغات جُلِّها ولا تقتصر على رقعة لغوية محدّدة، وهي بذلك تخالف الفيلولوجيا تماما.[1]

وفوق كلّ هذا، فإنّ الغاية المثلى من الدرس الألسني الحديث والّذي جاء به "دوسوسير" هو: معرفة الألسنية من حيث هي ظاهرة بشرية عامة، واكتشاف القوانين الضمنية الّتي تحكم الظاهرة اللّغوية، وضبط سماتها الصوتية والتركيبية والدلالية للوصول إلى قوانين كليّة للغة وشرح خصائص العملية الكلامية، وتفسير العوائق العضوية والنفسية والاجتماعية المعرقلة لأدائها، وبناء نظرية لسانية لها صفة العموم، إذ يمكن على أساسها دراسة جميع اللّغات وتاريخها بسرد تاريخ الأسر اللّغوية وإعادة بناء اللّغات الأم.[2]

وفقا لما تقدّم يمكننا القول أنّ اللّسانيات هي: ((العلم الّذي يدرس اللّغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية)) [3]، وبالتالي فهي تسعى لأن تخرج اللّغة من بوتقة الحدود التاريخية وتضييق أفق الدراسات المحصورة ضمن حيّز اللّغة المكتوبة والأدبية بصفة خاصة.

---

[1] - ينظر: صلاح حسنين، اللّسانيات وعلم اللّغة المعاصر، المرجع السابق، ص 13.

[2]- Ferdinand De Saussure: Coure de linguistique Générale, Edition Talantinkit, p12.

La tâche de la linguistique sera :

a) de faire la description et l'histoire de toutes les langues qu'elle pourra atteindre, ce qui revient à faire l'histoire des familles de langues et à reconstituer dans la mesure du possible les langues mères de chaque famille ;

b) de chercher les forces qui sont en jeu d'une manière permanente et universelle dans toutes les langues, et de dégager les lois générales auxquelles on peut ramener tous les phénomènes particuliers de l'histoire ;

c) de se délimiter et de se définir elle-même

[3] - نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب، الم الكتب الحديث/ جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط01، 2009، ص129.

واستنادا إلى ما تقدّم يمكننا القول أنّ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان إيذانا لميلاد لسانيات جديدة تنزع إلى الوصف وإلى الملاحظة الآنية للظاهرة اللّسانية، وقد كان ذلك مع ملاحظات أنطوان ماييه أوّلا ثمّ فرديناند دو سوسير والّذي يعتبر الأب الروحي والمؤسّس الفعلي للسانيات الغربية عند أغلب الدارسين.

2 – مفهوم الجملة:

لقد دأب النحاة قديما وحديثا على دراسة الظاهرة اللّغوية انطلاقا من البنية التركيبية العليا للّغة والّتي تمثلت في الجملة، دراسة تتضمن وحداتها التأليفية، نظامها وطبيعة نسقها التركيبي، وهي كمصطلح ظل يكتنفه التراوح بين الترادف والانفصال مع مصطلح الكلام مذ بداية الدراسات اللغوية، عند دارسي اللّغة عموما والنحاة على وجه الخصوص.

أ – لغة:

تنطلق الدلالة اللّغوية لمصطلح الجملة من معنى الالتحام والاقتران الذي يولد التماسك بين الأشياء، إذ جاء في لسان العرب: "الجُمَلُ" بالتخفيف: الحبل الغليظ... والجُملة: واحدة الجمل، والجُمْلة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جَمَعَه عن تفرقة، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره.[1] قال تعالى: ﴿ *لَوْ لاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ جُمْلَةً وَاحِدَة* ﴾ سورة الفرقان، الآية 32. تحيلنا الحمولة المعرفية السابق ذكرها على أنّ مصطلح الجملة في مجمله يفيد الجمع والضم، وأصل المصطلح اللّغوي ارتبط بالحبل الغليظ المتماسك*.

[1] - ينظر : ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط01، 2000، حرف الجيم.

* - من المعلوم بداهة أنّ المصطلح يكتسي دلالتين: دلالة لغوية ودلالة اصطلاحية، وهو عندما ينتقل من الدلالة اللّغوية إلى الدلالة الاصطلاحية باتفاق فئة معينة فهو يحتفظ بذلك الحبل السّري الّذي يجمعه بدلالته

في حين يضيف صاحب تاج العروس بقوله:((الجملة بالضمّ جماعة الشيء كأنّها اشتقت من جملة الحبل؛ لأنّها قُوًى كثيرة جُمعت فأجملت جُمْلَةً... ومنه أخذ النّحويون الجملة كمركب من كلمتين، أسندت إحداهما للأخرى))[1]، لا يبتعد تعريف الزبيدي عن تعريف ابن منظور إلّا أنّه أومأ للدلالة المختصّة الّتي لحقت بالمصطلح "الجملة"، وهي دلالة التركيب النحوي حيث أجمع العلماء على أنّ دلالة الاختصاص للمصطلح ظهرت على يدّ علماء النحو المتأخرين.

ب- اصطلاحا:

والحق أنّ المتتبع لخطوط الدرس النحوي العربي يجد غياب الاستخدام الموحّد لمصطلح "الجملة"، ممّا نتج جرّاء ذلك حمولة أفاهيمية حوله تختلف باختلاف المدارس والمذاهب، فغاب المصطلح عند المتقدمين من أمثال: "سيبويه" (180ه) والفراهيدي(175ه)[2] ، ولا يمكن لنا الجزم بأنّه في ظل غياب المصطلح قد يغيب المفهوم، فقد يكون التصوّر مقترنا بالمصطلح ضمنيا، لذا فإذا ما بحثنا عن حيثيات الوضع الاصطلاحي لمادة الجملة فإنّنا سنلفي فريقين: منهم من جعل الجملة مرادفة للكلام ومنهم من فرّق بين الاستعمالين*، يقول "سيبويه": ((هذا باب

الأصلية، فمصطلح "الجمل" بداية وضع للدلالة على الحبل الغليظ ثمّ انتقل هذا المصطلح إلى مجال معرفي مختّص فصارت الجملة من اختصاص النحويين، والدارس يلمس الرابط بين الدّلالتين ذلك أنّ التأليف الجملي في تماسكه وتناسقه يشبه الحبل المفتول المتماسك.

[1] - السيّد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيّد محمد محمود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 2007، المجلّد14، باب اللّام.

[2] - ينظر: الحميد السيّد، دراسات في السانيات العربية، بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2004، ص15.

* - والمستقري لنتاجات علماء النحو على مختلف مشاربهم ومآربهم يجد أنّ تعريفاتهم للجملة تنقسم إلى ثلاثة توجهات فمنهم من عبّر عن الجملة بالكلام والكلم كسيبويه والمبرّد وابن يعيش وغيرهم، ومنهم من جعلها مرادفا لمصطلح الكلام ونجد على رأسهم ابن جنّي والفرّاء والزمخشري وعبد القاهر الجرجاني، والتوجه الثالث مثّله ابن

الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال الكذب...))[1]، يشير "سيبويه" في معرض حديثه إلى مفهوم الجملة تحت مصطلح آخر "الكلام"، والملاحظ على الكتاب أنّ مصطلح الكلام فيه ورد بعدّة دلالات منها: اللغة والكلم وفعل القول والنثر والجملة.

وإذا ما تتبعنا الخطوات المُبينة للمصطلح نجد "ابن جنّي" يقول: ((أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الّذي يسميه النحويون الجمل))[2]، ابن جنّي هنا يورد تعريفا خاصّا فالكلام يتميّز عن غيره من الاستعمالات بتمام المعنى، ولا يشترط الكم أو العدد في الألفاظ، ومصطلح "الكلام" لدى "ابن جنّي" يقابل "الجملة" عند النحاة. ويستطرد ابن جنّي للإبانة عن الفروق الاصطلاحيّة للمتصوّرات القول والكلام (الجملة نحويا) مرتكزا في ذلك على شرط الإفادة فيقول: ((أمّا القول فأصله أنّه كلّ لفظ مَذِل به اللسان، تامّا كان أو ناقصا، فالتّام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناه، من نحو صه، وإيه، والنّاقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، ومحمد... فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلام. هذا أصله))[3].

وينحو "المبرّد" في كتابه المقتضب منحى "ابن جنّي"، فيعرّفها بقوله :((هي ما يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب))[4]، وبهذا يكون مصطلح "الجملة" لدى الكثير من العلماء يوازي مصطلح "الكلام" مع تلازم شرط الإفادة والاستقلال

هشام الأنصاري وغيره، وقد فرّقوا بين الكلام فجعلوه لفظا مفيدا، والجملة جزء منه. ينظر: عبد القادر بقادر، الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم دراسة لغوية أسلوبية، دار المعتز، الأردن، ط01، 2013، ص21-28.

[1]- ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط01، ج01، ص25، 66، 120، 139.

[2] - أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، المجلد01، دار الكتب العلمية، لبنان، ط02، 2003، ص72.

[3] - المصدر نفسه، ص72.

[4] - المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتاب المصري/ اللبناني، القاهرة/ بيروت، ط02، 1979، ج01، ص8، وينظر ص 10 و46.

وغياب الكم المحدّد، فليس العبرة بالطول أو القصر وإنّما بتمام المعنى وحصول الفائدة*، والملاحظ على المبرّد أنّه تخطّى المفاهيم المتداولة بين العلماء ليضفي على مفهوم الجملة لديه المبدأ التواصلي، وكأنّا به يقول أنّ أساس الظاهرة اللغوية هو المبدأ التواصلي من ثمّ فقد جعله شرطا لتمام مفهوم الجملة.

أمّا "الزمخشري" فينطلق في تعريفه للجملة معتمدا على مفهوم البنية التركيبية فيقول: ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك؛ أو في فعل واسم، نحو قولك:" ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمّى الجملة))[1]، لم يحدّد "الزمخشري" في تعريفه الفارقية الاصطلاحية بين مصطلح "الجملة والكلام"، فقد بيّن أنّ الكلام هو المركب من علاقة إسنادية، وأغلب النحاة يجمعون على أنّ الجملة هي الّتي تحكمها العلاقة الإسنادية سواء بين اسمين أو بين فعل واسم، من ثمّ يذيّل تعريفه بالإبانة عن مصطلح الجملة، وهنا يكون "الزمخشري" قد جعل من المصطلحين وجهان لعملة واحدة، إلّا أنّه يستدرك فيما بعد ويوضّح أنّ الجملة أعمّ من الكلام ذلك أنّ شرطه الإفادة بخلافها .

في حين يرى "رضي الدّين الاستراباذي" (686ه) أنّ الكلام والجملة يحملان مفهومين مغايّرين، مخالفا من سبقه من العلماء في تعريفاتهم الاصطلاحية، بالتّالي فالجملة عنده ما تضمّنت الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، على أن يكون الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، كما يوضّح المثال:

---

* - لقد اعتبر ابن سراج (ت316ه) الجملة والكلام مترادفين، مع تأكيده على أنّ الجملة هي النواة التركيبية سواء أكانت اسمية أم فعلية. ينظر: بشير إبرير، تعليميّة النّصوص بين النّظرية و التّطبيق، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2007، ص26.

[1] - موفق الدّين أبي البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 2001، ج01، ص70.

1-زيد يكرم جاره ـــــــــ كلام

2-يكرم جاره ـــــــــــ جملة[1].

تضمّن المثال(1) الإسناد الأصلي وقد وافق مبدأ الإفادة، ذلك أنّ (إكرام الضّيف) مسند لـ"زيد"، بخلاف المثال(2) الجملة فالفاعل غير جليّ وهذا ما سبّب تعميّة للمعنى إلّا أنّها صحيحة التّركيب، لهذا كانت الجملة أعمّ من الكلام.

والأمر نفسه قد أقرّه "ابن هشام الأنصاري" (761هـ) في تعريفه للمصطلح ينهج نهج "الرضيّ"ومن شاكله، فيقول:((الكلام هو المفيد بالقصد والمراد "بالمفيد": ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل أنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسمّى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها))[2]، وبالتالي يكون الكلام ما استوفى شرط تمام المعنى وأدّى غاية الإفادة على خلاف الجملة والّتي في رأيّه لا يكتنفها أيّ شرط سوى توخي الصّحة النحوية، وعليه تكون الجملة أعمّ من الكلام من هذه الناحية في رأيّ ابن هشام الأنصاري.

يبدو أنّ الإيضاح في استعمال المصطلح أصبح جليا مع المتأخرين، من أمثال جلال الدّين "السيوطي" إذ يقول: ((فإن كان مفردا-يقصد اللفظ- فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد فذلك كلام))[3]،بيّن "السيوطي" في معرض حديثه عن الألفاظ الفوارق الاصطلاحية بين الألفاظ معتمدا في ذلك على المفهوم الدلالي والتركيبي، بالتّالي جعل الجملة ما تركّب من كلمتين

[1] - ينظر: الحميد السيّد، دراسات في اللّسانيات العربيّة، المرجع السابق، ص 17.

[2] - ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، قدّمه: حسن جمد، أشرف عليه وراجعه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2005، المجلد02، ص05.

[3] - جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت، ج02، ص05.

مرتكزها أو أساسها العلاقة الإسنادية، وقد جعلها أصغر وحدة من الكلام. والمنحى نفسه ينحوه "عليّ بن محمّد السيّد الشّريف الجرجاني"(816هـ) في كتابه معجم التّعريفات حيث يقول:((الجملة: عبارة عن مركّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى أخرى سواء أفاد كقولك:"زيد قائم" أو لم يفد كقولك:" إن يكرمني" فإنّه جملة لا تفيد إلّا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقا*))[1].

وأمر التعقيد والغموض في التعريف لا يزال يصاحب المصطلح –الجملة- حتّى في الدراسات الحداثية، فلقد أحصى الباحثون ما يفوق المائتان تعريفا للجملة، واتجاه هذا الإشكال يعلّق الباحث "دي بوجراند" قائلا: ((من المتعلّق أنّ هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض والتباين حتّى في وقتنا الحاضر... ومازالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة دون الاعتراف صراحة – بأنّها تعريفات نهائية كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها))[2]، يقرّ الباحث بحقيقة الاضطراب الاصطلاحي والّتي تلاحق الدراسات منذ القدم، ويقصد بقوله التركيب الأساسي "الجملة" كونها المركب اللّغوي الّذي استحوذ على اهتمام غالبية الدراسات قديما.

وعليه فإن أغلب التعاريف اللغوية الحداثية تنطلق من خلفيات معرفية لدى الباحثين، معتمدين على معايير معيّنة: كالشكل أو البنية، الدلالة والإسناد وغيرها، ومنهم من اتّجه بداية للتفريق بين مصطلح الكلام والجملة، على خلاف الاضطراب الاصطلاحي الّذي كان ملموسا لدى القدامى، وملمح هذا المدْخل نستعرضه بداية بقول "دي سوسير"(F. de saussure) فيقول: ((الجملة أحسن نموذج يمثل

---

* - وقد عرّف "علي الجرجاني" الكلام بأنّه ما تضمّن كلمتين بالإسناد، أمّا في اصطلاح النّحويين فهو المعنى المركّب الّذي فيه الإسناد التّام . عليّ بن محمد السّيّد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، ص155.

[1] - المصدر نفسه، ص70.

[2] - روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط01، 1988، ص88.

التركيب/ السياق، إلّا أنّها من مشمولات الكلام لا اللّغة، أفلا ينجز عن ذلك أن يكون التركيب أيضا من مشمولات اللّفظ/الكلام.))[1]، يقصر دي سوسير استخدام الجملة على الكلام والّذي يعتبر فردي، شخصي التأليف بخلاف اللغة الّتي هي مستقلة عن الفرد تماما ولا يحق له التصرّف في قوانينها الداخلية، بالتالي فموضوع اللسانيات ليس الكلام وإنّما هو اللغة المعينة، فهي ذات بناء ونظام ثابت*.

ونجد "بلومفيلد" (Bloomfield) في تعريفه يحاول التخلّص من فكرة تمام المعنى في تعريف الجملة والّتي كانت سائدة في النحو الغربي، ليشكّل بذلك قفزة نوعية. بالتالي فهو يحدّدها على أنّها((شكل لغوي مستقل يؤدي وظيفته دون أن يدخل في شكل لغوي أكبر منه))[2]. وقد أكّد "فريز" بعد ذلك، أنّ معيار تمام المعنى لا يؤدي إلى تعريف مختصر ومفيد ومناسب للجملة بالتالي فهو يؤيّد "بلومفيلد" في رأيّه.

يذهب أغلب اللغويين –أصحاب الاتجاه البنيوي- إلى استبعاد شرط الإفادة (المعنى) في تعريف الجملة، وعلى حسب رأيّهم أنّ الجملة تتمّ بالنظر لبنيتها أي الشكل فقط، وهذا ما حاول "تشومسكي" إثباته من خلال جملته الشهيرة:" الأفكار الخضراء

---

[1] - دي سوسير، دروس في الألسنية العامّة، تعريف: صالح القريمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، لبنان/ تونس، 1985، ص188.

* - أشار الباحث "محمود أحمد نحلة" في كتابه مدخل إلى دراسة الجملة العربية: إلى أنّ دو سوسير لم يورد في محاضراته تعريفا محدّدا للجملة، وإنّما اكتفى بأن يعتبرها النمط الرئيسي من أنماط التضام Syntagma، والتضام عنده يتألّف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللّغوية الّتي يتلو بعضها بعضا، وهو لا يتحقّق في الكلمات فحسب بل في مجموع الكلمات أيضا. ينظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، مصر، دط، دت، ص13.

[2]- Bloomfield, Language, London, George- Allen and Unwin Ltd, Museum Street, 1967, p170.

"the utterance consists of three sentences. It is evident that the sentences in any utterance are marked off by the mere fact that each sentence is an independent linguistic form, not included by virtue of any grammatical construction in any larger linguistic form. In most, or possibly all languages, however, various taxemes mark off the sentence, and, further, distinguish different types of sentence."

المجرّدة من اللّون تنام خانقة"، بالتالي فوضعهم حدّا للجملة كان على أساس الصّحة النحوية مناوئين بذلك الجانب الدلالي.

أمّا "يسبرسن" فهو يسلك في تعريفه للجملة مسلكا مضادا للشكلانيين، فالجملة لديه: قول بشري تام ومستقل والمراد بالتّام والاستقلال عنده أنّ الجملة تقوم برأسها أو تكون قادرة على ذلك[1]، فحاصل التّمام والاستقلال هو تمام المعنى أي حصول الفائدة من القول لكي يحصل على الصيغة الاصطلاحية "الجملة".

أمّا فيما يخص التعريفات اللّغوية العربية فقد جاء في معجم اللسانيات تعريفا للجملة على أنّها: ((مجموعة من المكونات اللّغوية، مرتّبة ترتيبا نحويا بحيث تكون وحدة كاملة في ذاتها وتعبّر عن معنى مستقل))[2]، ونفس المفهوم نجده لدى الباحث "حسن ملخ"إذ أنّ الجملة لديه هي: ((مجموعة من العناصر النحوية المؤتلفة على نحو مقبول من أنحاء الجملة))[3]، تنطلق هذه التعريفات في تحديد مفهوم الجملة من خاصيتين هما: الأولى التركيب النحوي، وثانيا استقلال المعنى وتمام المبنى، وهو بذلك ينهل من التعريفات التراثية.

في حين يضيف الباحث "إبراهيم أنيس" في تعريفه المبدأ التداولي/ الإفادة، فيقرّ على أنّ الجملة: ((في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة أو أكثر))[4]، وفي نظره لا يشترط في اصطلاح الجملة أو التركيب اللّفظي – العلاقة الإسنادية- فقد تكون كلمة واحدة

---

[1]- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، المرجع السابق، ص 13.

[2] - سامي عيّاد حنّا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، دط، 1997، ص129.

[3] - حسن خميس ملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط01، 2007، ص21.

[4] - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط06، 1978، ص260-261

تستوفي بأن تكون جملة تامة المعنى لذاتها، المهم وضوح المعنى وبلوغه لدى السامع بصورة جليّة، فالجملة قد تتراوح بين الطويلة جدّا والقصيرة جدّا.

في حين تعتمد بعض التخريجات في تعريفها للجملة على مبدأ الإسناد على غرار ما فعل القدامى، وعلى هذا تكون الجملة: مركب لغوي دال مكون في اللسان العربي من عنصرين رئيسيين اثنين هما: المسند والمسند إليه اللّذان يظهران في نماذج الكلام المشخّص بصورة متعدّدة متنوعة بالغة الغِنى تتضمنها بنى تركيبية أساسية كلّ منها يشبه النّواة[1]، وعليه يكون قيام الجملة العربية في الأساس متضمّنا العملية الإسنادية والّتي هي في مجملها: مسند ومسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلّا اسما، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما،

وهذان هما عمدة الكلام، وما عداهما فضلة أو قيد[2].

وهي عند الباحث "خليل أحمد عمايرة" هي ((ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه. وتفيد "ما" الّتي جاءت في أوّل هذا التعريف فتقول: هي الحد الأدنى من الكلمات الّتي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسمّيه الجملة المنتجة أو التوليدية))[3]، وقول الباحث هنا يشير إلى أنّ اصطلاح الجملة على قول معيّن لا يشترط الكم وإنّما الغاية هي حصول الفائدة من القول ولو كان بأقل قدر من الكلمات ويمكن لنا أن نولّد من خلالها المعان لتكون منتجة/توليدية.

---

[1] - أحمد حالطوم، اللغة ليست عقلا: من خلال اللّسان العربي، دار الفكر اللّبناني، بيروت، (دط)، (دت)، ص126-127. كما ينظر أيضا: ريمون طحّان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط02، 1981، ص54.

[2]- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، دط، دت، ج01، ص14.

[3]- خليل أحمد عمايرة، نحو اللّغة وتراكيبها – منهج وتطبيق-، عالم المعرفة، ط01، 1984، ص77.

ما يلاحظ على التعريفات عند اللّغويين العرب أنّها تنقسم أيضا إلى توجهات باعتبار معايير محدّدة، وشرط الإفادة والإسناد معياران سائدان لدى أغلب الباحثين.

3- تعريف النّص:

النّص مصطلح يكتسي أهمية بالغة في إطار الحياة العملية والاجتماعية للإنسان، فهو أحد المرتكزات الأساسية الّتي تقوم عليها العلاقات التّواصليّة، فعليه يبنى انسجام المجتمع وتماسكه، ذلك أنّ النصوص تنظم مختلف المؤسسات وتضبط قوانين اشتغالها، وتسيّر طبيعة التعامل بين الأفراد ما يضمن الثبات والاستمرارية في أوساط المجتمع، ويأتي اهتمام علماء اللغة المحدثين بالنّص من منطلق أنّه يمثل الوحدة الطبيعية للتواصل بين الأفراد؛ وهو الوحدة الكلية الّتي تستحق التحليل.

لا مناص بداية من التعريج على تبيان المفهوم اللّغوي لمدلول النص، داخل الحقل المعجمي بغية تلمس بعض المؤشرات الّتي قد تقودنا إلى إيجاد بعض نقاط الاتفاق بين التحديد اللغوي والاصطلاحي قبل تناول مفاهيمه المتشعبة.

أ - **المفهوم اللغوي:** ورد في لسان العرب لـ " ابن منظور"((النّص: رفعك الشيء، ونصّ الحديث ينصّه، نصّا:رفعه. وكل ما أظهر، فقد نصّ ومنه المنصة،وقال الأزهري(ت370ه) النّص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه نصصت الرجل إذا استقصيت مسألته عن الأشياء، ومنه نصّ الناقة، إذا استخرج أقصى سيرها،ونصُّ الشيء منتهاه،ونصّت الظبية جيدها: إذا رفعته))[1] .

[1] - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، ج06، مادة نصص.

في حين جاء النصّ في أساس البلاغة "للزمخشري"بأنّه:((يفيد الرفع: فالنص رفعك الشيء، نصّ الحديث ينصُّه نصّا: رفعه))[1]. فلقد كان متداولا هذا الاستعمال لهذا المصطلح بين المحدّثين فمعنى نصّ الرجل الحديث إذا رفع سنده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولا يختلف التعريف في"القاموس المحيط" على أنّ النّص هو المنتهى والاكتمال" قال علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه- :"إذا بلغ النساء نصّ الحقاق أو الحقائق فالعصبة أولى ((أي إذا بلغن الغاية الّتي عقلن فيها على الحقاق وهو الخصام. وهو يقصد بذلك الإدراك والغاية))[2] . إنّ الدلالة المركزية الأساسية للدال"النّص" في المعاجم العربية هي الظهور والاكتمال في الغاية*، وهي تؤكد جزءاً

[1] - جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعارف، بيروت، 1982، مادة(نص).

[2] - مجد الدين محمد الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، المجلد2، ص331.

* - إنّ ما يلاحظ عل أغلب الدراسات الحديثة المشتغلة في حقل اللّسانيات النّصيّة مقاربتهم بين حمولة النّص مفاهيميا واصطلاحا داخل بيئته الأصليّة وبين ما ورد ضمن المدوّنات التّراثيّة العربيّة، ومن بين هؤلاء الباحث "محمد وهابي" فهو في معرض استقصائه لمفهوم المصطلح"النّص" يسعى إلى المقاربة من حيث المفهوم لا المصطلح، ذلك أنّ مصطلح يحوي في اللغة العربية عدّة معان من بينها: الرفع، الظهور، بلوغ الشيء منتهاه وغايته، ومقابلها في اللّغات الأوربية "Textus" ويعني النسج، وانطلاقا من هذه الفارقية ينطلق الباحث في البحث عن وجه المقاربة بين المفهومين.

ولقد بحث بداية عن معنى كلمة النسج لغويا والّتي يمكن اختزالها في معاني: الضم، النظم، والتّجويد وهذا مفاد الكلمة الأجنبية "Texte" ((وبمقارنة هذا مع دلالات الأصل العربي لكلمة "نص" –كما ذكرنا سابقا- الرفع والإظهار ، وبلوغ الشيء منتهاه، نلاحظ أنّ الأصل اللّاتيني للكلمة أقرب وأدق في التّعبير عن هذه الظاهرة اللّغوية الّتي نسمّيها الآن "نصا"، لأنّ أول ما يتبادر إلى أذهاننا، ونحن نتحدث عن النّص، أنّه نسيج لغوي، يضم مجموعة من الكلمات الّتي تنتظم في مجموعة الجمل، وهذه الأخيرة تنتظم بدورها في مجموعة من الفقرات... بشكل يجعل هذا النّسيج في النّهاية، عملا متناسقا منسجما. وبهذا فالاقتراب ممّا تعنيه كلمة نصّ العربية، لا يتمّ إلاّ من خلال عبارة"بلوغ الشّيء غايته ومنتهاه وأقصاه")) علما أنّ كلمة نسج ونسيج قد تداولت بكثرة في طيّات المدونة التّراثيّة. ينظر: محمد وهابي، من النّص إلى التّناص، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2016، ص09-10- 11.

من المفهوم الذي صار سائدا ومتعارف عليه لمصطلح النّص في الاستخدام اللغوي المعاصر.

في حين نجد "أبي البقاء الكفوي" يفصّل في تعريفه للنّص، إذ أنّ النّص((في أصله أن يتعدّى بنفسه لأنّ معناه الرفع البالغ ومنه منصّة العروس، ثم نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنّة وإلى ما لا يحتمل ألّا معنى واحدا،... والنّص قد يطلق على كلام مفهوم المعنى سواء كان ظاهرا أو نصّا أو مفسّرا))[1]، لقد دلّ اللّغوي "الكفوي" على مختلف الاستعمالات لمصطلح النّص كل حسب تصوّره فمن المعنى اللغوي والّذي يعني الرفع والظهور، إلى الاستعمال الفقهي والّذي يعتبر أوّل استخدام صريح للمصطلح في ظلّ الترسانة المعرفية للحضارة العربية، من ثمّ يوسّع الباحث دائرة استعمال المصطلح فيقرن (النّص) بكلّ كلام ذو معنى يفهمه المتلقي، وهو بهذا يختلف عن سابقيه في احتكارهم لمصطلح النّص على كلّ قول يحتمل التّأويل.

وكما سبقت الإشارة في التعريف السابق، فالنّص عند الفقهاء هو((نص القرآن ونص السنّة، أي ما دلّ ظاهر لفظهما عليه من الأحكام))[2]، فالنّص في علم الحديث هو التوقيف والتعيين، والنّص في الكتابات الأصولية والفقهية هو القرآن الكريم، أو هو مجموعة القواعد المستمدّة من الكتاب والسنّة إذ تعتمد القاعدة الفقهية على: أن لا اجتهاد مع وجود النّص، وهناك النّص والرأي أو النقل و العقل.

ولا يبتعد "علي الجرجاني" في معجم تعريفاته عن المفهوم المقدّم، فيقول: ((النّص ما ازداد وضوحا على الظّاهر لمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك

---

[1] - أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط02، 1998، ص902.

[2] - الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط01، 1993، ص11-12.

المعنى، فإذا قيل:"أحسنوا إلى فلان الّذي يقرح بفرحي ويغتمّ بغمّي" كان نصّا في بيان محبّته. والنّص: ما لا يحتمل إلّا معنى واحدا، وقيل ما لا يحتمل التّأويل))[1]، ولربّما ما يلاحظ على المدونة التراثية العربية خلو مصطلح النّص منها إلاّ عند علماء الأصول والفقهاء دون غيرهم، ولا يمكن لنا أن ننسب للباقين جهلهم بهذا المصطلح ولهذا يبقى السؤال مطروح لما ورد مصطلح النّص في الدراسات الدينيّة دون غيرها؟.

أمّا في اللغات الأجنبية فيصطلح عليه في الفرنسية ب(texte) وفي الإنجليزية(text)، وهو لفظ مأخوذ من اللفظ اللاتيني (textus) والّتي تعني (tissu)؛في الفرنسية أي نسيج، وجاءت من الفعل(texére)؛ نسج وقد أخذت الكلمة في العصر الإمبراطوري معنى ترابط الحكاية. وما تحيلنا إليه كلمة (texte) نسيج أنّ ((النّص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض، هذه الخيوط تجمع

العناصر المختلفة والمتباعدة في كل واحد هو ما نطلق عليه مصطلح نص»[2].

فكما تجمع الخيوط بعضها ببعض من خلال عملية النسيج تجمع الكلمات في النّص، فمصطلح نص(texte) يدل دلالة صريحة على التماسك والترابط بين أجزاء النّص وذلك من خلال معنى كلمة "النسيج".

كما أنّ دلالة النّص في الديانة المسيحية قد ارتبطت((بالنّص المقدس إذ وردت اللفظة بصيغة الجمع les textes، لتحيل على النصوص المقدسة))[3]. ولما كانت الحاجة الماسة لمصطلح يعبّر عن القوانين والتشريعات بالكتابة، استعار العلماء الغرب هذا المصطلح ، وهكذا تدرج المصطلح من علم لآخر حتّى وصل لعلم

[1] - علي الجرجاني، معجم التّعريفات، ص202-203.

[2] - علي الجرجاني، المرجع السّابق، ص12.

[3] - خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2012.ص18.

اللغة فصار يطلق على الشعر والنثر لفظ نص فقالوا:نص شعري ونص نثري= نص أدبي.

ب- المفهوم الاصطلاحي:

تجدر بنا الإشارة بداية إلى استخدامات المصطلح داخل الوسط الألسني، فالشائع عند الأوربيين هو مصطلح "النّص" (texte)، ويتميّز الاتجاه الأنجلو أمريكي باكتناف مصطلح "الخطاب" (discourse)، وبالتالي فأكثر المصطلحات إثارة في ميدان الدراسات اللغوية هو مصطلح النّص*،وصعوبة إيجاد إطار مفاهيمي محدّد لهذا المصطلح ترجع إلى كونه مفهوم تداخلت في بنائه تصورات معرفية عديدة، ونتاج لذلك صار يحمل أكثر من دلالة واحدة ويضمّ أكثر من تعريف؛ لكل حقل من الحقول المعرفية الّتي احتضنت هذا المصطلح تعريف خاص*، ويبقى الحقل اللساني

* - يجب علينا بداية التفريق بين مصطلحي النص والخطاب، فلقد ذهب أغلب العلماء إلى القول بأن الخطاب: هو كل ملفوظ أو خطاب شفوي، في حين قال البعض الآخر بأن الخطاب ينطبق على الرواية لذلك اصطلحوا عليه بالخطاب السردي(خاص بالروايات)، أما النص فقد قال بعضهم بأنه يطلق على كل ما هو منطوق و مكتوب. ومن هذا المنطلق" يمكن أن نقول بأن كل نص خطاب، ولكن لا يمكن أن يكون كل خطاب نص، في حين يذهب البعض إلى تحديد مفهوم النّص للذي تمّ تثبيته بواسطة الكتابة". ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، المرجع السابق، ص295-315، وبشير إبرير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2007، ص86-87. ويقول بول ريكور في هذا الشأن:" لنسم نصا كل خطاب تثبته الكتابة، تبعا لهذا التعريف، يكون التثبيت بالكتابة مؤسسا للنص نفسه" ينظر: بول ريكور، من النص إلى الفعل، أبحاث في التأويل، تر: محمد برادة، وحسان بو رقية، دار الأمان، ط2004،01، ص95. من ثمّ يرجّح الباحث محمد العبد أنّ الفارقية بين النّص والخطاب: هي كون النّص يمثل بنية في حين أنّ الخطاب يجسّد موقفا على أنّ هذا السائد في الدراسات النصيّة ولكن إذا ما عدنا وربطنا النّص بمقاصده ووظائفه، فإنّنا سنعود ونصطدم بقضية التشابك بين المصطلحين. ينظر: محمد العبد، النّص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط01، 2005، ص 7-12.

* - يكتسي مفهوم النص طابع التعقيد والإبهام من جرّاء التداخل المعرفي الذي يتسم به هذا المصطلح، وكبار المنظرين لعلم لسانيات النص والمعرّفون لمصطلح النص ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: قسم يذهب إلى تعريفه مباشرة من خلال مكوناته، ويمثله"تودوروف". وقسم يذهب إلى تعريفه من خلال ارتباطه مع الإنتاج الأدبي،

لوحده يحمل عدّة تعاريف، تلتقي أحيانا فيما بينها وتختلف أحايين أخرى، والملاحظ على هذه التعريفات أنّ بعضها أخذ يبيّن مفهوم النص عموما، في حين نجد أخرى تحاول إيجاد تعريف واضح من خلال إظهار الخواص المائزة للنص، وبالرغم من ذلك لم نصل إلى تعريف محدّد لهذا المصطلح.

يتميّز النّص بكيانه المتفرد، فهو لا يبنى بنفس القواعد أو المفاهيم الّتي تبنى بها الجملة، لذا فالنّص يجب أن يكون متميّزا من"الفقرة" وكذا من وحدة النموذج الكتابي لعدد من الجمل، فمصطلح"نص" ينطبق على الجملة كما ينطبق على الرواية، حتّى الكلمة الّتي تحمل معنى تاما، أي أنّها تجسد صفة الاكتمال والاستقلال ككلمة "قف" فقد اعتبرها علماء اللسانيات "نصا".

ويلغي بعض الباحثين العبرة بالتلفظ والكتابة، وعليه فلا يقتصر مصطلح "النّص" على النّص الأدبي فقط، فحكم القاضي نص، والمقال في الجريدة نص وغيرها حتّى الإشارة في نظر السميائيين يمكن أن تكون نصا، وهذا ((ما يسمح بدراسة آثار هذه الإشارة والوقوف على مدى تأثيرها من عدمه لدى المستقبل))[1].

وعليه يمكنها أن تحمل خاصية النصنصة بما أنّها تحمل مفهوما متكاملا وغائيا.

وبمَ أنّ أفكار "دو سوسير"تعتبر مفتاحا من مفاتيح الفكر اللّساني الحديث فلابدّ لنا أن نعرّج على آرائه من أجل التماس مصطلح النّص عنده، والملاحظ أنّه لم يستخدم هذا المصطلح كمصطلح وإنّما ورد في سياق حديثه عن الكلام المنطوق والمكتوب ((قال: لما الكلام (المنطوق) يفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة فإنّه يتعيّن

ويمثله "رولان بارث"، ويذهب القسم الثالث في تعريفه مذهبا يربطه بفعل الكتابة، ويمثله" بول ريكور". ينظر: منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، سوريا، ط01، 2002، ص121/128.

[1] - عبد الجليل مرتاض، في عالم النص والقراءة، ديوان المطبوعات الجامعية2، الجزائر، 2007، ص11.

على الألسني أن يقرأ أيضا حسابا للنصوص المكتوبة...))[1]، ولهذا فإنّ المصطلح عندما ورد في كتاب "دو سوسير" كان من قبيل الاصطلاح العام والذي كان يطلق في اللغة الفرنسية على تجسيد الظاهرة اللغوية.

في حين أنّ النّص قد حظي باهتمام كبير لدى "لويس هيلمسلاف" (L.Hilamslif) 1900- 1965، إذ أورد له تعريف على اعتبار أنّه يساهم في بناء النظرية اللغوية على حدّ قوله فالنّص عنده ((سلسلة تتكون من مجموعة أجزاء يتحقق فيها النظام الصوتي والدلالي والنحوي، ولا عبرة له بالطول أو القصر ولا يهم إن كان مكتوبا أو منطوقا ...))[2] ، وهذا يعني أنّ النظام اللغوي نظام سطحي أو شكلي يحيل إلى احتواء ذلك الجزء الكلي للعناصر الجزئية من خلال تماسك العلاقات وترابطها من خلال مستوياته الثّلاث.

علما أنّ تعريف النّص لم يستقر، فكان كلّما تحرّكت عجلة الفكر وتطور ظهرت تعريفات جديدة على السطح للمصطلح، فقد أورد كل من"هاليداي ورقية حسن" تعريفا للمصطلح في كتابيهما "الاتساق في اللغة الإنجليزية cohésion in English " إذ يتحدّد مفهوم النّص عندهما انطلاقا من البنيّة الداخلية للنّص والّتي تحكمها شبكة علائقية تضمن للنّص نصيّته، وبالتّالي فالنّص لديهما هو عبارة عن متتالية من الجمل تشكل نصّا، شريطة وجود علاقات بين هذه الجمل. وعليه، ينطلق الباحثان في تعريفهما من إيراد خاصية التتابع الجملي، وهما بذلك يركّزان على الكم من ثمّ يوضحان العلاقة القائمة بين الجمل وهي "الإحالة" والّتي تربط بين عنصر سابق وآخر لاحق.

---

[1] - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسس نحو النص، المجلد01، جامعة منوبة، تونس، 2001، ص26.

[2] - ينظر: بشير إبرير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، ص70.

كما لا يمكن لنا حصر النّص في كونه مجموعة من الجمل وذلك بمراعاة العلاقات النّحويّة الرابطة بين الجمل، إذ يمكن أن يكون النّص منطوقا أو مكتوبا، نثرا أو شعرا، حوارا أو مونولوجا، يمكن أن يتجسّد في أي شكل، فالنّص وحدة دلالية، وليست الجمل إلاّ وسيلة يحقّق بها النّص كينونته ووجوده في الواقع.

وفي هذا المقام نشير إلى رؤى "بارث" النّقديّة، في محاولته تلمس الفرق بين النّص والنتاج الأدبي المحض، من خلال إظهاره للفوارق بين ما هو عمل وما هو نص، فالأعمال الأدبية (الكتابية)-على حد تعبيره- تغصُّ بها رفوف المكتبات، في حين أنّ النّصوص نادرة جداً [1].

ينطلق "رولان بارث" Roland Barthes في تعريفه للنّص من المفهوم اللغوي للمصطلح والميزة البارزة فيه على أنّه نسيج، فيقول: ((إنّه السطح الظاهري للنتاج الأدبي، نسيج من الكلمات المنظومة في التأليف والمنسقة بحيث تفرض شكلا ثابتا، ووحيدا، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا))[2]. فالنّص نسيج لما فيه من تسلسل في الأفكار وتوال في الكلمات، وربط بين الجمل، وتنظيم في الأجزاء وهذا ما يعطينا كلاّ منسجما مترابطا، بحيث تعطيه هذه الصفات صورة الثباتية.

وفي مقام آخر يستبحث بارث تعريفا آخر للنّص يركّز فيه على مبدأ الكم، كون النّص وسيلة تعبير لغويّة، واستنادا لهذا المبدأ فإنّ النّص لديه((قد كفّ على أن يتخذّ الجملة نموذجا له. إنّه في الغالب دفق لغوي قوي من الكلمات))[3]، ومردّ هذا

[1] - ينظر: رولان بارث، فوضى اللغة، تر: محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط01، 1998، ص12-13.

[2] - عمر أبو خرمة، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2004، ص32.

[3] - رولان بارث، لذّة النّص، تر: فؤاد صفا، الحسين سبحان، دار توبقال، الغرب، ط01، 1988، ص17.

الأمر إلى مبدأ الكم الّذي نستنج منه الفرق بين الجملة والنّص، وهو في ذلك يقترب من رؤية هاليداي ورقيّة حسن.

والمنحى نفسه ينحوه "تيزفيتان تودوروف" T .Todorov في بحثه عن مفهوم محدّد للنّص، إذ يحاول من خلال تعريفه التفريق بين النّص وغيره من النتاجات التّواصليّة، فالنّص ((مفهوم لا يتموضع في نفس المستوى مع الجملة (أو العبارة أو المركب...الخ)، وبهذا المعنى يجب تمييز النّص عن الفقرة الّتي تمثل وحدة مطبعية لعدد من الجمل، يمكن أن يكون النّص جملة كما يمكن أن يكون كتابا بأكمله. إنّ أهمّ ما يحدّده هو استقلاليته وانغلاقه...))[1]. يرفع "تودوروف" مستوى النص بحيث لا يمكن أن يدرس في نفس مستوى الدراسة الجملية، كما أنّه يتميّز عن الفقرة التي تحددها المطبعة، فهو كما سبق الذكر آنفا يمكن أن يتجلى في كلمة أو جملة أو كتاب بأكمله.

ولعلّ أهم ما يريده " تودوروف" لفت الانتباه إلى أنّ النّص منغلق على نفسه ومكتف بذاته، لا حاجة له بالسياق وكاتبه، والنّص الأدبي في نظره يخلق قوانينه الداخلية بنفسه. وإلى مقربة من هذا يبدو تأثير النقد الشكلاني في تعريفه واضحا، والّذي بدوره ينظر إلى النتاج الأدبي من الناحية الشكلية فقط والّتي هي في نظرهم مكمن قيمته الجمالية، ولا عبرة لهم بما يحيط أو يساهم في بناء النّص خارجا عن نطاقه.

---

[1]- Todorov, Ducrot, Dictionnaire Encyclopédique des science du langage, Editions du seuil, Paris, 1972, p375.(النص الأصلي)
La notion de texte ne se situe pas sur le même plan que celle de phrase (ou de proposition, syntagme, etc.); en ce sens, le texte doit être distingué du paragraphe, unité typographique de plusieurs phrases. Le texte peut coïncider avec une phrase comme avec un Uvre entier \ il se définit par son autonomie et par sa clôture (même si, en un autre sens, certains textes ne sont pas « clos ») ; il constitue un système qu'il ne faut pas identifier avec le système linguistique mais mettre en relation avec lui..

يتبين لنا من خلال ذلك أنّ فكرة النّص منغلق على نفسه ((تأتي كدليل على اكتماله و اكتفائه بذاته، وبهذا يكون النّص هو القول المكتمل في دلالته))[1]، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد دلالة النّص من خلال طبيعته الداخلية وبنائه الشكلي والدلالي المتفرد.

ولا يمكن لنا أن نبرح حقل التعريفات دون أن نعرّج على ما قدّمته الباحثة البلغارية "جوليا كريستيفا "J-Kristeva والذي تعتبر فيه النّص ((نظام عبر لساني، يعيد توزيع نظام اللّسان، بواسطة الرّبط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر، وبين أنماط عديدة من الملفوظات السّابقة عليه أو المتزامنة معه. فالنّص إذن إنتاجيّة))[2].

ويعلق بعض النقاد على تعريف "جوليا كريستيفا" بأنّها أخرجت تعريف النّص من الإطار الشكلاني المغلق؛ ضيّق الأفق إلى فضاء أوسع حيث يلتقي النّص بالمجتمع والتاريخ، لذلك كان بمثابة نظام لغوي يتم من خلال عملية إنتاجية "productivité" يقوم الكاتب أو المؤلف على إثرها – العملية الإنتاجية - بعملية إعادة توزيع للنظام اللغوي، ويكون ذلك بالتعلق الحاصل بين النصوص الأخرى، حيث يتم هذا بواسطة العملية التناصية، بناء على ذلك قدّمت الباحثة من خلال مصطلح التناص "Intertextualité"مفهوما جديدا لمصطلح النّص بأنّه يمكن أن نصادف في نص واحد مجموعة من الملفوظات إنّما هي مستوحاة من نصوص أخرى، وهذا يعني أنّه لا يوجد نص بريء، فكل كاتب يحمل في طيات نصوصه ترسبات من كتابات سابقة له، تكون بصمتها حاضرة في نصوصه.

[1] - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص299.

[2] - جوليا كريستيفا ،علم النص ،تر : فريد الزاهي وعبد الجليل ناظم، دار توبقال، المغرب، ط2،1997، ص20.

ولا يبتعد الباحث "جاك دريدا"Jack dérida في تعريفه للنّص تمام البعد عن سابقيه، فعملا بمبدأ التّكامل المعرفي فديريدا لا يباين تعريفه التعريفات السابقة - على اختلاف في التوجهات الفكريّة والمنهجيّة كما سبق الذكر آنفا- فالنّص في نظره نسيج من اللّقيمات، أي أنّه يتّسم بالتداخل وأيُّ تداخل؟ هو تداخل الأفكار والعبارات فالنّص لا يملك أبا واحدا وجذرا واحدا، وهو بذلك لعبة منفتحة ومنغلقة في آن واحد ممّا يجعل استحالة قيام جينالوجيا بسيطة لنص ما توضح مولده.

إنّ مصطلح النّص يلازمه مفهوم إشكالي لأنّ طابعه المتغيّر يجمع بين معارف مختلفة جعلت منه مفهوما متداخل الاختصاصات، لذلك تميّز بلا استقرار ليوصف مفهومه في نهاية المطاف على أنّه دال عائم ومفهوم منزلق. وهذا ما عبّر عنه رولان بارث بقوله: ((النّص دوما بدعة وخروج عن حدود الآراء السّائدة))[1]، لذلك تبقى مسألة إيجاد تعريف شامل محدّد وموحّد للنّص نسبية إلى حدّ ما.

وما يمكننا الخلوص إليه هو أنّ دلالة النّص تختلف باختلاف الاتجاه الفكري الذي يعمل على تحديد ماهيته، فالنّص من وجهة نظر علماء اللغة المحدثين هو الوحدة الطبيعية للتفاعل اللغوي بين المتكلمين، وبالتالي يكون النّص هو أكبر وحدة لغوية، ولا يمكن له أن يدخل تحت وحدة لغوية أكبر منه، فهو الوحدة اللغوية الّتي تستدعي التحليل الألسني بكل مستوياته (النحوي والدلالي والتداولي). فالنّص هو وحدة لغوية دلالية تنتج عن مجموعة من الجمل ترتبط فيما بينها من خلال وسائل الخطاب، بعضها نحوية، وبعضها دلالية، وأخرى منطقية[2].

[1] - رولان بارث، درس السيميولوجيا، تر: عبد السّلام بنعبد العالي، دار توبقال، المغرب، ط03، 1993، ص61.

[2] - ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص بين النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، ط02، 2009، - المقدمة- ص(ز).

أمّا إذا ما أردنا أن نضفي على تعريف النّص طابع البراجماتيّة فإنّا نضمّنه عنصر التفاعل أو التواصل فهنا يمكن القول بأنّه ((وحدة لغوية حال استخدامها، أو وحدة تواصلية))[1]، أو بتعبير آخر هو ((سلسلة لسانية منطوقة أو مكتوبة مكونة لوحدة تواصلية))[2] . في هذا المنحى يقترن الإنتاج اللّغوي بمبدأ الاستعمال، وبإضافة العنصر التداولي يكتمل تعريف النّص ذلك أنّ أي نتاج أدبي يكون موجّها نحو قارئ معين. فهذا الأخير له دور في تحقيق عملية انسجام النّص وذلك من خلال عملية التأويل الّتي يمارسها على النّص الأدبي.

هذه التعريفات متعلّقة بالدراسات الغربية على اختلاف مناهلها وتوجهاتها، فهذه الأخيرة ساهمت بشكل أو بآخر في خلق الفروقات بين جملة الباحثين، هذا حال المفكّرين الغرب، لتزداد هذه الفوارق أكثر تباينا في أوساط الدّراسات العربيّة نتيجة للاضطراب الّتي تعرفه حركة الدّرس اللّغوي العربي إن على مستوى المصطلحات أو المفاهيم.

ولم يشذ تبيان المتصوّر لمصطلح النّص عن ما ألفيناه لدى الغرب، ذلك أنّنا نجد من الباحثين العرب من يسير في نفس الاتجاه الغربي ومنهم من حاول استشفافه من المدونات التّراثية العربية وهذا ديدان بحثنا هذا وسيأتي ذكره لاحقا.

بداية نجد عمر أبو خرمة يستقصي مفهوم النّص في العربية من المفهوم اللغوي، وعليه فالنّص عنده يحمل مميّزات هي: ((الظهور، وعلو المصدر، والاستقصاء التام، والتركيب، والاقتصاد، بناء على ما تقدّم، فإنّ النّص... صار

[1] - المرجع نفسه، (المقدمة) .

[2] - نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب – دراسة معجمية-، ص17.

الشكل اللّغوي (الصوتي/ الكتابي) الظاهر على تركيب مخصوص بنمط ترتيبي ثابت، بحيث يستقصي جميع مرادات ناصّه))[1].

والنّص لدى الباحث نعمان بوقرة: ((وحدة كبرى شاملة تتكون من أجزاء مختلفة تقع على مستوى أفقي من الناحية النحوية، وعلى مستوى عمودي من الناحية الدلالية، ومعنى ذلك أنّ النّص وحدة كبرى لا تتضمنها وحدة أكبر منها، ... وفي ضوء هذا الفهم فإنّ فهم النّص يتحقّق على مستويين))[2]، وعليه فإنّ كينونة النّص تتجسّد في بنيته الكبرى والّتي تتضمن العلاقات النحوية والدلالية بين أجزاء النص -الجمل- ووفقا لهذا فإنّ فهم هذه العلاقات يحتاج إلى معرفة واسعة بالقواعد المؤسسة للنص وأنماط المقامات المختلفة المنتجة له.

وتختلف نظرة الباحث "محمد عنّاني" عن سابقيه، فالمفهوم الأساسي للنّص لديه يتجلّى في كونه وسيلة لنقل الأفكار والمفاهيم للآخرين، بحيث يكون بكلام محدّد ومخاطب معيّن، وبعبارة أخرى هو التوصيل اللغوي سواء كان منطوقا أو مكتوبا[3]، يعتبر الباحث النّص أداة للتواصل، وحقيقة النّص أنّه تجسيد للغة باعتباره الوسيلة المثلى للأداء التواصلي، وعلى هذا الأساس تكون المهمة الأساسية للنّص هي التفاعل اللّغوي بين أفراد المجتمع، وبهذا تكون غاية الدراسات اللّغوية هو تحسين الأداء التواصلي.

ولعلنا حين نتصفح محمد مفتاح في المفاهيم معالم نجده قد تماهى في الحديث عن النص من منطلقين بارزين يتجاذبان الترجمة والمفهوم وهما:

---

[1] - ينظر: عمر أبو خرمة، نحو النّص، نقد النّظرية وبناء أخرى، ص29-30.

[2] - ينظر: نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب، ص141-142.

[3]- ينظر: محمد عنّاني، المصطلحات الأدبية الحديثة، مكتبة لونجمان، القاهرة، دط، 1997، ص116.

أولا الاتجاه اللاّتيني والذي يضع فيه مفهومين متوازيين بحسب الشكل وهو الاستصناع المرفولوجي الذي يستند إلى المقومات الخارجية المنسوج منها الكلام فقال : ((النص نسيج))[1]، أما المعطى الثاني والوجه المتوازي مع الأول فقد أعطاه تصورا ينبني على التكوين الداخلي للنص، والذي يستند إلى خاصية الاتساق والانسجام الّتي تحكم العنوان الدال على المحتوى فكان النص نصوص، وجعل له مرجعا هو ((النص وثاق))[2].

والحق أن مفتاح قد أثّل فعلا للمتصور النصي الذي انبثق من الماهية اللاتينية متحولا إلى فعل الكينونة العربية في أشكال وصنوف شتى؛ فكان نسيج ووشاح وعقيان وغيرها من الوسومات، التي تجاوزت الآلة اللاتينية وحوّرت نفسها نحو بلوغ مقصد عربي جديد.

أما في معرض حديثه عن الثقافة العربية الإسلامية فقد مسح التراث العربي مسحا عريضا طويلا من أجل سبر النصوص وتقسيم تعريفها على الطريقة الأصولية التي تجعل من البحث عن العلة حصرا لأوصافها قصد إنتاج نصوص حبلى بالمنهجية العليمة التي تخدم البحثي، وإذ ذاك فقد جعل للنص في الثقافة العربية يُنسج من سبعة تعاريف بدأها بالنص منصة فقال : ((يفد اللسان العربي عدة معاني لغوية للنص يتداخل فيها المحسوس من المجرد ومجمل هذه المعاني البروز والظهور وغاية الشيء ومنتهاه، أي إبراز ما خفي وإظهاره والانتقال من نقطة بداية إلى نقطة نهاية))[3]، وهذا ما سجله في معرض ما جاء في المعاجم العربية القديمة.

---

[1] - محمد مفتاح، المفاهيم معالم، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،ط1، 1999، ص: 16.

[2] - المرجع نفسه، ص: 17.

[3] - محمد مفتاح، المفاهيم معالم، ص: 18 وما بعدها.

ولقد خصص الجانب الفقهي بتفرده في بيان المفهوم الحقيقي للنص بعيدا عن المواد المعجمية وهو ما أورده عند الإمام الشافعي وإمام الحرمين الجويني، ثم توجه نحو بيان الفرق بين الطرح العربي القديم وما جاء في الثقافة اللاتينية من حيث التخصيص والماهية والشكل فقال : ((يتبين من هذا أن هناك اختلافا بيّنا بين مفهوم النص في الثقافة المتفرعة عن الجذر اللاتيني والثقافة العربية الإسلامية ، فالنص في الثقافة اللاتينية هو النسيج الذي تولدت عنه مفاهيم عديدية بالتشبيهات والاستعارات؛ وأما النص في المجال الثقافي العربي الإسلامي فليس هو النسيج وإنما هو البروز والظهور))[1].

وعلى هذا الأساس نجد "محمد مفتاح" يحدّد للنّص الأساسات الّتي تسهم في تشكيل النّص وإعطائه صفة الكينونة وفق مبدأ النصانية، فالنّص عنده:

1 – مدونة كلامية: بالاضافة إلى الصبغة الكتابية والّتي تساهم في الحفاظ على ديمومة النّص، فهو أيضا ذو طابع كلامي.

2 – النّص حدث: إنّ كلّ نص هو حدث يقع في زمان ومكان معينين لا يعيد نفسه إعادة مطلقة مثله في ذلك مثل الحدث التّاريخي.

3 – تواصلي: يهدف إلى توصيل معلومات ومعارف ونقل تجارب... إلى المتلقّي.

4 – تفاعلي: على أنّ الوظيفة التّواصليّة –في اللّغة- ليست كلّ شيء، فهناك وظائف أخرى للنّص اللّغوي، أهمّها الوظيفة التّفاعليّة الّتي تقيم علاقات اجتماعيّة بين أفراد المجتمع وتحافظ عليها.

5 – الانغلاق: ونقصد انغلاق سمته الكتابيّة الأيقونة الّتي لها بداية ونهاية، ولكنّه من النّاحيّة المعنويّة هو :

[1] - المرجع نفسه، ص: 19.

6- توالدي: إنّ الحدث اللّغوي ليس منبثقا من عدم، وإنّما هو متولد من أحداث تاريخيّة ونفسيّة ولغويّة... وتتناسل منه أحداث لغوية أخرى[1].ووفق هذا التّأسيس المتعلّق بتصوّر الباحث حول مفهوم النّص، يصبح النّص لديه((مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعدّدة))[2].

وينتهج الباحثان "صلاح فضل" و "إبراهيم خليل" النّهج نفسه للباحثين الغربيين في تحديدهم لمفهوم النّص من خلال إبراز الخصائص النصانية للنّص، في حين نجد أنّ الباحث بشير إبرير في مقال له بعنوان النّص الأدبي وتعدّد القراءات يورد تعريفا للمصطلح فيكون بذلك: ((النّص هو ما تنقرئ فيه الكتابة وما تنكتب فيه القراءة))[3]، وبهذا القول يقارب الباحث بين فعلي الكتابة والقراءة؛ على أنّ التجسيد الفعلي للنّص يتحقّق عندما يرتبط بفعل الكتابة الّتي تحفظ له وجوده وديمومته، من ثمّ يحتفي النّص بالفعل القرائي، وكأنّا بالباحث يريد أن يشير إلى ارتباط النّص بفعل الإبداع والنقد/ القراءة.

وبالرّغم من هذه الاختلافات في تعريفات النّص وتباين وجهات النظر يمكن لنا أن نستشف تعريف شامل موحّد للنّص حسب رأي الباحث" محمد وهابي"، فهو يجمع بين هذه التعاريف ليخلص في نهاية المطاف إلى جملة من الخصائص والّتي يمكنها أن تعطينا تعريفا للنّص وتتمثّل في كون النّص كيان لغوي يتحقّق وجوده بفعل اللّغة، ثمّ إنّه متوالية من الكلمات والجمل وهذا باعتبار الكم اللغوي، وانطلاقا من هذه الخاصيّة يمكن لنا القول أنّ النّص نسيج بالنّظر إلى الشبكات

---

[1] - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، دار التنوير، بيروت، دط، 1985، ص120.

[2] - المرجع نفسه، الصّفحة 120.

[3] - بشير إبرير، النّص الأدبي وتعدّد القراءات، مقال عن الأنترنيت.
www.angelfire.com/tx4/lisan/texts/literary.doc

التعالقيّة الّتي تحكم نظام النّص الداخلي، والّذي يضمن له تمظهر الكتابة، وكلّ هذه الخاصيّات تجتمع لتعطي للنّص صبغته التواصليّة[1] وهذه الأخيرة تضمن له تواجده بالفعل. وعليه يكون النّص من وجهة نظر الباحث ((كيان لغوي مكتوب، مترابط ومنسجم الأجزاء، ومتضمّن رسالة يمكن من خلالها تحقيق التّواصل بين المرسل والمتلقي))[2].

وفي الأخير فإنّ ما تفصح عنه هذه التعاريف والإيضاحات-التي أوردناها في البحث على قلّتها واختلافها-، هو أنّ أغلب العلماء اللسانيين يجمعون على القول بوحدة وتماسك النّص وهو القاسم المشترك في كلّ هذه التعاريف الّتي تراهن على أنّ النّص وحدة لغويّة تتصف بالكلية المتكاملة تجمع خيوطها خاصية الترابط النحوي، كما يقوم النظام الكلي لهذا النّص على مبدأ التماسك الداخلي/ الانسجام وهو الخاصية الدلالية الجامعة للخطاب، ويضفي الجانب التداولي على هذه الوحدة الكلية صفة الاكتمال، ليبرز النّص غاية أو قصد المتكلم/المؤلف في إنتاج النّص/الخطاب محدثا بذلك عملية التواصل بين الطرفين، لتكتمل لنا صورة النّص النهائية باجتماع هذه الخصائص الثلاث.

تأسيسا على ما سبق يكون النّص الوحدة اللغوية الّتي تربط بين عناصرها علاقات نحوية ودلالية داخلية وتحكمها مبادئ تواصلية لا عبرة فيها للطول أو القصر، ذاك أنّ الغاية من استعمال اللّغة هو التواصل بين أفراد المجتمع الواحد، ويشكل النّص البؤرة المثالية من أجل دراسة المستويات اللّغوية الثلاث في صورة متكاملة ومترامية الأطراف.

---

[1] - ينظر: محمد وهابي، من النّص إلى التّناص، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط01، 2016، ص 40-41.

[2] - المرجع نفسه، ص41.

فالنّص إذن هو الموضوع الحقيقي للسانيات، ((وكل وصف للجمل يجب أن يتضمن وصفا للنّص، وبذلك يصير نحو الجملة ليس سوى جزء من لسانيات النّص))[1]، يستلزم هذا القول أنّنا وخلال بحثنا في الأبنية النّصية لا يمكن أن نلغي الدراسات الّتي كانت محورها الجملة؛ ما دامت هذه الدراسات جزء من الدراسات النّصية.

المبحث الثاني: لسانيات الجملة ولسانيات النّص في ضوء التكامل المعرفي.

ما يمكن ملاحظته على الدراسات السابقة للسانيات النّص أنّها كانت تنطلق من مبدأ أنّ ((اللغة تتكوّن من مجموعة من الجمل ... والنّحو يركّز على بناء الجملة ومن ثمّ فالنحو هو "نحو الجملة". وبناء عليه فالجمل هي المكون الأساسي للّغة لذا توصف اللّغة بأنّها تتكوّن من مجموعة من الجمل، وأنّ الجملة ليست إلّا ثمرة للنّحو))[2]. والمأخوذ بعين الاعتبار أنّه إذا ما قلنا "نحو الجملة" فنحن نرمي إلى دراسة بنائها التركيبي والدلالي بمعزل عن السياق.

[1] - حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف/ الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر/ لبنان، ط01، 2007، ص44.

[2] - صلاح حسنين، اللسانيات وعلم اللغة المعاصر وعلاقته بالعلوم الإنسانية،دار الكتاب الحديث، القاهرة/الكويت/الجزائر، دط، 2008، ص 112، بتصرف.

يجمع أغلب الباحثين أنّ الدراسات اللّغوية لم تتجاوز نحو الجملة إلّا مع نهايات ستينات القرن الماضي، في حين أنّ سنة 1984م مثّلت ذروة الاهتمام بلسانيات النّص وتحليل الخطاب حيث بلغت الأعمال المنشورة حوله (298) عملا.[1]

وقبل الولوج في مناقشة الفوارق بين لسانيات النّص ولسانيات الجملة، يمكننا أن نشير إلى رأي "لانج" (Lang) عندما نشر دراسة له سنة (1973)، وضع فيها بنودا لمشروعية المطالبة بنحو يفوق نحو الجملة على أن لا يكون نحو النّص مجرّد قفزة اصطلاحية، وهي:

1- وجود اختلاف معتّد به بين الجملة والنّص.

2- هذا الفرق يتشكّل في أنّ النّص هو تلك الوحدة اللّغوية الّتي لها علاقات تركيبية متجاوزة حدّ الجملة.

3- يقدّم مفهوم النّص على نحو دال على نحو الجملة، بحيث لا يمكن أن يقع وصف مقبول للجملة إلّا عبر النّص.[2]

إنّ الباحث عن الفوارق الجوهرية بين الحقلين، يلحظ اهتمام لسانيات النّص بالدلالة والسياق الّذين كانا مغيّبين عن اهتمامات لسانيات الجملة الّتي كانت تصف الأبنية اللّغوية، إلّا أنّها أغفلت الدلالة، وهذا ما حمل علماء لسانيات النّص إلى رؤية مفادها أنّ البحث الشكلي للأبنية اللّغوية ما يزال مقتصرا على وصف الجملة، وصار النظر إلى الأبنية العليا والعميقة للظاهرة اللّغوية أمرا ضروريا في مختلف العلوم الّتي تبحث في ظاهرة النّص، وكيفية تفسيرها وتحليلها

وهذا لا يتمّ إلّا في نطاق لسانيات النّص.[1]

---

[1] - ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النّص، ص76-77.

[2] - ديتر فهيفجر، في البنية الدلالية للنّص، نقلا عن: سعيد حسن البحيري، اسهامات أساسية في العلاقة بين النّص والنحو والدلالة، مؤسسة المختار، القاهرة، ط02، 2010، ص266-267.

يبيّن أحد الباحثين أنّ اهتمام لسانيات الجملة بالشكل جعلها تغفل القضية الأهم -المعنى- ممّا جعلها في حالة قصور وعجز عن تحليل الظاهرة اللّغوية وتفسيرها، وعليه فإنّ دراسة النصوص توصلنا إلى فهم الظاهرة اللّغوية، فمستعملو اللّغة حين يتكلّمون أو يكتبون لا يعبّرون بجمل فقط أو متوالية جملية، ولكنّهم يعبّرون عن موقف لغويّ حيّ.[2]

يمكن لنا أن نجمل الفوارق بين لسانيات النّص ولسانيات الجملة كما أجمع عليها أغلب الباحثين في النقاط التالية:

أولا: تركّز لسانيات النّص على النّص كبنية كبرى وليس الجملة، وعلى هذا الأساس اجتذبت النصوص اللسانيات النصية بناء على أن نحو النص يشمل النص، وسياقه، وظروفه، وفضاءاته، ومعانيه المتعالقة القبلية والبعدية، مراعيا ظروف المتلقي وثقافته وأشياء كثيرة تحيط بالنص.

ثانيا: كثير من الظواهر التركيبية لم تفسر في إطار الجملة تفسيرا مقنعا، وربما تغير الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون هذه الوحدة هي النص[3] .

ومن الظواهر التركيبية الّتي استدعت النظر إلى الوحدة الكبرى -النّص- بحيث لم تلق مجالا للدراسة ضمن نحو الجملة: علاقات التماسك النّحوي النّصي وأبنية التطابق والتقابل والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص

---

[1] - ينظر: عمران رشيد، اللسانيات النّصية دواعي التأسيس والأهمية، موقع دراسات أدبية ونقدية، من الأنترنت، 2010/07/12، ص02.

[2] - ينظر: سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب الباحث عبد السلام هارون: مؤلفا ومعلما ومحققا، تحرير: وديعة طه النجم، عبده بدوي، كلية الآداب، 1990، الكويت، ص413.

[3] - ينظر: عمران رشيد، اللّسانيات النّصيّة دواعي التّأسيس والأهميّة، المرجع السابق، ص4-5.

فردية وغيرها من الظواهر التركيبية الّتي تخرج عن إطار الجملة المفردة الّتي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلّا من خلال وحدة النّص الكلية[1]. فالباحث داخل حقل لسانيات النّص يلفي ظواهر تركيبية لم تفسّر في إطار الجملة تفسيرا مقنعا، والمرجّح أنّ النظرة إلى هذه الظواهر قد تغيّرت، إذ اتجّه الوصف إلى الحكم عليها في إطار وحدة أكبر من الجملة.

ثالثا: تغيّر الدرس اللساني في نظرته إلى اللغة، بسبب التداخل بين لسانيات النّص والتداولية، لذا أصبح الاهتمام بالوظيفة الاجتماعية للغة عنصرا مهمّا، فكان الالتفات إلى ضرورة وجود الدور التواصلي الذي يعده علماء اللسانيات جوهر العمليات الاجتماعية، ومن هنا أدرك اللسانيون أن اجتزاء الجمل يحيل اللغة الحية فتاتا وتفاريق من العبارات -وهو ما نجده في شواهد النحو والبلاغة- المنزوعة من سياقها، ما يتنافى مع مبادئ اللسانيات النصية.

رابعا: إضافة مهام جديدة للسانيات ليست من اختصاص لسانيات الجملة، ومن تلك المهام صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح، كما تقوم بتزويدنا آليات وصف للأبنية، فاللسانيات النصية إعادة بناء شكلية للكفاءة اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة في عدد لا نهائي من النصوص[2].

خامسا: يمكن للسانيات النص أن تقدم خدمة كبيرة للترجمة، حيث يرى "روبرت دي بوجراند" أنه يمكن لهذا العلم أن يقدم إسهاما للترجمة، بعكس اللسانيات التقليدية التي تُعنى بالنظم الافتراضية لأن الترجمة من أمور الأداء، وليس امتلاك المعجم والنحو فقط كافيا للقيام بالترجمة بسبب الحاجة إلى التماسك في

[1] - ينظر: محمد العبد، اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 1989، ص33.

[2] - ينظر: عمران رشيد، المرجع السابق، ص6. وينظر: أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط01، 2001، ص41-43.

استعمالات اللغة، وذلك من المهام الأساسية للسانيات النص، لذا يمكن أن يفيد كثيرا في هذا المجال في النقل من اللغات الأجنبية إلى العربية أو العكس.

سادسا: تقوم لسانيات الجملة بدراسة الجمل معزولة عن سياقها، وهو ما يجسّد استقلالية الجمل ومنآها عن الظروف الخارجية والداخلية، أمّا لسانيات النّص فهي تدرس العلاقات بين الجمل، لذا فالنصيّة تبحث في الظواهر الّتي تخلق التماسك بين المتوالية الجملية داخلية كانت أو خارجية. وعلى هذا الأساس فإنّ طابع لسانيات الجملة معياري ينزح إلى تطبيق القاعدة أوّلا، بخلاف لسانيات النّص فهي أبعد ما تكون عن المعيارية إذ أنّها تدرس النّص بعد أن يكتمل ويحقّق كينونته.

ويورد دي بوجراند فوارق بين النّص والجملة من خلال خصائص الاستعمال والنتاج من بينها: أنّ الجملة في النّص لا تفهم في حدّ ذاتها فحسب، وإنّما تسهم الجمل الأخرى في فهمها، فتحديد المعنى يكون بالنظر إلى البنى الكلية وليست الجزئية، كذا فالنّص يتّصل بسياق الموقف، الّذي تتفاعل من خلاله المرتكزات والتوقعات والمعارف وهذا يمثل السياق الخارجي، في حين ما يحكم البنية الداخلية هو سياق داخلي وهذا ما يغيب في الجملة تماما. وما يضاف إلى هذا أنّ النّصوص تشير إلى نصوص أخرى من خلال ظاهرة التناص، وهذا ما تعجز عنه الجملة فلا يمكن لها اقتضاء غيرها من الجمل.[1]

وتضيف الباحثة "نادية رمضان النّجار" بعض أوجه الاختلاف بين نحو الجملة ونحو النّص مفادها أنّ :

1- الجملة تنتمي إلى نظام افتراضي "النّحو" في حين يعدّ النّص نظاما واقعيا من خلال الانتخابات من بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضيّة.

[1]- ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 89 وما بعدها.

2- تتحدّد الجملة بمعيار أحادي " علم القواعد" من نظام معرفي وحيد "علم اللّغة" في حين تتحدّد نصيّة النّص بمعايير عدّة من مختلف الأنظمة المعرفيّة.

3- يتأثّر النّص بالأعراف الاجتماعيّة والعوامل النّفسيّة وبموقف وقوع النّص بوجه خاص، في حين يضعف تأثّر الجملة بهذه المؤثّرات.

4- يعدّ النّص حدثا يوجّه المرسل إلى المستقبل؛ لإنشاء علاقات متنوعة، وتوصيل مضامين يعينها المنتج، ولا تقتصر على العلاقات القواعديّة في حين لا تعنى الجملة إلّا بالعلاقات القواعديّة؛ ومن ثمّ فهي لا تمثّل حدثا.[1]

ومن وجهة نظر أخرى نلاحظ أنّ لسانيات النّص استفادت من لسانيات الجملة، وذلك من خلال ضبط العلاقات اللّغوية بين المتواليات الجملية المكوّنة للنّص عن طريق روابط تماسكية نحوية، ومن العلاقات النحوية الّتي ركّزت عليها لسانيات النّص ضمن الأفق الجملي: الضمائر ووظائفها النّصية، أسماء الإشارة، التعريف والتنكير، التذكير والتأنيث، التكرار، الاستدراك، التوابع، الحذف، الصلة، التقديم والتأخير، الاستثناء، الزمن، العلاقات الموضوعية، العام والخاص، الكل والجزء...

وبالرغم من الّذي تقدّم فالملاحظ حقيقة أنّ لسانيات النّص لم تُغيِّب فعليا لسانيات الجملة وأوصافها ومصطلحاتها، ((بل كان كل ما يتعلّق بالجملة هو الأساس الّذي اعتمد عليه الانتقال إلى ما بعد الجملة، فقد نتج عن إدخال عناصر لا تعرفها الجملة في الوصف اتساع أفق النظر إليها في ضوء محيط أكبر، يربط بين وجودها على هيئة معيّنة وبين غايات ومقامات مختلفة تتيح عددا غير محدود

[1] - ينظر: روبرت دي بوجراند، ولفغانغ درسلر، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، دار الكتاب، ط1992،01، ص10-11 .

من التفسيرات))[1]، فكان ما تجاوز به النّص الجملة هو النظر إلى البنى الفوقيّة للجمل والعلاقات الدلالية والمنطقية والمقامات السياقية و الاتصالية ثمّ الوقائع التأثيرية في المتلقي، وتأسيسا عل ما ورد يمكن القول أنّ لسانيات النّص قد انطلقت بداية من لسانيات الجملة إذ جعلتها ضمن نطاق التحليل النّصي لظواهر النّص النحوية.

بالنظر إلى ما تقدّم، لا يمكن لنا أن نجحف أهمية علم لسانيات الجملة داخل الإطار التحليلي للنّص، كما لا يمكن أن نساوي بينه وبين علم لسانيات النّص، وبصدد هذا الأمر نجد تدوروف يقول: ((إذا كنّا نميّز في الجملة الشفوية بين مكوناتها، الصوتية والنحويّة، والدلالية، فإنّنا سنميّز في النّص مثيلها، ولكنّها لا تأخذ الموقع نفسه في الحالتين))[2]، إذا فالنّص مكوّن من نفس العناصر الّتي تتكون منها الجملة: نحوا وصرفا ودلالة، إلّا أنّ الحديث عن لسانيات للنّص لا يمكن أن يحملنا على العودة إلى نحو الجملة، كما أنّ العلاقات القائمة بين المتواليات الجملية داخل الأطر النّصية تتجاوز حدود لسانيات الجملة، إضافة إلى أنّ العلاقات الدلالية والتداولية للنّص تعتبر معقّدة ولا يمكن تفسيرها داخل نطاق لسانيات الجملة.

وبالتّالي لا يمكن لنا أن نفسّر العلاقة القائمة بين الجملة والنّص إلّا من منظور التّكامل المعرفي، ذلك أنّه حقيقة قائمة بين أوصال الدرس اللّغوي، فإذا كان الفونيم وحدة مركزيّة في تشكّل الكلمة، تكون أيضا الكلمة العنصر الرّئيس لتشكّل الجملة، من ثمّ تكون الجملة وحدة النّص، وهذا ما يؤكّد أنّ توسيع مجال اللّغة ليشمل النّصوص وتوظيفها في الاتّصال لا يشكّك مطلقا في أهميّة الوحدات المعزولة: كالفونيمات

[1]- سعيد حسن البحيري، علم لغة النّص، المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2004، ص98.

[2] - منذر عيّاشي، مقالات في الأسلوبية، منشورات اتحاد كتّاب العرب، دمشق، ط01، 1990، ص129.

والمورفيمات، والمركبات الاسميّة والجمل.[1]وعليه تكون لسانيات الجملة تمهيدا ضروريا لبزوغ فجر لسانيات النّص.

ويمكن الإشارة إلى أنّ البحوث الجملية تدرس ضمن نطاق النّص ، إلّا أنّ النّص يبقى الوحدة الكبرى الّتي تستوفي كل جوانب التحليل إن على المستوى النحوي، أو الدلالي أو التواصلي، وهكذا يتجه علم لسانيات الجملة كباقي العلوم السابقة للسانيات النّص في بوتقة واحدة لتقدّم المعارف والنظريات لتخدم هذا العلم الشامل، ذلك أنّ لسانيات النّص أول ما اتصفت أنّها علم متداخل الاختصاصات.

ووفاق هذ التأسيس المنهجي الذي تفيأ إلى الماهية المعرفية، تنظيرا وتطبيقا، فإنه من جملة ما وقفنا عليه، يكمن في ضرورة معرفة أن اللسان نظام من الأدلة المتواضع عليها وله بذلك بنى ظاهرة، ويكتسي مصطلح الجملة الغموض والتعددية المفاهيمية كغيره من الاصطلاحات ، وقد شكّل هذا المصطلح دعائم وأساسيات الدرس النحوي العربي قديما والدراسات الغربية الحداثية كاللّسانيات والبنيوية والنظرية التوليدية التحويلية وغيرها، من ثمّ فقد فتح قصور هذا الدرس النحوي الباب في الدراسات اللّغوية على مصرعيه لتكتنف الأبحاث مصطلحا ومفهوما جديدا هو النص وقد تباينت تعاريفه من لدن التراثيين إلى التدرج الحاصل في الحقول النقدية واللسانية المعاصرة، ناهيك عن البعد اللساني الذي اتخذه الكث الكثير من الدارسين في الاتكاء على دعائمه.

[1] - ينظر: فولفجانج هاينه منه، ديتر فيخفيجر، مدخل إلى علم اللّغة النّصي، تر: فالع بن شبيب العجمي، سلسلة اللغويات الجرمانية، جامعة الملك سعود، 1994، ص07.

الفصل الأول

لسانيات النّص: أقلمة المفاهيم.

المبحث الأوّل: لسانيات النّص: البدايات والتدرّج.

المبحث الثاني: ما قبل لسانيات النص.

المبحث الثالث: مباحث اللسانيات النّصية الغربية.

تكتسي الدراسات الإنسانية واللّغوية على وجه الخصوص صفة التراكمية، إذ لا يمكن أن يتأسّس منهج أو نظرية دون الارتكاز على ما سبق تنظيراً أو تطبيقاً، هذا الارتكاز إمّا أن يشكّل تجاوزا لهذه النظريات أو اشتمالا لها والأخذ بمبادئها في التأسيس لهذا المنهج الجديد، والجليّ حول نشأة لسانيات النّص أنّه علم له ارتباط وثيق بالدراسات اللغوية والمذاهب النقدية المعاصرة.

وأكثر ما تكون تلك العلائق أكثر وضوحا مع الدّراسات الّتي ضمّت إشارات لمبادئ النصيّة، فالمتعارف عليه أنّ لسانيات النّص قد تجاوزت الدراسات الجملية بمختلف أقطابها (البنيوية، التوزيعية، السلوكية، الوظيفية، التوليدية التحويلية،...)، والقارئ المتمعن يدرك أنّ هذا التجاوز لا يمثل القطيعة الإبستمولوجية بينها، ولكنّ طبيعة التطور العلمي تفرض مبدءا معيّنا يتمثل في مبدأ التجاوز والاشتمال كما أشرنا سابقا. وعلى هذا الأساس اصطبغ علم لسانيات النّص بصبغة تداخل الاختصاصات على حدّ تعبير "فان ديك".

تجمع أغلب التعاريف على أنّ لسانيّات النّص إنّما هو فرع من فروع علم اللغة الحديث، يدرس النصوص المنطوقة أو المكتوبة على السواء، و هذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد[1]. وهو ما يجسّده موقف الباحث "نيل" "Nils " فمصطلح لسانيّات النّص عنده يعني الدّراسة اللّغوية التي تعنى بأدوات التّماسك النصي، الشكلي و الدلالي، مع تأكيده على أهمية السياق و ضرورة و جود خلفية لدى المتلقي حين تلقيه للنّص أو تحليله له.

[1] - ينظر: صبحي إبراهيم الفقي،علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000، ص35.

المبحث الأوّل: لسانيات النّص -البدايات والتدرّج-:

1- تعريف لسانيات النّص:

سبقت لنا الإشارة بأنّ التأسيس الأولي للدرس النحوي قديما قد انبنى على دراسة الجملة وكل ما يتعلّق بها، فبيّن مكوناتها ومختلف القواعد الّتي تحكمها وأسس بنائها، وعلى ذلك قامت النّظريات النّحوية والاتجاهات اللّسانية الحديثة.

وفيما بعد صارت لسانيات الجملة علما يعجز عن تلبية حاجة العلماء في الدّراسات اللّغوية المعاصرة، فكان لزاما عليهم الانتقال إلى وحدة أكبر في التّحليل فكانت الاستجابة لهذه التّداعيات أن بزغ مصطلح "النّص" على الساحة اللغوية المعرفيّة، فتقاذفته وجهات من النّظر شتّى، ليتّضح فيما بعد قصور الترسانة المفاهيمية المتعلّقة بحقل الجملة عن استيفاء هذه الوحدة الكبرى من حيث الدراسة والتّحليل، ومراعاة لذلك وبمفعول جملة من العناصر المتعلّقة بمسار الدّرس الألسني المتشعّب المتداخل أفرزت الحاجة ضرورة تأسيس علم جديد اصطلح عليه بـ"لسانيّات النّص" أو "علم اللّغة النّصي" على اختلاف في التّرجمة.

إنّا لا نصادف فوارقَ جوهرية في تعريف لسانيّات النّص خلافا لما هو حاصل في التّعريفات الخاصّة بمصطلح "النّص"، فلسانيّات النّص فرع من فروع اللسانيّات، يدرس النّص باعتباره الوحدة اللّغوية الكبرى، وعلى هذا الأساس فهو يبرز في كينونته كنمط من التّحليل ذو وسائل بحثيّة لغويّة مركبّة، تمتد قدرتها البحثيّة إلى مستوى أعلى من مستوى الجملة، بحيث تكون الانطلاقة بتفحّص العلاقات القائمة بين المكوّنات التركيبيّة داخل الجملة الواحدة، من ثمّ تنتقل إلى ما وراء الجملة بمستويات ذات طابع تدرّجي، تكون بدايتها من خلال البحث في العلاقات النّحويّة بين الجمل، وترتقي بعد ذلك إلى المستوى الإبلاغي والتواصلي لها.

وهنا يبرز مكمن اختلاف لسانيّات النّص عن باقي العلوم المعياريّة، فهي ليست ((مجموعة من القوانين الصّارمة الّتي تطبق على النّص من الخارج، بل إنّه يعني مجموعة من القوانين الاختياريّة الّتي تستخلص من النّص ذاته))[1]. وهو بذلك ينفي عن نفسه صفة المعياريّة الّتي وقعت فيها البلاغة من قبل وغيرها من العلوم، إذ يترك للنّص مسافة من أجل التحرك أكثر وعليه يكون لدى الكاتب / المؤلف حرية أكبر، فليس هناك قوانين تقيّده كما فعلت العلوم والمناهج السّابقة.

تجمع أغلب التعاريف على أنّ لسانيّات النّص إنّما هو فرع من فروع علم اللغة الحديث، يدرس النصوص المنطوقة أو المكتوبة على السواء، و هذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد[2]. وهو ما يجسّده موقف الباحث "نيل" "Nils " فمصطلح لسانيّات النّص عنده يعني الدّراسة اللّغوية التي تعنى بأدوات التّماسك النصي، الشكلي و الدلالي، مع تأكيده على أهمية السياق و ضرورة و جود خلفية لدى المتلقي حين تلقيه للنّص أو تحليله له.

إنّ الخصائص التّركيبية و الدّلالية و الاتّصالية- الّتي تساهم في بناء النّصوص- تشكل صلب البحث النّصي، بمعنى أنّ النّص يتحقق على مستويات ثلاث أساسية: المستوى النحوي، الدلالي والتداولي بالمفهوم الواسع، ويمكن أن نلمح تداخلا كبيرا بين علم لسانيّات النّص وعلوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب، ولكنّه في الوقت ذاته يكتسب لنفسه خصوصيّة فهو يأبى أن ينضوي تحت أي علم منها، وكما له تداخل مع هذه العلوم له تداخل مع علوم أخرى خارجة عن نطاق اللّغة كعلم

[1] - براون، ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي زليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، 1997، ص32.

[2] - ينظر: صبحي إبراهيم الفقي،علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000، ص35.

النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والمنطق وغيرها، وعلى هذا الأساس تتّصف مصطلحاته وإجراءاته ومفاهيمه بلا محدودية وتتّسم بالتّداخل من جهة أخرى.

والملاحظ من خلال ما سبق أنّ لسانيّات النّص علم مستحدث يستقي مبادئه من التداخلات الحاصلة مع مختلف العلوم، وهو ((يُعنى بدراسة النّص و إبراز مميّزاته وحدّه وتماسكه واتّساقه والبحث عن محتواه الإبلاغي التواصلي...))[1]، فغاية لسانيات النّص القصوى هي فهم أوجه التّرابط النّحوي المتجاوزة للجملة الواحدة، إلى متوالية جملية-لا عبرة بطولها أو قصرها- والّتي تؤلف لنا بدورها نصّا موحدا ومحدّدا. فمن الطبيعي أن ترتبط هذه السلسلة الجملية بروابط توفر للنّص تماسكه الشّكلي والدّلالي، وهذا يعني أنّ لسانيات النّص إنّما هي نمط من التّحليل يمتد تأثيره إلى ما وراء الجملة، يسعى إلى توضيح علاقة الجملة بشاكلتها في إطار وحدة أكبر.

لقد استأثرت لسانيات النّص بنصيب وافر من جهود المهتمّين بهذا الحقل الألسني كونها اشتملت على وسائل بحثية مركّبة، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، دونما إغفال للمكونات التركيبية داخل متوالية جملية واحدة، ثمّ الدراسة التحليلية للعلاقات الموجودة بين الجمل، وعليه فإنّ هذا العلم يهدف إلى وصف شروط الاتصال الإنساني وقيوده، ووصف طرق انتظامها أيضا .

كما يكتسي مصطلح لسانيات النّص أيضا خصوصية تفرده في مجال البحث اللّغوي جرّاء تعامله مع البنى الدلالية الكبرى، وهي بنى مجرّدة يدخل في تركيبها بنى جزئية، إلاّ أنّها ذات وظيفة جوهرية في التفسير، ومن هنا تتعلّق الدّراسة على هذا النّحو بتحليل النّصوص المختلفة وأبنيتها ووظائفها بمعايير علمية مشتركة. ويرى

[1] -أحمد مدّاس بن عمار، تحليل الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النّصية، تحولات الخطاب النقدي المعاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2006، ص495.

"فان ديك" أنّ مهمة علم النص تتحدد في كونه قادر على ((وصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي و أشكال الاتصال و يوضحها، كما تحلل في العلوم المختلفة في ترابطها الداخلي والخارجي، وعلم اللّغة له جزء من هذه المهمّة، فعلم النّص يتداخل إلى حد ما مع علم اللّغة))[1].

والنّاظر المستقصي يدرك حقيقة أنّ عمل عالم النّص -مهما اختلفت الاتّجاهات والوسائل ومميّزاتها الّتي تستخدم في التّحليل- فإنّه يرتكز أساسا على وصف العلاقات الدّاخلية والخارجية للأبنية النّصية بمستوياتها المختلفة، إذ ((يتكفل هذا المنهج الألسني النّصي بدراسة بنية النّصوص و كيفية اشتغالها، وذلك من منطلق مسلمة منطقية تقضي بأنّ النّص ليس مجرد تتابع مجموعة من الجمل و إنّما هو وحدة لغوية نوعية ميزتها الأساسية الاتساق والترابط))[2]، هذا يعني أنّ حقل اشتغال لسانيات النّص والوحدة المركزية التي يرنو إلى تحليلها هي (النّص)، والسّؤال الّذي ينطلق منه الباحث في مناقشته لهذه البنيّة هو: ما هي المعايير الأساسيّة المرتكز عليها في هيكلة النّص؟ فدراسة تلك الروابط اللغوية التي تجمع النص في نسق واحد جزء من كلّ هذا يعني أنّ النّص ليس مجرد توالٍ للجمل ورصف لها.

و جملة القول، فإنّ التّحليل الألسني النّصي ينبني أساسا على النّص باعتباره الوحدة الرئيسية في التّحليل ((سواء قصر أو طال، اتخذ شكلا واحدا أو عدّة أشكال، انحدر من مجال معرفي واحد أو عدّة مجالات، ألّفه شخص عادي أو غير عادي ذو موهبة خاصة ، وإلى غير ذلك من أشكال التميز، وذلك لأنّ مهمة لسانيات

[1] - تون فان ديك، علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات، تر وتع: سعيد حسن بحيري، بيروت، ط1، 2001،ص10-11.

[2] -محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف/الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر/لبنان، ط1، 2008، ص59.

النّص تتمثل في وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النّصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر المتعدّدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المختلفة))[1]. وهذا ما يجرنا إلى القول بأنّ لسانيات النّص علم شامل، لا يمكن أن يقتصر في دراسته التحليلية على جنس واحد من النصوص. ونتاج ذلك أن كانت سمته "علم متداخل الاختصاصات".

وهذا ما استدعى أغلب الباحثين إلى الإجماع على أنّ لسانيات النص نظرية أو اتجاه لغوي غربي حديث يستقي بداياته من اللسانيات الوصفية والنحو الوظيفي التوليدي، يعنى بوصف البنية الكلية للنّص وتحليلها وبيان العلاقات القائمة بين أجزائها متجاوزين بذلك حدود الجملة الواحدة كما هو مألوف في النحو العادي مع تركيز الاهتمام على توضيح أوجه الترابط والتتابع بين العناصر اللغوية النّصية الّتي تحقق تماسك النّص وتناسقه .

2 – مصطلح لسانيات النّص بين الإئتلاف والاختلاف :

تعتمد النظريات والعلوم عامة على ضبط مفاهيمها من أجل ضبط منهجيتها، في حين تحتاج المفاهيم إلى حامل معرفي لها وهو المصطلح، فوضوح المفهوم وشيوعه من وضوح المصطلح وعمومه، وممّا لا يخفى على دارس، حقيقة الفوضى المصطلحية الّتي تعيشها الدراسات اللغوية عامة والعربية خاصة، والعلم – الذي نحن بصدّد البحث عن بعض مصطلحاته ومفاهيمه الّتي هي مكنونة في التراث النقدي العربي- فهو أيضا لم يسلم من هذه الفوضى ليس في الوسط النقدي العربي فقط وإنّما أيضا عند النقاد الغرب فقد أطلق عليه في بادئ الأمر في((اللغتين الألمانية والفرنسية مصطلح(Grammaire de texte) أي نحو النّص، ليتحول في اللغة الفرنسية إلى

[1] -سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2004، ص110.

مصطلح (Science de texte) ويطلق عليه في الإنجليزية(Discoure analyses)، ممّا يجعل ترجمته إلى"علم النّص"في العربية أمرا مقبولا))[1]. في حين تكون الترجمة الثانية لهذا المصطلح هي"تحليل النّصوص". ولقد تطور المصطلح ليصبح "Linguistique textuelle وهو المتفق عليه عند أغلب النقاد واللغويين الغرب.

أمّا على الساحة النقدية واللغوية العربية فإنّنا نصادف ترجمات عديدة ومختلفة لمصطلح لسانيات النّص في حدّ ذاته ومصطلحات مفاهيمه الإجرائيّة، وكما سبق الذكر آنفا أن "نحو النّص" يقابل في اللغة الأجنبية(Grammaire du texte) ولقد استعمله النحاة بهدف الوصف والدراسة اللغوية للأبنية الوصفية.

لقد جنح بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح لسانيات النّص* من أمثال "محمد خطابي، تمام حسان وبشير إبرير"،في حين آثر "سعيد حسن بحيري، إلهام أبو غزالة وخليل محمد" مصطلح علم لغة النّص، وجاءت في ثنايا كتب كل من صلاح فضل وجميل عبد المجيد ومحمد الأخضر الصبيحي مصطلح علم النّص، وهو أشمل من نحو النّص ولسانيات النّص لأنّه لا يقتصر على نوع واحد من النّصوص في التحليل بل يتجاوزه إلى أشكال أخرى (إعلانات، إشهار، المقال الصحفي والعلمي، والفيلم السينمائي، وكل منتوج ثقافي معاصر يتشكل في هيئة نص)، أمّا "صبحي إبراهيم الفقي وفالح بن شبيب" فقد استخدما مصطلح علم اللغة النّصي، في حين

[1] - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، السابق، ص317.

* - ما يمكن قوله هاهنا هو ما أشار إليه بعض علماء لسانيات النص من العرب الذين عنوا بهذا الاتجاه اللساني الجديد، هو أن لسانيات النص تدرس عموميات هذا العلم أي كل ما يتعلق بالنص: كتعريفه وأدواته النصية وأهدافه العلمية = وأنواع النصوص وغيرها، في حين يكون مصطلح اللسانيات النصية أكثر حصرا وتخصصا، فيهتم بدراسة تلك الأدوات التي تكسب كل نص تماسكه وترابطه، كما حدّدها روبيرت دي بوجراند ودرسلر، سنورد تفصيلها في ما سيأتي.

استعمل "إبراهيم خليل" "نظرية النّص" بينما ذهب "أحمد عفيفي" إلى استعمال مصطلح "نحو النّص".

3 - نشأة لسانيات النّص:

لقد تزامن قيام علم لسانيات النّص مع ظهور التداولية، وكونها فرع من فروع اللسانيات، فهي تهتم بدراسة النّص وإبراز مميّزاته، وتبحث في كيفية اتساقه وانسجامه من منطلقات لغويّة، وفي الوقت نفسه، فهي لم تهمل محتواه الإبلاغي والتواصلي، لقد كانت في نشأة لسانيات النّص دعوة صريحة إلى ضرورة مجاوزة "الجملة" في التحليل البلاغي –التحليل الجزئي- والانتقال إلى فضاء أرحب وأوسع هو الفضاء النّصي*، على حدّ قول الباحثة"خولة طالب إبراهيم" فإنّ هذا التحول الألسني الأساسي الذي حدث في السنوات الأخيرة، قد أخرج اللسانيات نهائيا من مأزق الدراسات البنيوية التركيبية الّتي عجزت عن الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية: النحوية، الدلالية والتداولية.

لقد ميّز"هارتمان"Hartmann في نشأة لسانيات النّص ((بين سبعة مراحل من التطور وضعت معالمه هي: علم البلاغة علم الأسلوب، التأويل، السيميائية، وتحليل المضمون ونظرية الأفعال الكلامية والبلاغة الجديدة))[1].

فلا مندوحة إن قلنا أنّ علم اللغة والنقد الأدبي من أكثر العلوم اهتماما بطبيعة النّص وبنائه. في حين حاولت البلاغة ((ومنذ القرن الأول الميلادي التوفيق

* - تجمع أغلب الدراسات التي تصب في حقل لسانيات النص، سواء أكانت غربية أم عربية مترجمة، على أنّ ((علم النص أو لسانيات النص فرعا جديدا في علوم اللسان وعلاقاتها بالبحث الأدبي الذي استثمر كثيرا مما توصلت إليه اللسانيات إن على مستوى منهجية البحث أو على مستوى النتائج، ويبدو ذلك جليا في كثير من المفاهيم والمصطلحات اللسانية التي هيمنت على الدرس الأدبي وصرنا نقرأها في كتابات كثير من الدارسين للأدب أمثال: ياكبسون وبنفنيست وباختين وبارث وجوليا كريستيفا)). ينظر: بشير إبرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، مجلة الموقف الأدبي، إصدار إتحاد كتاب العرب، بدمشق، ع401، 2004، ص01.

[1] - محمد العبد، النّص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 2005، ص87.

بين النظرة اللسانية والنقدية للأدب، فكان "كون تليان"(Quintilien) قد تطرّق إلى مسائل تتعلّق بالتنظيم الداخلي للنّص كالوضوح، الفصاحة، الرشاقة والملائمة، وذهب إلى القول بأنّ النصوص تتفاضل فيما بينها تبعا لقدرة المبدع على التصرف بالمادة المستخدمة في كتابة النّص))[1].

ويرى بعضهم أنّ لسانيات النّص وتحليل الخطاب هما أفضل نقطة يلتقي عندها علم البلاغة وعلم اللغة، وتمثلات ذلك ((بأن يغيّر علم البلاغة الوجهة التقليدية لعلم اللغة والّتي تكتفي بوصف الأنماط البنائية المفردة الصغرى للغة وتحليلها، وتحاول أن تضيف إليها مباحث علم الاتصال والتداولية ونحوها، في حين يقوم علم اللغة بدفع علم البلاغة إلى تجاوز إطاره التقليدي، والذي يتمثل في نظام القواعد والمعايير، فيما يجب أن يكون الكلام عليه، وما لا يجب، إلى الاهتمام بالمسائل النّصية الكبرى من المنظور اللغوي))[2]، وهذا يعني وجود تكامل بين العلمين السابق ذكرهما، فإتمام النقائص بين علم البلاغة وعلم اللغة – في نظرهم- ولّد لنا علم جديد هو لسانيات النّص.

يعتقد بعض الباحثين أنّ البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النّص وذلك بناءا على((الصلة الوثيقة الّتي بينهما...، غير أنّهما في الحقيقة يختلفان في المنهج والأدوات والتحليل والأهداف، وغير ذلك من أوجه الاختلاف، وهذا ما يذهب إليه"فان ديك" إذ يأخذ بعين الاعتبار توجهها العام المتمثل في وصف النّصوص، وتحديد وظائفها المتعدّدة لكننا نؤثر مصطلح علم النّص))[3]، صحيح أنّ البلاغة القديمة كانت دراستها تحليلية جزئية لكن لا يمكن لنا أن نغفل ما قدّمته ، فهناك

[1]-إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النّص، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007، ص185.

[2]- ينظر: محمد العبد، النّص والخطاب والاتصال، ص88.

[3] - ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، المفاهيم والاتجاهات، ص20.

مباحث قدّمها القدماء تقترب أو تتطابق إلى حدّ ما مع مباحث لسانيات النّص، فحقيقة وجود تواصل معرفي بين العلوم قارة، ولربّما ذلك يتجسّد من خلال المباحث المتشابهة بينهما.

تجمع لسانيات النّص بين علوم شتّى ومشارب مختلفة، ولقد وسمه"فان ديك"بأنّه علم جديد متداخل الاختصاصات، علما أنّه من أحدث فروع علم اللغة إلّا أنّه ينفرد عنها في نشأته وتطوره، فكما أقرّ عليه بعض العلماء من الذين أرّخوا لهذا العلم، أنّه لم يرتبط في نشأته وتطوره ببلد بعينه أو مدرسة معينة، أو اتجاه محدّد، في حين كانت البداية الفعلية له في سبعينات القرن الماضي، وذلك بعد أن اكتملت ملامحه الفارقة[1].

من هذا المنطلق يتأسس للسانيات النّص خاصية التفرد والاستقلالية فحين يستقل علم ما عن ((العلم الأم فهذا لا يحسب من أشكال التقدم في مناهج البحث أو النتائج الجديدة فحسب، بل إنّ هذا العلم يأتي استجابة لتطورات اجتماعية محدّدة أدت بدورها أيضا إلى تغيرات في البنية المؤسسة للجامعات، وحين ظهرت كان ذلك بناءا على تطورات اجتماعية كلية))[2]. فلمّا عجزت الدراسات اللسانية عن استيعاب هذا التجاوز وعدم الاحتفاء بهذا المصطلح والمفهوم الجديدين ظهر علم لسانيات النّص كطرح بديل يستمدّ شرعيته على إثر قيامه بعمليّة سدّ الفراغ أو النقص في وسط الدراسات اللسانية، لتتشكّل بذلك انطلاقة هذا العلم من فكرة مفادها أنّ النّص بنية متماسكة ذات نسق داخلي تربط بين عناصره علاقات منطقية ونحوية ودلالية تؤدّي وظيفة تواصليّة، فسجلت بذلك قفزة نوعية في

[1] - ينظر: سعيد حسن البحيري، المرجع السّابق، ص17.

[2] - ينظر: فان ديك، علم النّص ، السابق، ص16.

ميدان الدراسات التحليلية، متجاوزة الدراسات اللسانية العامة والدراسات الحداثيّة كالبنيوية وغيرها.

أمّا عن أصول هذا العلم أو تجذره في أوساط علوم أخرى، فيرى بعض الباحثين أنّ التراث النحوي القديم هو الأساس الفعلي الذي بنيت عليه الاتجاهات النّصية، بكل ما تتسم به من تشعب في الأفكار والتصورات، وقدّمت دراسات خاصة بأجزاء الجملة ومتواليات الجمل كما أنّها اعتمدت بعض الظواهر الّتي يختّص بها نحو الجملة. وما لا يمكن لنا إغفاله هو أنّ لسانيات النّص تراعي في وصفها وتحليلاتها عناصر أخرى لم يتم إيرادها أو دراستها في لسانيات الجملة، فهي تلجأ إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية، فهي تحاول من خلال تحليلاتها وتفسيراتها للنّصوص تقديم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصيّة وقواعد ترابطها.

واللّافت للانتباه هو ما ذهب إليه الباحث"محمد الأخضر الصبيحي" حين ألغى نحو الجملة على أساس أنّ لسانيات النّص علم قائم بذاته، وبأن نظرته في التحليل تختلف عن نظرة التحليل الجملي ذلك أن العلاقات القائمة بين مكونات الجملة لا يمكن أن تكون هي نفسها التي يقوم عليها البناء النصي لذلك نجده يقول: ((وليست اللسانيات النّصية، كما قد يعتقد، مكملا للسانيات الجملة، أو توسيعا لمجالها ليشمل مستوى أعلى وبنفس وسائل الدراسة والتحليل. وإنّما هي بناء اللسانيات من منطلق جديد موضوعه الوحدة الطبيعية للتعامل اللغوي بين المتكلمين ألا وهي"النّص"))[1].

ولكن من أراد أن يعرف ذلك عَيانا، ويستثبته مواجهة عليه النّظر في الآليات والإجراءات الّتي تعتمدها لسانيات النّص في التّحليل النّحوي، إذ لا يمكن لنا أن نلغي علم نحو الجملة كما سبق وأن أفردنا في المدخل من هذه الأطروحة. فالمنجزات

[1] - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه،السابق، ص59.

التراثية زاخرة بهذه الدراسات ولابدّ لنا أن نلفي ما يتطابق مع الدراسات النّصيّة، وفي الوقت نفسه لا يمكن لنا أن نقول أن لسانيات النّص استمرار لهذا العلم أو أنّه بني على أساساته، فمهمة الدرس اللساني النّصي تتمثل في كونه يتجه إلى النّص ليغيّر بذلك الأهداف السائدة قبلا راسما بذلك لنفسه أهدافا جديدة لم تكن معروفة سابقا، فتغيّر بذلك المنهج كليا.

وما يمكن لنا قوله في هذا الشّأن أنّ علم لسانيات النّص يستمد شرعية قيامه وتجاوزه للدراسات الجزئيّة كونه عنى ومنذ تأسيسه بدراسة النّص من زاوية النّظر للظواهر التّركيبية النّصيّة المختلفة كعلاقات التماسك النحوي النّصي، وأبنية التطابق، والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والإحالة، والتنويعات التركيبية، وتوزيعاتها في النصوص، وغيرها من الظواهر التركيبية اللغوية والّتي تخرج في حقيقتها الممارساتيّة عن إطار دراسة الجملة المفردة.

والواضح الجليّ من هذا أنّه يوجد تحت نظرية لسانية نصيّة- تتسمّ بالكلية والشمولية- ((نظريات جزئية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، تتميّز كل واحدة عن الأخرى بحيث يساهم هذا الاختلاف في بناء المبادئ الّتي تعدّ أساس بناء النّص))[1]. يحيلنا قول "سعيد حسن البحيري" إلى أنّ علم لسانيات النّص لم يتأسّس من العدم، فهو قد جعل لنفسه مكانا وسط زخم من النظريات اللّغوية والنقدية

[1] - ينظر: سعيد حسن بحيري، إسهامات أساسية في العلاقة بين النّص ونحو الدلالة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010، ص23.

*يشير بعض الباحثين اللسانيين إلى أنّ البداية الفعلية لهذا العلم كانت مع ظهور رسالة علامات للباحثة الأمريكية" إ-نيي"I. Nye"إذ ترى بأنّ اللغة لا يمكن أن تأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة بل تكون على شكل نص متماسك بدءا من القول ذي الكلمة الواحدة وانتهاء بالمجلدات العشرة، وعليه فهي تناولت مسألة الربط بين الجمل ، وعلاقتها الداخلية على أسس نصية ، وكان ذلك سنة 1912.

وأخذ بأفكارها ومبادئها بعد اختمارها.

يرجع أغلب اللسانيين أنّ علم لسانيات النّص قد كانت بداياته مع العالم اللغوي"زيليغ هاريس" (Zillig Harris)* الذي قدّم ((منهجا لتحليل الخطاب المترابط سواء المكتوب أو المنطوق، استخدم فيه اللسانيات الوصفية بهدف الوصول إلى اكتشاف بنية النّص (Structure of the text) وقد قصر في دراسته هذه الجمل والعلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة، وقد فصل بين اللغة والموقف الاجتماعي، وعلى هذا الأساس جاء منهجه في تحليلالخطاب معتمدا على ركيزتين:

1-العلاقات التوزيعية بين الجمل.

2-الربط بين اللغة والموقف أو السياق الاجتماعي))[1].

وبهذا كانت محاولة" زيليغ هاريس" في نقل المناهج البنيوية التوزيعية في التحليل وإقامة الأقسام إلى مستوى النّص وربط النّص بسياقه تعدّ في نظر أغلب الباحثين البدايات الفعلية في ظهور لسانيات النّص، وكان ذلك من خلال نشره سنة 1952م بحثا بعنوان "تحليل الخطاب(Discours Analysés) .

وعليه يكون "هاريس" قد ربط تحليل الجمل بسياق النصوص ونقل ما يتصل بتحليل الجملة تحليلا بنيويا إلى المستوى الجديد للنّص، وحاول بواسطة إجراءات شكلية أن يصل إلى توصيف بنيوي للنصوص وبهذا يكون "هاريس" قد توسع في بعض الأفكار الّتي تعود إلى "سوسير" فهذا الأخير رأى أنّ الجملة عبارة عن تتابع من الرموز، وأنّ كل رمز يسهم بشيء من المعنى الكلّي لهذا فكل رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وما بعده[2].

[1] - جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النّصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص65-66.

[2] - ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، السابق،ص29-30.

لم يقتصر"هاريس" في دراسته على ربط الجمل بعضها ببعض بل ذهب إلى أبعد من ذلك فلقد حاول ربط اللغة بالموقف الاجتماعي؛ ساعة إنتاج اللغة إذ لابدّ للسياق الاجتماعي أن يؤثر في اللغة بطريقة ما، فلا يمكن تأويل الجمل بمنأى عن سياقها الذي وردت فيه. و في هذا السياق يرى"دي بوجراند"(R.Dibougrand) أنّ اللسانيات مطالبة بضرورة متابعة ((الأنشطة الإنسانية في التخاطب إذ إنّ جوهر اللغة الطبيعية هو النشاط الإنساني ليكون مفهوما ومقبولا من لدى الآخرين في اتصال مزدوج))[1].

وانطلاقا ممّا سبق فلا جرم إن عدّت آراء "هاريس" هي نقطة تحول دعت إلى ضرورة تجاوز الدراسات اللغوية على مستوى الجملة والانتقال إلى مستوى النّص، مشكلة بذلك اتجاها جديدا ((أخذت ملامحه تتبلور منذ ستينات (القرن الماضي) تقريبا فعُرف هذا الاتجاه بلسانيات النّص(Textuel linguistiques) ونحو النص (Texte Grammaire) ، وعلى الرغم من تداخل الاتجاهات اللغوية والاتجاهات النّصية فإنّ الاتجاهات النّصية قد حاولت الانفصال عن سابقتها تدريجيا))[2].

لقد اعتبر المصطلح الذي ظهر بداية مع العالم هارفج*(R.Harweg) للدلالة على هذا العلم الجديد وهو مصطلح (Textologie) أكثر قابلية للاستخدام، وبعد هذا

---

[1] - فولفجانغ هاينه منه، وديتر فيهنيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص21.

[2] - ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص62.

* تعتبر محاولات كل من "هارفج وأينزبرغ وهاليداي ورقية حسن" الرائدة في تأسيس علم لسانيات النص وكان ذلك ما بين سنة 1968-1969، إذ حاول الأول وصف التنظيم الداخلي للنصوص من خلال إشارته إلى العلاقات القائمة داخله، مثل: علاقة الإحالة والاستبدال والتكرار والترادف والعطف والترتيب، وقدم الثاني بحثا في العوامل المتحكمة في العوامل المتحكمة في اختيار صاحب النص، وعلاقة المحاورة بين الجمل، أما هاليداي وحسن فقد تمثل بحثهما في وصف علاقات التماسك النحوية في النصوص الانجليزية النطوقة والمكتوبة، وقد ركزا على كشف العلاقات الاتساقية، داخل النصوص محاولين رصد القواعد النحوية التي تنظم النص، والتي تجعلنا نميز النص مما ليس نص.

ظهر كتاب "الاتساق في اللغة الانجليزية " (Cohésion in English) لصاحبيه "هاليداي ورقية حسن " (Halliday & R. Hasan) ليكون بمثابة المؤسس أو الانطلاقة الفعلية للسانيات النّص.

ثمّ توالت الدراسات وتطورت فكانت كتب "فان ديك"(T. Van Dayak) "النّص والسياق"و"علم النص مدخل متداخل الاختصاصات" (Texte est contexte, Texte science)، قد شكّلت منعرجا في هذا المجال إذ وسع الباحث من خلالها النظرة اللسانية النّصية؛ فالدراسات التي سبقته وبالتحديد السابق ذكرها قد اقتصرت على تحليل المستوى السطحي فقط، في حين حاول"فان ديك" أن يلفت الأنظار نحو الجانب الدلالي والتداولي، بعد ذلك ظهر بحث اللغويين"براون ويول"حاولا من خلاله الإشارة إلى أهمية المتلقي ودوره في انسجام النّص.

يرى دي بوجراند أنّ الدراسات اللسانية النّصية وخلال عملية التأسيس قد مرّ بثلاث مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: "هي التي انتهت بحلول الستينات ولم تكن ذات أثر يذكر على تيار ألسنية الجملة الغالب، وكان من رواد هذه المرحلة (انجاردن وبوهلر وهيلمسلاف).

وبدأت المرحلة الثانية: في نهاية الستينات وعلى وجه التحديد عام 1968، حين بدأ عدد من العلماء مثل" رقية حسن وهاليداي واينزبرغ" وغيرهم يعملون بشكل منفرد في مجال الدراسات الّتي تتجاوز مستوى الجملة، إلاّ أنّ اتجاه هؤلاء لم يحرز أثرا حاسما لكونه نظر إلى النصوص على أنّها متتاليات من الجمل تربطها علاقات نحوية .

أمّا المرحلة الثالثة: فقد بدأت عام 1972م، ويتركز على محاولة إيجاد نظرية بديلة تحل محلّ النظريات الألسنية السائدة والّتي تبث عدم قدرتها على الصمود في وجه التساؤلات الأساسية الّتي تستجوبها الدراسات اللغوية المتكاملة، وقد قام هذا

الاتجاه على جهود طائفة من العلماء ومن رواد هذا الاتجاه: "فان ديك" و"دي بوجراند" و"درسلر"وغيرهم"[1].

يتجاوز التحليل اللساني النصي في ضوء نحو النصوص نظرة التحليل النحوي التقليدي والأسلوبي والبنيوي وغيرها، وتبرز مهامه من خلال بحثه عن الخواص الّتي تؤدي إلى تماسك النّص مبيّنة بذلك مكونات النّظام النّصاني، وإذا ما كانت مضمرة وجب على المحلل اكتشاف الآلية الحدسية والعرفية والّتي تمكنه من الكشف عن الأدوات التي تساهم في الربط لتكوين البناء المتميّز.

وبغض النّظر عن طبيعة هذه الإسهامات، فالرّاسخ في الذّهن أنّ هذا الانتقال إنّما كان بالإجماع حول ضرورة التّغيير وفق طرح منهجي لا يلغي مقوّمات الجملة، يعني ذلك ((أنّ فتيل الربط هو ذلك الرابط المضمر مقابل الروابط المتجلية في تشكيله السطحي الّتي كانت ترومها الدراسات التقليدية، ونتاج ذلك جاءت محاولات مجموعة من الدارسين عنوا في وقت مبكر بدراسة نحو النّص لتأسيس نظرية شاملة تبحث في الترابط النّصي من حيث أشكاله ووسائله))[2].

وبما أنّ النحو التقليدي لم يدع شاردة ولا واردة تخص الجملة إلاّ وتطرق إليها بالدراسة والتحليل؛ رغم ذلك ظلّ عاجزا عن البحث فيما يتخطّى هذه الوحدة من الكلام، ورأى العلماء اللسانيون أنّ كثيرا من الظواهر التركيبية لم تفسر في إطار نحو الجملة تفسيرا مقنعا، في حين تغيّرت الحال حينما اتجه الوصف إلى الحكم على الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة وهي النّص.

---

[1] - انظر: يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997، ص92-93.

[2] - نعمان بوقرة، المصطلح اللساني، قراءة تأصيلية سياقية، دار جدارا للكتاب العالمي، الأردن، دط، دت، ص348.

وربّما أنّ هناك كثير من الدراسات الّتي تعالج الجملة في إطار الدراسة النّصية ((بوصفها وحدة كبرى قد كانت في حقيقتها محور كثير من الدراسات النحوية السابقة الّتي كانت تعدّ أكبر وحدة في التحليل النحوي، غير أنّ نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد منطقية ودلالية وتداولية إلى جانب القواعد التركيبية ويحاول أن يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النّصية وقواعد ترابطها))[1]، وهذا يعني أنّ لسانيات وإن احتفظت بالدراسات النحوية التي كانت تقوم على تحليل الجملة، إلاّ أنّها تجاوزت ذلك باعتمادها على المستوى الدلالي والتداولي وذلك من أجل وصف الأبنية الكلية للنّص.

إنّ الملاحظ عن هذه المحاولات والدعوات التأسيسية – بغض النظر عن رؤى أصحابها واتجاهاتهم الفكرية- أنّ علم لسانيات النّص كان إفرازا حتميا لمجموعة من التغيّرات والتطورات المعرفية والمنهجية، والّتي كانت بمثابة بحوث ومناهج مستجدة في نظرية علم اللغة وأصولها ومستوياتها ووظائفها، بالإضافة إلى الفلسفة العلمية الكامنة ورائها، وقد بدأ هذا الإفراز يتشكل منهجيا مع الدراسات اللسانية الّتي توغلت في التنظيم الداخلي للنّصوص.

وفي الأخير يخلص بنا القول، أنّ لسانيات النّص علم يحاول رصد العلائق المختلفة الّتي تضم الجمل بعضها ببعض من خلال روابط زمنية ومكانية وتركيبية، ويعالج ما يتصل بالمضمون خاصة من أجل أن يتصف النّص بالنّصية، ثمّ ربط كلّ ذلك بالحدث التّواصلي، معتمدا في ذلك على ما قدّم في حقل الدّراسات اللّغويّة والبلاغيّة تجاوزا أو اشتمالا لا إنكارا وتفنيدا.

[1] - سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص،السابق، ص120.

المبحث الثاني: ما قبل لسانيات النّص:

تنطلق المعرفة الإنسانية من مرتكز التطوّر، إبداعا ونقدا، وبالتالي فالطابع الّذي يحكم هذا التطّور هو طابع تكاملي، ويحيلنا هذا إلى القول بـ: ((التطوّر المعرفي والتطوّر النّقدي في ضوء مفهومي التراكم والتكامل، لنخلص إلى أنّ النظرية النّقدية من صنع البشر جميعا، وأنّ المناهج الحديثة لا تلغي المناهج القديمة كما أنّ المناهج الأحدث لا تلغي الحديثة، فالمناهج لا تموت، ولكنّها تُتجاوز وتُبعث في مناهج أخرى))[1]، فميسم الفكر الإنساني تزاوج الأفكار وتوارد بعضها في اللّاحق على أساس التراكم والتكامل المعرفي، فالتداخل بين نظريات المعرفة الإنسانية أمر حتمي مفروغ منه، وهذا التداخل إمّا بالتوافق أو المعارضة.

وعلى هذا الأساس، تأسّست عمليات تحليل النصوص، على اعتبار أنّ النّص هو المحرّك الأساسي لجميع الاتجاهات اللغويّة، إذ أصبح ينظر إليه من وجهات نظر شتّى و أخذ الحديث عن قضية فتح النّص وغلقه حيّزا من الاهتمام لدى أغلب الدارسين والباحثين، والمتمعّن في محاور النّظريات النّقدية يجدها تدور حول ثلاث عناصر أساسية كما أقرّها رومان جاكبسون "المبدع- النّص - المتلقي"، ولم يكن توّجه هذه النّظريات أحادي الاتجاه إذ يوجد منها ذات اهتمام بالشكل على حساب المضمون ومنها من اعتمدت في توليفتها تمام العناية بالعلاقات الداخلية للنّص وتوالد المعنى وعزلت بذلك النّص عن كلّ ما يحيط به، وفي اتّجاه مغاير تماما هناك من أعطت للقارئ فضاء نصّي يمارس من خلاله سلطته على النّص بمساهمته في إنتاج النّص وفكّ شيفراته.

من المعلوم بداهة، أنّ الدراسات النقدية قبل عصر الحداثة كانت تولي

[1] - بسّام قطوس، مدخل إلى مناهج النّقد المعاصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط01، 2006، ص20-21.

اهتمامها بالظواهر الخارجية المحيطة بالنتاج الأدبي، وهذا ما يصطلح عليه بـ "المناهج السياقية"، وقد أظهر التطور الذي لحق الدراسات اللغوية والنقدية على حدّ سواء قصورا في تحليل هذه المناهج، ليفسح المجال أمام دراسات أولت كامل عنايتها بالنّص الإبداعي، إذ شكّل ظهور هذه المناهج انقلابا ثوريا تميّزت به الدراسات اللغوية والنقدية على حدّ سواء خلال القرن التاسع عشر.

1- الشّكلانية:

بداية ومع النصف الأوّل من القرن العشرين ظهرت الشكلانية الروسيّة لتحدث قفزة نوعية في مجال دراسة الأدب واللغة، وكان هذا من خلال آراء روّادها الّتي غيرت دفة الدراسات من الاهتمام بالأديب إلى العناية بنتاجه الفني، على إثر ذلك اعتبرت هذه الأراء كحركة تمردية ضدّ التوجّهات الكلاسيكية الّتي صبغت بطابع النظرة السّطحيّة.

بداية ومن سنة 1915م تأسّست الشّكلانية بقيام حلقتين هما: حلقة موسكو وقد كان من أشهر روّادها "ياكبسون"و حلقة سان بطرسبورج ومن أبرز علمائها "بوريس إيخنباوم ويوري تينياتوف". لقد حوّلت الشكلانية الروسية* دفة الدراسات نحو الظاهرة اللغوية والأدبية من السياق إلى النسق، ((فجعلوا الآثار الأدبية نفسها محور دراساتهم ومركز اهتمامهم النقدي، وأغفلوا ما عداها من مرجعيات تتّصل بحياة المؤلّف وبيئته وسيرته، وسعوا إلى خلق علم أدبي مستقل انطلاقا من الخصائص الجوهرية للأدب، وبحثوا عن عناصر بنية النّص الأدبي ونظام حركة

* - سميت النظرية الّتي أسّسها الشكلانيون الروس حول النقد واللغة والأدب بالنظرية الشائعة، وكانوا يفضلون أن يُسموا مدرستهم بـ " مدرسة المستقبليين"، ولكن خصومهم أطلقوا عليهم تسمية الشكلانيين، وذلك حسب الطابع الّذي غلب على دراساتهم، فالناظر إلى الدراسات الشّكلانية يستوحي أنّها تولي جلّ الاهتمام بالشكل على حساب المضمون، علما أنّ الشكلانيين يرفضون هذا التصوّر الشائع على أنّ الشكل مناقض للمضمون.
ينظر: بسّام قطوس، مدخل إلى مناهج النّقد المعاصر، المرجع السابق، ص76.

هذه العناصر))[1]. وغاية الأمر أنّ الشّكلانيين أرادوا إرساء دعائم الدراسة الأدبية على قاعدة مستقلّة، مركز اهتمامها النّص وليس النّاص في حدّ ذاته، وبهذا كان بحثهم عن الماهية الفعلية لموضوع الدراسة الأدبية وليس كيفية دراسة الأدب.

تعدّ الشكلانية الروسية في مضمونها رفضا للإيديولوجيات والمرجعيات الّتي سيطرت على دراسة الأدب والّتي جعلت من النصوص الأدبية وثائق تاريخية واجتماعية تنطلق من المجتمع وتعود إليه في حركة ارتدادية، وعلى هذا الأساس ابتعد النقد عن البحث في القيم الجمالية للأدب، وكانت الشكلانية بمثابة الخط الفاصل بين السياق والنسق، وبذلك أعادت الاهتمام بالإنتاج الأدبي من الداخل لاستنباط القيم الجمالية والفنيات اللغوية منه، وفي ذلك ثورة على مبادئ الرمزية ((الّتي قيّدت الكلمة الشّعرية بإخضاعها للمفاهيم الفلسفية والدّينية المتصوّفة))[2]، وكان ممّا ركّزت عليه الشّكلانية وعيب عليها فيما بعد أنّها جعلت القيم الجمالية صرحا قائما بذاته وفصلت بينها وبين المعنى الّذي هو أحد مقوّمات الجمال في النّص الأدبي.

وبناء على ما سبق، فإنّ الدراسة والمقاربة الّتي قام بها الشّكلانيون الرّوس تنطلق من مبدأ المحايثة، فالنّص في منظورهم بنية فنية مغلقة مكتفية بذاتها، تستمد قيمها الجمالية من علاقاتها اللغوية الداخلية ولا تحتاج إلى الوقائع السياقية الخارجية لتفسيرها[3]، فما يعطي للنّتاج الإبداعي صفة النصّانية ليست الظروف التّاريخية أو الاجتماعية، وإنّما يكتسب هذه الصفة من تلك الوشائج والعلائق الّتي تحكم النّص وتحرّك جماليته من الداخل.

---

[1]- بيتر ستينر، الشكلانية الروسية، نقلا عن: بسام قطوس، المرجع السابق، ص76.

[2] - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، الشّركة المصرية العالمية للنّشر لونجمان،لبنان/ مصر، ط01، 1994، ص180.

[3] - ينظر: بسام قطّوس، المرجع السابق، ص 77.

وقد تأثّر الشكلانيون في دراساتهم بمفهومين أسّسهما "سوسير" في ألسنيته وهما((عشوائية العلامة في علاقتها إلى ما تشير إليه، ومصطلح الاختلاف الّذي يساعد على إقامة العلاقات المعقولة بين الرموز في البناء الأدبي أو اللّغوي بصورة عامة))[1]، ومن هنا انطلق الشكلانيون نحو تحديد هوية النّص وتوصّلوا إلى أنّ ما يمنح العمل الإبداعي صفة الأدب ليس المعنى أو ارتباطاته بالواقع الخارجي، ((وإنّما صياغته وطريقة تركيبه ودور اللغة فيه هو ما يجعل من الأدب أدبا))[2]. ولذلك تنظر الشّكلانية للأدب بمنظار الفارقية الّتي تميّزه عن الواقع ليُخلق على إثر ذلك مفهوم التغريب في الأدب، فالأدب ليس صورة للواقع وإنّما هو عملية كشف الحقائق وجعل المألوف غريبا.

وعلى هذا الأساس بنت المدرسة الشكلانية مفهومها للأدب بعد استيعاب من أنصارها أنّه لا يمكن دراسة النّص الأدبي إلاّ من خلال ارتباط وحداته الداخلية، ولكي يكون هناك علم قائم بدراسة الأدب لوحده يجب أن يخصّص له موضوع للدراسة وهذا ما جعلهم ينادون بـ "أدبية أو شعرية" الأدب، إذ يجمع أغلب الباحثين على أنّ قضية الأدبية هي الّتي وحدت وجهات نظر الشكلانيين.

ينطلق مفهوم الأدبية / الشعرية من أنّ لغة النّص الأدبي تختلف عن لغة الخطاب العادي، كما لا يمكن لهذه الأدبية أن تتوفر في كامل النّص وإنّما تُقتصر في عبارات منه، وهذا المبدأ قاد الشكلانيين إلى استنباط مفهومين أساسين هما ((التناص والانزياح وهذان المفهومان يساعدان الوسائل الأدبية على تجديد نفسها من خلال تغيير وظيفتها في نصوص أدبية مختلفة، إذ بينما يؤدي الانزياح إلى تغيير وظيفة الوسيلة الأدبية عن استخدامها السابق، فإنّ التناص يراعي البعد

[1] - يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، دار الأمين، القاهرة، ط01، 1994، ص16.

[2] - المرجع نفسه، ص78.

الدايكروني وهو أيضا انزياح عمّا كان سائدا من قبل وإن كان مؤسّسا عليه))[1] ، وعليه فإنّ الأدب لا يمكن أن يكون واحدا وإنّما هو يخضع للتاريخ، فلكي لا يتصف الأدب بالنّمطيّة يجب أن يكون متجدّدا بتجدّد الذات الإنسانية.

2- الأسلوبية:

لقد مهّدت بعض المفاهيم الّتي نادت بها الشّكلانية الروسية كالتّناص والانزياح فيما بعد إلى ميلاد الأسلوبية الّتي أسّسها تلميذ "دوسوسير" "شارل بالي". فهي تعتبر من بين الأساليب القرائية الّتي أولت كامل عنايتها بالنّص الأدبي ، من ثمّ فإنّ باحثي الأسلوبية وجّهوا عنايتهم للبحث عن الخصائص المائزة للأسلوب الأدبي عن غيره من الأساليب، والبحث في هذه المدخلات ليس جديدا على الساحة النّقدية بل هو قائم قيام الدراسات البحثية حول جماليات القول وفنّيات الخطاب. وعليه يذهب أغلب الدارسين إلى أنّ أوّل من بحث في الأسلوب هو أرسطو من خلال كتابيه "فن الشّعر وفنّ الخطابة".

أمّا إذا أردنا أن ننظر إلى تعريف مصطلح الأسلوب، فإننا سنراجع أعمال "بالي" - وهو مؤسّس علم الأسلوب- في ربطه ظاهرة الأسلوب بمجموع من عناصر اللّغة المستعملة في التّأثير عاطفيا على المتلقّي. والتّأثير لا يمكن أن يقع اعتباطا وإنّما عن قصد من المؤلّف لذا تراه ينحو منحى معيّنا في التّعبير وفي هذا الصّدد يحاول "بيير جيرو" التّفريق بين ما هو قوانين صارمة تحكم اللّغة وبين الأسلوب فيقول: ((القواعد هي العلم الّذي لا يستطيع الكاتب أن يصنعه. أمّا الأسلوبيّة فهي ما يستطيع صنعه))[2]، ولعلّ هذا ما دحى بالباحث لأن يجعل تعريف ا الأسلوب في

[1] - يوسف نور عوض، المرجع السابق، ص17.

[2] - بيير جيرو، الأسلوب والأسلوبيّة، تر: منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاري، ط02، 1994، ص10.

أساسه مرتبط بالفكر واللّغة، فالأسلوب هو ((طريقة في التّعبير عن الفكر بواسطة اللّغة))[1].

فإذا كان الأسلوب طريقة في التّعبير عند "جيرو" فهو خلاف ذلك عند "مايكل ريفاتير" لأنّ اللّغة في نظره تعبّر والأسلوب يعمل على إبراز القيمة[2]. ومن هنا يمكن القول بأنّ الأسلوب حدث يمكن ملاحظته: إنّه لساني لأنّ اللّغة أداة بيانه، وهو نفسي لأنّ الأثر غاية حدوثه، وهو اجتماعي لأنّ الآخر ضرورة وجوده[3].

لقد بزغ مصطلح الأسلوب أو الأسلوبية في أوساط الدراسات النّقدية واللّغوية في القرن التاسع عشر، كما سبق الذكر آنفا على يدّ الباحث اللّغوي "شارل بالي"، وقد عمد إلى إرساء الدّعامات الأوّلية لهذا المنهج المستحدث من خلال إثراء فكرة بنيوية اللّغة مقتفيا في ذلك آثار أستاذه "دوسوسير"، فما لا يخفى على دارس أنّ أول منبثق علمي للأسلوبية كان اللسانيات، وما جادت به أفكار دوسوسير في هذا الحقل، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنّ اللبنة الأساسية لروّاد الأسلوبية - والّتي كوّنت فيما بعد أسلوبيات مختلفة التوجّه –هي المعطيات و الوسائل والتقنيات اللسانية[4] .

وعلى هذا الأساس يبني الباحث "المسدّي" تفسيراته حل نشأة الأسلوبية، ويعمد إلى التّقرير بأنّ اللّسانيات قد ((ولّدت البنيوية الّتي احتكت بالنّقد الأدبي فأخصبا معا شعرية"جاكبسون"، وإنشائية "تودوروف" ، وأسلوبية "ريفاتير"، ولئن اعتمدت كل هذه المدارس على رصيد لساني من المعارف، فإنّ الأسلوبية معها قد

---

[1] - بيير جيرو، الأسلوب والأسلوبيّة، المرجع السّابق، ص13.

[2] - ينظر: مايكل ريفاتير، معايير تحليل الأسلوب، تر: حميد الحميداني، منشورات دراسات سال، دار النّجاح الجديدة، البيضاء، ط01، 1993، ص21.

[3] - منذر عيّاشي، الأسلوبيّة وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، ط01، 2002، ص35.

[4] - ينظر: أحمد يوسف، الفراءة النسقية سلطة البنية ووهم المحايثة، الدار العربية للعلوم، لبنان، بيروت، ط01، 2007، ص377. وينظر أيضا: يوسف أبو العدوس، الأسلوبية الرؤية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، ط01، 2007، ص41.

تبوأت منزلة المعرفة المختّصة بذاتها أصولا ومناهج))[1] .

تتميّز الأسلوبية بتنوع توجّهاتها واختلاف مدارسها، ومع كلّ هذا التباين الحاصل على المستوى القرائي تبقى ((السمة الجامعة لهذه الاتجاهات على اختلافها هي تجاوز الغاية التّقنية التعليميّة إلى غايات علميّة وأكاديميّة أهّلها لأن تكون شريكا فاعلا في تشكيل ملامح النظرية النّقدية الحديثة في أوربا))[2].

ويُنظر إلى الأسلوبية على أنّها صلة اللّسانيات بالأدب ونقده. فهي علم يدرس اللّغة ضمن نطاق الخطاب، ((وبها انتقل الدرس اللساني من دراسة الجملة "لغة" إلى دراسة اللغة نصّا، فخطابا، فأجناسا ولذا كانت الأسلوبية جسر اللّسانيات إلى تاريخ الأدب كما عبّر سبيترز عن ذلك))[3]. إذ اهتمّت اللّسانيات بما يُقال متتبّعة في ذلك كل ما يحيط بالقول نحوا وصرفا وصوتا وتركيبا، في حين انصبت اهتمامات الأسلوبية على دراسة طرق أو نماذج القول إلى أن توصّل روّاد هذا الاتّجاه إلى استحداث مصطلح "فنيّات القول".

وتأسيسا على ما تمّ تفصيله، فقد انطلقت الأسلوبية باحثة في لغة النّص من صبغتها الإبلاغية إلى الصبغة التأثيرية، على اعتبار أنّ النّص تنضوي على كلا الصبغتين، فبداية يكون رسالة غايتها الأولى الإخبار من ثمّ ينتقل بالمتلقي إلى حالة التفاعل والتماهي مع الرسالة، ليشكّل كل من القارئ والنّص حالة انفعال وتفاعل.

وكغيرها من المناهج اللّغوية والنقدية، فقد جعلت الأسلوبية لنفسها أسلوبيات على اختلاف في توجهاتها، ومن بين المفاهيم الّتي تمخّضت وفق الأُطر المفاهيمية لمبدأ الأسلوبية ((أولا-دراسة الصّلة بين الشّكل والفكرة، وخاصة في ميدان الخطابة عند

[1]- عبد السّلام المسدّي، الأسلوبية والأسلوب، ص51.

[2] - بسام قطوس، المرجع السابق، ص108.

[3] - منذر عيّاشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ص27.

القدماء. ثانيا: الطريقة الفردية في الأسلوب أو دراسة النّقد الأسلوبي، وهي تتمثل في بحث الصّلات الّتي تربط بين التعبيرات الفردية أو الجماعية))[1]، فالأوّل يوحي إلى: الأسلوبية التعبيرية والّتي اعتبر شارل بالي رائدها. وهي تهتمّ بدراسة علاقات الشّكل مع التعبير، ((فهي لا تخرج عن إطار اللّغة أو عن الحدث اللساني المعتبر لنفسه، ... فهي تنظر إلى البنى ووظائفها داخل النّظام اللغوي، وبهذا فهي وصفية))[2]، وتشير أسلوبية التّعبير إلى أنّ الأسلوب يحمل في طيّاته متغيّرات أسلوبية قد تحيل إلى تعبيرات مختلفة عن نفس المفهوم، ويمكن أن يحوي التعبير الواحد ثلاث قيم وهي: القيمة المفهومية: وهي منطق التعبير،والقيمة التّعبيرية: وهي غير شعورية، والقيمة الانطباعية: وهي جمالية، ويرجع "جيرو" هذه القيم التعبيرية الثلاث إلى طريقة اللفظ ودرجة الصوت[3].

أمّا التّعبير الثاني فيوجّه الدّفة نحو الأسلوبية الفردية أو التكوينية، وهي تهتّم ((بدراسة علاقات التّعبير مع الفرد أو المجتمع الذي أنشأها واستعملها، وهي بهذا دراسة تكوينية وليست معيارية))[4]، أي أنّ الأسلوبية التكوينية تبحث في أسباب إنشاء الأسلوب ومن ثمّ فهي تميل إلى جانب النقد الأدبي. فالأسلوبية التكوينية تنظر للخطاب من منطلقين الأوّل: يتعلّق بصورة الخطاب وعلاقة العناصر المكوّنة له بعضها ببعض أي هي دراسة لعناصر اللّغة، في حين ينطوي تحت المنطلق الثاني: علاقات الفرد أو الجماعة المنتجة والمستعملة لهذا النّص.

---

[1] - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون/ الشّركة المصريّة للنشر، لونجمان، لبنان/ مصر، ط01، 1994، ص 185-186.

[2] - بيير جيرو، الأسلوبية، تر: منذر عيّاشي، ص46.

[3] - ينظر: نفسه، ص 52-53.

[4] - نفسه، ص 46.

وانطلاقا من مبدأ التّأثير والتّأثر، يبدو تأثّر الأسلوبية واضحا مع مرور الزمن بما قدّم في الدراسات اللسانية، على أنّ البحث الأسلوبي أصبح يركّز على وظائف التواصل وبنية الرسالة وعناصر التواصل والّتي نادى بها جاكبسون في مخططه، فقد انبجست من أحضان هذه القاعدة الأسلوبية الوظيفية والّتي اهتمت بدراسة أشكال التواصل وطرقه، وتأثيرها على القارئ في فهم التّعبير، وعلى هذا الأساس جُعِل للتواصل ضمن الأطر الأسلوبية ثلاث أنماط: تعبيري وانطباعي ومفهومي، ومن ثمّ ركّزت الأسلوبية الوظيفية على الوظيفة الانفعالية المرجعية للنّص.[1]

كما أنّ ظاهرة الانزياح أخذت حيّزا كبيرا من اهتمامات الأسلوبية والوظيفية، والملاحظ على البحث الأسلوبي الوظيفي أنّه عمد إلى دراسة نصوص أدبية متعدّدة زمن أجناس وعصور مختلفة بغية الكشف عن الأنظمة والاستراتيجيات الّتي تحكم النّصوص، خاصة الشعرية منها. كما أفاد هذا الفرع من علم النفس لدراسة الجوانب الانفعالية والتأثيرية داخل النّص الأدبي.

وعلى ذكر الانزياح فقد ظهرت أيضا أسلوبية الانزياح أو العدول، وهي قائمة على مبدأ الانزياح عن اللغة العادية، ليُعتمد فيها طريقين: منهم من عدّ الأسلوب كلّه انزياح، ونادى أنصار هذا الاتّجاه بالخروج الكلّي عن قواعد اللّغة الاعتيادية، في حين يرى المعتدلون منهم على أنّه لا يجوز تجاوز قواعد اللّغة خاصة النّحوية منها، والانزياح المبتغى عندهم هو الانزياح في الأفكار والمفاهيم، أي مخالفة الأوائل في طرق الإبداع مع الحفاظ على قواعد النّحو. ذلك أنّ الخروج عن المألوف يستثير قريحة الأديب وانتباه القارئ.

وتدعيما لهذا المبدأ ظهرت الأسلوبية التأثيرية، والّتي تعنى بحالة القارئ/ المتلقي ومدى تفاعله مع النّص، فهي تهتمّ بدارسة الصبغة التأثيرية الّتي يتركها النّص

[1] - ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبيّة، المرجع السابق، ص 97-104.

في قارئه. كما أنّ الأسلوبية لم تغفل دراسة العلاقات النحوية الّتي يحويها النّص والّتي تساهم في تماسك النّص من خلال رصف الجمل بعضها إلى جانب بعض. إلّا أنّ ما افتقرته الأسلوبية كعلم قائم بذاته، هو غياب التزاوج الممارساتي بين هذه التفرعات وكأنّ بها كلّ جزء قائم بآلياته وأسسه ومبادئه.

3-الحركة الثورية النقدية/ البنيوية:

إنّ أيّ حركة معرفية/ نقدية تحتاج أثناء تأسيسها إلى خصائص وأطر معرفية تسعى من خلالها إلى إرساء مبادئها وتفعيل منهجيتها، والبنيوية/ النقد الثوري كمنهج نقدي أو آلية في القراءة تبحث في الظاهرة الإبداعية ومكوناتها، من ثمّ الكشف عن علاقات هذه المكونات وتفاعلاتها مع بعضها البعض، وغاية هذا المنهج هو إضافة الجديد لحقل المعارف الإنسانية، على أنّ ما تتفرّد به البنيوية هي تلك الأسس والمبادئ الّتي اعتمدتها، والّتي تحدّد مساراتها وطبيعة منطلقاتها.

والبنيوية كمنهج علمي يعنى بتشكّل الظواهر الكونية والموجودات المختلفة، فهي تدرس الأجزاء والعناصر المترابطة داخل الفضاء النّصي، من منطلق أنّ هذه العناصر تشكّل نظام متكامل يحوي ضمن أُطُره علاقات تقوم بأداء وظائف دلالية. وهذا يشمل كلّ الظواهر الإنسانية من بينها اللغة.

وإن نحن أمعنا النظر ، فإنّنا نجد أنّ هذه الدعامة والّتي قامت على أساسها البنيوية قد كانت من بين المبادئ الّتي نادت بها الشّكلانيّة. فالنقد الشكلاني الروسي قد مهّد إلى ميلاد النقد الثوري الجديد* القائم على رفض القيم الجمالية والقواعد النقدية الكلاسيكية، ومفاد القول أنّه يمكن اعتبار البنيوية من المناهج الّتي تجمع بين علمين مختلفين، فقد استندت في قيامها على انثروبولوجية "ليفي شتراوس" أبو

* - "النقد الثوري الجديد" ويقصد به البنيوية، مصطلح ألفيناه في كتابات الناقد عبد المالك مرتاض، مدخل في قراءة البنيوية، مقال، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 333، كانون الثاني 1999.

المنهج البنيوي ولسانيات "دوسوسير" الأب الروحي لكل روّاد البنيوية. ويخلص بنا القول إلى حقيقة مفادها أنّ المنهج البنيوي يمثّل مجموعة من التحولات والتغيّرات الّتي مهّدت لها الأنساق المعرفية السابقة، في صورة حوارية وجدلية مع مفاهيمها ومبادئها.

ذلك أنّ أغلب النّقاد يجمعون على أنّ قيام ((المشروع البنيوي -كان- على أساس انتقاد الاتجاهات النّقديّة السابقة عليه، منها على الخصوص الّقد التّقليدي الّذي كان يبالغ في إعطاء الأهمية للمؤلف، واعتبار النّص مجرّد انعكاس لشخصيّته ومحيطه وعصره، والواقعيّة الّتي كانت تنظر إلى اللّغة باعتبارها أداة فقط، لمعرفة الواقع وخادما أمينا للمعنى))[1]، وعليه كان قيّام البنيوية بمثابة نفي للأسس التّقليدية وتقويض لها.

من ثمّ أخذت البنيوية لنفسها آفاق ورؤى مثّلتها في موت المؤلّف وإقصاء كلّ العوامل المحيطة به، والانطلاق في دراسة العمل الإبداعي من كونه بنية نسقيّة تقوم على أساس بناء علاقات داخليّة فيما بينها، ومراعاة لذلك ((لا ينبغي أن تؤخذ الحقائق اللسانيّة الفرديّة معزولة بعضها عن بعض، بل على أنّها دائما أجزاء منسق كلّي آخذين في حسابنا أنّ كلّ جزء تفصيلي يتحدّد تبعا لمكانه من النّظام))[2].

وإذا عدنا إلى تعريف البنية أو البنيوية نجد أنّ المصطلح مأخوذ من الفعل structure وهو مأخوذ من الفعل اللّاتيني struere ويعني بنى أو شيّد، أو يقصد به الهيئة والكيفية الّتي يوجد عليها الشيء[3]وهذا ما يؤكّده أحد الباحثين في تعريف له للبنيوية على أنّها ((في معناها الواسع، طريقة بحث في الواقع، وليس في الأشياء

[1]- محمد وهابي، من النّص إلى التّناص، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2016، ص60.

[2] - وفاء محمد كامل، البنيوية في اللّسانيات، مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطنية للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلّد 26، ع02، أكتوبر، ص226.

[3] - صلاح فضل، النظرية البنائية في النّقد الأدبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط03، 1985، ص136.

الفردية بل في العلاقات بينها))[1]، في حين يرى بياجيه أنّ البنية عبارة عن نسق من التحولات له قوانينه الخاصة، وإذا ما قلنا بأنّها نسق فهذا يعني بأنّها نظام قائم بذاته، على أنّ تساهم تلك التحولات الّتي تحدث داخل الفضاء النسقي بإثرائه ممّا يجعله في غنى عن أي عناصر خارجية، ومرام القول أنّ الوجهة النقدية واللغوية للبنيوية هي النّص، لأنّه الحيّز الفضائي الّذي تنطلق منه الدراسات البنيوية وإليه تعود على اختلاف توجهاتها. ذلك أنّ البنيوية فيما بعد أصبحت بنيويات.

تركّز الدّراسات البنيويّة على الجانب اللّغوي وتتعمّق في دلالات الألفاظ ومعاني الكلمات. إنّها كما يؤكد بلومفيلد دراسة شاملة للغة بحيث تتناولها من جوانبها كافة، على أنّ الدراسات اللّسانيّة السابقة للدراسات البنيوية -في نظره- هي دراسات ضالة غير مبنية على أسس علمية صحيحة[2]، وعلى ضوء ذلك يحدّد تودروف مجموعة من القوانين والّتي ينبغي أن يُقرأ النّص في ضوئها:

1- النص الأدبي هو الموضوع الجوهري للنّقد.

2- النّص: نتاج لغوي قبل كلّ شيء ولا ينبغي دراسته إلّا من هذه النّاحية.

3- النّص وحدة مغلقة يجب دراستها من الداخل وتحديد معطياتها الخاصة والبحث عن قوانينها.

4- تدرس البنيوية النّص بوصفه شبكة معقّدة من العلاقات ذات الدلالة الّتي تقوم بينها.

رغم الاختلاف المشار إليه بين فروع أو أقسام البنيوية إلّا أنّ الغاية والمبدأ يوحّدان التوّجهات، فـ ((للبنيويات جميعا مثل واحد أعلى مشترك في المعقولية، هو النظر إلى البنية باعتبارها نظاما مكتفيا بذاته لا يحتاج في إدراكه إلى الإهابة بأية

[1]- روبرت شولز، البنيوية في الأدب، تر: حنا عبود، اتحاد كتاب العرب، دمشق، دط، 1984، ص14.

[2] - ينظر: أحمد حسّاني، مباحث في اللّسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص151-152.

عناصر أخرى))[1] ويقصد بالعناصر الأخرى كلّ ما كان يعتمد سابقا في تحليل النّص كالسياق والمؤلف، وقد عمدت البنيوية في تبّني هذه المبادئ من منطلق أنّ هذه العناصر قد حجبت فنيّة النّص وبالتّالي قد غيّبت النّص في مقابل إعلاء كلمة العناصر الخارجية.

وبالنظر إلى ما تقدّم يمكن القول أنّ التّحليل البنيوي أفرد للنّص خاصيات ثلاث وهي:

1- الكلية: يقصد بها أنّ البنية تتكوّن من عناصر داخلية محضة بعيدا عن كلّ ملابسات الظروف الخارجية.

2- التحوّل: تكتسب البنية سمة التغيّر من شكل لآخر ومن حالة لأخرى.

3- الانتظام الذاتي: أنّ البنية تخضع لأنظمة داخلية تُبنى وفقها العلاقات بين العناصر وتربط بعضها ببعض[2].

مالا يمكن أن يخفى على دارس، أنّ البنيوية الشكلية لم تلقى رواجا في أوساط الدراسات البحثية، فظهر على إثر ذلك فرع آخر للبنيوية وهو البنيوية التكوينية والّتي نادى بها "لوسيان غولدمان"، حاول هذا الأخير ومن خلال طريقته في القراءة أن يجمع بين المنهج الاجتماعي والمنهج البنيوي ليبقى الأدب في ظلّها عالما مغلقا على نفسه، معزولا عن السياق إلّاأنّها لم تهمل دراسة البنى الفنية للظاهرة الإبداعية وهذا ما أعطاها شرعية داخل حيّز الدراسات اللّسانية والنّقدية، كما ركزّت البنيوية التكوينية على إدخال مبدأ الوعي الممكن في دراسة النّص[3].

---

[1]- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، (دط)، 1976، ص 30 .

[2] - المرجع نفسه، الصفحة30.

[3] - ينظر: لوسيان غولدمان، وآخرون، البنيوية التكوينية والنقد الأدبي، تر: محمد سبيلا، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ط02، 1986، ص33-40.

ومن المفاهيم الّتي تمخّضت عن البنيوية واكتنفتها مناهج ما بعد البنيوية " القارئ كاتب ثان" وهذا يرمز إلى مفهوم القراءة/ الكتابة، إذ لا يقصد من هذين المصطلحين الصوت والصورة للحرف، وإنّما يرمي إلى إعادة إنتاج النّص من خلال القراءة الواعية والمتفحصّة. والبنيوية بخلقها لهذا المفهوم وجهت عنايتها إلى عنصر فعّال اعتبر فيما بعد منتج ثان للنّص بعد المؤلّف، فانتقلت الدراسات بذلك إلى بؤرة التفسير والتّأويل[1]، كعمليات فاعلة في إنتاج النصوص، وهذا المبدأ كان مرتكز نظرية جديدة أولت كامل عنايتها بالقارئ/ المتلقي، وهي جمالية التلقي.

4- مهاد جماليات التلقي:

غَنـيٌّ عن البيان أنّ الحديث عن نظرية التلقي في بعدها التطبيقي، لا يتمّ من دون النظر إلى مهادها النّظري، الذي يطبع العمل التطبيقي وفق غاية مرسومة من قبل القارئ والنص، هذه القراءة كما يفهمها جون بول سارتر((لا تقوم فقط على أساسية أو ضرورية النص فقط، بل وعلى أساسية الذات القارئة، أيضا، فهذه الأخيرة لا تستكشف النص في مكوناته المادية الملموسة فحسب، بل وتخلق موضوعه الجمالي، وهي تبدعه، لأن النص لا يقوله أبدا ولا يحدده بأي حال من الأحوال...))[2]، ومن هذا المنطلق جعلت القراءة إبداع من الدرجة الثانية بعد فعل القراءة.

وإذا كان الأمر ظاهرا كما مرّ معنا، فإن الحديث عن المعنى داخل النص في نظر الفلسفات التي سبقت التلقي تنعته بقولها: ((إنّ المعنى ليس مجموع الكلمات، بل هو كليتها العضوية، ولن ينجم أي شيء إذا لم يضع القارئ ذاته في مستوى هذا

[1] - ينظر: ايديت كزويل، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، تر: جابر عصفور، بغداد، ط01، 1985، ص271.

[2] - عبد الكريم شرفي، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2007/1، ص131.

الصمت...))[1]، وهذه الكليانية تشدك إلى روح تجلي المعنى الذي يفرضه النص والقارئ، حيث تظل القراءة إبداعا لموضوع النص-عند سارتر- ، ويصبح ((النص هو الوسيط الذي نفهم عبره لا أنفسنا...))[2]، من خلال الخصائص المائزة لكل نص على نص.

و جملة الأمر فإن الدلالة النصيّة التي يستتبع القارئ نواتها، لا تحصّل بمجرد الكتابة والتخطيط ما لم ترق إلى المشهد القرائي الفاحص لمكوناتها الجوهرية، وعلى هذا الأساس وجدت القراءة على أنها ((عملية حسّية، ... وفي ما عدا هذا لا يوجد سوى علامات سوداء على الورق))[3] ، ويعنى هذا الانزياح المعياري علن الوصف الحقيقي، أن الكتابة سواد من دون قراءة، إذ تفكيك الرموز قرين الكشف عن الذات القارئة، ومن هنا يمكننا القول : ((من الصعب علينا أن نزعم أنّ الذات تمحو نفسها أثناء القراءة))[4]، بل هي تمازج واحتكاك.

ويبدو من هذا التمهيد المبسط، أن المفاهيم التي أرست عليها نظرية التلقي قد أتت مع الفلسفات التي سبقتها-خاصة الظاهراتية (الفينومينولوجيا)-، ويكون سارتر مبشرا بهذه النظرية المعرفية النقدية التي أثرت بشكل كبير التعامل الاصطلاحي أو الفني التعبيري مع النصوص ذهابا وإيابا، خاصة عندما نقرأ فكر إنغاردن في مقاربته لخاصية التبعية في الوجود من حيث الصبغة الجمالية للنصوص.

---

[1]- المرجع السابق، ص131.

[2]- بول ريكور، من النص إلى الفعل، تر: محمد برادة، حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ط1/2001، ص89.

[3]- جان بول سارتر، ما الأدب؟ تر: محمد غنيمي هلال، بيروت، دار العودة، 1984، ص48.

[4]- وليام راي، المعنى الأدبي من الظاهراتية إلى التفكيكية، تر: يوسف عزيز يوئيل، دار المأمون للطباعة والنشر، 1987، ص29.

ومن البيّن كذلك أنّ العمل الفينومينولوجي السابق للنظرية _التلقي_ حرص كل الحرص على محدّدات العمل الفني بكل أطره، كما سعى إلى الربط بين الذات والموضوعات، ومن هنا يمكننا الحديث عن التمييز بين ((البنية الأنطولوجية للنصوص وأفعال الإدراك والفهم لدى الذات القارئة والموضوعات الجمالية الناجمة عنها))[1] ، وعلى غرار ذلك اتجهت جمالية التلقي نحو إبراز الجو الذي ينسجم فيه القارئ مع النص ويصبح مبدعا مشاركا في بناء المعنى، ثم ((مجموع القواعد والوسائل النصية التي تراقب هذه المشاركة... وطبيعة ومراحل سيرورة تشكل المعنى...))[2]، دون إغفال جانب جد مهم وهو الكيفية التي تحقّق تدخل الذات في تحقيق النص.

المفهوم و الغاية:

على مدار زمن معين من الدراسة العاكفة على فتح مغاليق النصوص، أحصت جمالية التلقي صنوان لها ، تمثل الأول في (نظرية التلقي-ياوس-) التي تأسست على قاعدة مفادها، الإحاطة بالكيفية التي تم بها تلقي النص في سيرورة تاريخية معينة وفق شروط خاصة، وهو توجه قد اعتمد ليس فقط على الفلسفة، وإنما تيمّم نحو المناهج النفسية والتاريخية والاجتماعية التي أرخت للنصوص، أم الثاني فهو (نظرية التأثير-إيزر-) والتي تحتكم بدورها إلى ((الخاصية التأثيرية التي توجد داخل النص والتي تحركها البنيات الداخلية، مستندة إلى المناهج النظرية والنصية، ويكمل التعامل مع النص حين يتم التأليف بين هذين الاتجاهين المتكاملين والمتداخلين))[3].

[1]- عبد الكريم شرفي، من فلسفات التّأويل إلى نظريات القراءة،السابق، ص 141.

[2]- المرجع نفسه، ص 141.

[3]- ينظر: فولفغانغ إيزر، آفاق نقد استجابة القارئ، تر: أحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات، رقم 36، 1995، ص211.

وعلى الرغم من الجدال الذي دار بين قطبي جمالية التلقي في بعدها الأنطولوجي، إلاّ أن ((كلا من "ياوس و إيزر" يؤكدان على هذه الجدلية القائمة بين التأثير والتلقي، أو بين النص والمتلقي، ويؤكدان أنه من غير الممكن عزل طرفي هذه الجدلية دون أن تضيع الجدلية نفسها...))[1]، وهكذا نجد أنفسنا بين خطين متوازيين الهدف من إقامتهما على هذا النحو هو ((تشريح عملية القراءة ذاتها، بإبراز مختلف آلياتها وحالات أطرافها و كيفيات تمفصل التأثير والتلقي خلالهما، وكل ذلك يتوجيه من خلفيات فنومنولوجية، وهيرمنوطيقية بارزة))[2]، وقد كنا قد أشرنا إلى ذلك.

ومختصر كل الأمر، فإنه وعلى الرغم من كل هذه الاجتهادات التي تبدو غير تامة الوصال، فإنها-جمالية التلقي- تعتبر منطق التفاعل بين التلقي والتأثير، بين النص والقارئ، ويصبح هذا الأمر مناط ((تفاعل دينامي بين معطيات النص والخطاطة الذهنية للمتلقي بما فيها رغباته وردود أفعاله...))[3]، لتصبح مدرسة كونستانس أصلا واحدا لتوجهين عملا على فهم ملابسات النص، من خلال التحرك الداخلي ضمن دوائره الصغرى، ومحيطه الخارجي ضمن دوائره الكبرى، وبتداخل عمل المحيطين يتحصل لدينا أخيرا التكتل الموضعي بين النص (التأثير) والتلقي (القارئ) في مساحات غير محدّدة .

هذا، يقودنا إلى القول بأنّ النظريات المعرفية لغوية كانت أو نقدية لا تلغي بعضها البعض فهي إمّا أن تصحّح الأخطاء، أو أنّها تضيف الجديد على ما سبقها. فلكلّ علم أغراضه الخاصّة به، إلّا أنّ هذه العلوم جميعا يكمّل بعضها بعضا. ولعلّ أوفق السبل إلى نظرية شاملة في التّحليل وجب أن ننتبه إلى أنّ "الظاهرة النقدية

---

[1]- عبد الكريم شرفي، المرجع السابق، ص 146.

[2]- ناظم عودة خضر، الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق، ط1/1997، ص16/15.

[3]- حميد لحميداني، مستويات التلقي، القصة القصيرة نموذجا، مجلة دراسات سميائية أدبية لسانية، عدد06، سنة 1992، ص101.

الأدبية" تجسّم تقاطع ظواهر ثلاث: حضور الإنسان – مؤلفا كان أو مستهلكا أو ناقدا- وحضور الكلام فحضور الفن[1]. وفي استفادتها والأخذ من المناهج والعلوم الّتي سبقتها كيف تنظر لسانيات النّص للظاهرة الأدبية؟ وما هي المبادئ أو المعايير الّتي تبنّتها في تحليل النصوص الإبداعية؟.

[1] - عبد السّلام المسدّي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ط03، (دت)، ص123.

المبحث الثالث: مباحث اللّسانيات النّصيّة الغربية:

استنادا على ما سبق ذكره، فإنّ مهام لسانيات النّص تتجلى في كونها تسعى وراء كشف الأدوات والروابط التي تساهم في بناء النصوص أولا وتحليلها ثانيا، «ويتحقق هذا الأخير بإبراز دور تلك الروابط في تحقيق التماسك النّصي مع الاهتمام بالسياق والتواصل»[1]، وهذه العوامل مجتمعة تحقق لنا ما يصطلح عليه بالنّصية.

1- تعريف النصية:

إنّ صفة التتابع والترابط بين الأجزاء المكونة للنّص تحقق له استمرارية من منظور نحو النّص ويمكن للقارئ أن يلتمس هذا التّرابط في ظاهر النّص نفسه، والمقصود بظاهر النّص الأحداث اللغوية المنطوقة أو المسموعة أو المكتوبة أو المرئية وفقا لتسلسلها الزمني، وهذا ما يضمن لها التّماسك والتّآخذ مع بعضها البعض تبعا للمباني النحوية ولكّنها لا تشكل نصّا إلاّ إذا ما تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النّص محافظا على كينونته و استمراريته[2].

يلح أغلب اللسانيين في تعريفاتهم لمصطلح النّص على فكرة التماسك، وهي تراهن على أنّ النّص وحدة متكاملة تشدّها خاصية الترابط، ويقوم النّظام الكلي للنّص على مبدأ التماسك المتمثل في الخاصية الدلالية الجامعة للخطاب الّتي يعنى التحليل اللساني بوصفها وتحديدها في ضوء لسانيات النّص.

وعلى اعتبار أنّ النّص وحدة كبرى شاملة لا تضمها وحدة أكبر منها، وهذه الوحدة الكبرى تتشكل من أجزاء مختلفة تقع((من الناحية النحوية على مستوى أفقي، ومن الناحية الدلالية على مستوى عمودي، يتكون المستوى الأفقي(الشكلي)

---

[1]- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، السابق، ص56.

[2]- ينظر: روبرت دي بوجراند، وولفغانغ درسيلر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص10.

من وحدات نصيّة تربط بينها علاقات التماسك الدلالية المنطقية))[*1].

ولقد صورت "جارلسون"(Garlson) خصيصة الترابط بأن تكون الكلمات والجمل متعالقة فيما بينها وتحيل كل سابقة على أخرى لاحقة، فتقول:((يجب تخيل النّص حوارا جيّد التكوين، حيث تكون كل كلمة وكل جملة هي رد على أخرى سابقة لها، وفي الوقت نفسه مثيرة لأخرى لاحقة لها[**]. وهكذا حتّى يصبح لدينا في النهاية حوارا. تتعالق كل أجزائه بعضها ببعض))[2]، ومن ثمّ يدعونا جارلسون إذا ما أردنا معرفة ترابط نصٍّ ما علينا تخيّل لعبة الحوار هذه، فكون كل كلمة لها تعالق بما قبلها أو بعدها يعني هذا في نظره أنّها تقيم علاقة حوار فيما بينها.

عنى علم لسانيات النّص بتفسير وتحليل الظواهر اللغوية داخل النّص، ومن هذه الظواهر((ظاهرة الترابط النّصي الّتي تعتمد على تصور يجمع بين عناصر نحوية تقليدية، وعناصر تستقى من علوم متداخلة مع النحو في الأصل))[3]. تعتبر النصية من أهم إسهامات علم لسانيات النّص، وذلك من خلال تحليل ما عرف بمعايير النّصية(Norm of textuality)، وهي تلك الوسائل والأدوات الّتي تجعل من النّص كلاّ موحدا متماسكا وبنية دالة لا تجميعا محضا بين الجمل تعوزها خاصية الترابط.

---

[1] - سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، المفاهيم والاتجاهات، ص108.

[*] -انطلاقا من هذه الخاصية، فإنّ علم لسانيات النص لا يعتمد على نظرية واحدة في التحليل، ويمكن القول بأنه يضم نظرية كلية، تتفرع إلى نظريات صغرى أو جزئية تحتية تستوعب كل التحليل النصي، ولعل هذا راجع لسمة التداخل المعرفي الذي عرف بها هذا العلم على خلاف العلوم الأخرى.

[**] تتفق جارلسون في هذا الموضع مع ما جاء به هاليداي ورقية حسن في بحثهما الموسوم- الاتساق في اللغة الانجليزية- وذلك في معرض حديثهما عن أداة الاتساق (الإحالة)، وقسّما الإحالة إلى نوعين: خارجية وداخلية، والثانية بدورها تنقسم إلى: قبلية وبعدية. وسيأتي تفصيل فيما سيأتي من البحث.

[2] - ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية ولسانيات النّص، ص70، نقلا عن:

- **G**arlson, Dialogue games, Deride publishing company, London, 1982, p148-149.

[3] - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص110.

لقد أولى علماء اللسانيات عناية خاصة بالبنية النحوية للجمل، فدرسوا بداية علاقة الألفاظ في ما بينها في نطاق الجملة الواحدة، ثمّ التفتوا إلى العلاقات القائمة بين الجمل، بعدها وجهوا عنايتهم بالنصوص بل بشروط استخدامها وسماتها في سياقات مختلفة أيضا، وعليه فلسانيات النّص تدرس النّص في إطار بيئته الّتي نصّبته نصّا وشهدت له بالنّصيّة.

إنّ ما يلاحظه الباحث المستقرئ للتعاريف الّتي تمّ إيرادها في تعريف النّص أو العلم الذي يختص بدراسته –لسانيات النّص- يجد أنّ السمة البارزة فيها هو إجماع العلماء على أنّ النّص وحدة لغوية مبنية؛ تجمع بين أجزائها علاقات وروابط محدّدة، وهذا ما يجعل من النّص كلاّ مترابطا منسجما، بالإضافة إلى غائية النّص التواصلية.

وتأسيسا على ما سبق، فإنّ هذه العوامل مجتمعة تعطي للنّص صفة خاصة يطلق عليها علماء لسانيات النّص مصطلح "النّصيّة"(La textualité)، وهي مقومات بإدراكها يستطيع القارئ أو الباحث أن يميّز النّص عن اللاّنص، والنّصية أو الترابط النّصي من أهم الظواهر اللسانية الّتي تتجاوز إطار الجملة الواحدة في التحليل، وبالتالي فهي تمثل قواعد صياغة النص.

ويقودنا هذا إلى الاستنتاج بأنّ النص إنّما هو بناء مهيكل، متفرد ببنية خاصة، تقوم بإقامة علاقات داخلية بين مكوناته، والربط الحاصل يكون داخل الجملة الواحدة، وبين عدّة جمل وحتى بين المقاطع والفقرات وبين النّاص ومتلقيه وحتى البيئة التي أُنتِج فيها، وبالتالي فكل نص يحتوي على((خاصية كونه نصا يطلق عليها (النصية)، هذا ما يميزه عمّا ليس نصا. فلكي تكون لأي نص سمة التماسك ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية الّتي تخلق النّصية، بحيث تساهم هذه

الوسائل في تكوين وحدته الشاملة))[1]، ولقد ذهب علماء اللسانيات النصية إلى تحديد معايير النصية فكان منها ما يختّص بالتكون الداخلي للنّص، ومنها ما هو خارجي عن النّص.

2- معايير النّصية:

يظهر من خلال ما تقدم أنّ إبراز ما يميّز النّص عن اللاّنص هو ذلك التماسك الشديد بين أجزائه، حتّى يبدو قطعة واحدة متناسقة الأجزاء. علما أنّ هذا الترابط القائم بين أجزاء النّص وأطرافه لا يمكن أن يتحقق إلاّ بواسطة أدوات منها ما هو لغوي ومنها غير اللغوي.

وعلى هذا الأساس انطلق كل من"دي بوجراند" و"درسلر" إلى تحديد معايير النصية، ولقد كان في رأيّهما أنّ محاولات هاريس والتحويليين في إيجاد قواعد لإنشاء النصوص آلت جميعها إلى الفشل، لأنّها لم تستطع أن تحدد موقفا واضحا من النّصوص غير النحوية ومن اختلاف الأساليب في داخل النّصوص ((فلكي تكون لكل نص نصية ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصيّة، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة))[2].

ولهذا ((اقترحا بعض المبادئ العامة الّتي تصلح أساسا للنّصيّة دون أن تكتسب هذه المبادئ صفة القوانين الصارمة؛ هي مجرّد مؤشرات مهمة في إنشاء النّصوص، وهذه المبادئ هي :

*الاتساق أو السبك أو التناسق : -Cohésion

* الانسجام أو الحبك* أو الترابط الدلالي: -Cohérence

[1] - ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب/ لبنان، ط2، 2006، ص22-24.

[2] - محمّد خطّابي، لسانيات النّص، المرجع السّابق، ص13.

*القصد أو المقصدية: -Intentionalilité

*المقامية: -Situtionalité

*التنّاص: -Intertextualité

*الإخبارية أو الإعلامية: -Informativité

* المقبولية أو الاستحسان))[1] -Acceptabilité

1-الاتساق: Cohésion-

يقصد به تلك الطريقة الّتي بواسطتها التحام أجزاء بنية النّص الظاهرة، بتعبير آخر هو الربط النحوي للجمل والعبارات وما يتعلق بها.

يولي الباحثان –هاليداي ورقية حسن- كبير الاهتمام بخاصية الاتساق، فلقد كان بحثهما موسوما" بالاتساق في اللغة الانجليزية" فالباحثان حين كانا يبحثان عن وسائل وخصائص الاتساق كانا يبحثان في نفس الوقت عما يميّز النّص ممّا لا ليس نصا. ولهذا وضعا في ((بحثهما ثنائية بين الكل الموحد وبين الجمل غير المترابطة. ففي نظرهما لكي يشكل أي مقطع لغوي كلاّ موحدا ويطلق عليه مصطلح"نص" يجب أن

---

* - لقد اختلفت ترجمة مصطلح الاتساق(Cohésion) في اللغة العربية، فقال بعض الباحثين والمترجمين بترجمة المصطلح إلى الاتساق، أو السبك أو الترابط الشكلي أو النحوي، ومنهم من قال الترابط السطحي، أما المصطلح الثاني الانسجام (Coherence)، فقد ترجم إلى الانسجام أو الترابط المعنوي أو الدلالي أو الحبك، فالذين قالوا بـ (الاتساق، الترابط السطحي، الترابط الشكلي أو النحوي)، ومصطلح(الانسجام، الترابط الدلالي والمعنوي)، كانت مرجعيتهم في ذلك وصف الظاهرة انطلاقا من طرائق التحليل، أما الذين قالوا بمصطلح السبك والحبك فكان منطلقهم تراثي على اعتبار أن المدونة التراثية العربية تحوي هذين المصطلحين، وبهذه العودة يمكن -في رأيهم- أن نبتعد عن الفوضى الاصطلاحية التي تملأ الساحة المعرفية العربية، ولكن إذا كان لنا حق الرد على أصحاب الاتجاه الثاني: على اعتبار أن مصطلح السبك والحبك قد وردا في التراث، نتساءل هنا ماذا عن المصطلحات الأخرى التي وردت في التراث مثل الانسجام؟ وسيأتي ذكر ذلك والرد عليه في فصول لاحقة.

[1] - بشير إبرير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، ص24.

تتوفر فيه خصائص معينة تعتبر سمة في النصوص ولا توجد في غيرها))[1]، ولأجل توضيح طرحهما ندرجه في التخطيط التالي:

خصائص مميّزة

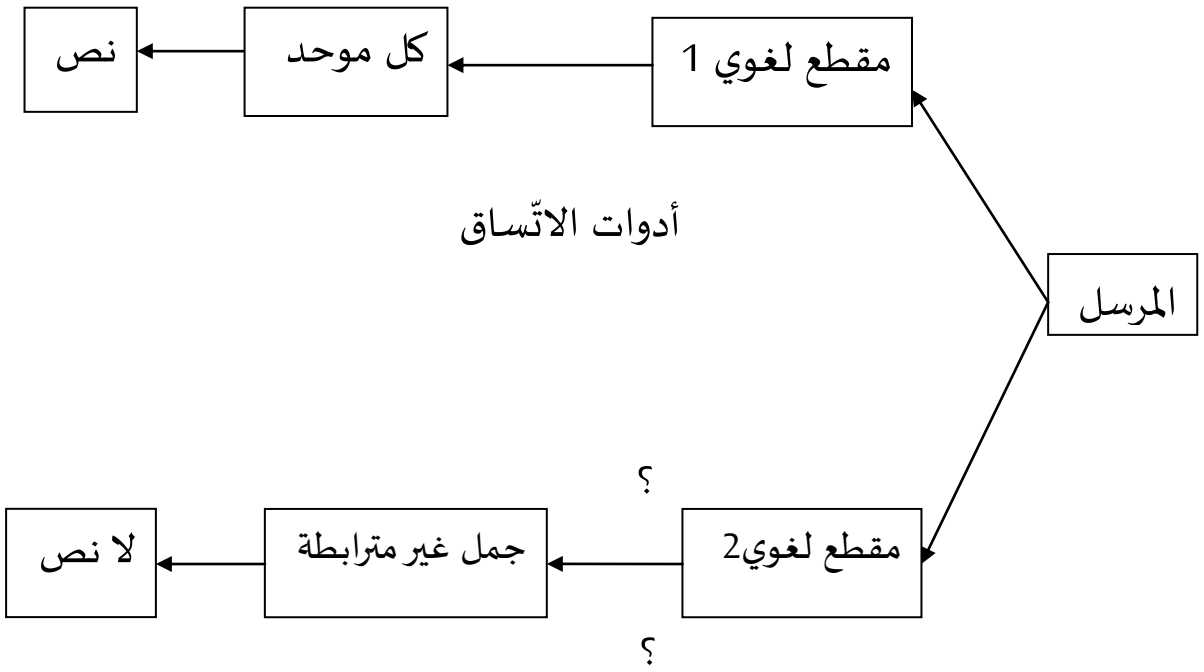

ويتمثل الترابط السطحي للنّص والّذي يمثّله مصطلح الخصائص المميّزة (أدوات الاتّساق) في المخطّط في مؤشرات لغوية، مثل علامات العطف والوصل والفصل والتكرار والاستبدال، الترقيم وكذلك أسماء الإشارة وأدوات التعريف والأسماء الموصولة وأبنية الحال والزمان والمكان، وغير ذلك من العناصر الرابطة الّتي تُعنى لسانيات النّص بتحديدها. وهذه العلامات إنّما توجد ((على المستوى الأفقي(السطحي) للنّص تظهر على مستوى تتابع الكلمات والجمل، والوسائل السابق ذكرها والّتي يعتمد عليها الربط على المستوى السطحي هي وسائل لغوية ذات وظيفة مشتركة))[2].

[1]- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، السابق، ص12.

[2]- ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، السابق، ص110-111.

تكتسب ظاهرة الاتساق موقعا مركزيا في التحليل النّصي، وتساهم في عمليات الفهم والتفسير، وذلك من خلال الدور الذي يقوم به أثناء عملية بناء النّصوص فيكسب الكلمات والجمل صفة تتابع لتبدو في صورة كل موحد، وتنظيم بنية المعلومات داخله، كما يسمح للكاتب أن يكون مقتصدا.

بالإضافة إلى كونه يحقق استمرارية الوقائع في النّص ممّا يساعد القارئ في متابعة خيوط الترابط الناقصة الّتي المتحركة عبر النّص، والّتي تمكن من ملئ الفجوات أو الأجزاء المفقودة والمعلومات الناقصة الّتي لا تظهر في النّص، ولكنّها ضرورية في فهمه وتفسيره[1].

في حين يعرّفه كل من الباحثين" زتيسيسلاف وأورزنياك"- من قبيل أنّه تشكيل لفظي للنّص- فيقولان: ((يفهم تحت التشكيل اللفظي للنّص مجموع العلاقات بين المحمولات وشريكاته الاسمية في نص ما))[2]، وكما كانت المحمولات تساهم في تعالق أجزاء الجملة بالنظر إلى خواص تكافئها فهي تعدّ أيضا وحدات بناء النّص الأساسية.

وبما أنّ النّص بنية فهذا يعني وجود علاقات متنوعة ومتداخلة بين عناصر النّص وأجزائه، وهذه العلاقات يعبّر عنها بالاتساق والانسجام* فالنّص((إذا يتألف من عدد من العناصر، تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية الّتي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتسهم الروابط الزمانية والروابط الإحالية في تحقيقها ...ويعني ذلك أنّ النّص بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كلية شاملة))[3].

---

[1]- ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص، النظرية والتطبيق،السابق، ص99.

[2] - زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003، ص141.

[3]- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقة في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص98.

وركحا على ما سبق يلزم المحلل الواصف حين وصفه لاتساق النّص أن يسلك طريقا خطيا، متدرجا من بداية النّص (الجملة الثانية منه غالبا) حتّى نهايته راصدا الضمائر والإشارات المحيلة وغيرها.

***أدوات الاتساق:**

لقد اتجه الباحثان – هاليداي ورقية حسن- إلى تحديد أدوات الاتساق وذلك من خلال بحثهما وقد حصراها في خمسة أدوات وهي كالتالي:

1-الإحالة "Référence":يفهم من هذا المصطلح أنّ هناك رابط بين الكلمات أو الأسماء سواء كانت متقدمة أو متأخرة، فهي إذا ((علاقة قائمة بين الأسماء والمسميات، فهي تعني العملية الّتي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على لفظة متقدمة عليها، فالعناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكفي بذاتها من حيث التأويل))[1].

ويصطلح عليها في اللغة الألمانية بالتضافر الاسمي، ويعني((مجموع الإحالات بين الأسماء بكل ما في الكلمة من معنى هي ظواهر نصيّة داخلية، ومن ثمّ هي انعكاسات نصيّة لأفعال الإحالة النّصيّة الخارجية، أي لأفعال التعلق الداخلي بما هو خارجي))[2].فالتّعالق بين الكلمات يقع على مستويين: الأول ما يتضمّنه السياق الداخلي للعناصر اللّغوية، وهو ما يضمن التتابع والانضباط داخل المتوالية الجمليّة، أمّا الثّاني فهو يضمن علاقة اللّغة بالسيّاق الخارجي، وهذا الأخير يضمن حسن التّفسير وربط اللّغة بما تحيل إليه خارجا.

[1]- نعمان بو قرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص والخطاب، السابق،ص81.

[2] - زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النص، السابق، ص123.

فالإحالة من الأدوات لا يمكن لنا أن نفهمها بمعزل عن السياق النّصي الذي وردت فيه إذ لابدّ لنا دائما أن نستند في الفهم على شيء آخر، وبهذا يجد القارئ نفسه مجبرا على البحث عن معناها -حين عملية فهم النّص أو تأويله- في مكان آخر في النّص ويكون إمّا قبلها أو بعدها، وبتعبير آخر هي الكلمات الّتي يكون معناها دائما ناقصا وتحتاج إلى غيرها من أجل إتمام معناها" وكلمات الإحالة من أكثر وسائل الربط شيوعا، وهي في العربية عديدة تدخل فيها الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وبعض العناصر المعجمية الأخرى من قبيل: نفس، عين، بعض...الخ".

وتكون الإحالة بناءا على ما سبق بمثابة علاقة دلالية ذات صبغة استرجاعية أو مرجعية تلزم القارئ دائما بالعودة للمعنى الإحالي في النّص ليبقى دائما في حركة ذهاب وإياب داخل النص وذلك من أجل استمرارية المعنى أثناء بحثه عن العلاقات الإحالية. وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين هما الإحالة المقامية والإحالة النصية*، وتتفرع الثانية بدورها إلى إحالة قبلية أو بعدية نجسدها في الرسم التالي:

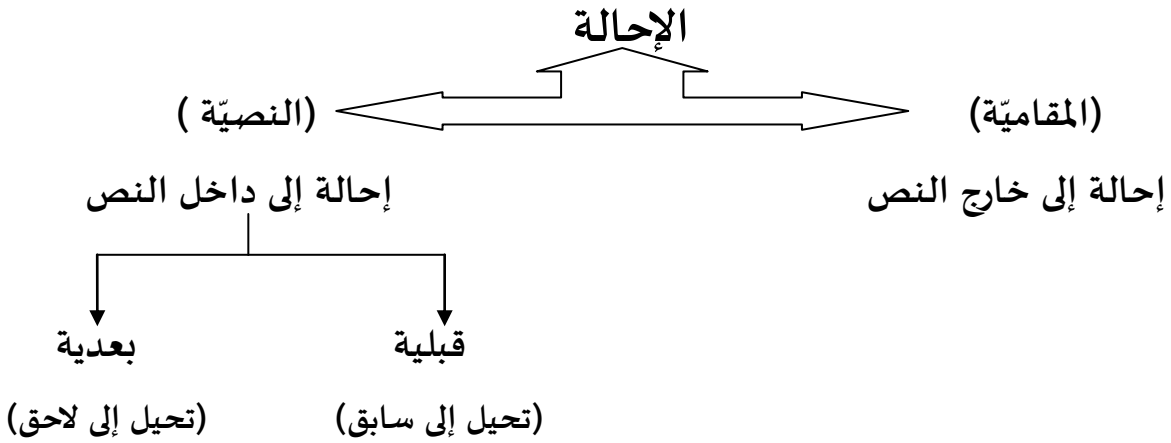

* -هناك من الباحثين اللغويين من قسموا الإحالة إلى أكثر من نوع واحد فجعلوا منها: الإحالة الشخصية، والإحالة الإشارية، والإحالة المقارنة، راجع: روبيرت دي بو جراند، النص والخطاب والإجراء، ص299-345. وعزة شبل محمد، علم اللغة النصي، ص120-124.

ويشترط وجوبا أن يكون لكل مضمر مفسّر يحكمه أو عنصر مفترض يكون متطابق معه بطريقة ما، فما دامت الإحالة موجودة فهذا يستدعي وجود العنصر المفترض الذي يستجاب له، ولزاما يجب معرفة الشيء المحال إليه في مكان ما[1]. أمّا عن دور الإحالة المقامية فهي في نظر"هاليداي ورقية حسن"((تساهم في خلق النّص، لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلاّ أنّها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر))[2]، ولكنّها لا ترقى إلى مستوى مساهمة الإحالة النّصية في اتساق النّص ولذلك يوليها الباحثان أهمية كبيرة.

ومن هنا يبدو الفرق واضحا بينهما، فرغم ما تحمله الإحالة المقامية من أهميّة لمساهمتها في اتساق النّص؛ بحيث تربطه دائما بمقامه، فإنّ الإحالة النّصية أكثر أهمية إذ تساهم في اتساق النّص داخليا وذلك لأنّها تقيم علاقات الربط بين الجمل وبين عناصر الجملة الواحدة، ومثال ذلك:(قرأت الرواية وحللتها) فالضمير المتصل(ها) يحيل على الكلمة السابقة(القصيدة) فلو أنّنا نزعنا هذا الضمير لاختل نظام الربط وغاب الانسجام بين الجملتين السابق ذكرهما وإن نحن قررنا أن نكرر اللفظ لكان هذا سيخل بالمعنى ويثقل على السمع.

يقول"الأزهر الزناد" منوها عن دور الإحالة في اتساق النّص:((يكتمل الملفوظ"نصّا" عندما تترابط أجزاؤه باعتماد الرّوابط الإحالية وهذه الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها؛ فبعضها يقف في حدود الجملة الواحدة يربط عناصرها الواحد منها بالآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النّص فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النحوي؛ لكن الواحد منها متصل

[1] - ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17. وعزة شبل محمد، علم اللغة النصي، ص119.

[2] -ينظر: محمّد خطّابي، المرجع نفسه، ص17.

بما يناسبه أشدّ الاتصال من حيث الدلالة والمعنى، فالإحالة عامل يحكم النّص كاملا في تواز مع العامل التركيبي والعامل الزمني))[1].

والإحالة لا تنحصر في الضمائر فقط بل هناك وسيلة من وسائل الإحالة وهي أسماء الإشارة وتحيل إمّا على الزمان(الظرفية):"الآن، غدا، ..."وإمّا أنّها تحيل على المكان(هنا، هناك...) أو تكون انتقائية (هذا وهؤلاء وأولئك...) أو البعد أو القرب (ذاك، تلك، وهذه)، أمّا النوع الثالث فهو الإحالة بالمقارنة مثل: نفس، أكثر وغيرها.

2-الاستبدال:أداة من أدوات الاتساق وهو يتم داخل النّص ويكون باستبدال عنصر في النّص مكان عنصر آخر، بحيث لا تكون الكلمة المستبدلة ضمير، والاستبدال شأنه شأن الإحالة إلاّ أنّه يختلف عنها ((في كونه علاقة تتم في المستوى النحوي- المعجمي بين كلمات أو عبارات، بينما (تكون) الإحالة علاقة معنوية في المستوى الدلالي، ويعتبر الاستبدال من جهة أخرى، وسيلة أساسية تعتمد في اتساق النّص))[2].

إنّ ما يميّز الاستبدال هو أن أغلب حالات الاستبدال تكون قبلية، أي أنّه يقع بين عنصر معجمي وآخر قبلي ويفرق خليل إبراهيم بين الاستبدال والإحالة على أنّ ((الثاني يحيل على شيء آخر غير لغوي في أيقونات معيّنة، في حين أنّ الاستبدال يكون بوضع لفظ مكان لفظ آخر، لزيادة الصلة بين هذا اللفظ وذلك الذي يجاوره، وذلك اللفظ يدل على الشيء الذي تقدّم ذكره))[3].

---

[1]- الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، السابق، ص124.

[2] - محمد خطابي، لسانيات النص، المرجع السّابق، ص19.

[3]- إبراهيم خليل، الأسلوبية ونظرية النّص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دط، 1997، ص138.

وتحكم الاستبدال قاعدة عامة وهي أنّ الكلمة البديلة يكون لها نفس الوظيفة التركيبية مثال ذلك: (فأسي جد مثلومة. يجب أن أقتني واحدة أخرى حادة).[1]، فكلمة"واحدة" وردت استبدالا لـ:"آلة جزّ العشب" وبالتالي فالاستبدال يساهم في فرض سيطرة الجملة الأولى على الجملة الثانية، ويلجأ إليه الكاتب أو المتحدث من أجل تجنب تكرار*، نفس التعبير، ويعني هذا أنّه من قبيل الاقتصاد اللغوي، كما يحافظ على استمرار المعنى في الذاكرة دون أن يلتجأ إلى إعادة الكلمات مرة أخرى.

أنواع الاستبدال: يقسّم "هاليداي وحسن" الاستبدال- على أساس الوظيفة النحوية الّتي يقوم بها عنصر الاستبدال- إلى ثلاث أنواع: استبدال اسمي، فعلي وقولي.

أ-الاستبدال الاسمي: (Nominal substitution) : وتعبر عنه الكلمات التالية (واحد، نفس، ذات، آخر...الخ) ويكون في الانجليزية بالكلمات(one, ones , same) مثال: My axe is too blunt. I must get a sharper one، (فأسي جدّ مثلومة، ويجب أن أقتني أخرى حادة).

ب-استبدال فعلي(Verbal substitution): ((ويعبر عنه بالفعل البديل/الكنائي (pro-verb) (فعل)، ويقابل في الانجليزية الفعل(do)حيث يأتي إضمارا لفعل أو حدث معين أو عبارة فعلية، ليحافظ على استمرارية محتوى الفعل/ العبارة اللفظية الأكثر تحديدا))[2] مثال:.You think Jean abready knous ? I think evry bady does (هل

[1] - ينظر: محمد خطابي، المرجع السابق، ص19-21، وينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، ص113-115.

* - التكرار المقصود هاهنا ليس هو الذي عدّه الباحثين اللسانيين من أدوات الاتساق وإنما هو التكرار الذي يكسب النص ركاكة وارتباك في الأسلوب.

[2] - عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، السابق، ص114.

تعتقد أنّ جون يعلم مسبقا؟ أعتقد أنّ كلّ شخص يفعل). حلّ الفعل (يفعل do) محلّ الفعل (يعلم).

لقد نقل مصطفى صلاح قطب الفعل كما هو للغة العربية في نصّه الوارد:

((هل تعتقد أنّ أحمد لا يصارحك بالحقيقة؟ أعتقد أنّ كل شخص يفعل. فكلمة (يفعل) استبدلت بكلام كان يجب أن يحل محلها وهو(لا يصارحك بالحقيقة) والحقيقة أنّ الفعل (يفعل) غير الاستعمال في اللغة العربية المعاصرة، وأكثر منه استعمالا هو الفعل "يقوم"))[1].

ج-الاستبدال القولي أو الجملي: ويكون بتعويض جملة بمفردة من المفردات مثل: كذلك، أيضا، لا، نعم، أجل، ويمكن التمثيل على ذلك كالآتي: حضّر محمد الدرس باكرا، وعبد الله كذلك. نابت اللفظة(كذلك) عن "حضّر عبد الله الدرس".

ولا يمكن لنا أن نغفل حقيقة معنى الاستبدال على حدّ قول هاليداي وحسن إذ لا يمكن تفسير ما تعنيه الأدوات أو الألفاظ الّتي يتم بها الاستبدال والّتي هي من قبيل" one أوdo أوso" أو غيرها فهي كعناصر مستبدلة لا يمكن فهمها إلاّ بالعودة للعنصر المستبدل قبليا.

3-الحذف:يعتبر الحذف كغيره من أدوات الاتساق إذ يتم داخل النّص، وهو عند"هاليداي وحسن" ((هو افتراض عنصر غير موجود في النّص فيه دلالة على عنصر سابق عليه))[2]، ويستدل من هذا القول أنّ الحذف ينشأ علاقة قبلية، وهو يختلف عن الاستبدال لأنّه يعدّ" استبدالا بالصفر" ويعني ذلك أنّ الاستبدال يترك أثرا يستدل به على الكلمة أ العبارة المستبدلة، فيبقى العنصر البديل كمؤشر يهتدي

[1] - جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت، ط1، 2009، ص354.

[2] - ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، السابق، ص115-118.

به المتلقي أو القارئ في بحثه عن العنصر المستبدل، في حين أنّ الحذف يختلف عن هذا، إذ لا يحل محلّ المحذوف أي شيء، فيبقى الفراغ موجودا في الجملة يهتدي إليه القارئ بعودته إلى ما ورد في الجملة السابقة.

وهذا يتفق مع تعريف تمام حسان فنجده يقول :((لا ينبغي أن نفهم الحذف على معنى أنّ عنصرا كان موجودا في الكلام ثمّ حذف بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون الفارق بين مقررات النّظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي))[1].

يمكن لنا عدّ الحذف من أمثلة التناوب (Trade off) « بين الإيجاز وسرعة الإتاحة، ويتطلب الإيغال في الحذف جهدا أكبر لربط نموذج العالم التقديري للنّص بعضه ببعض في الوقت الذي يقتطع من البنية السطحية بشدّة، ووجود الحذف بدرجات مختلفة يتلاءم كل منها مع النّص والموقف »[2]. فالحذف الذي يتم على مستوى البنية السطحية يخلق فراغات نحوية إن لم تتصف بالمحدودية، ولم يركز المؤلف على هذه الظاهرة فقد تؤدي إلى إخلال بالمعنى، وانطلاقا ممّا سبق فإنّ الحذف يعطي للقارئ إمكانية أكبر من أجل مساهمته في بناء النّص وذلك ((عن طريق البحث عن المعنى المخبوء بين الأسطر، في هذا مشاركة فعلية للمتلقي في العملية التواصلية))[3]. فالفراغات التي تكون في النّص قد يتركها المؤلف عمدا من أجل إثارة رغبة المتلقي في البحث والاستمرارية ضمن إطار النّص.

وينقسم الحذف- حسب ما قرره علماء لسانيات النص- إلى ثلاثة أقسام:

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص298.

[2] - روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص345.

[3] -محمد خطابي، لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب المرجع السّابق، ص21.

1-الحذف الاسمي: وهو لا يقع إلاّ في الأسماء المشتركة ومثاله: أيّ الطريقين ستأخذ؟ هذا هو الأسهل.

2-الحذف الفعلي: وهو الذي يكون داخل المركب الفعلي مثل: فيما كنت تفكر؟ المشكلة الّتي أرّقتني. والتقدير أفكر في المشكلة الّتي أرّقتني.

3 -الحذف داخل شبه الجملة مثل: كم ثمنه؟ عشرون دينارا، والتقدير ثمنه عشرون

دينارا[1]. ولا يتم الحذف إلاّ إذا كان معنى الجملة تامّا، كما لا يمكن البحث عنه داخل عناصر الجملة الواحدة، وإنّما يتمّ على مستوى الجملتين فأكثر.

4-الوصل: هو علاقة يرتبط بها عنصر لاحق بعنصر سابق، بطريقة منتظمة، فأدوات الربط أو الوصل-على اختلاف في الترجمة-((هي وسيلة بناء لتفسير ما سيقدم في علاقته بما سبقه))[2]، يختلف الوصل عن وسائل الاتساق السابق ذكرها، فهو يصل بين جملتين أو مقطعين أو فقرتين في النّص وصلا مباشرا، ولمّا اختلف عن الأدوات الأخرى-الاستبدال والإحالة

وغيرها- ويتم الوصل ((بواسطة عنصرين دال: كالعطف، والاستدراك، والإضراب، والتعليل، والشرط، والظرف))[3].

يكتسب الوصل أهميّته كون النّص متوالية من الجمل تسير في خط تعاقبي يلزمه أدوات ربط يسميها بعض اللغويين " الأدوات المنطقية"، ولقد اعتمد -هاليداي وحسن- على أربعة عناصر لتقسيم الوصل وذلك لتنوع أدوات الربط فكان منه:

-الإضافي additive -الاستدراكي adversative

[1] - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، المرجع السّابق، ص93.

[2] - ينظر: محمد خطابي، المرجع السّابق، ص22-23.

[3] - عمر أبو خرمة، نحو النّص نقد النّظريّة وبناء أخرى، المرجع السّابق، ص82.

-الزمني temporal -السببي causal

*الوصل الإضافي :((يربط الأشياء الّتي لها نفس الحالة، فكل منهم صحيح في عالم النّص وغالبا ما يشار إليه بواسطة الأدوات (و، أيضا، كذلك، أو، أم)))[1]. ولا تنحصر أدوات الوصل الإضافي في هذه المجموعة إذ تندرج مقولات أخرى ضمنه مثل:((التماثل الدلالي المتحقق في الربط بين الجمل بواسطة تعبير من نوع: بالمثل....، وعلاقة الشرح، وتتم بتعابير مثل: أعني، بتعبير آخر...، وعلاقة التمثيل المجسدة في تعابير مثل: مثلا، نحو))[2].

*الوصل العكسي:أو الاستدراكي: ويعبر عنه دي بوجراند ودرسلر بمصطلح "وصل النقيض" (Contrajunction)، ويتم بالربط بين الكلمات المتنافرة والأسماء المتعاكسة داخل النّص، ويكون بأدوات مثل: (لكنّ، مع ذلك، على الرغم من، على أية حال، من ناحية أخرى، في نفس الوقت)، ولكن الأداة الّتي تعبّر عن الوصل العكسي، في نظر هاليداي وحسن هي: لكن(Yet).

*الوصل السببي: هو ثالث نوع ويمكننا « من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر»[3]، ويعبر عنه من خلال الكلمات التالية: (لهذا، بهذا، لذلك، لأنّ)، ويضاف إليها تعبيرات مثل: (نتيجة لـ، بسبب) مثال ذلك: لم تكن حياة سعيدة في مدينتها، لذلك رحلت.

*الوصل الزمني: هو عبارة عن علاقة تتابع زمني تحدث بين جملتين أو أكثر، وأبسط تعبير عن هذه العلاقة هي الأداة: ثمّ بالعربية وبالانجليزية(Then)، مثال ذلك ((أضاء النور، ثمّ أدخل المفتاح في القفل"، إذ تربط العلاقة الزمنية بين الأحداث

[1] - روبيرت دي بوجراند، وولفجانج درسلر، علم اللغة النّصي، السابق، ص71.

[2] - عزة شبل محمد، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، السابق، ص111.

[3] - محمد خطابي،لسانيات النص، المرجع السّابق، ص23.

من خلال علاقة التتابع الزمني أي التتابع في محتوى ما قيل))[1]، وهذا يعني أن تسير الجمل على وتيرة واحدة أو خط زمني واحد ما يضمن لها التسلسل في الأحداث.

5- **الاتساق المعجمي:** هو آخر مظهر من مظاهر الاتساق الّتي أقرها كل من الباحثين "هاليداي ورقية حسن ودي بوجراند ودرسلر"، وهو يختلف عن باقي المظاهر الاتساقية جميعها، وقد قدمه الباحثين"هاليداي وحسن" كعنصر من العناصر التي تساهم في اتساق النص، ويكون بارتباط عنصر بعنصر آخر في النص من خلال علاقة الظهور المشتركة والمتكررة.

إنّ الاتساق المعجمي هو ربط يتم على المستوى المعجمي، فمصطلحه مأخوذ من الوظيفة الّتي يقوم بها، إذ يتم عبره استمرارية المعنى؛ فيكون كالخيط الذي يربط ذهن القارئ ويذكره دائما بالفكرة الرئيسية التي يدور حولها النص، ((ولا يمكن الحديث في هذا المظهر عن العنصر المفترِض والعنصر المفترَض كما هو الأمر سابقا، ولا عن وسيلة شكلية(نحوية) للربط بين عناصر في النص))[2]، وينقسم الاتساق المعجمي إلى نوعين هما:

1 -التكرار(Réitération) 2-التضام(Collocation).

فالتكرار: ((يتطلب إعادة عنصر معجمي أو مرادف له أو شبه مرادف أمّا التضام: فهو ورود زوجين من الكلمات مرتبطة بعلاقة ما))[3]، إذا فالتكرار هو إعادة مباشرة للكلمات وبهذا يساهم في الربط المستمر بين الجمل والمعلومات السابقة واللاحقة، وإعادة كلمات محددة تساعد القارئ على فهم المقصود بسرعة واستيعاب

[1] - عزة شبل محمد، علم لغة النّص بين النّظريّة والتّطبيق، المرجع السابق، ص112.

[2] - محمد خطابي، لسانيات النّص، المرجع السّابق، ص24.

[3] - خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص153.

القضية الأساسية التي يتحدث عنها النص؛ تأكيدا على معنا معين، وبواسطته يتم إدراك الكلمات المفاتيح لتسهل عملية الدخول إلى النص، مثال عن ظاهرة التكرار: ‹ (شرعت في الصعود إلى القمة {الصعود، التسلق، العمل، الشيء"هو"}سهل للغاية) فالكلمة "الصعود"تعتبر إعادة لنفس الكلمة في الجملة الأولى، و"التسلق" مرادف "للصعود"ويضيف الباحثين-هاليداي وحسن- أيضا الأسماء العامة مجموعة صغيرة من الأسماء لها إحالة معممة مثل:" اسم الإنسان"، "اسم المكان"، "اسم الواقع"، وما شابهها(الناس، الشخص، الرجل، المرأة، الطفل، الولد، البنت،...).

أمّا التضام فيتحقق بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطه بحكم هذه العلاقة أو تلك، مثال ذلك(ما لهذا الولد يتلوى في كل وقت وحين؟ البنات لا تتلوى) "فالولد والبنات"ليسا مترادفين، ولا يمكن أن يكون لديهما المحال إليه نفسه، ومع ذلك فإنّ ورودهما في خطاب ما يساهم في النّصية[1].

وإضافة إلى ذلك هناك علاقات أخرى، كعلاقة التعارض مثل: جلس، وقف، الجنوب، الشمال. ويوجد علاقات أخرى مثل: الكل-الجزء، الجزء-الجزء. ويستطيع بفطنته ومعرفته اللغوية أن يتجاوز هذه الصعوبة بخلق سياق تترابط فيه العناصر المعجمية، وهذا((يعني أننا لا نتوفر على مقياس آلي صارم نتبعه في تصنيف الكلمات وجعل كلمة أقرب إلى مجموعة أو تلك))[2]. وإنما يكون ذلك اعتباطي طبيعي.

هذه هي أدوات الاتساق الّتي أوردها الباحثين-هاليداي ورقية حسن- ويجمع عليها أغلب الباحثين اللغويين مع بعض التقسيمات الإضافية، ولكن على الرغم من كبير الاهتمام الذي تكتسبه ظاهرة الاتساق في التحليل النّصي، إذ تكفل للنص تماسكه وترابطه وتسهل للقارئ متابعة الخطاب وفهمه،((فمستهلك النص المنطوق

[1] - ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، المرجع السّابق، ص24-25.

[2] - المرجع نفسه، ص25.

أو المكتوب، يعتمد في تفاعله مع الكلام على إدراك الروابط، وعلاقات التضام بين أجزائه، وهذا التفاعل يقود إلى ملء الفجوات التي تتخلل أجزاء النص، وتهيء له حضوره الكلي))[1]،إلاّ أنّها تبقى دائما في حاجة إلى ما يكمل تلك الجوانب الناقصة، فالاتساق هو ربط بالأدوات الشكلية، فماذا عن المعنى؟.

من المعلوم بداهة أنه لا يمكن أن يكون لأي كلام فائدة إذا لم يكن يحوي في طياته معان ودلالات، لهذا لا يمكن أن يقتصر البحث في آليات التماسك النصي على الأدوات النحوية التي ذكرها الباحثان – هاليداي ورقية حسن – فقط، إنّما يتعدى الأمر هذه الوسائل الشكلية إلى جوانب أخرى كما حددها دي بوجراند ودرسلر.

2-الانسجام: Cohérence-

استعمل مصطلح الاتساق (Cohésion) لوصف علاقة الجمل فيما بينها على مستوى البنية السطحية(البنية الصغرى)، في حين جعل مصطلح الانسجام (Cohérence) للتعبير عن المستوى الدلالي أي وصف المستوى العميق في النّص(البنية الكبرى)[2] ، ولقد استخدم البريطانيون مصطلح "النّصيّة"(Texture) للتعبير عن هذه الخاصية.

ويعتبر"فان ديك" أنّ تحليل الانسجام يحتاج إلى تحديد نوع الدلالة الّتي ستمكننا من ذلك، وهي دلالة نسبية أي أننا لا نؤوّل الجمل أو القضايا بمعزل عن الجمل والقضايا السابقة عليه، ((فالعلاقة بين الجمل محدّدة باعتبار تأويلات نسبية))[3]، ووجود محل للتأويل من أجل انسجام النّصوص هذا يعني أنّ هناك محل

[1] - خليل إبراهيم، الأسلوبية ونظرية النص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دط، 1997، ص136.

[2] - ينظر: حسن الخمري، النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف/ الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر/ لبنان، ط01، 2007، ص48- 49.

[3] - محمد خطابي، لسانيات النّص، المرجع السّابق، ص34.

للقارئ أو المتلقي يساهم به في انسجام النّص وإعطائه صورته النهائية.

وهذا ما حاول كل من "براون ويول" مناقشته في بحثهما فالانسجام في نظرهم((ليس شيئا معطى أو موجودا في الخطاب، ينبغي البحث عنه للعثور عليه وإنّما هو شيء يبنى وفق ما يؤهل المتلقي لأن يكشف بعد الانسجام في واقع الخطاب أو النص بعبارة أدق ليس هناك نص منسجم في ذاته أو غير منسجم في ذاته باستقلال عن المتلقي))[1].و في هذا منطلق يعتمدانه أنّ الأساس هو انسجام التأويل وليس انسجام الخطاب ذلك لأنه يحكم المعنى وليس الجمل المتراصفة .

***آليات الانسجام:** لقد قام علماء اللغة بدراسة آليات الانسجام التي يمكن أن توجد داخل النّصوص وحددوها كالتالي –مع مراعاة الاختلاف بين العلماء- :

***أولا الترابط** : ومفاده أنّ النّص يحتوي على ترابط دلالي بين الجمل، يعني هذا أنّه توجد علاقة بين معاني الكلمات الواردة في الجمل تكسبها صفة التتابع كما يشترط أن يكون هناك نوع من التطابق الإحالي أي أن يكون نفس الموضوع واردا في طرفي الجملة، كما يُستلزم ترابط الوقائع مع مراعاة الترتيب الزمني للأحداث التي تجري داخل الجملة الواحدة، أو حتى النص بأكمله مثال: ((أمس كان الطقس حارا، لذا ذهبنا إلى الشاطئ). ولكن قد تحترم متوالية جملية شرط التتابع الزمني وعلاقة السبب والنتيجة دون أن تكون مترابطة مثال: حلمت أنّ الطقس حار جداً، فذهبت إلى الشاطئ، وتعتبر علاقة السبب والنتيجة من أحد شروط تعالق الوقائع فكلّما كان السابق شرطا كافيا للناتج، كانت الوقائع متعالقة، وتبقى هذه مجرّد افتراضات نسبية))[2].

[1] - ينظر: عمر أبو خرمة، نحو النص، نقد النظرية ...وبناء أخرى، ص90-92.

[2] - ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، ص31-34.

ويتبيّن ممّا سبق أنّ النّص يحكمه ترابط موضوعي، فالنّص الذي لا تدور مجموعة جمله حول موضوع واحد يستحيل إيجاد روابط بينها حتّى وإن توفرت على الروابط النحوية، نتاج ذلك لا يمكن أن تتصف النصيّة، وبالتالي تكون الجمل الواردة في النّص دالة على أحداث مضبوطة ومقيّدة، فمن البديهي أن التسلسل للجمل يجب أن يصب في معالجة قضية معينة ومحدّدة.

لا يمكن الاكتفاء بالترابط الشكلي من أجل بناء وحدة موضوعية للنّص، وعليه تكون وحدته المعنوية متممة لما سبق، ((وبهذا تكون قوة الربط حقيقية في العلاقة المعنوية المضمنة ...ولن يختلف اثنان في ضرورة وجود مثل هذه العلاقات المعنوية داخل الخطاب لكي يتيسر فهمه فهما منطقيا))[1] .

* **ثانيا ترتيب الخطاب:** ويعني هذا أنّ الخطاب يحتوي على وقائع أو أحداث، ولزاما على الكاتب / المؤلف أن يخرج هذه الوقائع والأحداث في صورة متناسقة، ((وورود هذه الوقائع في متتالية معينة يخضع لترتيب عادي تحكمه مبادئ مختلفة على رأسها معرفتنا للعالم))[2]. فالقارئ يلج النص بمعرفة مسبقة تساعده في عملية تأويل النّص أو تفسيره، ((فالتماسك لا يحفر في النّص، ولكن يظهر في جهود القراء لبناء المعنى وتوحيد التفاصيل في النّص داخل كل متماسك))[3].

ومن منطلق مسلمة أنّ الجمل تدل على أحداث فضروري أن تكون هذه الجمل ذات دلالة منتظمة، وعليه يقوم الترتيب بدور أساسي في انسجام النّص، وكلّما حدث تغيير في ترتيب المتوالية الجملية دون أن يحقق هذا التغيير أغراضا معينة، وتكون محددة سلفا كان الخطاب غير منسجما.

---

[1] -براون ويول، تحليل الخطاب، السابق، ص234.

[2] - محمد خطابي، المرجع السابق، ص38.

[3] - عزة شبل محمد، علم لغة النص، النظرية والتطبيق،السابق، ص184.

***ثالثا التدرج:** ويعني أنّه من الضروري أن يتوفر النّص على خصيصة التدرج سواء أكان الأمر خاصا بالجمل (الناحية النحوية)، أم كان متعلقا بالموضوع ((فالتدرج.... هو ما من شأنه أن يجعل القارئ يحس أن للنص مسارا معينا، وأنه يتجه نحو غاية محددة. ويجعله يتوقع في مرحلة ما من مراحل النّص ما سيأتي بعدها))[1].

يذهب الباحث"دومنيك منقينو" إلى القول بأن مستوى حركية النّص ترتكز على ظاهرتين هامتين هما:"التكرار والتدرج". ذلك أن الكاتب قد يلجأ أحيانا إلى التكرار فيذكر بعض الأحداث قد وردت سابقا، وذلك في محاولة منه ربط السابق باللاحق، وممهدا للانتقال إلى معلومات جديدة[2].

***رابعا الخطاب التام والخطاب الناقص:** نقصان الخطاب أو تمامه لم يلقى كبير الاهتمام من قبل علماء لسانيات النّص، إلاّ أنّ"فان ديك" حاول إظهار أهمية مساهمته في انسجام النّص، وفي نظره لا يوجد خطاب تام ذلك أنّ الوقائع المشكلة للخطاب والّتي تصف مقاما ما غير قابلة للحصر، وعليه فالمعلومات الواردة في النّص تخضع لعملية انتقاء، فنحن لا نجد فيه إلاّ المعلومات الضرورية والّتي يريد الكاتب إظهارها.

ويحدّد"ديك" تمام الخطاب ونقصانه انطلاقا من مبدأي"التصريح والتضمين"، ((فخطاب اللغة الطبيعية، إذا قيس بخطاب اللغة الصورية، يعد غير صريح أو قل ضمني مما يدفع المخاطب –القارئ إلى استغلال آلة الاستدلال، في بعض الأحيان، لفهم وتأويل الخطاب. كما

[1] -محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، السابق،ص83.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص83.

أنّ تمام الخطاب ونقصانه ليس معيارا ثابتا في كل النصوص، فهو يخضع لنوع النّص والهدف الذي يسمو صاحب النص من أجل بلوغه، لذلك يبقى هذا العنصر جزئي ونسبي إلى حدّ ما))[1]. وقد ذهب فان ديك إلى جعل الخطاب التام هو الخطاب الصريح، والخطاب الناقص هو الخطاب الضمني.

***خامسا موضوع الخطاب:** يعني هذا أن يكون للنّص فكرة عامة تدور حولها الوقائع؛ ((هو ما يدور حوله الخطاب، أو ما يقوله، أو ما يقدمه. إنّ قدرة الناس على تذكر عناصر أكثر من غيرها، قد يكون دليلا على أنّ ما نحمله في رؤوسنا بعد قراءة النّص هي تلك العناصر الّتي تمثل موضوع الخطاب))[2]، فقارئ النّص يجمع حوصلة عن تلك الأفكار التي كثيرا ما تمّ تكرارها في النّص ليحصل لديه بذلك فكرة أساسية للموضوع تكون هي موضوع الخطاب.

وبالتالي يعتبر موضوع الخطاب ركيزة أساسية في فهم النّص، إذ يسمح بتشكل نظرة شاملة في ذهن القارئ تسهل عليه عملية فهم المعلومات الواردة في النّص من ثمّ يُمكنه التكيف مع طبيعة هذا النّص وفهم الأهداف والغايات من وراء هذا العمل.

***سادسا الأبنية العليا والبنية الكبرى:** لقد حاول"فان ديك" أن يقدم آلية علمية إجرائية، يمكن من خلالها الكشف عن الأبعاد الدلالية الّتي تتضمنها النصوص، وقد اصطلح عليها بمصطلح" البنية العليا والبنية الكبرى والبنية الصغرى"، وهذه أهم المفاهيم والاصطلاحات الّتي قدمها "فان ديك"، وتعد هذه المفاهيم وسائل إجرائية يستعين بها محلل النّص من أجل الوصول إلى دلالة النّص العامة أو الكلية.

---

[1]- ينظر:محمد خطابي، لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص40-42.

[2]- عزة شبل محمد، علم لغة النّص، النظرية والتطبيق، السابق، ص191.

والأبنية العليا: هي((نوع من المخطط المجرد الذي يحدّد النظام الكلي لنّص ما))[1]، فلا يمكن لأي محلل/ناقد أن يلج النّص دون توظيف معرفته الأدبية بخواص الأجناس الّتي تنتمي إليها هذه النصوص، ((فعندما نشرع في قراءة مثلا: تصبح المكونات التي نتوقعها خاضعة لطبيعة مفهومنا عن الرواية، ممّا يجعل الأمر مختلفا عندما نشرع في قراءة قصيدة أو مقالة))[2]، وعليه يمكننا القول بأنّ البنية العليا هي الهيكل أو الشكل الخارجي الذي يحكم النص ويؤطره.

وبالتالي البنية العليا من منظور بعض الباحثين، من الأدوات التي تساهم في خلق نصية النص على المستوى الأعلى، ذلك ((لأنها أداة تنظيمية تحدّد النظام الكلي لأجزاء النص، ومع أنّ هناك أشكالا مختلفة للبنى العليا، إلاّ أنّها تساعد القراء على توقع المعلومات النصية المرجوة بما يخلق قراءة نصية منظمة ومتماسكة))[3]، فتكون بذلك البنية العليا بمثابة الإطار المحدد للنص.

أمّا مصطلح الأبنية الصغرى: فقد أُطلق على((أبنية المتتاليات والأجزاء الجملية التي يتكون منها النص))[4]، وانطلاقا من العلاقات الدلالية التي تحكم المتوالية الجملية (النص) يمكن أن نصل إلى البنية الكبرى للنص* أو موضوع

---

[1]- فان ديك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، السابق، ص212.

[2]- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، السابق، ص254.

[3]- حسام أحمد فرج، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، 2007، ص157.

[4]- صلاح فضل، المرجع السابق، ص255.

* - من أجل أن يصل المتلقي إلى البنية الكبرى، ثمة قواعد أطلق عليها"فان ديك" مصطلح"القواعد الكبرى"، يلجأ إليها المحلل لاستخلاص البنية الكبرى، وتتمثل في الحذف والاختيار والتعميم والتركيب والبناء: فالحذف هو اختصار المتتاليات و أجزاء النص إلى الدرجة القصوى، والاختيار لا يختلف كثيرا عن الحذف لأنّه يعني الانتقاء من عناصر متعددة عنصرا واحدا مهما، والتعميم يعني به حذف بيانات متعددة والتعويض عنها بواحد فحسب، والتركيب والبناء: طريقة تعتمد على دمج تفصيلات متعدّدة في بنية واحدة. ينظر: صلاح فضل، المرجع نفسه، ص256-259.

الخطاب، وبهذا تكون البنية العليا هي شكل النص وهدف موضوعه أي بنيته الكبرى، وهي تتصل بمضمونه، ولا يؤدي هذا إلى الفصل القديم بين الشكل لأننا نعمل في إطار التركيب البنيوي الداخلي للنص[1].

3-القصدية L'intentionnalité:

لكل نص هدف، ولكل ناص غاية يسعى إلى إدراكها، أو نية يريد تجسيدها من خلال إنتاجه للنّص، ولهذا تعتبر القصدية أحد المقومات الأساسية التي تساهم في إنتاج النصوص، ((فاللغة ليست نظاما من العلامات فحسب، بل إنّها في الأساس نشاط تواصلي))[2]، وبما أنّ غاية الحدث الكلامي الأول هي إحداث التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع، فالمتكلم لا يمكن له أن يتكلم مع غيره إلاّ إذا كان لكلامه قصد وغاية.

وهذا ما ذهب إليه "دي بوجراند" فهو يرى أنّ فعل القصدية يبلغ بالنّص شأوا بعيدا، ذلك أنّه مبدأ يتحكّم في مسار النّصوص وتنشئ داخله نوعا من الحركيّة تساهم في خلق تماسك النص، إنّه ((يتضمن موقف منشئ النص من كونه صورة اللغة، قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام، وأنّ مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها))[3].فالنّص لا يمكن أن يحقّق غايته ما لم يحمل في طيّاته هدف منشئه، فإن صحّ التّعبير يمكن لنا أن نعتبر النّص كيان صوري روحه تنبثق من قصديّة المؤلّف.

وتأسيسا على ما سبق، فإنّ القصد يحمل في ثناياه تأثيرا في النص وأسلوبه، فالكاتب عندما يختار لنصه شكلا معينا ويستخدم وسائل لغوية محدّدة فهو يسعى

---

[1]- ينظر: فان ديك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص209.

[2]- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، ص125.

[3]- دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص103.

من وراء ذلك إلى تحقيق قصده وغايته، وكل هذا يدل على أنّ الكاتب يسير وفق خطة معينة رسمها مسبقا تجسّد قصده، وتساعده كي يظهر تماسك نصه وترابطه.

ويلفت دي بوجراند العناية إلى شيء مهم، ففي رأيه أنّ احتواء النص على خلل في الاتساق أو الانسجام، لا يؤدي إلى فقدان النص للتقبلية، إذا كان الخلل الحادث يتجه إلى قصد معين، ومعنى هذا أنّ للقصد تأثيرا في بنية النص وأسلوبه، وهذا يمكن عدّه من قبيل الإيهام والتضليل الذي يلجأ إليه الكاتب ليثير انتباه وذهن القارئ.

4 -المقبولية Acceptabilité:

بداية ممّا لاشكّ فيه أنّ الكاتب/المؤلف عندما ينتج نصّا ما فهو يقصد قارئا/متلقيا محدّدا، وبهذا تلازم المقبولية الفعل القصدي، فبما أنّ للكاتب قصدا من وراء إنتاجه للنّص، فمن حقّ القارئ أو المتلقي أن يكون له موقف جراء هذا الحدث، ولهذا تتحقق المقبولية من حيث استجابة القارئ للنّص وقبوله له. وهذا((يتضمن موقف مستقبل النّص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام))[1].

فالقارئ يمنح النّص صفة الاستمرارية والديمومة من خلال تفاعله الدائم معه، وقراءاته المختلفة والمتجدّدة ذلك أنّ ((النّص يكتسب حياته من خلال المتلقي، إذ يفك شفرته، ويستخرج ما فيه. ويتوقف ذلك على ثقافته وأفقه ومعرفته بعالم النّص وسياقه. ذلك الأفق الذي يمكنه من إدراك ما في النّص من أفكار ومبادئ وجماليات، كما يمكّنه من ملء الفراغ الكامن بين عناصر ذلك النّص، وعلى وجه الخصوص ما يتصّل بحذف العديد من العناصر في النّص))[2]. وكأنّا بالقارئ

[1] - دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص104. ويقصد هاهنا بمصطلح الالتحام: الانسجام.

[2] - نبيلة إبراهيم، القارئ في النص (نظرية التأثير والاتصال)، مجلة فصول، ع1، 1984، ص213.

يقوم بعمليّة بناء وترصيف لمعاني النّص حتّى تكتمل صورتها في ذهنه ليحصل قبول النتاج الأدبي، إذ لا يمكن للعقل تقبّل المعاني الناقصة.

وعليه، فإنّ مسار فكرة المقبولية متجّه نحو المتلقي مباشرة، إذ أنّ الفعل التأسيسي أو التّكميلي للمعاني يعتمد على مؤهلات المتلقي والّتي تضمن له الظفر بمكنونات النّص في نهاية المطاف، وبموازاة ذلك يتحقّق ((اكتسابه معرفة جديدة أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطة ما، ويستجيب هذا الاتجاه لعوامل من مثل نوع النّص والمقام الثقافي والاجتماعي ومرغوبية الأهداف))[1].

وانطلاقا ممّا تقدم يمكن القول أنّ الفراغ الذي يتركه الكاتب متقصّدا يستطيع القارئ ملأه من خلال تقبله للنّص والتفاعل معه، ثمّ السعي لملء هذا الفراغ جرّاء تأويله للنّص، وبهذا تكون مساهمته في عملية إنتاج النّص وإظهار تماسكه واضحة وفعالة،((فالقارئ بقراءته للنّص يصنع تماسكا من نوع مختلف لما يقرره علم القواعد، حيث يقوم بعمل سياق من أجل تفسير معلومات جديدة لكي يصنع التماسك والاستمرارية في النّص، وتعتمد قدرة القارئ في استخراج المعلومات وعمل الاستنتاجات الضرورية على معرفة العالم والقصدية وأعراف الكتابة، ودمجه للمعاني الّتي يدركها من الخطاب مع المعلومات الّتي يعرفها بالفعل))[2]. وهذا يعني أنّ القارئ عندما يقوم بقراءة للنّص فهذا يعني أنّه يقوم بإنتاج ثان للنّص، وباستعانته بعلم النحو يقوم بخلق سياق عام يفسّر من خلاله المعلومات وبهذا يساهم في خلق نصيّة النّص.

[1] - إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودرسلر، الهيأة المصرية العامة للكتاب، (دط)، 1999، ص31.

[2] - عزة شبل محمد، علم لغة النّص، النظرية والتطبيق، ص24-25 .

لقد حاول بعض الباحثين إيجاز العوامل المؤثرة في المتلقي، والتي تدفع به إلى تقبلية النص وهي كالتالي:

1- معرفة المتلقي بنوع النّص،ومعرفة من هو المنتج؟.

2- معرفة المتلقي لقصد المنتج، أي دلالة النص العامة، التي وسمها"فان ديك"بـ"البنية الكبرى".

3- تعتمد نسبة قبول النّص على مدى أهمية النّص بالنسبة إلى متلقيه.

4- تعتمد نسبة قبول النص على الخلفيات الفكرية والإيديولوجية التّي يتمتع بها مستقبل النّص.

5- تعتمد نسبة قبول النّص على الخصائص النفسية التّي يتمتع بها المتلقي، ذلك أنّ الحالة النفسية تؤثر في الحالة الذهنية.[1]

يتبيّن ممّا تقدم أنّ القصدية والمقبولية بصفتهما ظاهرتين تساهمان في تماسك النّص كونهما حدث تواصلي، يرتبط كل منهما بالآخر اعتباطيا، وهذان الفعلان يؤكّدان ترسيخ فكرة ثلاثية الإنتاج (المؤلف، النّص، القارئ*).

5-المقامية Situationalité:

تعتبر المقامية من أهم عناصر النصية، ذلك بما تحويه من مساهمة كعنصر فعال في إنشاء النّصوص، ((فدراسة النص لن تكون كافية بالوقوف عند بنيته النحوية ، أو الدلالية الداخلية، بل لا بدّ من دراسته على مستوى الخطاب، وهذا

[1]- ينظر: حسام أحمد فرج، نظرية علم النّص رؤية منهجية في بناء النّص النثري، ص 55-56.

* - لقد احتل المتلقي أهمية كبيرة في أوساط الدراسات اللسانية الحديثة، تأسست على إثرها نظرية تهتم بالمتلقي ومساهمته في عملية إنتاج النصوص، وكان ذلك في ثلاثينات القرن الماضي، ألا وهي نظرية التلقي، ولقد كان من أبرز مبادئها أن المعنى والمبنى ينتجان عن تفاعل النص بالقارئ بذلك شريكا في العمل ذلك أن النص لم يكتب إلا عندما وجد القارئ حتى لو كان هذا القارئ قارئا ضمنيا.

بالاهتمام ببنية السياق والعلاقات بينها وبين النّص))[1]، يقوم السياق بدور رئيسي بالقياس إلى القصدية والمقبولية فمعرفة السياق الذي تستخدم فيه اللغة يوضح المعنى الوظيفي للغة، ويؤكد جل علماء لسانيات النّص على ضرورة توفر النّص على سياق الموقف-البعد التداولي- وبما ((أنّ لكل نص رسالة معينة يريد الكاتب إيصالها للمتلقي، وأنّ ذلك يتم في ظروف معينة كما أنّ أحد معايير الحكم على النّص بالقبول هي مدى ملاءمته للسياق الذي يرد فيه))[2].

وعليه فكما يتوفر النّص على علاقات داخلية تحكمه وتساهم في وصفه بالنّصية، له أيضا علاقات خارجية تربطه بمحيطه المباشر أو غير المباشر، وإغفال أحد هذه العلاقات أو تجاهلها يؤدي إلى إخلال في الوحدة الكلية للنّص وضعف في تماسك بنيته.

يرى"فان ديك" أنّ المعنى السياقي يتجسّد من خلال معنى المفردة في تركيب جملي ما، وبهذا فهو يختلف عن معناها المعجمي أي خارج التركيب. والسياق عنده هو معرفة العالم وتتمثل في مجموع الخبرات الّتي يكتسبها الفرد من خلال واقع حياته الاجتماعية، ذلك أنّ النّص ينبثق من بيئته ليعود إليها[3]،فأي قارئ يلج نصّا ما لا يمكن أن يكون دخوله بريئا، فدائما يحمل معه معرفة خارجية عن النص تكون متعلقة بالمؤلف أو المحيط الذي كتب فيه هذا النص، يقول بيير غيرو: ((إنّ الغموض الذي يلف العلامة المتعددة الدلالات يزول حين توضع في سياقها))[4]،

---

[1] - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ص99.

[2] - المرجع نفسه، ص97.

[3] - ينظر: تون فان ديك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2000، ص258-259.

[4] -علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، دت، ص39.

فكثيرا ما نصادف ملفوظات يصعب تحديد معناها بدقة إلاّ بمعرفة سياقها الذي وردت فيه.

فمحلل النص أو الخطاب يجب عليه دائما مراعاة الظروف السياقية التي أنشأت هذا النص وبناء على ذلك فضل" فان ديك" أن يتسع مجال التحليل ليشمل الأبعاد التداولية، ويعلق محمد خطابي على هذا الاقتراح قائلا:((إن إضافة هذا المستوى سيمكن من إعادة بناء جزء المقتضيات التي تجعل الأقوال مقبولة تداوليا. وبتعبير آخر مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تنجز فيه، وهذا افتراض أو يتعلق بتوسيع مجال الوصف بإضافة مستوى ثالث وهو المستوى التداولي))[1].

ولما صار التحليل النّصي لا يكتفي بتحليل البنية الداخلية(النحوية والدلالية) ليتجاوزها إلى علاقات أخرى، صار السياق يحتل مكانة كأحد مقومات النّصيّة، ((فهو المرجع الذي يحال إليه المتلقي كي يتمكن من إدراك مادة القول ويكون لفظيا أو قابلا للشرح اللفظي))[2]وعلى هذا الأساس أصبح محلل النّص ملزما بأن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياقية للنّص، خاصة وأنّ بعض الأشكال اللغوية لا يمكن فهمها إلاّ بالعودة لسياق تلفظها.

6-الإعلامية Informativité:

تمثل الإعلامية أحد معايير النّصية، وممّا لا شكّ فيه أنّ كل نص يحوي قدرا من المعلومات، وتختلف درجة الإعلامية من نص إلى آخر فالواضح الجلي أنها تحكمها نوعية النّصوص، ويتجلى موضوعها((في مدى التوقع الذي تحظى به وقائع النّص

[1] - ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص29.

[2] - عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، المركز الثقافي العربي، المغرب/ لبنان، ط06، 2006، ص11.

المعروض في مقابل عدم التوقع، أو المعلوم في مقابل المجهول))[1]، علما أنّ كسر التوقع يؤدي إلى إعلامية النّص،((فكلّما كان هناك ابتعاد عن التوقع وتجنب المعتاد والمألوف، زادت الكفاءة الإعلامية))[2]. وفي هذا تطابق مع ما جاءت به نظرية التلقي في كسر أفق التوقع.

فالأسلوب البسيط المعتاد يساعد القارئ على المعالجة السهلة والسريعة في حين يؤدي الخروج عن المألوف إلى جعل المعالجة تحديّا مثيرا يجعل القارئ دائما يعيش حالة انتظار(أفق التوقع) وهذا ما يضمن صيرورة تماشيه مع معاني النّص لكشف حجب سترها .

وعلى الرغم من أنّ الخروج عن المألوف يكتسب صفة التعقيد إلاّ أنّه يصبح مقبولا إذا تمّ جمعه مع قصدية الكاتب، وتختلف درجة الإعلامية من متلق إلى آخر وذلك بحسب درجة استقبالهم للنّصوص، في حين أنّ ((ضعف الإعلامية قد يؤدي إلى الملل، بل إلى رفض النّص في بعض الأحيان. وقد يقوم التوقع أو الحقيقة البديهية بدور انطلاق لتوكيد أمر أكثر إعلامية))[3].

يفهم ممّا سبق أننا نعثر على الإعلامية بدرجة عالية عندما نجد أمامنا وقائع تكون للوهلة الأولى خارجة عن قائمة الاختيارات الّتي يضعها القارئ في ذهنه، وبالتالي يستطيع الكاتب أن يفاجئ القارئ وقت ما شاء، إذا فالإعلامية تكون شبه منفصلة عن تلك الخطابات الّتي تحتمل التأويل أو التنبؤ مثال ذلك عبارة (تمهل)؛ واقعة من الدرجة الأولى، فهي تتصف بالوضوح ومستوعبة كليا من طرف المتلقي ولا تختلف درجة استيعابها بين المتلقين، لهذا يكون حظها غير وافر في أوساط العملية الإعلامية.

---

[1] - عزّة شبل محمد، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص68

[2] - ينظر: ، المرجع نفسه، ص 68.

[3] - نفسه، ص69.

7-التناص Intertextualité:

إذا ما أردنا تحديد تاريخ ظهور مصطلح التّناص فإنّ غالبية الباحثين يجمعون على أنّه مصطلح جديد عُرِف في ستينات القرن الماضي، وميلاد هذا المصطلح كان على يد الباحثة البلغاريّة "جوليا كريستيفا" ومن منظورها فإنّ مصطلح التّناص يحيل إلى معنى ((نقل التّعبيرات سابقة أو متزامنة وهو اقتطاع أو تحويل... وهو عيّنة تركيبية تجمع لتنظيم نصّي معطي بالتّعبير المتضمن فيه أو الّذي يحيل إليه))[1].

باعتبار أن التناص محور البحث حول العلاقة القائمة بين النصوص على حد تعبير ما جاء في الأثر أنه لولا أن الكلام يعاد لنفد، نجد أنّ التّناص يساهم بشكل أو بآخر في عمليّة تفسير النصوص، بناء على ما تشتغل عليه ظاهرة النصية.

أما إذا رجعنا إلى تعريف التناص على وجه الدقة والتحديد فإننا نجد اختلافات جوهرية على مستوى بناء التعريف، إن على مستوى الجهاز المفاهيمي أو حتّى القاعدة المعرفية التي ينطلق منها كل من تصدى لهذا التعريف، فنجد ديبوجراند، ودريسلر يربطانه بالسياق الثقافي على اعتبار أنه أهم عنصر من العناصر المحققة للنصانية وعلاقة هذا ((الترابط بين إنتاج نص بعينه أو قبوله، وبين المعارف التي يملكها مشاركو التواصل عن نصوص أخرى))[2]. أمّا "رولان بارث" الذي فقد ذكره في كتابه " لذة النص"، ورأى أنّ النّص عبارة عن((نسيج من الاستشهادات))[3].

---

[1] - تودوروف، بارتن، في أصول الخطاب النّقدي، ص102. نقلا عن ماجد ياسين الجعافرة، التّناص والتّلقي، دراسات في الشّعر العباسي، دار الكندي، الأردن، ط01، 2003. ص 11-12.

[2] - شربل داغار، التناص سبيلا، مجلة فصول، مج16، ع1، القاهرة، 1977، ص128

[3] - ينظر: محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط1، 1995، ص149، وحسن الخمري، نظرية النّص من بنية المعنى إلى سيمسائية الدال، المرجع السابق، ص253.

في حين نجد محمد مفتاح ينعت ذلك بتداخل النصوص أو تعالق النصوص، فيقول: ((هو تعالق نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة))[1]، وهذا التعالق يكون من صميم الكتابة ومتعلقه نصوص أخرى توحي بتوالد النصوص. وكاستخلاصات يتوصّل إليها الباحث من خلال جملة التعريفات الخاصّة بالتّناص الّتي أوردها فإنّه يقترح مقوّمات تناصيّة وهي: ((

1- فيسفساء من نصوص أخرى أدمجت فيه بتقنيات مختلفة.

2- ممتّص لها يجعلها من عندياته وبتصييرها منسجمة مع فضاء بنائه، ومع مقاصده.

3- محوّل لها بتمطيطها أو تكثيفها بقصد مناقضة خصائصها ودلالتها أو بهدف تعضيدها))[2].

أما عبد المالك مرتاض فإنه يطرح تساؤلات من صميم البحث عن تأثيل المصطلح وتبيان علاقته المحورية مع الذات والكتابة التي تنطلق من هذه الذات، فيتساءل قائلا: ((هل الكتابة انبثاق من صميم الذات؟ أم هي إبداع متولد عن أشتات الغير؟ أم هي مزيج من هذا وذاك؟))[3]، هذا الجمع الحاصل من أشكال مختلفة من النصوص أو التوارد بحسب المفهوم التراثي، أو التداعي على النصوص من أجل تكوين نص هذا التوارد يتأتى من الثقافة والتراكم المعرفي الموجود في ذهن الكاتب، والتأثيرات الموسوعية المقترنة بالعمل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التناص بين جملة النصوص إما أن يحدث عن وعي الكاتب وقصده، على سبيل المناقشة أو الاستشهاد دون الاقتباس، أو ما يحدث

---

[1] - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، ص 121.

[2] - المرجع نفسه، ص121.

[3] - عبد الملك مرتاض، الكتابة أم حوار النصوص؟ الموقف الأدبي.دمشق، اتحاد كتاب العرب، ع330/ 1998, ص21.

عن غير قصد/ من تداخل بعض الأفكار وتلاحم أجزاء النص مع نصوص أخرى، وهذا ما يؤكده عبد الله الغذامي حين يقرر أنّ كل نص أدبي هو حالة انبثاق عمّا سبقه من نصوص تماثله في جنسه الأدبي[1]، وهو هاهنا يشترط على أن يقع التناص بين نصوص من نفس النوع الأدبي.

يقول محمد عبد المطلب: ((في فضاء النص تتقاطع أقوال عديدة مأخوذة من نصوص أخرى، مما يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه)) [2]. فالسّمة القائم عليها مبدأ التّناص في تقاطعه مع النّصوص إمّا على وجه المعارضة أو المناقضة*.

وتأسيسا على ما سبق، فإن بشير إبرير يحاول التوفيق ما بين كل هذه العناصر الاصطلاحية والخروج من دوامة الجدل إلى قوله: ((وإنما المقصود بالتناص أن النصوص السابقة تشكل خبرة لتكوين نصوص لا حقة والكشف عنها، وتؤسس النصوص اللّاحقة – هي بدورها – لنصوص أخرى تأتي بعدها))[3].

هذا يعني أنه لا يوجد نص بريء إن صح القول أو كما يعبر عنه رولان بارث بأنه لا يوجد نص أول، فلكي يخرج الكاتب نصه يجب أن تكون لديه مجموعة أفكار

---

[1] - عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى تشريحية، ص12.

[2] - محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ، القاهرة/بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1.

* أشار الباحث محمد مفتاح إلى هذين المصطلحين "المعارضة والمناقضة" بالإضافة إلى مصطلح "السرقة"، على أنّها من بين المفاهيم الّتي تشكّل المدخل الرئيسي لفهم ظاهرة التّناص خاصة فيما يتعلّق بالجانب التّراثي، فالمعارضة تدل لغويا على المحاكاة والمحاذاة في السير، وله معنى آخر وهو الحاكاة في الصنع ونقل اللّفظ إلى النّقد ليدلّ على المحاكاة الشّعرية، أمّا المناقضة فهو المعنى الآخر للمعارضة حسب ما ذكر محمد مفتاح إذ يقصد به بعض النّقاد اتخاذ كلّ من المؤلفين طريقه سائرين وجها لوجه إلى أن يلتقيا في نقطة معيّنة وهو النّقيضة. ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، استراتيجية التّناص، ص122.

[3] - عزة شبل محمد، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص97.

تتخمر في الوعي الفعلي لديه من ثم تخرج هذه الأفكار للوعي المكمن مشكلة نص، ليكون هو بدوره مرجعية وأفكارا لكاتب آخر.

أقسام التناص: قام الباحثون إلى تقسيم أقساما متعددة، فجعلوا منها ((الداخلي والخارجي، فالداخلي يكون مع نصوص للكاتب أو الشاعر نفسه، والخارجي مع غيرها، والجزئي والتام، على قدر الأخذ من الآخرين، والضروري والاختياري. فالضروري متابعة الأسلاف، والاختيار ثورة على تقاليدهم))[1]. ومن أشهر أقسام التناص:

التناص الشكلي: ويسمى أيضا "التناص المباشر"، ويعني اجتزاء قطعة من نص سابق أو نصوص سابقة تجعلها تتلاءم مع الموقف الاتصالي الجديد وموضوع النّص، وهذا هو الشكل البسيط من التناص الذي يتحقق بنقل تعبير من غير تغيير[2]، يمكن للقارئ أن يكتشف هذا النوع من التناص بسهولة ذلك أنّ النّاص قد أخذ من النّص الأصلي اللفظ والمعنى، ولعلّ هذا ما يكسب العملية التناصية ضعفا .

التناص المضموني: ويصطلح عليه أيضا بـ"التناص غير المباشر"، ويستنبط من النص استنباطا، ((ويرجع إلى تناص الأفكار، أو المقروء الثقافي، أو الذاكرة التاريخية التي تستحضر تناصها بروحها أو بمعناها، لا بحرفيتها أو لغتها، وتُفهم من تلميحات النّص وإيماءاته وشفراته وترميزاته))[3].

في حين يقسّمه البعض بالنّظر إلى طبيعة الأخذ أو التّناص إلى تناص مباشر وآخر غير مباشر؛ ((فالمباشر هو ما يعمدُ فيه الكاتب أو الشّاعر إلى استحضار نماذج تناصيّة ويكون هذا التّناص بلغته الّتي ورد بها كالاستشهاد بآيت القرآن الكريم أو

---

[1] - أحمد مداس، لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط01، 2007، ص76.

[2] - ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، ص79.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص79.

الحديث الشّريف أو حتّى أبيات من الشّعر أو غيره، في حين يكون النّوع الثّاني –غير مباشر- عبارة عن تنآص للأفكار أو المقروء الثّقافي))[1]، وعليه يكون التّناص المباشر جليّ للعيان لا يحتاج إلى إمعان النّظر، ويبايّنه في ذلك النّوع الثّاني من التّناص إذ لا يمكن الاستدلال على مواطنه إن لم يكن للمتلقّي سعة إطّلاع وقدرة على الاستنباط واستقراء مكنونات النّصوص.

ليحمل التّناص في الأخير على عاتقه تحقيق مهام وظيفيّة، فهو إمّا أن يقوم بمهمّة سياقية يثري من خلالها النّص، ويمنحه عمقا، ويشحنه بطاقة رمزيّة لا حدود لها... وقد يكون توثيق دلالة، أو تأكيد موقف، أو ترسيخ معنى، أو لمؤازرة النّص إمّا تلميحي أو تضمينا[2]، وقد يغيّر التّناص رؤى المتلقي حول نصّ معيّن إذا كان النّاص يهدف إلى نقض المُتناص أو تفنيد رؤاه.

ويبقى التّناص -على اختلاف الرؤى حوله- حقيقة أدبية وظاهرة معرفية تعتري كلّ النّصوص على اختلاف أشكالها وأنواعها، فهو إمّا أن يحدث ((اعتباطا يعتمدّ في دراسته على ذاكرة المتلقي. وإمّا أن يكون واجبا يوجه المتلقي نحو مظانه. كما أنّه قد يكون معارضة مقتديّة أو ساخرة أو مزيجا بينهما))[3]، وبالتّالي يكون التّناص آلية تواصل تجمع بين الحاضر والماضي، ورابط بين الثّلاثية المشكّلة للعملية الإبداعية: النّاص، النّص والمتلقي.

واستنباطا ممّا سبق، فإنّ لسانيات النّص لا تنظر للنّص من زاوية أنّه بناء لغوي فحسب، وإنّما يدخل في نطاق أوسع من ذلك وهو سياق التّفاعل الحاصل بين

---

[1]- ينظر: أحمد الزّعبي، التّناص نظريا وتطبيقيا، مكتبة الكتّاني، الأردن، (دط)، (دت)، ص16.

[2] - ماجد ياسين الجعافرة، التّناص والتّلقي، دراسات في الشّعر العباسي، دار الكندي، الأردن، ط01، 2002، ص16.

[3] - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، السابق، ص132.

الملقي والمتلقّي. وعلى هذا الأساس بيّن الباحث صلاح فضل" جملة من النّقاط التّحليليّة والّتي ترتكز عليها لسانيات النّص وهي كالتّالي:

1- وصف النّص: وفيه تجنح لسانيات النّص إلى بيان الرّوابط الدّاخليّة لغويّة ودلاليّة، وهي الّتي تجمع أصال النّص ليظهر ككلّ متكامل.

2- تحليل النّص: ويتمّ فيه بيان الرّوابط الخارجيّة من خلال الاهتمام بالسيّاق الّذي ورد فيه النّص، والّذي يسهم بدوره في تماسك النّص وفهمه.

3- مراعاة دور النّص في التّواصل؛ وفيه يقف المُحلّل على أحوال المُنتِج والمتلقّي للنّص.

4- تحديد نمط النّص وغرضه.[1]

بعد هذا التتبع المنهجي الذي دلفنا من خلاله جوّانية البحث اللساني ضمن محور تعريف اللسانيات النصية، ومعاييرها، تأكد لدينا الاختلاف والتباين العربي في صياغة مصطلح عربي موحد في إطار ترجمة المصطلح ما بين علم لغة النص، علم اللغة النصي، نظرية النص ونحو النص، وغيرها من الدلالات الأخرى، كما أن هذا العلم قد ولد خلقا بعد خلق تدريجيا، ومن معاييره التي اعتمدها: المقبولية، الإعلامية، المقامية، وغيرها..

[1] - ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، السابق، ص247.-248.

الفصل الثاني

بنيّة النّص في التراث النقدي العربي

المبحث الأوّل: النّص: بين الفعلي والممكن.

المبحث الثاني: الاتّساق منظور تراثي.

المبحث الثالث: الانسجام: مرجعية الدّلالة التّراثيّة.

تتغيّا العمليّة النقديّة البحث في مقوّمات النّصوص الإبداعية واستكشاف كنهها، ولهذا يعتبر الفعل النقدي إحاطة بالقيم الجمالية للنّص الأدبي وطرق بنائه، ومفاد ذلك أنّ النقد يبحث في عناصر الكلام ومقومات التّعبير والأسلوب، ومن ثمّ عرض النظريات والأصول الّتي تقاس بها قيمة التّعبير من النّاحية الفنيّة. والباحث "عبد الله الغذامي" في معرض حديثه عن القراءة وأنواعها يشير إلى أنّ القراءة الواعية تخضع أوّل ما تخضع للذوق الجمالي، وهذا الأخير قد تنضوي تحته حالات القارئ النفسية والثقافية، والتي تؤثر في الحكم النّقدي وربّما تطبع تصوراته بطابعها[1].

وعلى اعتبار أنّ الأدب سابق عن النّقد، فإنّنا نفهم من خلال مصطلح " النّقد الأدبي" أنّ الأدب هو ميدان النّقد وموضوع اشتغاله الّذي يتحرّك ضمن أطره، ((فهو يبحث في الأدب وصناعته وأنواعه، وفي الأدباء ونتاجهم، وفي مميّزات الشعراء والكتّاب))[2]، هذا يعني أنّ النقد الأدبي علم يبحث في خصوصيات الأسلوب الفني سواء كان ذلك في الشعر أو النثر بحثا في المزايا أو الهنات، ولا يقتصر الأمر على النتاج الأدبي فقط وإنّما قد يطول الأمر حتّى المبدعين أنفسهم .

وإذا ما أمعنا النظر في الأدبي العربي مذ بدايات تأسيسه الأولى، فإنّا نلمح أنّ آراء النقاد كانت تروم الكشف عن طرق سبك النصوص وكيفية إنتاجها في حلة أدبية متكاملة ومتناسقة، مع العلم بأنّ بوادر العمليات النقدية كانت تنبني أساسا على المواجهة بين المبدع والناقد أو المتلقي، من خلال هذه المواجهات كان يبحث الناقد عن القيم الفنية والأساسات الإبداعية الّتي يمكن له من خلالها الحكم على

[1]- ينظر: عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، المركز الثقافي العربي، الغرب/ لبنان، ط06، 2006، ص80.

[2]- عبد العزيز عتيق، تاريخ النقد الأدبي عند العرب،دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص5.

إبداعات الشعراء والمفاضلة بينهم، وقد اتّصفت غالبية هذه الآراء النقدية بالاعتباطية والجزئية واللّا تعليل.

لقد تضمّنت تلك الآراء النقدية القديمة أحكاما شملت البناء والشكل العام فضلا عن الأحكام النقدية المتضمنة داخل الحكم الكلي، إذ لا يمكن لأي ناقد أن يتجاوز هذه الآراء والأحكام، ذلك لأنّه بطبيعته ميال لكل ماله علاقة وصلة بصناعة الشعر؛ من حيث الفصاحة والجزالة وقوة العبارة، وكيف يتم توصيل المعنى لذهن المستمع/المتلقي وموافقة القول لمقتضى الحال، ((حيث كان الإسناد حاضرا بقوة في الأحكام النقدية ومعرفة الرواة جرحا وتعديلا بحسب الطبقات وأسانيد الرواة))[1]، وعلى هذا الأساس قام النقاد القدامى بردّ الكثير من القصائد التي وجدوا فيها الألفاظ المسروقة والمعاني المنحولة.

ووفقا لما سبق، جاز لنا التساؤل عن تعاملات النقاد والبلاغيين القدامى مع النّص الأدبي، فما المنظور القرائي الّذي اعتمدوه في تحليل النّصوص؟ وهل يمكن لنا أن نستشف من خلال أقوالهم وتحليلاتهم نظرة حول كليانية النّص بالمفهوم المعاصر؟ ذلك ما نودّ البحث فيه واستجلاء نصوصية النص منه، سواء على مستوى البنية التركيبية للجمل التي تصنع المطابقة والمقابلة والمغالبة، أو تلك التي تشمل دلالات المعاني والمباني، من مثل العكس والتبديل ورد الأعجاز على ما تقدمها، أو من مثل التقديم والتأخير والترابط الدلالي والتداولي الذي يُعنى برصف متواليات الجمل، وسبكها على نحو متمايز، ذاك هو إذن توجهنا العام في هذا الفصل، وقد

[1]- ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، بيروت، دار الجيل، ط08، 1996، ص268.

نجد سبيلنا في تصفح المدونات التراثية علّنا نظفر بقليل ممّا دلّت عليه صفائحهم وصحائفهم.

من الأكيد أنّ مصطلح النص يعتمد على معاني تراثيّة كالظهور والكشف والتقصي والمنتهى، وكلها مصطلحات تشي بنوع من الدلالة البانيّة لمتصورات ترتبط بطريقة أو بأخرى بمتصوّر النّص الحداثي، وجدير بنا في هذا المقام أن نشير إلى ما صرّح به الباحث "نصر حامد أبو زيد" في قوله: ((إنّ البحث عن مفهوم النّص ليس مجرّد رحلة فكريّة في التّراث، ولكنّه فوق ذلك، إنّه بحث عن المفقود في التّراث))[1]، وسعيا وراء تحقيق هذه الغاية والّتي تنبني وفقا لتساؤلات هي: كيف يكون انبناء النص وفق الرؤى النقدية التّراثيّة العربية؟ وهل يمكن لنا على أساس هذه الرؤى أن نؤسّس لمفهوم النّص في التّراث؟.

[1] - نصر حامد أبو زيد، مفهوم النّص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثّقافي العربي، المغرب، ط06، 2005، ص10.

المبحث الأوّل: النّص بين الفعلي والممكن:

تذهب أغلب آراء اللّسانيين العرب المعاصرين والمشتغلين في حقل التراث النّقدي، على أنّ النقاد القدامى قد كان لديهم تصور حول النظرة الكليّة الّتي يتشكّل بها النّص الأدبي، فغياب المصطلح لديهم لا يعني بالضرورة غياب المفهوم أو غياب الممارسة، ولهذا نجدهم قد تحدّثوا عن النّص بمنظور تراثي وفق الرّؤى المعاصرة على اختلاف في التّصورات والمفاهيم أحيانا، وذلك حسب المنطلقات الّتي يتأسس عليها الفكر النّقدي لكل ناقد . فمّما لا شكّ فيه ((أنّ أيّ تواصل لغوي لا يتحقّق بين النّاس إلّا بالمفاهيم. إذ هي جوهر اللّغة الطّبيعيّة العاديّة ولبّ اللّغة العلميّة والاصطناعيّة. المفاهيم هي ما يجعل الإنسان يفرّق بين شيء وشيء))[1].

ومن بين التخريجات الّتي توصل إليها بعض الباحثين من أمثال "محمد مفتاح ونهلة فيصل الأحمد ومحمد العبد" وغيرهم، أنّ النّص كمصطلح ومفهوم حداثي يحيل إلى عدّة استعمالات موازيّة لهما داخل المدوّنة العربيّة التّراثيّة ومن أمثلة ما اقترحه الباحثون نجد النّص: كلام، نسيج، تأليف، نظم*....الخ، وما يؤكّد ذلك ما

---

[1] - محمّد مفتاح، المفاهيم معالم، نحو تأويل واقعي، السابق، ص06.

* - مفاتيح العلوم مصطلحاتها، والمتتبع للحقل الألسني النّصي يلحظ غياب التّصور النّظري والمنهجي لمصطلح النّص، فالكثير من الباحثين يطرحون تساؤلا مفاده لماذا تمّ نقل المصطلحTexte من الأجنبية إلى ما يقابلها في العربيّة "نص"، على الرغم من أنّ دلالته العربية تنحصر في: النّص وثيقة، النّص جسد، النّص نسيج، النّص كلام، النّص كتابة. أمّا في العربية نجد مصطلح الكلام يحمل الدلالة نفسها: فالكلام نسيج، والكلام جسد، والكلام وثيقة، والكلام كتابة. ينظر: نهلة فيصل الأحمد، التّفاعل النّصي، ص32-38. ومن وجهة نظر أخرى من روّادها الباحث محمد مفتاح فالنّص عنده يحمل دلالة الكتاب، وقد يكون النّص كلاما في حدّ ذاته كما قد يحمل النّص دلالة المنصّة أو الصياغة أو الجسد...الخ، فالمهم في ذلك أنّ النّص يحمل معنى الظّهور والبيان وهذه المصطلحات تحيلنا على الدلالة ذاتها. ينظر: محمد مفتاح، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي، ص17-27. أمّا الباحث إبراهيم صدقة فدلالة النّص عنده تتجسّد في المدوّنة التّراثيّة من خلال وصف النّقاد والبلاغيين لطرق بناء النّصوص الأدبيّة وتشكلها. ينظر: إبراهيم صدقة، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، ص159-213 – 289.

أوردته الباحثة نهلة الأحمد مثبتة صحّة وجهات النّظر وهي مقولة أو فكرة: "صناعة الكلام أو النص على شاكلة النسيج"، فالملحوظ أنّ هذه الفكرة قد تواردت بين الكثير من العلماء القدامى من أمثال الجاحظ والشريف الجرجاني وعبد القاهر الجرجاني، ويبدو أنّ الجرجاني عندما شبه النظم بالنسيج كان متأثرا في ذلك ببيئته، فلقد شاعت صناعة النسيج في بلده وازدهرت آنذاك[1].

***-تجليات مفهوم النّص عند الجاحظ:**

إذا ما استقرينا دواوين الجاحظ(255هـ) ألفيناه رائدا للنقد التأسيسي، ذلك أنّه من الأوائل الّذين اهتّموا بقضية التّدوين*، وفي اهتمامه بهذه القضيّة دليل على عنايته بالنصوص وطرق تشكّلها، ومن بين المصطلحات والمفاهيم الّتي كان الجاحظ يستعملها للتعبير عن طرق التواصل والّتي هي في حقيقتها نصوص تواصلية *:

[1] -ينظر: نهلة فيصل الأحمد، التّفاعل النّصي التّناصية النظرية والمنهج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط01، 2010. ص 34-36.كما ينظر تفصيل ذلك وتحليله على الوجه الأليق والأكمل،محمد مفتاح، المفاهيم معالم،ص20 إلى غاية الصفحة27.

* - إنّ المتتبع لآراء الجاحظ ضمن مدوناته، يلتمس تلك التبصرات الّتي كان يشير إليها الجاحظ دائما والّتي تقترب إلى حدّ ما من المباحث اللسانية الحداثية، ويشمل هذا القول مفهوم النّص، رأينا مُسبقا أنّ هناك بعض الباحثين اللسانيين المحدثين قد ميّزوا النّص بأنّه ما تمّ تثبيته بالكتابة، ونجد الجاحظ قد أفاض في هذا الشأن قبل ما يفوق أربعة عشر قرنا مضت، حين بيّن مدى أهمية التدوين وتثبيت النصوص بالكتابة، فالجاحظ قد عاصر بدايات التدوين وكان الاهتمام به كبيرا إذ انتقلت الأمّة العربية الإسلامية من مرحلة النقل الشفوية إلى مرحلة التدوين بالكتابة أي من العامية إلى العالمية. ينظر: بشير إبرير: تعليمية النّصوص بين النظرية والتطبيق، ص37-39. وعلى هذا الأساس يمكن لنا القول أنّ اهتمام الجاحظ بطرق إنتاج النّص يبدو واضحا، فقد أولى النّص أهمية كبيرة ضمن مؤلفه البيان والتبيين، وأدّى به ذلك إلى الحديث عن آلة التبليغ والّتي يتم عبرها التواصل، والتي هي في نظره "آلة البيان"، وهذا كله لعلمه أنّ النّاس في حاجة دائمة إلى الإبانة عمّا يختلج النفس والتواصل مع بعضهم، ومن أجل أن يكتسي الإنسان آلة البلاغة وفنون الخطاب قدم الجاحظ في كتابه"البيان والتبيين" أهم الوسائل الّتي يعتمدها المتكلم أثناء إنتاجه للخطاب مراعيا بذلك المتلقي وكل ماله شأن أن يكون له أثر في إنتاج الخطاب.

* - يعتبر المصطلح حياة النقد الأدبي والبلاغة معا، كونه من أبرز الآليات التي يعتمدها الناقد والبلاغي في تحليله للعمل الأدبي، والبذور الأولى للاهتمام بالمصطلح كانت مع البدايات الأولى لعصر التدوين، يقول الجاحظ: ((وهم

الصياغة: يتمثّل هذا المصطلح في نظر الجاحظ كوصف للعمل الأدبي بكل جوانبه، وهي من المقومات الأساسية في إنتاج النّص وتتمثل في((صحة الطبع وجودة السبك فإنّما الشعر صناعة وضرب من النسج والتصوير))[1]، يشتمل تعريف الجاحظ على مصطلحات تدل على إنتاجية النّص كالصياغة والنسج والسبك، فهذه المصطلحات على تغاير وتباين حدودها تنضوي تحت دلالة التأليف المتضمن للألفاظ والمعاني من أوّلها لآخرها. ويضيف الجاحظ آلية "التصوير"، الّتي تضفي على العمل الأدبي صورته النهائية في التأليف، فتقنيّة التّصوير تسنح للمتلقّي الاطّلاع على أفكار المؤلف وذهنياته، وبهذا يتشكّل لدينا نص متكامل محكم الأوصال،بيّن المعاني، واضح الغاية.

وأمّا ما يتعلّق بإيضاح المعاني فـ((البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى*، وهتك الحجاب دون الضمير، حتّى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على

تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم)). أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط07، 1998، ج01، ص139. ولقد أخذ الجاحظ في وضع مصطلحات لوصف الشعر وبلاغته، ولم يتوقف الأمر عند الجاحظ بل توالى عند غيره من النقاد والبلاغيين، ولكن على الرغم من ذلك فقد لاحظ النقاد المعاصرين اضطرابا في الاستخدام الاصطلاحي، وهذا((بعد القرن الرابع، ولهذا أسبابه التاريخية والفنية، ... فالشعر كان أقدم على غيره من فنون القول الأخرى كالخطابة، وسجع الكهان، والأقاصيص أو الأساطير، ومع اهتمام العرب بالشعر وسبل نظمه ظهرت مصطلحات تداولها النقاد: كالصدق والكذب والمبالغة والمجاز، ولما نزل القرآن وأعجز العرب بنظمه ومعناه حاول النقاد إيجاد شبه بينه وبين فنون القول الأخرى، وفي خضم هذا المعترك النقدي والقرآني، ظهر ما يسمى بعلم البلاغة...، ومعه ظهرت مصطلحات جديدة مع الجاحظ وابن قتيبة والرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، وهكذا تطور النقد في قول الشعر بجانب البلاغة....، وظهر في نقد الشعر مصطلحات مع تطور الدراسات، ... وعليه كان اختلاط مصطلحات النقد بالبلاغة)). ينظر: محمد زغلول سلام، تاريخ النقد والبلاغة من القرن الخامس إلى القرن العاشر هجري، منشأة المعارف للنشر، مصر، ط01، 2000، ج02، ص53- 55.

[1]- ينظر: عاصم محمد أمين بني عامر، ملامح حداثية في التراث النقدي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2005، ص109.

* - على الرّغم من أنّ الجاحظ قد أقرّ في كتابه البيان والتبيين على أنّ البيان مزية للنّص الأدبي العربي إلّا أنّ هناك بعض الباحثين من صرّحوا بأنّ هذا المصطلح في استخدامات الجاحظ لا زال يكتنفه الغموض، و((من

محصوله كائنا ما كان ذلك البيان؛ لأنّ مدار الأمر والغاية الّتي يجري القائل والسامع، إنّما هو الفهم والإفهام؛ فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع))[1]، فالمتأمل لهذا النّص يجد أنّ الجاحظ يقارب إلى حدّ ما بقوله مفهوم النّص من المنظور الحداثي، ذلك أنّ البيان لا يمكن أن يختزل في قالب محدّد من التّعبير، لذلك يمكن القول إنّ آلة البيان قد تتجسّد في كلمة أو قصيدة...الخ. فغاية الأمر ليس الكم وإنّما إيضاح المعنى وحدوث التواصل بين المتكلّم والسامع عبر رسالة محدّدة وواضحة ، تكشف لك عن أفكار المؤلّف. وعليه فالنّص عند "الجاحظ" وحدة تواصليّة لغوية أو غير لغويّة.

تنبئ آراء "الجاحظ" إذن عن فكره الثاقب ونقده المتمرّس، علما أنّ علماء لسانيات النّص ذووا التوجّه السيميائي قد أقروا في ممارساتهم وآرائهم النقدية أنّ الإشارة في حدّ ذاتها "نص"، لذا نجد الجاحظ نفسه قد أشار إلى هذه النقطة من قبل، فبين أنّ طرق التواصل خمسة عقدها فيما يلي: تواصل بالإشارة والعقد والخط والحال والنصبة بالإضافة إلى اللفظ، ومن هذا المنطلق يتضح تصوّر الجاحظ للنّص الّذي هو في أساسه طريقة للتواصل، فهو لا يتوقف عند دلالة الكلام فقط، وإنّما وسّع منظوره النقدي ليشمل التّواصل بالإشارة، وقد أجملها في

الصّعب التّوصّل إلى حقيقة "البيان" عند الجاحظ ومعرفة دلالته معرفة دقيقة. إنّه يختلف من موضع إلى موضع آخر من تراثه النّقدي والبلاغي، ويجري في وجوه كثيرة منه. فأحيانا ينظر إليه نظرة شاملة عامة، وطورا يجعله وسيلة من وسائل تعامل النّاس فيما بينهم، وأنواع الطّرق الّتي يسلكونها من أجل تحقيق التّعامل. ولذلك يخرج أحيانا من مجال اللّغة إلى ميادين وطرق أخر يتحقّق التعامل نفسه الّذي يتحقّق باللّغة.

-وتتضّح عموميّة مصطلح "بيان" عنده من خلال تعريفه له بقوله((والبيان اسم جامع ....ماكان ذلك البيان)) الجاحظ، البيان والتبيين، ص76. يتضّح من هنا أنّ البيان عند الجاحظ عام وشامل، وليس خاصا بأساليب التّعبير اللّغويّة. وأنّه مبني على ثنائيّة الفهم والإفهام. ينظر: إبراهيم صدقة، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، ص165-166.

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، السابق، ص76.

الدّلالات الخمس السابق ذكرها.

وجملة الأمر أنّ معنى البيان عند "الجاحظ" من خلال ما رأيناه سابقا يحمل معنى الظّهور والوضوح حاله حال المفهوم اللّغوي "للنّص"، وعن ذلك تعلّق الباحثة "نهلة فيصل الأحمد"قائلة:((الحقيقة أنّ نظريّة البيان هذه عند الجاحظ في القرن الثّالث الهجري التّاسع الميلادي، تكاد تكون نظريّة شاملة لمعنى النّص ليس فقط كبيان ووضوح، ولكنّها تتجاوز المعنى اللّغوي والاصطلاحي في الثّقافة العربية لتتشابه مع ما أنتجه الفكر الغربي حول معنى"نص" في كثير من نظريّاته وتعريفاته خاصّة الحقل السيميائي))[1].

في حين يعلق "محمد العمري" على مفهوم البيان عند الجاحظ بعد إيراده لمجموعة من الأقوال التي يعرض فيها تعريفات للبيان في كتابه البيان والتبيّين، قائلا:((مفهوم البيان عند الجاحظ مفهوم إجرائي؛ أي أنّه العملية الموصلة إلى الفهم والإفهام في حالة اشتغالها...فالشيء المركزي الثابت في كتاب البيان والتبيين هو الفهم والإفهام بالوسائل المختلفة: الوسائل اللغوية والإشارية الخاصة))[2]، هذا يعني أنّ البيان عند الجاحظ (النّص بالمفهوم المعاصر) يكون لغويا أو غير لغوي (لغة الإشارات) وغاية كل منهما هو الإدراك والاستيعاب من جهة المتلقي وكشف الحجب المغطاة عن المعاني.

كان ذلك مفهوم النّص عند "الجاحظ" كمقاربة لما قدّمه البنيويون والسيميائيون وغيرهم، ولا يمكن إغفال إشاراته إلى أهمية التثبيت بالكتابة، وهو بهذا القول يذهب مذهب "بول ريكور" عندما قرّر بأنّ النّص هو كل ما تمّ تثبيته

[1] - نهلة فيصل الأحمد، التّفاعل النّصي، التّناصيّة النّظريّة والمنهج، السابق، ص27.

[2] -محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب،1999. ص191.

بالكتابة[1].

جماع الأمر كلّه، أنّ ما قدمه "الجاحظ" يدخل ضمن إطار التّصور اللساني للنّص حسب ما أقّره الباحثون المحدثون، فهو يقترب بنظرته تلك من التعريف الّذي أورده أصحاب الاتجاه الألسني النّصيي عن "النّص"، ويمكن على هذا الأساس اعتباره ((بحثا من أبحاث الدراسة النّصية؛ ذلك أنّ "الجاحظ" عندما تكلم عن البيان كان فكره متّجها بلا شكّ نحو النّص باعتباره وسيلة تربط بين متكلم وسامع))[2].

إنّ الكلام في هذا الشأن يطول كلما حاولنا الاستزادة منه، ذلك أنّ مفهوم النّص عند القدامى لا يمكن أن يتوقّف عند كونه من مفهوم البيان فقط، وإنّما يمكن له أن يتعدّاه ليكون من مفهوم التّأليف أو من مفهوم النّظم، وأحيانا أخرى نجد في مدوّنات التّراثيين وصفا لطرق تشكّل النّص وصفا للبنيّة الكليّة والّتي تحيلنا إلى مفهوم النّص.

***- حسن السّبك من مفهوم النّص عند "ابن طباطبا العلوي":**

إنّ مفهوم النّص عند "ابن طباطبا العلوي"(-322ه) يمكن استشفافه من لدن آرائه النّقديّة المتفرّقة في كتابه "عيار الشّعر" والّتي تشير إلى ضرورة ترابط بنى النّص وتلاحم أجزائه والكيفيّة الّتي ينبغي أن يخرج بها النّص.ففي حديثه عن الأدوات الّتي تساهم في بناء الشّعر وإخراجه في هيكل كلٍّ متكامل مشكّلا بذلك صورة النّص النهائيّة، يقول:((... وإيفاء كل معنى حظّه من العبارة، وإلباسه ما يشاكله من

[1]- ينظر: ما تقدّم في "مدخل" هذا البحث حول تعريف النّص.

[2]- بشير إبرير، تعليمية النصوص، بين النظرية والتطبيق، السابق، ص41.

الألفاظ حتّى يبرز في أحسن زيّ وأبهى صورة))[1]، لا يقتصر وصف "ابن طباطبا" في هذا النّص على البيت الشّعري الواحد، وإنّما هو وصف للقصيدة كاملة، فالصورة النهائية الّتي تكون عليها القصيدة الشعرية متعلّقة بكيفية تركيب الألفاظ والمعاني كاملة، من ثمّ يمكن لنا أن نحكم على الشعر من حيث حسن السبك وكمال التّصوير.

إنّ نظر "ابن طباطبا" في غالبه كان موجّها إلى القصيدة على اعتبارها النّموذج الأمثل للتحليل، ولكّن ما يلاحظ عليه أنّه حقيقة يتحدّث عن القصيدة صراحة غير أنّه حين يمثّل لما يقوله، ويدرج ما يستحسنه، لا يتجاوز ذلك الشّعر بيتا أو بيتين، وقد يرجع الأمر إلى أن يكون حديثا عن البيت معمّما على القصيدة.[2]

وفي كثير من المواطن نجد"ابن طباطبا" يتعرّض بالنقد والتّحليل للطرق الّتي يجب أن ينبني عليها النّص الشعري والّذي يقع على مستوى الألفاظ والمعاني، فيقول :((واجتناب ما يشينه من سفساف الكلام وسخيف اللفظ، والمعاني المستبردة... حتّى لا يكون متفاوتا مرقوعا، بل يكون كالسبيكة المفرغة والوشي المنمنم والعقد المنظم، واللباس الرائق، فتسابق معانيه ألفاظه))[3]، يؤكّد ابن طباطبا في هذا القول منظوره حول النتاج الأدبي ليحيلنا بدوره إلى تصوّر كامل للنّص الشّعري، من ثمّ فهو يشترط في قبول العمل الأدبي:

1- اجتناب سفساف الكلام وسخيف اللّفظ.

2- الابتعاد عن المعاني المستبردة... مرقوعا.

---

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تح: عباس عبد الستّار، مر: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط02، 2005، ص10.

[2] - ينظر: محمد خطّابي، لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المرجع السّابق، ص145- 146.

[3] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، المصدر السابق، ص10.

3- أن تكون صورته النّهائيّة كالسبيكة ...فتسبق معانيه ألفاظه.

تحمل هذه الصوّر الثّلاث تصوّر النّاقد حول تشكّل النّص الشّعري، والّذي يبدأ بأصغر وحدة فيه وهي اللّفظ، على أن يختار الشّاعر لكلامه كلّ لفظ شريف ورائق يحمل في ثناياه قوة في التّعبير، من ثمّ ينتقل إلى المعاني والّتي يجب أن تنمّ عن صدق الإحساس، واجتماع هذه الخاصيّات ينتج لنا في الأخير نصّا كالقطعة الواحدة والعقد المنظّم في تآلف أجزائه يشبه أوّله* آخره تتشاكل ألفاظه مع معانيه.

وفي هذا كلّه جلاء لوعي النّاقد وعنايته بالبحث في علاقة الجزء والكلّ معا، فهو كما يولي اهتمامه بتشكّل القصيدة، يشير أيضا إلى أهميّة تشاكل الأبيات وتماسكها من ناحية المعنى واللفظ حتّى يكون التّأليف بيّنا صحيحا فما ينطبق على الجزء ينطبق على الكلّ -وقد ورد توضيح الفكرة سابقا -، فمثلا في معرض حديثه عن خاصيّة تأليف الأبيات يحثّ "ابن طباطبا" الشّاعر على أن يركّز على تناسق الجزء ليصل في نهاية المطاف إلى تماسك الكلّ، ومن هذا المنطلق يكون مفهوم التّأليف عنده خاصيّة من الخوّاص الّتي تميّز النّص، لأنّ النّاقد لم يكتفي بحسن تماسك البيت الواحد وإنّما كان يرنو إلى تناسق وانسجام الكلّ.

ومفهوم التّأليف عند ابن طباطبا مفهوم مركزي محوري للعمليّة الإنتاجيّة، لذلك فهو لا ينثني في كتابه"عيّار الشّعر " على أن يشير إلى طرق تأليف النّص وصنعته متى سنحت له الفرصة أو استلزم الأمر، فعنايته وُجِهت إلى بناء مخطط مثالي لبناء قصيدة تكون ذخرا للشّاعر إذ: ((ينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحها، فيلائم بينها، لتنتظم له معانيها، ويتصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما قد ابتدأ وصفه وبين تمامه فضلا من حشو

ليس من جنس ما هو فيه))[1]، يقتضي اتصال الكلام وانتظام المعاني أن يرتبط بعضه ببعض ارتباط حلقات العقد المنظوم بحيث لا يظهر فيه تباين ولا تمايّز وهذا ما يخلق لنا نصيّة النّص.

ونقف عند حدود هذا القول مع الباحث محمد العبد معلّقا على أقوال "ابن طباطبا" السابق ذكرها، فيما يخص تماسك أجزاء القصيدة فيقول: إنّ ((انتظام المعاني واتصال الكلام في إشارة "بن طباطبا" السابقة أمور ينبغي لها أن تفهم في ضوء مبدأ الاستمرارية المعنوية التي توفر للخطاب حبكا طوليا هو نواة أبنيته الصغرى، كما توفر له حبكا كليا هو نواة أبنيته الكبرى))[2]، وهذا يعني أنّه عندما تكون هناك علاقات منطقية، نحويّة ودلالية بين الألفاظ والمعاني يستدعي ذلك أن تكون المشاكلة والمناسبة قائمة بين أجزاء الكلام.

والمتأمل في كتاب "عيار الشعر" يجد إشارات كثيرة ومتفرقة تنم عن مدى وعي "ابن طباطبا" بضرورة جعل فكرة التماسك داخل النّص كشرط أساسي في بنائه، والّتي لا يمكن لأيّ شاعر الاستغناء عنها ذلك أنّ ((للشّعر فصولا كفصول الرّسائل فيحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه على تصرفه في فنونه، صلة لطيفة، فيتخلص من الغزل إلى المديح إلى الشكوى... بألطف تخلص وأحسن حكاية بلا انفصال للمعنى الثاني عمّا قبله))[3]، إضافة إلى اعتماده مبدأ حسن تأليف الألفاظ والمعاني كعامل أساسي مساهم في إخراج العمل الشعري في صورة واحدة ومتناسقة، يصرّ الناقد على أهمية الربط والتناسق في الكلام، ليس بين المعاني والألفاظ فقط، وإنّما بين

[1]- محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تح وتع: طه الحاجري، وزغلول سلام، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دط، 1956، ص124.

[2]- محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، السابق، ص103.

[3]- ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، المصدر السّابق، ص06

الأغراض أيضا فحسن التخلص والربط بين المعنى والذي يليه أمر ضروري لكي يكون استواء النسيج وكمال العمل الأدبي.

إنّ نظرة النّقاد والبلاغيين القدامى للنّص الأدبي عموما والشّعر على وجه الخصوص لم تنبثق عن ذاتيّة أو اعتباطيّة النّاقد، وإنّما مردّها إلى طبيعة انبناء النّص العربي في حدّ ذاته، والّتي كانت تعتمد على تعدّد الأغراض في القصيدة الواحدة. ورغم هذا التّعدّد إلّا أنّ أصحاب الدّرس النّقدي والبلاغي قد تجاوزت آراؤهم حدود الفواصل والتّباين بين الأغراض، و"ابن طباطبا" من الّذين تنبّهوا لضرورة الرّبط بين الأغراض فأوجب على الشّاعر أن تكون قصيدته -على تعدّد المواضيع-((كالكلمة الواحدة في نسجها وانتظامها وفصاحتها وجزالة ألفاظ، ودقّة معان وصواب تأليف، ويكون خروج الشّاعر من كلّ معنى يصنعه إلى غيره من المعاني خروجا لطيفا))[1]. وهذا يكشف لنا وعيا لا سبيل إلى جحده، من خلال نظرة النّاقد إلى ضرورة الانتظام الذي يضمن اتساق القول، أوله مع آخره، ولا يمكن أن يتحقّق ذلك إلّا إذا كان للشّاعر حذق في صناعة النّصوص فيأتي بالألفاظ والمعاني مشاكلة لبعضها البعض، ليعرضها في معرض حسن وسبك رائق.

وعلى هذا الأساس تتأكّد لدينا نظرة "ابن طباطبا" حول كليانية النّص، ويتضّح لنا أفق تصوّره للعمل الإبداعي كنصّ والّذي يتجسّد وجوده من مطلع العمل إلى آخره في كلّ متناسق ومترابط لا ينفك جزؤه من أن يستدعي كلّه، وعلى هذه الشاكلة تكون القصيدة قد أفرغت إفراغا كالسّبيكة الواحدة وتتماسك حتّى تكون كالكلمة الواحدة حسب رؤى "ابن طباطبا".

[1]- ينظر للاستزادة : ابن طباطبا العلوي، المصدر السّابق، ص131.

***-محدّدات البنية النّصيّة عند قدامة والعسكري:**

يتحقّق كيان النّص وفقا لمبدأين: إمّا أن يكون على شاكلة متواليات جمليّة تؤدي معنى تام أو قول مفيد لمعنى، وأمّا متصوّر النّاقد "قدامة بن جعفر" (331ه) لمفهوم النّص يمكن لنا أن نقف على محدّداته من خلال تنظيرات النّاقد حول البنيّة النّصيّة لنتاج الشّعري والّتي تنبثق من مفهوم الائتلاف، فتصوّره ((لتشكّل النّص الأدبي قائم على ائتلاف الوحدات الصّغرى الدّالة، وأركان النّص الشّعري))[1]، إذ لا يمكن لنا أن نحقّق فعل خلق للنّص دون الارتكاز على وحداته الصّغرى ومن هذا المنطلق قال قدامة: ((الشّعر قول موزون مقفّى يدلّ على معنى))[2]، فالأسباب أو المفردات الّتي يحدّ بها النّاقد الشّعر هي: اللّفظ والوزن والمعنى والقافيّة، ويمكن إرجاع قضيّة تحديد مفهوم الشّعر إلى المنطلقات والمحدّدات المنطقيّة (لفظ، وزن، قافيّة ومعنى) شائعة في الأوساط النّقديّة قديما. ولكنّ ما يستجلب اهتمامنا هو أن نستشف نظرة "قدامة" للنّص الأدبي من خلال قوله هذا. وعليه فقوله بأنّ:

1- الشّعر (قول) يوحي بمبدأ الشّموليّة والكليّة، فالقول قد يكون بيتا من الشّعر وقد يكون قصيدة بأكملها.

2- ما يحقّق بنيّة النّص أن يشتمل هذا القول على ألفاظ حاملة للمعاني.

3- من ثمّ فإنّ الوزن والقافيّة خاصيّة أدبيّة نصيّة تميّز الشّعر من لا شعر كما ورد في التّراث، وتلك رؤى النّاقد "قدامة بن جعفر".

من خلال ما تقدّم، يمكن لنا أن نتبيّن تصوّر النّاقد"قدامة" لتشكّل النّص الشّعري والّذي ينبني أساسا على مجموع العلاقات الّتي تربط الوحدات الصّغرى

---

[1] - إبراهيم صدقة، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص244.

[2] - أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، لبنان، (دط)، (دت)،ص64.

البانيّة للوحدات الكبرى، فـ((عمليّة تركيب النّص وتشكّله تعني إحداث العلاقات المختلفة بين العناصر المشكلة له. ومن خلال هذه العلاقات يتشكّل المعنى الّذي يرومه الأديب))[1]، فالنّص في حقيقته مجموعة من العلاقات الرّابطة بين الألفاظ والمعاني كما تعتمد على التّوافق الحاصل بين الوزن والقافيّة...الخ، فالبنيات الصغرى تعمل بدورها على حسن تناسق البنيات الكبرى.

وإذا كان "قدامة بن جعفر"قد كبّ جهده النّقدي على تحليل النّص الشّعري فقط، فإنّ "أبو هلال العسكري" (395هـ) ومن خلال كتابه "الصّناعتين"وجه عنايته لدراسة كلا النّوعين النّثري والشّعري، وفي مستهلّ حديثه عن أنواع النّصوص الأدبيّة وخاصيّاتها، ينصّ قائلا: ((أجناس الكلام المنظوم ثلاثة: الرّسائل،والخطب، والشّعر* وجميعها تحتاج إلى حسن التّأليف وجودة التّركيب، وحسن التّأليف يزيد المعنى وضوحا وشرحا، ومع سوء التّأليف ورداءة الرّصف والتّركيب شعبة من التّعميّة))[2]، يبدو من خلال قوله هذا وعيه التّام بمدى أهميّة تحرّي خاصيّة التّأليف والتّركيب – النّحو والدّلالة- إذ لا يمكن أن يستقيم القول إذا أفرغت الألفاظ من المعاني، فالمعنى يكتسي روحا ورونقا من خلال حسن التّأليف. والنّص السّابق ذكره يمكّننا من الوقوف على ثلاثة أمور لا يجب أن تغفل بحال :

---

[1] - إبراهيم صدقة، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، المرجع السّابق،ص244.

* - يمكن لنا في هذا الموطن أن نوثّق صحة أقوالنا بما ذهب إليه محمد العبد في دراساته وتخريجاته حيث يقول: ((دلّ القدماء على "النّص" بأشكاله الّتي يتبدّى فيها تحقّقه؛ كالقصيدة والخطبة والرّسالة ونحوها، ولم يألفوا –في تنظيراتهم- جمع تلك التّحقّقات في مفهوم "النّص" البنائي. بيد أنّ القدماء اللّسانيّين البلاغيّين قد أتيح لهم –على رغم ذلك- أن يلاحظوا لتلك التحقّقات مقوّمات النّصيّة جوهريّة مشتركة، فضلا عمّا لاحظوه لكلّ منها من مقوّمات نصيّة جوهريّة خاصّة؛ مثل تلك الّتي تفرّق بين قصيدة ورسالة، أو بين رسالة وخطبة.... الخ)) . ينظر: محمّد العبد، المرجع السابق، ص 100.

[2] - أبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، الكتابة والشّعر، تح: علي محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط01، 1952، ص161.

1- يتحقّق مفهوم النّص من مفهوم الكلام عند "أبو هلال العسكري"، فقد استعمل النّاقد في بداية قوله مصطلح "الكلام المنظوم" وهو لا يقصد به الشّعر كما أشيع عن هذا المصطلح وإنّما هو يوسّع محموله المعرفي، فالعسكري في هذا المقام يفرّق الكلام الأدبي والّذي ميّزه بصفة النّظم عن الكلام العادي.

2- تأكيده على أنّ النّص/ الكلام يتمظهر في الأشكال الثّلاثة: الرّسائل، الخطب، والشّعر. وقد سبق لنا الإشارة لهذه النّقطة، ولكلّ لون منه هذه الأجناس الثّلاثة خاصيّاته الفنيّة والأدبية.

3- الصّورة الّتي تضمن التّحقّق الفعلي للنّص هي "حسن التّأليف وجودة التّركيب"، وهما مصطلحان يستخدمان للتعبير عن الجمع بين التّصورات المعرفيّة المختلفة وبين المتواليات الجمليّة، وبذلك ينفي النّاقد عن رؤاه النّظرة الجزئيّة للعمل الأدبي -التّأليف الجملي-.

وهذا ما يرسّخ كمال الوعي لديه بالنّظر إلى العمل الأدبي كوحدة كليّة مترابطة الأطراف، لذا فهو يشترط على المتكلّم أن يجعل كلامه((...مشتبها أوله بآخره، ومطابقا هاديه لعجزه، ولا تتخالف أطرافه، ولا تتنافر أطراره، وتكون الكلمة منه موضوعة مع أختها، ومقرونة بلفقها))[1]. وفي كلامه هذا ما يدل على وعيّه بأهمّيّة تناسق أجزاء الكلام والتئامها، لأنّ تشابه أوّل الكلام بآخره يخلق بين أطرافه علاقة تماسك تكون شاملة لكلّ أجزائه، تنطلق بداية بعلاقة الكلمة مع أختها لتصل إلى أعلى بنيّة فيه؛ علاقة الجمل مع بعضها. كما يفيد وعيه بالعلاقات الدلالية التي تربط أطراف الكلام، فعلى المتكلم أن يربط ما تقدم بما تأخر، وأن يجعل الكلمة بمحاذاة سابقتها أو لاحقتها ليحصل تمام الاقتران.

[1]- أبو هلال العسكري، الصّناعتين، المصدر السابق، ص141- 142.

تتجلّى تمام الصّنعة في الكلام وحسن بنائه وفق منظور النّاقد إذا تحققت فيه الشّروط التّاليّة :

- تخيّر الألفاظ على ما يوجب التئام الكلام.
- أن يكون موقع الكلام في الإطناب والإيجاز أليق بموقعه، وأحق بالمقام والحال.
- أن تكون موارده تنبيك عن مصادره، وأوّله يكشف قناع آخره. [1]

وممّا يستوجبه الحديث عن صحّة السّبك وجودة التّركيب بداية النّظر إلى النّصوص في صورتها الكليّة والّتي تخلق لنا نظما متكامل التّنسيق، صحيح التّركيب والتّأليف حتّى يمكن لنا الحكم عليها بالجودة والرّداءة، ولذا فإنّ الشّعر عند "العسكري" يتفرّد ويتميّز عن باقي أنواع الكلام بجودة الصنعة وتماسك بنيته الدّاخلية، ذلك أنّ ((ممّا يفضُلُ به غيره أيضا طول بقائه على أفواه الرّواة، وامتداد الزّمان الطّويل به، وذلك لارتباط بعض أجزائه ببعض))[2]، يرجع الناقد البلاغي في هذا القول ذيوع الشّعر وانتشاره بين النّاس إلى خاصيّة التّماسك الّتي يتفرّد بها الشّعر دون غيره من أجناس الكلام، ذلك أنّ القصيدة الشّعريّة وبالنّظر إلى الخواص التّركيبيّة الّتي تُبنى وفقها تضمن لها تماسكا داخليّا، ومن بين هذه الخواص: الوزن والقافيّة، الوحدة العضويّة...الخ.

لا ينفكّ"العسكري" يتحدّث عن مقوّمات نصيّة النّص، فهو لا يكتفي بالحديث عن حسن التّأليف وجودة التّركيب ومدى تأثّر الكلام بهذه الخواص، وإنّما يواصل النّاقد عرض أفكاره حول الآليات الّتي تساهم في خلق حسن التّأليف، لذا فهو يلّح

[1] - ينظر: محمد العبد، النّص والخطاب والاتّصال، المرجع السابق، ص 105-106.

[2] - أبو هلال العسكري، الصّناعتين، المصدر السابق، ص137.

على ضرورة الاتساق النحوي والانسجام الدلالي في كتابه الصناعتين لأنّ هاتين الخاصيتين تضمن ترابط النّص من أوّله لآخره إلى جانب عوامل أخرى.

وكما أسلفنا فإنّ "أبا الهلال العسكري" على تمام الوعيّ بأنّه لا يمكن الحكم على جودة النّص الشّعري أو رداءته إلاّ من خلال النّظر إلى بنيته الكلّيّة وحسن تآلفها داخليا وهو بذلك لم يشذّ عن سابقيه، ووفاق ذلك يقول: ((الشّعر كلام منسوج، ولفظ منظوم، وأحسنه ما تلاءم نسجه ولم يسخف، وحسن لفظه ولم يهجن، ولم يستعمل فيه الغليظ من الكلام، فيكون جلفا غليظا، ولا السّوقي من الألفاظ فيكون مهلهلا دونا))[1]، وفي هذا القول ينظر العسكري إلى النتاج الأدبي من حيث أنّه نص والدّليل على ذلك:

1- تعبيره عن الشّعر على أنّه كلام منسوج، والنّص في اصطلاحه الغربي نسيج.

2- تأكيده على خاصيّة الاتساق بدءً بالصّوت ثمّ تركيب الألفاظ، وحسن تركيب الألفاظ لا يستقيم إلّا بانسجامها الدّلالي.

***- النّظم من قبيل المفهوم النصّي عند الباقلاني والجرجاني:**

إن كان التّأليف خاصيّة تميّز الكلام عند "العسكري" ومن ماثله، فقد وظف غيره مصطلح النّظم للتّعبير عن ذلك، وكما سبق الذّكر فقد أوردت الباحثة "نهلة فيصل الأحمد"جملة من المقاربات من بينها "النّص نظم"، والنّظم هو سياقة اللّفظ للمعنى المراد تبليغه، وكثيرا ما نقف على استخدامات هذا المصطلح عند علمائنا القدامى.

لقد ارتبط مصطلح النّظم عند الكثير من النّقاد البلاغيين بحسن انبناء النّص وجودة تأليفه. وهذا ما قامت عليه آراء "أبو بكر الباقلّاني"(403ه) إذ جعل من النّظم خاصيّة تجمع أوصال النّصوص وتميّزها عن غيرها. لذلك فهو عنده شبيه

[1] - العسكريّ، الصّناعتين، المصدر السابق، ص60.

بعمليّة النّسيج؛ إذ قد يتساوى ((رجلين في العلم بالصّناعة والنّساجة، ثمّ يتفق لأحدهما من اللّطف في الصّنعة ما لا يتفق للآخر، وكذلك أهل نظم الكلام يتفاضلون مع العلم بكيفية النّظم))[1]، فالنّظم ما هو إلّا عمليّة نسج يقوم النّاظم مقام الصّانع، فناظم النّص كالصانع والنسّاج ذلك أنّه يخرج النّص في شكل قطعة نسيج متماسكة، وهذا يذكرنا بإشارة "رولان بارث" في مقولته بأنّ النّص يشبه نسيج العنكبوت.

قبل أن نعرض مفهوم النّص عند "الإمام عبد القاهر الجرجاني"(471ه) جدير بنا الإشارة إلى أنّ مصطلح النّص في حدّ ذاته قد كان ذائع الاستعمال عند علماء العربيّة القدامى من أمثال "عبد القاهر الجرجاني" و"العلوي" وغيرهما*.

---

[1]- أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ، ص295.

* - من الأقوال الشائعة أنّ مصطلح النّص غائب لدى النّقاد والبلاغيين إلّا أنّنا وقفنا في بحثنا هذا على استعمالات لهذا المصطلح خاصّة في كتب البلاغة، والمستقرئ لمؤلفات عبد القاهر الجرجاني، سيعلم حتما بمواقع استخدام عبد القاهر الجرجاني لمصطلح "النّص"، وقد اختلفت الصياغة والمعنى الذي استخدم فيها المصطلح، كلّ حسب ما يقتضيه المقام، يقول: ((وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن ينصّ فيه، ويقول في موضع آخر: وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد. ثمّ يقول:لم يرد أن يدعي لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها، وينّص عليهم فيها)) ، لقد ورد المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني في هذه المواضع على صيغة الفعل المضارع(ينصّ)، والاستعمال هاهنا يحمل معان مختلفة:

1- فكانت في القول الأول بمعنى أن يقال فيه أو أن يأتي على مثل هذا المنوال.

2- أمّا القول الثاني فقد حمل الفعل معنى أن تُبينَ فيه على واحد، أو تشير إليه.

3- وفي القول الثالث حمل الفعل ينُصّ معنى الظهور والعلو، وهو تعقيب على قول شعري علّق عليه الجرجاني.

من ثمّ استخدم الفعل في مصدره(النّص)، ولقد اختلفت الاستعمالات في هذه المواضع أيضا، يقول: ((من غير أن يقصد النّص على معلوم، وفي قول آخر:كان النّص على زيد بأنّه فاعله وإثباته له)) ،وفي هذه المواضع حمل المصطلح معنى الإبانة و الحديث والقول.

وأمّا في قوله: ((خروجا عن نصّ التنزيل)). لقد بيّنا فيما سبق أنّ علماء أصول الفقه والحديث قد اصطلحوا على القرآن والحديث بمصطلح "النّص"فقالوا بالنّص القرآني ونص الحديث، وعبد القاهر الجرجاني هاهنا لم يشذ عن القاعدة، فقد استخدم المصطلح للدلالة على الآيات القرآنية. ينظر : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004. ص 112- 128- 129- 154- 348.

إنّ من أبرز ما جادت به قريحة "الجرجاني" وأغنى به الفكر النقدي العربي نظريته في النظم، وهو يعرفه قائلا: ((النظم: ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك. مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتّى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح))[1]، في قول "الجرجاني" مصطلحات تدل على اتساق الكلام وانسجامه؛ فالنسج والتأليف والبناء، والوشي...، كلّها ألفاظ تحيل إلى ارتباط أجزاء الكلام* بعضها من بعض ويكون في ارتباطها هذا أسباب لغوية وأخرى دلاليّة منطقية، وهي بائتلافها تعطينا نظما ونسيجا محكم الأوصال متعلّق الوشائج.

يحاول "الجرجاني" في مواضع شتّى أن يبيّن الطريقة المثلى لبناء النّص/ الخطاب، كما يبدو جليّا أنّه كان دائم الإنعام بالنّظر إلى العلاقات الّتي تربط الجمل فيما بينها، لذا فهو يقول: ((وينظر في الجمل التي تسرد))[2]، يرجّح أغلب الباحثين إلى أنّ "عبد القاهر الجرجاني" قد تجاوز إطار الجملة مبدئيا، وهذا يبدو واضحا في القول السابق ذكره، إذ لم يقصر الإمام نظرته على الجملة المفردة فقال بأن (يُنظر

[1]- عبد القاهر الجرجاني، المصدر السابق، ص56.

*- لقد نظر محمد العمري إلى نتاج الجرجاني(الدلائل والأسرار) نظرة متفحصة، وفي نظره أنّه عندما يعيد المرء آخر عمل الجرجاني في الدلائل على عمله في الأسرار يلاحظ أنّ من بين المبادئ التي بقيت معيارا للخصوصية والتميّز البلاغي مبدأ البناء على الجمل والصور البلاغية وتناسي المستويات المتحققة سعيا لمزيد من التركيب، ولقد وسم مبحث دراسته هذه بعنوان: من الجملة إلى النّص: البناء على المنجز. ويدعو محمد العمري من خلال هذا إلى إعادة النظر في مشروع الجرجاني كمشروع متكامل، وذلك من خلال نظرته إلى التمفصل الدلالي والذي غلّبه الجرجاني على التقطيع النظمي. ينظر: محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص372-382.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

في الجمل التي تسرد)، دليلا على أنّ النّص يحمل أكثر من جملة. وبهذا يظهر وعي الجرجاني بفكرة النّص حتّى وإن لم يصرح بها*.

لا يزال الإمام يؤكدّ على فكرة التئام الجمل وضمها لبعضها البعض، فيقول: ((واعلم أنّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتّى انتظم، بل ترى سبيله في ضمّ بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك...، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة...وذلك إذا كان معناك))[1]، فحال الناظم لا تختلف عن هذين الاثنين، فهو يجمع الألفاظ والمعاني والعبارات في نسق واحد، تربطها رابطة متينة.

ونجده يؤكد على فكرة التواشج الحاصل بين الجمل، فالجملة إذا ما دخلت في نظام جملي ترتبط بما قبلها وبعدها فتتواشج وتأتلف معها، وهذا مكمن السّر والغاية الّتي لأجلها وضعت الألفاظ لفق بعضها البعض، ((فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الّذي اقتضاه العقل))[2]. فالقول بمبدأ السّلاسة في النّطق والسّلامة النّحويّة غير كفيل لتحقيق التّواصل، ولكن مقصد القول أن تتفاعل عناصر الكلام فيما بينها وفق اقتضاء العقل لها حتّى تحصل الإفادة لدى السّامع. ولا يمكن أن يتمّ ذلك إلّا إذا كان((الكلامان قد أُفرغا إفراغا واحدا، وكأنّ أحدهما قد سُبك في الآخر))[3]، يظهر

---

* - لقد ذهب عمر أبو خرمة مذهبا بعيدا في تأويله لأقوال عبد القاهر الجرجاني، فقال بأنّ الجرجاني عندما تحدث عن النظم وكيف يتم بناؤه، أنّه كان يقصد صناعة النّص، وعن قوله في أحوال الخبر(فينظر في الخبر...وفي الشرط...)، أنّه كان يرمي بذلك إلى نحو ما فوق الجملة.ينظر: عمر أبو خرمة، نحو النّص نقد النظرية وبناء أخرى، ص44-46. وكذا حاول بشير إبرير ربط مفهوم النّص من مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني. ينظر: بشير إبرير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، ص45-54.

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص96-97.

[2] - المصدر نفسه، ص49-50.

[3] - نفسه، ص316.

جليا أنّ "عبد القاهر الجرجاني" كان يريد لفت الانتباه للعلاقات القائمة بين الجمل وفقا للنّظام التّتابعي لها على اختلاف في المواضيع المتضمّنة فيها، وهذا ما يجعل منها كتلة واحدة عن طريق عملية السبك التي تحدث بينهما مع حصول الفائدة لدى المتلقي.

مفاد القول أنّ ما قدّمه "الجرجاني" دليل قاطع على مدى وعيّه بأهمية التماسك الحاصل بين الجمل، ويتأكّد لنا من خلال هذا أنّ الإمام قد أشار إلى المتواليات الجمليّة الّتي تشكّل لنا النّص من خلال ارتباط السّابق باللّاحق مع مراعاة تمام المعنى وصحّة الدّلالة، على أنّ هذه الفكرة هي الّتي تأسّس عليها مفهوم النّص لدى كلّ من "هاليداي ورقيّة حسن"[1]، وبهذا فالنّاقد البلاغي ومن خلال نظريته في النّظم قد تجاوز نحو الجملة بالنّظر إلى البنى الفوقيّة والّتي تحقّق تشكّل النّص.

يرجع بعض الباحثين المعاصرين والمشتغلين ضمن حقل إعادة قراءة التّراث وإحيائه على أنّ المصطلحات الّتي وظّفها العلماء القدامى إنّما هي وليدة البيئة الّتي كانوا يعيشون فيها، من ثمّ فإنّنا نقف في مدوّناتهم على مصطلحات تعبّر عن نفس المفهوم ولكنّها متبايّنة في حدّ ذاتها ممّا يبدي التأثّر بآراء بعضهم البعض.

***- بنية النّص بين التّركيب والتأليف عند ابن الأثير والعلوي وابن أبي الأصبع المصري:**

كما سبق الذّكر آنفا، أنّ النّقاد والبلاغيين وهم يعالجون قضايا النّص قد بدا جلاء التّأثر ببيئاتهم في صياغة مصطلحاتهم. هذا الأثر يتمظهر لدى الكثير منهم كـ"الجرجاني" و"ابن طباطبا" و"ابن الأثير(637هـ)"ومن هم على شاكلتهم، فهذا الأخير ينطلق في تعريفه للبيان والّذي موضوعه الفصاحة والبلاغة من مبدأ الصّناعة

[1] - ينظر: المدخل من هذا البحث ،ص 25-26.

فيقول: ((اعلم أنّ صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تفتقر إلى آلات كثيرة))[1]، ذلك أنّ الصّناعة لا تقع إلّا في ائتلاف المتفرّق والجمع بين المتخالف من ثمّ يحصل الائتلاف في الكلام المركّب باستخدام آليات وأدوات خاصّة.

وبالتّالي فالخاصيّة الّتي أثبتها النّقاد القدامى للكلام هي التّركيب اللّفظي والدّلالي والّذي ينتج لنا في الأخير صورة العمل الأدبي كنّص مكتمل محكم البناء، وهذه المزية لاقت كبير العنايّة من لدن النّقاد وحول ذلك يقول "ابن الأثير": ((واعلم أنّ تفاوت التّفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر ممّا يقع في مفرداتها، لأنّ التّركيب أعسر وأشّق))[2] ، فحذاقة المؤلّف تتجلّى من خلال الجمع بين المتفرّق، فحاله حال الخرّاز الّذي يجمع اللّآلئ ليظهر حسنها وهي مركبة، وهنا مكمن الاختلاف وتبايُّن الجمال بين المفردات والمركّبات.

من ثمّ فإنّ مبدأ التّأليف يتحقّق في المركّبات من الألفاظ دون المفردات، فالألفاظ لها خاصيّة تتفرّد بها أثناء تركيبها، ويؤكّد "ابن الأثير" هذا الرأي في موطن آخر بقوله:((وأمّا إذا صارت مركّبة-يقصد الألفاظ- فإنّ لتركيبها حكما آخر. وذاك أنّه يحدث عنه من فوائد التّأليف والامتزاجات ما يخيّل للسّامع أنّ هذه الألفاظ ليست تلك الّتي كانت مفردة.))[3].إنّ في حديث النّاقد بيانٌ على أنّ الحكم الصّادق إنّما يكون بالنّظر إلى المركبات من الأشياء، لأنّ التّركيب يغيّر في دلالة الكلمة والجمال الّذي يتحدّث عنه النّاقد هو الحاصل من تآخذ الألفاظ بعضها ببعض، هذا التّآخذ

[1] - ضياء الدّين ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، قدّ و علّ: أحمد الحوفي، بدوي طبّانة، دار النّهضة، القاهرة، دط، دت، القسم الأوّل، ص38.

[2] - ابن طباطبا العلوي، المصدر السّابق، ص163.

[3] - المصدر نفسه، ج01، ص209.

والتّآلف يخلق نسيجا محكما تكتسي من خلاله الألفاظ جمال ورونق معانيها فلا يمكن الحكم على هذه الألفاظ منفردة.

تأكيدا لما تقدّم فإنّ "ابن الأثير" يضرب لنا المثل بصورة العقد المشكّل من لآلئ تكتسي حليتها من حسن تأليفها وتركيبها بعد تفرّقها، فيقول:((ومثال ذلك كمن أخذ لآلئ ليست من ذوات القيم الغاليّة فألّفها، وأحسن الوضع في تأليفها، فخيّل للنّاظر بحسن تأليفه وإتقان صنعته، أنّها ليست تلك الّتي كانت منثورة مبدّدة))[1]. إنّ حديث "ابن الأثير" حول المركّبات من الألفاظ والتّأليفات يقترب إلى حدّ ما بما صدح به الإمام "عبد القاهر الجرجاني" حول المتواليات الجمليّة إلّا أنّ ابن الأثير لم يصرّح علنا بالمركبات الجمليّة بل اكتفى بحديثه عن الألفاظ المركّبة فقط، إلّا أنّه وبضربه المثال بصورة العقد أكبر دليل على أنّه لا يمكن النّظر إلى أجزاء النّص متفرّقة.

فإذا ما سارت مكونات النّص أو أجزاء النّص وفق النّمطيّة المبيّنة سابقا جاءت في نظام بيّن ونسق حسن، وعن ذلك يقول ابن أبي الأصبع المصري(654ه): ((حسن النّسق من محاسن الكلام، وهو أن تأتي الكلمات من النّثر والأبيات من الشّعر متتاليات، متلاحمات تلاحما سليما مستحسنا، لا معيبا مستهجنا))[2]، يتحدّث النّاقد عن البنيّة الداخليّة الّتي تحكم النّص نثرا كان أو شعرا، وقد وظّف مصطلح"حسن النّسق" تعبيرا عن الإحكام الجيّد الّذي تتميّز به الكلمات أو الأبيات. فإشارته هذه كفيلة على أن تكشف لنا عن حسن إنعامه بالنّظر إلى الخواص التّركيبيّة للنّص ككلّ وليس الأجزاء المنفصلة منه، لذلك عبّر عن العلاقات الّتي تجمع

[1] - م.السابق، ص209.

[2] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، الجمهوريّة العربية المتحدّة، دط، دت، ج03، ص425.

أجزاء النّص بخاصيّة التّلاحم. كما أنّه قد أشار إلى توالي "الكلمات والأبيات" مخالفا ما كان سابقا له في غالبيته بالنّظر إلى وحدة البيت دون الكلّ.

لم يتوقف "ابن أبي الأصبع" عند هذه الحد وإنّما يردف القول السّابق ذكره بتوضيح آخر يبيّن فيه ضرورة تآخذ الكلمات والأبيات برقاب بعضها البعض فيقول:((وإن ردفه مجاوره-يقصد البيت الشّعري- صار بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السّامع أنّهما إذا انفصلا تجزّأ حسنهما، ونقص كمالهما وتقسّم معناهما))[1]، يشير ابن أبي الأصبع إلى الرّوابط المنطقيّة -نحوية كانت أو دلاليّة- والّتي تقوم على أساس ربط اللّاحق بالسّابق، وما ينطبق على البيتين من الشّعر يصدق على القصيدة ككلّ.

وبالعودة إلى قضيّة تركيب الألفاظ أو الجمل فإنّها لم تُثر من طرف "عبد القاهر الجرجاني و ابن الأثير" فقط، وربّما تجاوزنا ضروبا من التّأكيد و التّرديد، وشيئا من التّطور لهذه الفكرة عبر مسار تاريخي طويل لنصل إلى الناقد "العلوي" (705ه)والّذي يشرع في بناء تصوّره حول تشكّل النّصوص انطلاقا من خاصيّة التّركيب للعبارات والمتواليات الجمليّة، والّتي تحيلنا إلى نظرته لمفهوم النّص فيقول:((يجب مراعاة أحوال التّأليف بين الألفاظ المفردة ، والجمل المركّبة، حتّى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذا بعضها بأعناق بعض، وعند ذلك يقوى الارتباط، ويصفو جوهر نظام التّأليف، ويصير حاله بمنزلة البناء المحكم المرصوص المتلائم الأجزاء، أو كالعقد من الدّرّ فصلت أسماطه بالجوهر واللآلئ، فخلص على أتمّ تأليف، وأخلص

[1] - المصدر السابق، ج03، ص425.

نظام))[1]، تقارب رؤى النّاقد "العلوي" ما ذهب إليه كلّ من الباحثين "هاليداي ورقيّة حسن" في تعريفهما للنّص على أنّه متوالية جمليّة.

إنّ خاصيّة التّأليف وحاملها المعرفي عند "العلوي" حالها حال ما ورد عند غيره من النّقاد والبلاغيين، فهي تشير إلى الطّرق المثلى الّتي يتأسّس عليها النّص، فالتّأليف هو الصورة النهائيّة لعمليّة التّضام والتّشاكل الّتي يسقطها المؤلّف على كلّ من الكلمات المفردة والجمل المركّبة، فـ"العلوي" في هذا الموطن يولي عناية تامّة بطرق تأليف الكلام والّتي تبدأ من البنى الصغرى -الألفاظ- وتنتهي بالبنى الكبرى – المتواليات الجمليّة-، ولا يمكن قصر العلاقة بين النّوع الواحد وإنّما تتعدّاها فالتّأليف يقع حتّى ما بين الألفاظ والجمل حتّى تكون متناسبة، وهذا ما يخلق ارتباط أجزاء الكلام.

أمّا عن الطرق الّتي يتحقّق بها بناء النّصوص عند "العلوي" لها محدّدات واضحة المعالم، فهو في معرض حديثه عن مفهوم البلاغة يشير إلى خاصيتين مميّزتين لبنيّة النّصوص ألا وهي: حسن السّبك وجودة المعاني[2]، فتوخي معاني النّحو كما يسمّيها "عبد القاهر الجرجاني" ليس كفيلا بأن يحقّق لنا بنية نصيّة مثلى، لذلك كثيرا ما نقف على أقوال للقدامى يُجمِعون فيها على ضرورة مراعاة صحّة التراكيب النّحويّة تبعا للمنظور الدّلالي.

لا ينفكّ "العلويّ" على أن يُدلي بدلوه في البحث عن طرق التّأليف وحسن بناء النّصوص، من ثمّ فهو يقرّ على أنّ النّص يتحقّق في الوجود بعد مروره بأربعة مراحل وهي:

---

[1] - الإمام يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، الطراز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة بيروت، ط01، 2002، القسم الثّاني، ص120.

[2] - ينظر: م.نفسه، الجزء01، ص66.

أ- تحقّق الأشياء في الذّهن وتصوّرها...لأنّ الشيء إذا لم يكن له تصوّر في الذّهن وتحقّق فإنّه لا يمكن وجوده في الخارج بحال.

ب-التّحقّق في الأعيان وهذا نحو ما يوجد العالم من المكوّنات.

ج- وجود الألفاظ الدّالة على تلك الصّور الخارجيّة والذّهنيّة.

د- الكتابة الدّالة على تلك الألفاظ[1] .

إنّ ما أورده "العلوي" حول انبناء النّص يطابق ما أورده البنيويون على أنّ النّص بداية يكون مجرّد أفكار تتخمر في ذهن الكاتب ثمّ تظهر للعيان في شكل نصّ جديد، وعليه يمكن القول على أنّ النّص كظاهرة طبيعيّة تتحقّق على مستويين: الممكن والفعلي: فالمرحلة الأولى والثّانيّة تتجسّد في المستوى الممكن. أمّا الثّالثة والرابعة يكون من خلالها التّحقّق الفعلي، لأنّ النّص يأخذ صورته النّهائيّة وحظه لدى العيان بواسطة الألفاظ وفعل الكتابة.

لا يتوقف الناقد"العلوي" عند حدود التّعبير بالألفاظ وفعل الكتابة، بل يتعدّى ذلك ليبيّن لنا في مواطن أخرى الخواص المميّزة للنّصوص أو على حدّ تعبير "هاليداي ورقيّة حسن" يوضّح لنا النّص من اللّانص، وذلك من خلال تعريفه للبديع، فيقول:((هو عبارة عن الكلام المؤلّف على جهة الإسناد: فقولنا عبارة عن كلام إعلام بأنّ البديع خاص بالكلام دون سائر الأفعال كلّها...، وقولنا "المؤلّف"يحترز به عن الكلم المفردة...، وقولنا على جهة الإسناد يُحترز به عمّا إذا كان التّركيب حاصلا لكن من غير جهة الإسناد، كقولك: زيد، بكر، خالد، فإنّ ما هذا حاله وإن كان مركّبا لكنّه غير مسند، لأنّ الإسناد في مثل قولك: زيد قائم وعمرو خارج، والبديع إنّما يكون حيث تحصل الفائدة))[2]، يمكن لنا أن نقف من خلال قول

[1] - ينظر: المصدر نفسه، الجزء01، ص66-67.

[2] - ينظر: العلوي، الطّراز، المصدر السّابق، الجزء03، ص115-116.

"العلوي" على ثلاث نقاط أساسيّة تسمح لنا أن نقارب بها مفهوم النّص من وجهة النّظر الألسنيّة النّصيّة، وهي:

1- البديع كلام مؤلف: معنى ذلك أنّ "العلوي" خصّ البديع بالفعل الكلامي دون غيره من الأفعال.

2- ضروريّ أن يكتسي هذا الكلام صبغة التّأليف، والّذي يتحقّق بفضل الاتساق والانسجام.

3- تواجد الفعل الإسنادي المقترن بحصول الفائدة.

لقد مرّ بنا سابقا في تعريف مصطلح النّص على أنّه ((وحدة لغويّة حال استخدامها أو وحدة تواصليّة أو بتعبير آخر هو سلسلة لسانيّة منطوقة أو مكتوبة مكونة لوحدة تواصليّة))[1]، لا نبغي من وراء هذا أنّ نقوم بالقراءة الإسقاطيّة على ما أورده "العلوي"، ولكن بطريقة أو بأخرى يمكن للقارئ أن يقارب بين المفهومين، فالعلوي يقرّ على أنّ البديع كلام مؤلف خاص بالفعل الكلامي وقد يصدق هذا الأخير على المنطوق والمكتوب وهو ما يعطينا وحدة لغويّة مكتوبة أو منطوقة. من ثمّ فإنّ ما يريد به "العلوي" بحصول الفائدة بواسطة الفعل الإسنادي فيحيلنا إلى القول بأنّه وحدة تواصليّة .

وقريب ممّا قدّمه "العلوي" تستوقفنا تقسيمات "ابن البناء"(721ه) للألفاظ حسب دلالات المعاني وهي:

1- لفظ مفرد يدلّ على معنى مفرد: كزيد.

2- لفظ مفرد يدلّ على معنى مركّب: كقُمْ، ونعم.

3- لفظ مركّب يدلّ على معنى مفرد: كعبد قيس.

[1] - يمكن العودة إلى المدخل من هذا البحث ص28-30.

4- ولفظ مركّب يدلّ على معنى مركّب: كغلام زيد.[1]

إذا ما أنعمنا النّظر في الأقسام الأربعة الوارد ذكرها فإنّ ما يستدعي القراءة القسم الثّاني، فعلى الرّغم من أنّ اللّفظ مفرد إلّا أنّه يحمل معنى تاما فقم: كلمة تحمل دلالة القيام بفعل، ونعم هي حرف جواب أو الانصياع لأمر وبالتّالي فهي تحمل رسالة من مرسل إلى مستقبل، وهذا ما دلّ عليه علماء لسانيات النّص على أنّ الكلمة الواحدة إذا أدّت رسالة فهي نصّ.

وإلى أبعد من ذلك، يسير "ابن البناء" في تحديد معالم المفاهيم الّتي يتعامل معها ولا تختلف رؤاه عن سابقيه، فقد وظّف مصطلح القول ليدل به على النّص وفي ذلك يقول:((ينقسم القول إلى موزون مقفى وهو المنظوم، وإلى غير ذلك وهو المنثور، ويستعمل كلّ واحد منهما في المخاطبات))[2]، ينطلق "ابن البناء" بداية بتحديد الفوارق الجوهريّة بين النّص الشّعري وغيره، ثمّ يضيف إلى هذا عنصر التفاعل بين المؤلّف والمتلقّي من خلال تقريره على أنّ النّصوص تستخدم في المخاطبات، وهو بذلك في تحديده لمفهوم القول*/النّص يبني رؤيته وفق المنظور الألسني النّصي القائل بأنّ النّص وحدة لغويّة وقت استخدامها وهو وحدة تواصليّة.

إنّ المتصفّح للمدونات التّراثيّة لا يكاد ينفك إلّا ويقف على آراء للعلماء فيها تأكيد على خاصيّة التّركيب الحامل لمعنى محدّد، وهذه الخاصيّة تعتبر مزية للنّص

1- ينظر: ابن البناء المرّاكشي العددي، الرّوض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بنشقرون، الرباط، دط، 1985، ص76.

2 - المصدر نفسه، ص81.

* - لا يتوقف "ابن البناء"عند هذا الحدّ من التّقسيم بل يذكر أصنافا أخرى تنضوي تحت مصطلح القول وهي: البرهان والجدل والخطابة والشّعر، والمغالطة وبإيراده لهذه الأقسام يبيّن ابن البناء أنّ لكل نصّ خاصيّته من حيث البناء سبكا وحبكا، وهذا ما يجعلها تتباين فيما بينها وتختلف. ينظر: ابن البناء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص81.

في حدّ ذاته، وابن البناء كغيره من النّقاد إذ نجد في أقواله ما يدلّ على ذلك منها قوله:((وعلى الجملة فصناعة البديع ترجع إلى صناعة القول ودلالته على المعنى المقصود))[1]. من البديهيات أنّ الصّناعة لا تقع إلّا في الأشياء المركبة، فالصّناعة عمليّة يخرج بها الصّانع المتفرّق في صورة الكلّ المجتمع، وقد استخدم "ابن البناء" مصطلح صناعة القول دلالة منه على خاصيّة التّركيب الدّال على معنى، ومنه يمكن لنا القول أنّ مفهوم النّص يقارب مفهوم القول لديه.

لقد كانت الإشارات السابقة ذكرها مجرّد نبع من فيض، وهي تنبئ عن وعي النقاد القدامى بضرورة تماسك النّص سواء كان شعرا أو نثرا، مبيّنين وسائل وطرائق صناعة الكلام ونحوه، وقد وقفوا على شروط القول البليغ وتبيان ما ينبغي توفره من معايير لغوية ودلاليّة تساهم في بناء الكلام/القول/النّص، حتّى وإن أُشيع على أنّ نظرتهم هذه اتّسمت بالجزئية ولم تتجاوز دراساتهم حدود البيتين إلى أربعة أبيات. وفيما سيأتي سنحاول البحث عن محدّدات التّعامل مع النّص الأدبي من الجانب النّحوي والدّلالي وفق المنظور الحداثي وبآليات المنجز التّراثي العربي.

المبحث الثّاني: الاتّساق منظور تراثي:

يبرز علماء العربية فائدة النّحو في ضبط محمولات الكلام، ذلك أنّه إذا غُيّب الإعراب في تراكيب الكلام، ضُيّع المعنى وحصل الغموض، كما أنّ له كبير الأثر في تشكّل النّصوص وضبط المعاني وللعرب وقفات في ذلك، منها ما أشار إليه "أبو هلال العسكري" في قوله: ((وحسن الرّصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكّن في أماكنها ولا يستعمل فيها التّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة إلّا حذفا لا يفسد الكلام ولا يعمي المعنى))[2]، فمن الواجب توخي معاني النّحو والّذي يشير إليه "أبو

[1] - المصدرالسابق، ص88.

[2] - أبو هلا العسكري، الصّناعتين، السابق، ص 161.

هلال العسكري" بمصطلح حسن الرّصف والّذي يعتمد عليه في بناء النّصوص ويحصل به تقبّلها ويضرب النّاقد مثالا لذلك بخرزات العقد وحسن انتظامها.

ومن ثمّ يؤكّد "أبو هلال العسكري" على أنّ المزية في النّصوص ليس في تآلف المعاني، وإنّما غاية الأمر حاصلة بـ ((صحّة السّبك والتّركيب، والخلوّ من أوّد* النّظم والتّأليف))[1]، على الرّغم من أنّ أنصار المعنى يقولون بأنّ الألفاظ أوعية للمعاني، إلّا أنّها-الألفاظ- تبقى تحتفظ بمزيّة حسن التّركيب فبفسادها يفسد المعنى كلّه.

ومن المعلوم بداهة، أنّ جمالية النّصوص والعبارات تركيبها وحمل بعضها على البعض، فـ((التّفاوت والتّفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر ممّا يقع في مفرداتها، لأنّ التّركيب أعسر وأشقّ))[2]، من ثمّ وجب المعرفة بعلم النّحو والإحاطة بقوانينه حفظا على نظام الكلمات وتآلف الجمل.

لقد جاء في الأثر "كلّ زيادة في المبنى زيادة في المعنى"، فحتّى الحركة الإعرابيّة في العربية عنصر عامل على تغيير الوظيفة النّحويّة ودلالتها داخل النّظام الجملي، يقول ابن الأثير: ((وعلى هذا ورد قوله تعالى:" إنّما يخشى الله من عباده العلماء" وكذلك لو قال: ما أحسنْ زيدْ، ولم يبيّن الإعراب في ذلك لما علمنا غرضه منه... فوجب حينئذ بذلك معرفة النّحو، إذ كان ضابطا لمعاني الكلام حافظا لها من الاختلاف))[3]، ومن الأمثلة الدالّة على ذلك بمكان ما ورد عن المتنبّي في قوله:

أَرَأَيْتَ هِمَّةَ نَاقَتِي فِي نَاقَةٍ ***** نَقَلَتْ يَدًا سَرْحًا وَخِفًّا مُجْمَرَا

تَرَكْتُ دُخَانَ الرَّمْثِ فِي أَوْطَانِهَا ***** طَلَبًا لِقَوْمٍ يُوقِدُونَ العَنْبَرَا

---

* - أوّد: عوج.

[1] - أبو هلال العسكري، المصدر السّابق، ص 58.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص166.

[3] - المصدر نفسه، ج01، ص 42.

وَتَكَرَّمْتْ رُكَبَاتُهَا عَنْ مَبْرَكٍ ***** تَقَعَانِ فِيهِ وَلَيْسَ مِسْكًا أَذْفَرَا

فجمع المتنبي حال التثنية في قوله (ركبات)، والمعروف أنّ النّاقة ليس لها إلاّ ركبتان، وهذا من مواطن الخطأ الّتي وقع فيها الشّعراء[1].

خلاصة القول أنّ النّحو((من شرائط المتكلّم سواء كان ناظما أو ناثرا، أو خطيبا أو شاعرا، ولا يمكن أن يستغني عنه إلّا الأخرص الّذي لا يفصح بحرف واحد، وكان أحد البلغاء يقول: إنّي لأجد للحن في فمي سهوكة، كسهوكة اللّحم))[2]، فلا استقامة للألفاظ والمعاني دون توّخي معاني النحو. ومن العوامل التي تساهم بل وتنتج فعل الاتساق النصي الذي به يتكامل المخطوط الجملي ويتواشج التداخل اللّفظي مشكلا بذلك نصا يعبر عن كنه صاحبه، نورد ما يلي:

1- الإحالة: هي عبارة عن ألفاظ ترد في نص لغوي لا تفهم إلّا بواسطة علاقتها بألفاظ أخرى داخل النّص أو بعلاقتها بالواقع الخارجي...ولا يمكن فهم دلالتها إلّا باستحضار ما تحيل إليه تلك الألفاظ[3].

دلّ علماء العربيّة القدماء على مبحث الإحالة تلميحا لا تصريحا في معرض حديثهم عن أدواتها*، ومن أشهر الآليات الّتي تتحقّق الإحالة بواسطتها "الضمير

---

[1] - ينظر، م.السابق، ج01 ، ص49 و 50.

[2] - المظفّر بن الفضل العلوي، نضرة الإغريض في صناعة القريض، تح: نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، دط، دت، ص13.

[3] - جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النّص، دراسة لسانيّة نصّيّة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت، ط1، 2009، ص347-348، بتصرّف

* - الإحالة وأدواتها في اللغة العربية مبحث وثيق الصّلة بالمباحث النّحوية، لذا فالإشارة إليه لدى النّقاد والبلاغيين لن تحظى بوافر الحظ، ويمكن لنا من خلال مت قُدّم في الدراسات القديمة أن نتبيّن على أنّ الإحالة في اللّغة العربيّة تقع على أوجه منها: **الرّوابط اللّفظيّة:** وتتمثّل في حروف العطف(الواو، الفاء،أو...) الأسماء الموصولة، حرف التّفصيل: أمّا، حرفا التّفسير: أن وأي، أسماء الإشارة. **الضّمائر بأنواعها:**المتّصلة (نا-الفاعل، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المتكلم،...)، ضمائر الرّفع المنفصلة (هو، هي، هم، هما، أنت، أنتم...)وضمائر

بأنواعه" ومرجع الضّمير يمكن استشفّافه من خلال ما أقرّه علماء النّحو قديما ويتمثّل في:

1- التّصريح بلفظ المحال إليه.

2- الاستغناء عنه بما يدلّ عليه حسّا أو بما يدلّ عليه علما.

3- الاستغناء بجزئه أو بكلّه.

4-الاستغناء بنظيره أو بمصاحبه. على أنّه يمكن أن يكون هناك بعض المواضع في فصيح الكلام قد ورد فيها الضّمير دون ما شيء يتقدّمه حتّى يرجع إليه، وفي هذه الحالة تكون الدّلالة في الضّمير أقرب إلى معنى الإشارة.[1]

تقوم الإحالة بدور كبير في اتساق الجمل وانسجامها من خلال ربط عنصر سابق بآخر لاحق، وما يلاحظ أنّ الدّراسات العربية القديمة لم تشر إلى هذه الخاصيّة بمصطلحها الصّريح "الإحالة" وإنّما نقف عليها مبثوثة في طيّات كتاباتهم دالّين عليها بأدواتها، وقبل أن يبيّنوا مواطن الإجادة فيها فقد عرجوا على مواطن الإخلال فيها

على الرغم ممّا تحمله الإحالة من أهمية نجد "عبد القاهر الجرجاني" لم يشر إليها بصريح العبارة، ولم يفرد لها فصلا كباقي الظواهر اللغوية الّتي ناقشها النّاقد البلاغي. ولكن هذا لا ينفي أنّ الجرجاني لم يشر إليها ولو إشارة طفيفة، ونمثّل لذلك في مناقشته لقول العرب:"جاءني زيد وهو مسرع أو وهو يسرع"، وهي تتطابق مع نظير قولهم:"جاءني زيد وزيد مسرع"، فالضمير (هو) أغنى المتكلم عن تكرار كلمة (زيد) مرة أخرى، ولذلك جاءت العبارة بضمّ الثاني إلى الأول في الإثبات، فيقول: وذلك أنّك

النّصب المنفصلة(إيّاي، إيّانا، إيّاكما،...) والضّمائر المستترة، ويمكن أن تضاف إلى أدوات الإحالة أحرف: الجواب، التّمثيل، السببية، الاستفهام، التّلخيص، والاستنتاج.

[1] - ينظر: محمد عبد الله جبر، الضّمير في اللّغة العربيّة، دار المعارف، القاهرة، دط، 1980، ص96-97.

إذاأعدت ذكر (زيد)، فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كأنّ بمنزلة أن تعيد اسم صريحا، كأنّك تقول جاءني زيد، وزيد مسرع.[1]

فالإحالة من الأدوات التي تكسب القول رونقا، ذلك لما تحدثه من اتساق عند حذف الكلمة وتعويضها بالضمير، وهي من قبيل الاقتصاد اللّغوي، وهذا ما حاول الجرجاني معالجته في معرض حديثه عن أبيات ((البحتري:

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى *** فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لِفَتْحٍ ضَرِيبَا.

هُوَ الْمَرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الحَادِثَاتِ *** عَزْمًا وَشِيكًا، وَرَأْيًا صَلِيبَا.

فاستخدام الضمير(هو) في البيت الثاني- فضلا عن أنّه ربطه بالأول- أضفى على المعنى فيه شيئا من القوة))[2]. هذا النّوع من الإحالة هو ما يصطلح عليه بالإحالة القبليّة، والجرجاني لا يتوقف عند هذا الحدّ فلقد أشار إلى ما تحدثه الإحالة من خلل في الأسلوب إذا لم تكن في موضعها.

وينحو "العلوي" المنحى نفسه في إشاراته لظاهرة الإحالة، إلّا أنّه يجعل الضّمائر المحيلة في قسمين ويبغي بذلك أن يبيّن الغرض من هذه الضمائر:

القسم الأوّل: ويسمّيه "العلوي" ضمير الشّأن والقصّة ويضرب لذلك مثالا بقوله تعالى: ﴿*قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد*﴾ سورة الإخلاص الآية 01. وقوله أيضا:﴿*فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا*﴾ سورة الأنبياء الآية 97. هذه الأمثلة الّتي جاء بها "العلوي" تدخل ضمن نطاق "الإحالة البعديّة" لأنّ الضّمائر المحيلة وقعت بداية الجملة لتحيل إلى ما يأتي بعدها، والغرض من هذا النّوع من الإحالة أو كما يسميها "العلوي" بضمير الشّأن والقصّة أنّها ترد((على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصّة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أوّلا وتفسيره ثانيا لأنّ الشيء

[1]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص215-217.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص85- 86 .

إذا كان مبهما فالنّفوس متطلّعة إلى فهمه))[1]، فالضّمير المُحيل سبق المرجع المُحال إليه فيخلق بذلك حافزا لدى المتلقّي لمعرفة المرجع، وهذا ما يكسبه علوا.

أمّا **القسم الثّاني:** فهو ما يفيد الإحالة القبليّة وسمّاه "العلوي" بالضمير المتوسّط، وهو كقولك: كان زيد هو القائم، وقوله تعالى:﴿ *وَكُنَّا نَحْنُ الوَارِثِينَ*﴾ سورة القصص الآية 58. وقد يسمّيه بعض النّحاة "العماد" لمطابقته لما قبله. وكقوله تعالى: ﴿*وَلَكِن كَانُوا هُم الظَّالِمِين*﴾ سورة الزخرف الآية 76. إلى غير ذلك من الضّمائر الّتي وردت على هذه الصّفة فإنّها مفيدة للتّأكيد، بمعنى أنّ الإحالة القبليّة لدى "العلوي" تفيد تأكيد الاختصاص فلو قلنا: لكن كانوا الظّالمين، يشعر المتلقّي الفرق بين التّأكيد وعدمه، والسّبب في ذلك إسقاط الضّمير من العبارة فغاية إيراد الضّمير الاختصاص والتّأكيد.[2]

يذكر لنا "جلال الدّين القزويني" من الحالات الّتي تقع فيها الإحالة موقع العيّ من الكلام ثقيله قولنا: ضرب غلامه زيدا. فإنّ رجوع الضّمير إلى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور لئلاّ رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبة[3]، فهذا الضّرب من الإحالة يدخل القول في ضرب من التّعميّة والتّعقيد ويفقده ماؤه ورونقه وفصاحته.

2-الاستبدال:

ما يلاحظ على معظم الدراسات اللغوية العربية أنّها عندما ناقشت قضية الاستبدال لم تحاول معالجتها في إطار الجملة الواحدة أو عدّة جمل متتالية، وإنّما حدث وأن عالجوا هذه الظاهرة عامة أي في النّص كاملا خاصّة إذا تعلّق الأمر

[1] - العلوي، الطّراز، الجزء02، ص76.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ج02، ص77.

[3] - ينظر: جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة المصطفى Pdf، ص03.

بالقرآن الكريم، وقد يكون لديهم من قبيل الكناية ويحدث في نظرهم((أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ إليه، ويجعله دليلا عليه: مثال ذلك قولهم: كثير الرماد، يعنون كثير القرى... ، فقد أرادوا في هذا كله معنى، ثمّ لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنّهم توّصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود))[1]. وقس على ذلك كثير، فعلى الرغم من أنّ إشارته هذه كانت تحيل على الاستبدال الخارجي، إلاّ أنّه لا يمكن لنا أن نتجاوزها.

وللجرجاني التفاتة لطيفة تصب في لب موضوع الاستبدال يقول:((والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأمّا الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصوّر))[2]، يقرّ الجرجاني في هذا القول بمبدأ الاستبدال صراحة ويضع له شروطا فحقّ اللّفظ أن يستبدل بما يقابله من كلّ جوانبه: فصاحة وبلاغة، ونستطيع أن نبني على أساس ذلك ما يلائم اللغة العربية.

أمّا "الباقلاني"كان يؤكد على فكرة أنّ القرآن وحدة كاملة ومتكاملة، وقد أدّى به هذا إلى البحث في الظواهر اللغوية ليس على مستوى الآية الواحدة أو السورة الواحدة، ولكنّه كان إذا ما وجد تشابه في القصة أو الحدث كان يلجأ دائما إلى تحليل الظواهر اللغوية تبيان أوجه الاختلاف بينها.

يتحدث الباقلاني عن ظاهرة الاستبدال في قوله تعالى:﴿ *وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْأَمْرِنَا وَجَعَلْنَاهُ نُورًا* ﴾ سورة الشّورى الآية 52.، فيبين كيف جاز التعبير عن القرآن الكريم بأنه"روح ونور" وأن ذلك((لأنه يحي الخلق، فله فضل الأرواح في

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص66.

[2]- المصدر نفسه، ص147.

الأجساد، ولأنه يضيء ضياء الشمس في الأفاق))[1]. وبما أنّ الباقلاني يرى بأنّ القرآن الكريم جاء في جملة واحدة فمن البديهي أن يكون الاستبدال داخل الجملة الواحدة، وقس على ذلك الكثير من العبارات الّتي وردت في القرآن.

3- الحذف:

يوصف الحذف لدى بعض الدارسين على أنّه خروج عن المألوف، فهو يجسّد حالة غياب الدّال من الموقع الّذي ينبغي أن يكون حاضرا فيه أو جرت العادة أن يكون حاضرا فيه، حيث يعدّ غيابه أمرا عاديا فهو يستند إلى مفهوم آخر هو الانتظار أو الانزياح أو الخروج عن المألوف كما يسميه العلماء القدامى، فهو يشكّل لنا إخلالا في شكل من أشكال التركيب، بشرط أن يكون هذا الإخلال من دواعي الحركة وإثارة المتعة.[2]

والحذف ليس بظاهرة مستجدّة في اللّغة العربية إذ نجد لها أصولا ممتدة في التّراث العربي، فكون اللّغة العربية أغنى اللّغات جعل نظامها النّحوي يتميّز عن باقي أنظمة اللّغات الأخرى، والحذف من بين المباحث الّتي أظهرت تفرّدها التّركيبي. لقد لاقى-الحذف- وافر الحظ من الدراسات قديما من وجهة نظر النحاة والبلاغيين، ذلك أنّه مبحث وعرة مسالكه، مبهمة مداركه. فهو عند "عبد القاهر الجرجاني وابن الأثير" ومن على شاكلتهم:((باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون مبينا إذا لم تبين))[3].

---

[1] - الباقلاني، إعجاز القرآن ، السابق، ص284.

[2] - ينظر: سلوى النّجار، جمالية العلاقات النّحوية في النّص الفنّي، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، دط، 2010، ص60.

[3] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146. وابن الأثير، المثل السّائر، القسم الثّاني،ص268.

في حين يعرّفه العسكري قائلا:((فحذف فصول الكلام هو أن يُسقط من الكلام ما يكون الكلام مع إسقاطه تامّا غير منقوص، ولا يكون في زيادته فائدة))[1]، معنى ذلك أنّ الحذف لا يكون إلّا في المواضع الّتي يكون فيها الذّكر ممكنا، ويعدل عنه المتكلّم لأنّ في حذفه بلاغة ورونق.

إذا كان القدامى قد دلّوا على مواطن الإجادة في الحذف قد بيّنوا أيضا ما يقع فيه الخلل، ذلك أنّ مدار الإيجاز -والّذي هو مبحث بلاغي- الحذف بشرط أن لا يقع فيه ((ما يخلّ بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، ... فلو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علوّ بلاغته، ولصار إلى شيء مسترك مسترذل، ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطّلاوة والحسن والرّقة))[2]، والاستدلال على الدال المحذوف يكون إمّا من جهة:

1- الإعراب: مثال "أهلا وسهلا"، ((لا بدّ لهما من ناصب ينصبهما يكون محذوفا لأنّهما مفعولان في المعنى، وثانيهما لا من جهة الإعراب، وهذا كقولنا: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فإنّ تقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه، وإنّما يكون ظاهرا من

جهة المعنى))[3].

وعليه فإنّ الحذف يساهم إلى حد ما، في تحسين المعنى وجزالة التعبير وانسجام الخطاب، يقول ابن البناء العددي:((ومنه ما يقال له الحذف، وهو أن يقتصر على عمدة الكلام ويحذف ما هو فضلة لدلالة السياق عليه، كقوله تعالى: (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَّمَةِ وَزْنًا) سورة الكهف/ 105، وزنا نافعا فحذف الصفة، ودل المراد المسكوت عنها ، وذلك يكون حيث يقصد تفخيم الأمر حتى يكون ذلك النوع هو

[1] - أبو هلال العسكري، الصّناعتين، ص32.

[2] - العلوي، الطراز، ج02، ص51.

[3] - المصدر نفسه، ج02، ص51.

الجنس كلّه في الاعتبار))[1]، وقد جاءت الكثير من الآيات تحمل مباحث الحذف، فكان أبلغ من الإظهار، وقد أُلّفت الكثير من الدراسات والبحوث البلاغية والنحوية في ظاهرة الحذف في القرآن الكريم، وكشفت على أن الخالق الباري، ما كان ليحذف إلا لتمام المعنى، وشدة وقع الكلام على المتلقي، والمقام الذي يفرض الحذف أبلغ من التوضيح والإيصال.

فمن خلال الآية السابقة الذكر، يتحقّق الاتساق بجانب الوحدة الموضوعية، التي تتجنب التناقض وبالتالي فإنه من ((العوامل التي تحقق للنص اتساقه وترابطه، حسب" براون" و "يول" قوة الربط التي تتحقق في العلاقات المعنوية المضمنة... ولن يختلف اثنان في ضرورة وجود مثل هذه العلاقات المعنوية ذاخل الخطاب لكي يتيسر فهمه منطقيا))[2]، وهذه العوامل متجسّدة في الشواهد البلاغية التي ساقها ابن البناء وغيره للدلالة والاستشهاد بمواطن وجود مصطلحات البديع.

وإذا ما أردنا أن نقارن أنواع الحذف والّتي هي في الدراسات الألسنيّة النّصيّة (حذف اسمي، فعلي وقولي)، هنا يمكن لنا القول أنّ ما جادت به قريحة الدّارسين العرب في هذا الباب أولى وأغنى، ذلك أنّهم فصّلوا في أنواع المحذوفات فجعلوا منها ما يقع في الجمل ومنها ما يقع في المفردات على أنواعها اسميّة وفعليّة، وهذا ما أوضحه "ابن الأثير" في قوله:((الإيجاز بالحذف: وهو ما يحذف منه المفرد والجملة، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلاّ فيما زاد معناه على لفظه))[3].

لقد أورد "الباقلاني" مبحث الحذف في فصل كان يتحدث فيه الإمام عن وجوه البلاغة، فعرفه قائلا: ((فالحذف: الإسقاط للتخفيف، كقوله تعالى:﴿ *وَاسْأَلْ*

[1]- ابن البناء العددي ، الرّوض المريع، المصدر السابق، ص 147.

[2]- محمد الأخضر الصبيحي، المرجع السابق، ص 83.

[3]- ابن الأثير، المثل السائر، القسم الثاني، ص264.

﴿ *الْقَرْيَةَ* ﴾- سورة يوسف، الآية82. وقوله أيضا:﴿ *طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ* ﴾ سورة محمد، الآية21 ، وحذف الجواب كقوله:﴿ *وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ به الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ به الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ به الْمَوْتَى*﴾ سورة الرعد، الآية31، كأنّه قيل: لكان القرآن، والحذف أبلغ من الذكر، لأنّ النفس تذهب كل مذهب في القصد من الجواب))[1].

أنواع المحذوفات: أ – حذف المفردات: أولى العرب قديما كبير العناية بهذا الضّرب من المحذوفات، ودلّوا عليه بجميع الصّور الّتي يقع فيها منها: حذف المسند، حذف المسند إليه، وأيضا فيما يتعلّق بالفضلة أو التّوابع والأحرف؛ كأحرف الشرط والاستثناء والجواب...الخ. وفيما يلي نورد بعضا من الأمثلة الّتي ذكرها الأقدمون إجمالا لا تفصيلا:

1- حذف المبتدأ: من الّذين أسهبوا في الحديث عن حذف المبتدإ "عبد القاهر الجرجاني" ، بحيث يعتبره من أبلغ المحذوفات إضافة إلى حذف الفاعل والمفعول به، ومن بين الأمثلة الّتي ضربها "الجرجاني" للتّوضيح قول الشّاعر:

وَعَلِمْتُ أَنّي يَوْمَ ذَا ***** كَ مُنَازِلٌ كَعْباً وَبِهَذَا

قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الحَدِيد ***** تَنَمَرُوا حَلَقاً وقِدَّا

لم يعقب الجرجاني بعد هذا النّص ليُبِين موضع الحذف ذلك أنّه قدّم تحليلا مسبقا، وتقدير الكلام في الشّطر الأوّل من البيت الثّاني "وهم قوم إذا لبسوا..."[2].

2- حذف الفاعل: وحذفه يكون إذا دلّت عليه دلالة كقوله تعالى: ﴿*كَلَّا إِذَا بَلَغَت التَّرَاقِيَ*﴾ سورة القيامة الآية26. فحذف فاعل (بلغت) والغرض(النّفس) وليس مضمرا

[1]- أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ص262.

[2]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص147-148.

لأنّه لم يتقدّم ظاهرا يفسّره، وإنّما دلّت القرينة الحاليّة عليه، لأنّه في ذكر الموت ولا يبلغ التّراقي عند الموت إلّا النّفس[1].

وعن حذف المسند إليه والغاية من حذفه يعلّق جلال الدّين القزويني قائلا:

((أما حذفه فإما رد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لذلك مع ضيق المقام، وإما التخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وأن في ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشاهدتين، وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه، وإما الإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك أو تطهير للسانك عنه))[2]، إنّ حذف المسند إليه عند "القزويني" ليس بغرض الإيجاز أو التّعبير عن المعاني الكثيرة بأقل الألفاظ، وإنّما يتمّ لاعتبارات بيّنها القزويني في قوله السابق ذكره.

3-حذف المضاف: وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿*وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ*﴾سورة يوسف، الآية82. أي أهل القريّة[3].

4-حذف الفعل: إمّا على أن يبقى فاعله دليلا عليه، كقوله تعالى: ﴿*وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا*﴾ سورة الحجرات، الآية 05. وتقدير الكلام: لو ثبت أنّهم صبروا. وإمّا على أن يبقى مفعوله

دليلا عليه وهذا كقولهم: أهلك واللّيل، أي بادر أهلك، وبادر اللّيل أن يحول بينك وبينهم[4].

---

[1] - العلوي، الطّراز، ج02، ص56.

[2] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص18.

[3] - ينظر: العسكري، الصّناعتين، ص181. والعلوي، الطّراز، ج02، ص75. ابن الأثير، المثل السّائر، ج02، ص296. ابن البناء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص146.

[4] - ينظر للاستزادة (لأنّ الموطن لا يسعنا لتفصيل كلّ ما جاء في هذا الباب): نفس المصادر المتقدّم ذكرها، باب الإيجاز بالحذف.

ب-**حذف الجمل:**

ما يُشهد للتراث العربي إلمام العلماء بكلّ أنواع المحذوفات، فجاءوا بالأمر من كلّ شيء تفصيلا، وفيما يلي نورد مثالا للتّوضيح، من بينها حذف الجمل المفيدة وغير المفيدة ومثال ذلك:

*- قوله تعالى: ﴿ *قالتْ أنّى يكون لي غُلامٌ ولمْ يمسسني بشر ولمْ أكُ بغيّا * قالَ كذلك قالَ ربّكِ هو عليَّ هيّنٌ ولنجعلهُ آيةً للنّاسِ ورحمةً منّا وكانَ أمراً مقضيًّا* ﴾ سورة مريم، الآيتين 20-21. ، يبيّن ابن الأثير موضع الحذف على أنّه تعليل معلّلُه محذوف في قوله (ولنجعله آية للنّاس) وتقدير الكلام: وإنّما فعلنا ذلك لنجعله آية للنّاس، فذكر السّبب الّذي صدر الفعل من أجله وهو جعله آية للنّاس ودلّ به على المسبّب الّذي هو الفعل.[1]

*-أن يأتي الكلام على أنّه جوابا فيحذف الجواب اختصارا لعلم المخاطب به، كقوله تعالى: ﴿*وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلّمَ بِهِ المَوْتَى*﴾ سورة الرعد الآية31.. والجواب المقدّر هاهنا "لكان هذا القرآن"[2]، فحذفت الجملة كاملة.وكذا نجد في " الطراز" نوعا آخر من الحذف ألا وهو ما يقع من جهة السّبب، ويقع هذا الحذف على ضربين:

1- حذف المسبّب وإبقاء ما هو سبب فيه دلالة عليه، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿*وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا آتَاهُمْ نَذِيرٌ مِنْ قَبْلِكَ* ﴾ القصص: 46. فذكر الرّحمة الّتي هي سبب في إرساله إلى الخلق، ودلّ عليها بالمسبّب الّذي هو الإرسال .

[1] - ينظر للاستزادة: ابن الأثير، المثل السائر، القسم الثّاني، ص267-318،

[2] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص182.

2- حذف السّبب وإبقاء المسبّب دلالة عليه، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿*فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ* ﴾ سورة النّحل: 98. والمعنى "إذا حذف السّبب وإبقاء المسبّب دلالة عليه، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿*فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرّجيم* ﴾ سورة النّحل: 98. والمعنى "إذا أردت القراءة" فاِكتُفي بذكر المسبّب الّذي هو القراءة عن السّبب الّذي هو الإرادة.[1]

4- الوصل والفصل:

يعتبر مبحث الوصل والفصل من المباحث ذات أهميّة بمكان، إذ لا نلفي مدونة تراثية تخلو صفحاتها من ذكر هذا الباب الّذي هو فصل دقيق المجرى، لطيف المغزى، بعيد المأخذ، وقد ربطه البعض بعلم البلاغة على أنّ من أحكم مواطن الفصل والوصل وُسم بالبلاغة. ومكمن ((دقّته وصعوبته في أمرين، أحدهما كون الوصل بأداة ليس لها معنى إلّا تشريك المتعاطفين في الحكم وهي الواو؛ والأمر الآخر الاقتصار فيما يقع بينه الوصل، على الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، دون المفردات، والجمل الّتي لها محلّ من الإعراب))[2] .

ويعرّف "جلال الدّين السيوطي" هذا الضّرب من الكلام البلاغي بقوله: ((الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه، وتمييز موضع أحدهما عن الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنّ منها عظيم الخطر صعب المسلك، دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علما بكنهه إلّا من أوتي في فهم كلام العرب طبعا سليما ورزق في إدراك أسراره ذوقا صحيحا))[3]. قد يبدو للرّائي أنّ هذا الفنّ من البلاغة سهل إدراكه أمره متوقّف على معرفة مواطن أدوات الربط أو تركها، ولكنّ حقيقة

[1] - ينظر: العلوي، الطراز، ص52- 53.

[2] - شفيع السيّد، النّظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص237.

[3] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، pdf، ص72

الأمر وما أقرّه التّراثيون أنّه يحتاج لمعرفة تامة وملّمة بكلام العرب وتمرّس فيه، حتّى يعلم ما خفي من أمره وتشعّب في صوره.

فالمسألة لا تتلخّص في مجرّد رصف الجمل وتعليق العبارات بعضها ببعض، ذلك أنّه يجب على المتكلّم أن يعلم بما((ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تُستأنف واحدة منها بعد الأخرى من أسرار البلاغة، وممّا لا يتأتّى لتمام الصّواب فيه إلّا للأعراب الخُلّص))[1]. إذا فللفصل والوصل أهميّة بالغة في امتلاك ناصيّة الكلام وسمات البلاغة، وهو وثيق الارتباط بفهم العلاقات النّحويّة.

وكون أنّ أمر الوصل مرتبط بالعلاقات النّحوية فإنّ هذه الأخيرة يتجسّد حضورها على مستوى المفردات والجمل، وعلى أساس ذلك يكون الوصل من منظور "العلوي":((عطف الجملة على الجملة، والمفرد على مثله، بجامع ما هو قد يرد لرفع الإبهام: كقولك: لا، وأيّدك الله. فالواو ههنا جاءت لرفع الوهم عن أن يكون دعاء عليه في ظاهر الأمر))[2] .

ومن وجهة نظر "الجرجاني" فإنّه لا يكفي الوصل بأحرف العطف أو الجر وإنّما يشترط أيضا المشاكلة في المعاني، ((فلو قلت "زيد طويل القامة وعمرو شاعر"، كان خلفا، لأنّه لا مشاكلة ولا تعلّق بين طول القامة وبين الشّعر... وجملة الأمر أنّها لا تجيء حتّى يكون المعنى في هذه الجملة لفظا لمعنى في الأخرى ومضامّا له))[3]، إذ قد نلفي كمال الاتصّال بين الجملتين دون أيّ ما حاجة لإظهار أدوات الربط بينها وهذا على أمر من المناسبة بين معانيها.

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص222.

[2] - العلوي، الطّراز، ج03، ص171. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص223.

[3] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، السابق، ص 225.

وانطلاقا من التّصنيف الألسنّي النّصي لحروف العطف فإنّ العطف الحاصل بحرف الواو إنّما هو **وصل إضافي**: والمستقري للمدونة التراثيّة يقف على مدى وعيّ القدامى في التفريق بين أنواع الوصل واستخدامات أحرف العطف على أنّ لكل حرف دلالته الخاصة في الربط، ومن الأمثلة الّتي أوضح بها النّقاد وجهات نظرهم قوله تعالى:﴿ *وَالَّذِي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ* وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ سورة الشّعراء، الآية 79-80-81، فمثلا نجد ابن الأثير يبين في قوله على أنّ الوصل وقع في هذه الآية بوجهين: فالأول تمّ الربط ((بالواو الّتي هي للجمع... ثمّ عطف الثّاني بالفاء لأنّ الشّفاء يعقب المرض بلا زمن خالٍ من أحدهما))[1]. وقد كان هذا بمثابة الإشارة للوصل الإضافي من منظور النّصانيّين.

وتبقى لبنية النّظام اللّغوي العربي خاصيّته الّتي يتفرّد بها، فالربط بحرف الواو ليس من قبيل الاتّصال القولي، وإنّما يستفاد منه مشاركة الثّاني للأوّل في الإعراب في رفعه ونصبه وجرّه، بالفاعليّة أو بالمفعوليّة، أو بالإضافة وحروف الجرّ أمّا الصّفات فالأكثر أنّه لا يعطف بعضها على بعض*، هذا فيما يتعلّق بعطف المفرد

---

[1] - ابن الأثير، المثل السائر القسم الثّاني، ص228. وينظر: العلوي، الطراز، ج02، ص 23- 25. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص224.

* - استثنى التقعيد النّحوي والبلاغي من المعطوفات الصّفات، وللتوضيح نورد ما جاء في بعض المدوّنات كالطّراز والمثل السّائر وغيرها: فقولك مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل، وإنّما قلّ العطف فيها، لأنّ الصّفة جارية مجرى الموصوف، ولهذا فإنّه يمتنع عطفها على موصوفها فلا يجوز أن تقول: جاءني زيد والكريم، على أنّ الكريم هو زيد لاستحالة عطف الشيء على نفسه. فلهذا تقول: مررت بزيد الكريم، والعاقل، والعالم، باعتبار ما ذكرناه، كأنّك قلت مررت بشخص اجتمع فيه العقل والكرم والعلم.

-إلّا أنّه يوجد في القرآن الكريم مواطن ترك فيها العطف على الصّفات وأخرى أثبت فيها، فمن الأمثلة الّتي ترك العطف فيها قوله تعالى:(العزيز الجبّار المتكبّر)الحشر: 23. فجاء بها على جهة التّعديد من دون الواو لما ذكرناه، وإنّما جاءت معطوفة في قوله:(هو الأوّل والآخر والظّاهر والباطن) الحديد03، لأنّها متضادة المعاني في أصل موضوعها، فلهذا جاءت الواو رافعة لتوهم من يستبعد ذلك في ذات واحدة، لأنّ الشيء الواحد لا يكون ظاهرا

على المفرد، والحال نفسها مع الجمل[1]؛ إذا ترادفت وتوالت الواحدة تلوى الأخرى وجب الوصل بينها بحرف الواو لتكون متناسقة ومنتظمة آخذة ببعضها البعض.

أمّا الوجه الثّاني فيتجسّد في **الوصل الزمنيّ**: وتظهر لدى التّراثيّين معالمه واضحة، فكما أشرنا سابقا أنّ تفريقهم بين أدوات الربط كان ينبو عن وعيّ كبير على الرغم من عدم ضبطهم لأنواع الوصل بمصطلحات فارقة إلّا أنّهم ميّزوا بين أنواعها في نفس الموضع فيتابع قائلا:((ثمّ عطف الثّالث بثمّ لأنّ الإحياء يكون بعد الموت بزمان، ولهذا جيء بعطفه بثمّ للتّراخي))[2]، وعليه يكون العطف بالواو جمعا والعطف بالفاء مطاوعة، أمّا العطف بـ"ثمّ" فهو تراخٍ.

ويردف "العلوي" معقّبا على الربط بحرف الواو على أنّ ((حقّ الجمل إذا ترادفت وتكرّر بعضها في إثر بعض فلابدّ فيها من ربط الواو* لتكون متّسقة منتظمة، كما أنّ الجمل إذا وقعت موقع الصّلة، أو الصّفة، فلابدّ لها من ضمير رابط يعود منها إلى صاحبها، فلهذا تقول: زيد قائم، وعمرو منطلق، فلا تجد بدّا من الواو، وكما لا تجد بدّا من الضمير في نحو قولك: هذا الّذي قام وخرج))[1].

باطنا من وجه واحد، فلأجل هذا حسن العطف. ينظر العلوي، الطّراز، ج02، ص21. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص227.

[1] - العلوي، الطّراز، السابق، ج02، ص21.

[2] - ينظر للاستزادة: ابن الأثير، المثل السّائر، القسم2، ص 228 وما بعدها. وينظر أيضا: العلوي، الطراز، ج02، ص25- 26.

* - يورد "العلوي" في هذا الفصل تنبيها مفاده أنّه يُستلزم توافق المعطوف والمعطوف عليه حتّى يتحقّق شرط الوصل بحرف الواو، فيقول: ((إذا أوجبتم ما تقدّم من وجوب الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه فكيف يقال في قوله تعالى: { *يسألونك عن الأهلّة قل هي مواقيت للنّاس والحجّ وليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها* } البقرة 189)). وانطلاقا من تركيبة العطف الواردة في الآية يتساءل العلوي قائلا: ((أيّ ارتباط بين أحكام الأهلّة وبين حكم إتيان البيوت من ظهورها؟)) على أنّ "العلوي" يفرد عدّة أوجه يفسّر من خلالها حقيقة الوصل الواقع في هذه الآية رغم اختلاف المعطوف والمعطوف عليه. ينظر: العلوي، الطراز، ص28-29.

في حين يكون من الأولى ترك الوصل بحرف العطف- الواو- إذا كانت معاني الجمل تصبّ في موضوع واحد، بحيث ((تكون الثّانيّة موضّحة للأولى مبيّنة لها كأنّهما أُفرغا في قالب واحد، فإذا كانت بهذه الصّفة فإنّها تأتي من غير واو))[2]، وللتّوضيح أكثر يضرب "العلوي" مثالا بقوله تعالى: ﴿ *الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ*﴾ سورة البقرة الآيتين 01 -02، فلمّا كانت معاني الآيات تصبّ في قالب واحد ورد الكلّام موصولا دون حرف العطف "الواو".

الوصل السّببي: ممن تعرّض لهذا النّوع من الفصل "العلوي" ولكن دونما شرح وتفصيل، فقد أورد قولا للرّسول صلّى الله عليه وسلّم حينما ((سُئِل عن الوضوء بماء البحر، فقال:" هو الطّهور ماؤه الحلّ ميتته"فلمّا كان للبحر تعلّق بحلّ الميّتة كما كان له تعلّق بجواز الوضوء، ذكره على أثره، وأردفه به، وأتى به من غير واو، ليدلّ بذلك على أنّهما جميعا من حكم ماء البحر ولوازمه))[3]، ومفاد الأمر أنّ "البحر" كان سببا في تعالق الجملتين لذلك جسّدت علاقتهما الوصل السببي، غير أنّ الوصل هنا تمّ من غير أداة ربط.

أمّا فيما يخص مبحث **الفصل:** فإنّ القارئ لكتاب الطّراز لـ"العلوي" يلحظ أنّه في فصل "الفصل والوصل" قد بدأ بمبحث الفصل قبل الوصل، وهو يعرّفه قائلا:((أمّا الفصل فهو في لسان علماء البيان، عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين، والأمر في ذلك قريب بعد الوقوف على حقيقة المعاني، لكن ما قلناه أصدق في اللّقب من جهة أنّ الجملة الثّانية منفصلة عمّا قبلها، فلا تحتاج إلى

---

[1] - ينظر: العلوي، الطّراز، ج2، ص26. جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص72-85.، وابن الأثير ، المثل السّائر، ص 226-233.

[2] - المصدر نفسه، 233.

[3] - نفسه، ص29.

واصل هو الواو فلأجل هذا كان ما ورد من غير واو بين الجملتين أحقّ بلقب الفصل))[1].

ويبدو عمل "العلوي" عملا مؤسّسا ممنهجا لذلك فهو بيّن منازل الفصل قبل ولوجه لمبحث الوصل، وعليه فالفصل يقع عنده على أوجه:

أوّلا: أن تكون الجملة واردة على سؤال يقتضيه الحال، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿*قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ العَالمِين*﴾ سورة الشّعراء، الآية23. فإنّما جاءت من غير واو على تقدير سؤال تقديره، فماذا قال فرعون؟، لمّا دعاه موسى إلى اللّه تعالى.

ثانيا: أن تكون الجملة الثّانية واردة من جهة الإيضاح والبيان بالإبدال، كقوله تعالى: ﴿*بَلْ قالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ(81) قَالُوا أَءِذَا مِتْنَا وكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَءِنَّا لَمَبْعُوثُون*﴾ سورة المؤمنون، الآية81-82. فالقول الأول هو الثّاني أورد على جهة الشّرح والبيان، كما دلّ عليه القول الأول.

ثالثا: أن تكون الجملة واردة على جهة الخفاء، والمقام مقام رفع لذلك اللّبس. فتأتي الجملة الثّانية على جهة الكشف والإيضاح لما أُبهِم من قبل، ومثاله قوله تعالى: ﴿*وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا باللَّهِ وَبِاليَوْمِ الآخرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِين*﴾ سورة البقرة، الآية08، ثمّ قال: ﴿*يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذينَ آمَنُوا وَ مَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفَسَهُمْ* ﴾ سورة البقرة، الآية 09، فجرّد قوله:"يخادعون الله" عن الواو إرادة لإيضاح ما سلف من قوله:"ومن النّاس من يقول ءامنا بالله واليوم الآخر...".

رابعا: أن تكون الجملة الثّانية واردة على جهة رفع التّوهّم عن الجملة الأولى عن أن

[1] - العلوي، الطّراز، ج03، ص169.

تكون مسوقة من جهة التّجوز والسّهو والنّسيان، ومثال ذلك قوله تعالى في صدر سورة البقرة: ﴿الٓمٓ (1) ذَٰلِكَ الكِتَابُ﴾ سورة البقرة الآية 01-02. فلمّا كانت هذه الجملة واردة على جهة الإيضاح بأن هذا القرآن قد بلغ على مراتب الكمال.

خامسا: أن تكون الجملة الثّانية واردة على إرادة قطع الوهم على ما قبلها من الجمل السّابقة ومثاله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم﴾ البقرة،15، فإنّما وردت من غير واو رفعا لهذا التّوهم وقطعا له، ويجوز أن تكون واردة على جهة الاستئناف تنبيها على البلاغة بمطابقة محزّها ومفصلِها، وإعلاما من الله تعالى بأنّهم من أجل خداعهم ومكرهم مستحقون من الله تعالى غاية الخزي والنّكال.[1]

5- الاتساق المعجمي:

5-أ- التّكرار:

إذا كانت العرب قديما قد أشارت إلى أن الكلام المحبوك المسبوك، هو الذي يأخذ بعضه برقاب بعض، فإن التكرار أو التكرير على اعتبار ما جاء في المدونات التّراثية نقدية كانت أو بلاغيّة، من مصطلحات فجّر ينابيعها علماؤنا قديما، وصيره علماء لسانيات النص من قبيل السبك المعجمي، فكيف يكون إذن لهذا المصطلح علاقة بتحسين المعنى وسبك النص؟.

للإجابة عن مثل هذا التساؤل، نستحضر نصوصا شتّى من مختلف الكتب على اختلاف رؤى أصحابها ، إلى هذا الواقع اللّساني المعاصر، ونحاول القراءة بآليات النصيّة، علّنا نجد ضالتنا في ثنايا هذا البحث اللّساني.

بداية تجدر بنا الإشارة إلى أنّ "الجاحظ" لم يستعمل مصطلح التكرار وإنّما

[1] - ينظر للاستزادة: العلوي، الطّراز، ج03، ص ص169-171. وينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص228-248.

استبدله بمصطلح الترداد،* وهو يورد حادثة لـ"ابن السماك" يوضح فيها القول حول ظاهرة التكرار، فيقول: ((وجعل ابن السماك يوما يتكلم، وجارية له حيث تسمع كلامه، فلمّا انصرف إليها قال لها: كيف سمعت كلامي؟ قالت: ما أحسنه، لو لا أنّك تكثر ترداده. قال: أردده حتّى يفهمه من لم يفهمه، قالت: إلى أن يفهمه من لا يفهمه قد ملّه من فهمه))[1]، وهنا يظهر التكرار على وجهين: مستحب ومكروه، وذلك كلّه يرجع لحالة المتلقين ومستويات استيعابهم.

ولا يتوقف الحدّ مع "الجاحظ" هنا، فلقد بين أنّ الخطباء لم يكونوا يعتبرون إعادة بعض الألفاظ وترداد المعاني عيّا يمجّه السامع[2]، وإنّما يكون ذلك لغرض معيّن وكما رأينا في تكرار المعاني عند"تون فان ديك" أنّ المؤلف/ المتكلم قد يعيد الأفكار لأنّها تشكل محور النّص والفكرة العامة له، يقول الجاحظ موضحا رأيه في التكرار:((وجملة القول في الترداد، أنّه ليس فيه حدّ ينتهي إليه، ولا يؤتى على وصفه، وإنّما ذلك على أقدار السامعين، ومن يحضره من العوام والخواص))[3]، وركحا على ما سبق يتبيّن أنّ الجاحظ يعطي لظاهرة التكرار أهمية كبيرة إلى درجة أنّه لا يمكن أن نقيم حدودا لهذه الظاهرة، ذلك أنّها تخضع لطبقية المستمعين والّتي تحتوي العامة والخاصة.

في إشارة سابقة بيّنا أنّ الجاحظ يجعل الترداد يقع على وجهين: حسن وقبيح، ولكن لا يرجع وروده في الخطاب من اختيار المؤلف/ السامع، وإنّما ((ليس للترداد من

---

* - الترداد في اللغة: التكرار، ومن قولهم: ردّد القول: كرّره، ولا خير في القول المردّد. أمّا في الاصطلاح: فهو تكرير الكلام أو مضمونه... ليزداد الفهم له والتأثر به. ينظر: الشاهد بوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط01، 1982، ص147.

[1] - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص104.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص105.

[3] - نفسه، ج1، ص105.

ضابط إلاّ قدر المستمع ومقتضى المقام. وهو كما يكون في الجزء من الكلام، يكون في موضوع الكلام كله، كقصص الأنبياء عليهم السلام في القرآن، والجنّة والنّار وغيرهما، وإن كان له مرادف يساويه فهو الإعادة))[1]، فمصطلح التكرار قد ورد عند الجاحظ بمرادف له هو مصطلح (الترداد)، ولكن يبقى للجاحظ حقّ التقدم وذلك كونه نقل توجه الدراسات من البحث في الجزئيات إلى الكليات النّصية المشكلة للنّص المنطوق والمكتوب.

في حين نجد العسكري ينوّه بعيوب التّكرار بداية حيث يقول: ((من عيوب الكلام التّكرير الّذي لا يقع في حسن الموضع وهو الكلام القصير، إذ لا يجوز التّكرير في اليسير من القول))[2]، إنّ أوّل ما قدّمه النّاقد قبل حديثه عن ظاهرة التّكرير ومحاسنها، هو تنبيه المتكلّم والسّامع إلى عيب التّكرير والّذي يقع في النّص القصير أي في القول القليل من الألفاظ، فهذا من قبيل العيّ وضعف البلاغة.

وفي موطن آخر يذكر مكمن الإجادة في هذا المبحث ويضرب لذلك أمثلة، ذلك أنّ العرب قد أجازت التّكرار، إذا لطف مخرجه، وحسن موطنه، وغاية الأمر أن يتوكّد لفظه ومعناه عند سامعه، ومن الأمثلة الموضّحة لذلك قوله تعالى: ﴿*إِنَّ مَعَ الْيُسْرِ يُسْراً، إِنَّ مَعَ الْيُسْرِ يُسْراً*﴾ سورة الشّرح الآية 05-06 ، وكذا يقول الشّاعر:

*هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَ ***** ةَ يَوْمَ وَلُّوا أَيْنَ أَيْنَا*[3].

وغير بعيد عن ذلك نقف على رأيّ لـ"ابن الأثير" والّذي يرى فيه أنّ تكرار

[1] - الشاهد بوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ، ص176.

[2] - العسكري، الصّناعتين، ص153.

[3] - المصدر نفسه، ص193-194.

الضّمائر إنّما هو من قبيل توكيد المعاني والّتي يقصد بها المبالغة في القول*، وهو من أسرار علم البيان. ومن الأمثلة التي جاء بها ابن الأثير ليوضّح المقصد قوله تعالى: ﴿ *قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِين*﴾ سورة الأعراف الآية 115. والتّفسير الّذي قدّمه ابن الأثير حول هذا التّكرير أنّ ((إرادة السّحرة الإلقاء قبل موسى لم تكن معلومة عنده، لأنّهم لم يصرّحوا بما في أنفسهم من ذلك: لكنّهم لما عدلوا عن مقابلة خطابهم موسى بمثله إلى توكيد ما هو لهم بالضّميرين الّذين هما "نكون ونحن" دلّ ذلك على أنّهم يريدون التّقدّم عليه والإلقاء قبله))[1].

وأمّا التّكرير عند ابن البناء العددي فيقع على ضربين وعنه يقول: ((وأما التكرير فمنه تكرير في اللّفظ والمعنى واحد ويقال له المواطأة ومنه تكرير في اللفظ والمعنى مختلف، ويقال له المشاركة))[2]، وبهذا التعريف نجد عند علماء لسانيات النص أن التكرار بهذا المعنى يحقّق ظاهرة تجسيد المعنى في النصوص الشعريّة على اعتبار الحاجة إلى إعادة الملفوظ لتحقيق الغرض المطلوب.

---

* - على اعتبار أنّ التّكرار هو إعادة اللّفظ بمعناه فإنّ من الدّارسين القدامى من أوردوا نوعا آخر من التّكرار كالعلوي مثلا، فهو يعرف التّكرار على أنّه ((تعلّق اللّفظة بمعنى من المعاني ثمّ تردّها وتعلّقها بمعنى آخر، وعند هذا يحسن رصفه ويعجب تأليفه هذا كقول أبي نوّاس في وصف الخمر:

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها **** لو مسّها حجر مسّته سرّاء، فأضاف المسّ الأوّل إلى الحجر ثمّ أضاف المسّ إلى السّراء في الثّاني ليكون الكلام متناسبا مفيدا لفائدة جديدة.

- من ثمّ يورد العلوي مصطلح التّطريز على أنّه تكرار اللّفظ دون معناه، أي أنّ اللّفظ المكرّر يحمل عدّة معان حسب سياقها الواردة فيه، وعنه يقول العلوي: هو ((مقول على ما يكون صدر الكلام والشّعر مشتمل على ثلاثة أسماء مختلفة المعاني ثمّ يؤتى بالعجز فتكرّر فيه الثّلاثة بلفظ واحد ومن أمثلته ما قاله بعضهم:

كأنّ الكأس في يدها وفيها **** عقيق في عقيق في عقيق. وأراد بالثّلاثة: يدها والكأس والخمر وكلّها محمرّة فكرّر لفظة العقيق إشارة إلى ما ذكرناه))، كما بيّن العلوي أنّ من طرق حصول المبالغة ترادف الصّفات وتكون متكرّرة لإعظام حال الموصوف ورفع شأنه ومن أجل قصد التّهويل في المعنى المقصود وإشادة أمره من مدح أو ذمّ. ينظر: العلوي، الطّراز، ج03، ص47-51.

[1] - ينظر: ابن الأثير، المثل السّائر، ص 186-187.

[2] - ابن البناء العددي، الرّوض المريع، م. السّابق، ص 157

و يشير "دي بوجراند"و"دريسلر" إلى أنه ((غالبا ما يكون التنظيم السطحي راجعا إلى تحقيق توافقات أو تشابهات خاصّة مع المعنى والغرض من الاتصال جملة))[1]، وتقريبا من إثبات هذا المعنى تطرّق ابن البنّاء إلى علاقة التكرار بالنص، من حيث ثبوته وحسنه أو نفيه وقبحه فقال: ((ولا شيء في البديع أقبح من التكرار لأنه يغض من طلاوته ويضع من قدره ... ولكن متى كانت هناك معان أخر لا تستفاد إلا من التكرار حسن التكرار ودخل في البلاغة ولم يكن مذموما))[2] واستدل على ذلك بالكثير من آي القرآن الكريم، وعيون الشعر العربي.

وعلى ذكر جمالياته في النص والبلاغة، أشار إلى قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ...﴾ سورة الناس الآية 1-2-3-* فقد تناولها ابن البناء من حيث دلالة التكرار، في شغله حيزا نحويا وبلاغيا،فربطه بمنازل التقييد والاشتراط، وفي هذه الآيات كان كل قول مكرّر مستقلا، وكل كلمة لها دلالتها الخاصّة، فتحقق بذلك السبك *المعجمي والنحوي في السورة كاملة.

ومن بين الأمثلة التي جاء بها ابن البناء -وهي كثيرة التّرداد عند من سبقوه أو تأخروا عنه- والتي جعلت من تماسك النص وسبكه قمّة الإبداع القرآني، بعيدا عن

---

[1]- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية ولسانيات النّص، المرجع السابق، ص 80.

[2]- ابن البناء ، الرّوض المريع، ص 158

*- جاء في صفوة التفاسير: الإنابة بتكرير الاسم زيادة في التعظيم والاعتناء بشأنهم وقال القرطبي: التكرار هنا لفائدة تذكير بوجود ملك واحد وإله واحد عند التعدد، الصابوني، م .س، ص 226 227.

*- لقد اختلفت ترجمة مصطلح الاتساق والانسجام (Cohésion-Cohérence)في العربية فمنهم من قال بمصطلح الاتساق والبعض منهم قال بالسبك أو الترابط الشكلي أو النحوي،أمّا المصطلح الثاني فمنهم من ترجمه بالانسجام أو الترابط الدلالي أو الحبك فالذين قالوا بالاتساق أو الترابط الشكلي أو النحوي، ومصطلح الانسجام أو الترابط الدلالي أو المعنوي كانت مرجعيتهم في ذلك وصف الظاهرة، أمّا الذين اصطلحوا عليه بمصطلح السبك والحبك فكان منطلقهم تراثي على أنّ المدونة التراثية تحوي هذين المصطلحين وبهذه العودة يمكن أن نبتعد عن الفوضى الاصطلاحية، كما لا يمكننا رفض الجديد لما فيه من إغناء للغة العربية وإحياء لها.

الجدال اللّساني المعاصر قوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَفِلُونَ﴾ سورة الروم، الآية 7، والشاهد ها هنا، (هم) وعلّق ابن البناء العددي عليها بقوله: ((ومن هذا القسم ما يأتي تخفيفا على النفس من الاسترجاع إلى ما مضى فيبنى على الثاني دون الأوّل))[1]، وفيه من البلاغة وقوة البيان، ما يعجز البشر عن الإتيان بمثله، ولذلك قصرت دون بلاغته الفهوم.

و قد كان السجلماسي**، أوغل في تبيان النوع الأول من التكرار وهو البِنَاءُ ، وانفرد بتحليل جميل و تعليق فريد على هذه الآية، ممّا جعلها بحق شاهدا على السّبك الذي حلّ بقوّة في القرآن الكريم، فقال السجلماسي: ((فقوله " هم " الثاني بناء على الأوّل لمّا طال القول، وكان قوته بوجه ما قوّة التأكيد اللّفظي ... ولا غرو والبناء بلاغة بديعة وسبيل من البيان عجيبة، تدل على قوّة مُنَّةِ المتكلّم في العبارة عن معانيه وتحفظه فيها بما يخل في القول بمبانيه))[2]، وقد استعمل القرآن الكريم الكثير من هذه العبارات، في سوره الكريمة، كما أبان عن سر الإعجاز في توظيف المباني التي جعلت من القرآن الحكيم، قِبلة العلماء والبلغاء على حد السواء.

وإلى جانب تعليق السجلماسي وابن البناء العددي، نلمس ما في التكرار هاهنا من تنشيط لذاكرة المتلقي وما نجم عنه من ترابط الكلام وانسجامه، والذي جاء بسبب من مخافة طول العهد وهذا ما نصّ عليه ديبوجراند في كشفه عن إنجازات علم النفس المعرفي والإدراكي وعلاقاته الوطيدة مع دراسة الذاكرة ومدى فاعليّة

---

[1]- ابن البناء العددي، المصدر السّابق، ص 160

** - لم يتوصّل محقّق كتاب السّجلماسي إلى تاريخ محدّد حول حياة النّاقد إلّا أنّ ما ثبت لديه أنّ العلامة قد عايش فترة ما بين القرن السابع وبداية القرن الثّامن للهجري، فكتابه "المنزع البديع" قد أنهى تأليفه سنة 704هـ. ينظر: ، القاسم أبو محمد السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح، علال الغازي، مطبعة النجاح الجديدة، ، 1980، ص46-48.

1- القاسم أبو محمد السجلماسي، المصدر السابق، ص 478.

التكرار في تنشيطها على عدّة مستويات.

5-ب- التّضام والتّعارض:

يدخل كل من الطباق والمقابلة ضمن خاصيّة التّعارض أو التّضام، ذلك أنّ هذا النّوع من فنون القول إنّما يقع في المتضادّ أو المتقابل من الأقوال، ولهذا الصنف باع في أقوال المتقدّمين، ذلك أنّها –الطّباق والمقابلة- من المسائل الّتي تأسّس عليها فنّ البديع، لما تخلقه من جماليات وفنّيات داخل القول الواحد.

وما يلاحظ حول هذا المفهوم أنّه كغيره من المفاهيم قد ورد على اختلاف في استعمال المصطلح، ولكن التعبير عن الغرض نفسه، فمثلا نجد النّاقد "قدامة بن جعفر" يفرد للتّعبير عن ظاهرة التّعارض مصطلح "التّكافؤ" والّذي عُبّر عنه في مدونات أخرى بمصطلح الطّباق أو المطابقة...الخ، ومن ثمّ فهو يعرّفه قائلا: ((وهو أن يضع الشّاعر شيئا أو يذمّه ويتكلّم فيه، أيّ معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئين. والّذي أريد بقولي متكافئين في هذا الموضع أي متقابلين إمّا من جهة المصادرة أو السّلب والإيجاب أو غيرهما من أقسام التّقابل كقول أبي الشّعب العبسي:

*حُلْوَ الشَّمَائِلِ وَهُوَ مُرٌّ بَاسِلُ **** يَحْمِي الذَّمَارَ صَبِيحَةَ الأَرْهَانِ*))[1].

ويخصّ "قدامة" هذا الضّرب من البديع أصحاب الصّنعة أي المحدثين أكثر من المتقدّمين فيقول:((وقد أتى المحدثون من التّكافؤ بأشياء كثيرة، وذلك أنّه بطباع أهل التّحصيل والرّويّة في الشّعر والتّطلب لتجنيسه أولى منه بطباع أهل الهاجس*، بحسب ما يسنح من الخاطر مثل الأعراب ومن جرى مجراهم))[2]،في حين يعتبر الجمع بين المتناقضات من الدّواعي الّتي تضيم النّفوس حسب رأي العلوي، وبغية إيضاحه

[1] - قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، ص147- 148.

* - القائلين على الهاجس: يقصد بها القائلين بالطّبع لا بالتّكلف.

[2] - المصدر السّابق، ص150.

الأمر يضرب عدّة أمثلة لذلك من بينها:((ما قاله أبو تمّام:

*وَظَلَمْتَ نَفْسَكَ طَالِباً إِنْصَافَهَا **** فَعَجِبْتُ مِنْ مَظْلُومَةٍ لَمْ تُظْلَمِ.*

... فقد أعجب في بيته هذا بجمعه فيه بين النّقيضين الظلم، والإنصاف))[1].

كما قد تدخل تحت أبنية التّضام علاقات أخرى كالتّعارض والتّضاد، وإذا ما أردنا الحديث عن هذا الفصل وفق الرؤى التراثية العربية، فإنّه فصل له أضربه وفنّ له أسسه، على أنّ هذا المصطلح قد أُلفِيَ على عدّة استعمالات منها: التّضاد والتكافؤ والمقابلة والتّطبيق والطّباق، وهذا الضّرب من التّجنيس عند "العلوي" يقع على عدّة أوجه ذلك ((لأنّ الشيء ربّما قوبل بضدّه لفظا، وربّما قوبل بضدّه من جهة المعنى، وتارة يقابل بمخالفه، وتارة يقابل بما يماثله))[2].

ويعرّف "قدامة بن جعفر" المقابلة بقوله: ((وهو أن يصنع الشّاعر معاني يريد التّوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصّحة، ومثال ذلك قول أحدهم:

*وَإِذَا حَدِيثٌ سَاءَنِي لَمْ أَكْتَئِبْ **** وَإِذَا حَدِيثٌ سَرَّنِي لَمْ أُشِرِ))*[3]

ويقول "ابن الأثير" فيما نصّه عن هذا المبحث: ((المقابلة بين التّقسيم والطّباق، وتتصرّف في أنواع، وأصلها أن يرتّب الكلام على ما يجب، فيعطى أوله ما يليق به أوّلا، وآخره ما يليق به آخرا، ويؤتى في الموافق بما يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه، وأكثر ما تجيء في الأضداد، فإذا جاوز الطّباق ضدّين كان مقابلة))[4] .

في حين يكون التّضاد عند ابن البنّاء العددي من الأمور الّتي تقع فيها المناسبة

---

[1] - العلوي، الطّراز، ج02، ص70.

[2] - المصدر نفسه، ج02، ص

[3] - ينظر، قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، ص141-142.

[4] - ابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، تح: نورى القيسي، حاتم الضّامن، هلال ناجي، دار الكتب للطّباعة والنّشر، منشورات جامعة الموصل، دط، 1982، ص144.

وهو مبدأ تقوم عليه تحليلاته، وحيال ذلك يقول: ((وقد تقع المناسبة بين الأضداد، يقصد بذلك المقاومة، والمغالبة، ويسمّى المكافأة كقول النّاظم:

*إِذَا أَيْقَظَتْكَ حُرُوبُ العِدَا **** فَنَبِّهْ لَهَا عُمَرًا ثُمَّ نَمْ*))[1]،

فقوله إنّ المناسبة مبنيّة على التّضاد والمغالبة قد نبّه إليها في الشّاهد الشّعري الّذي أخذه عن بشار بن برد، ((فالنّوم يضاد اليقظة وانتباه عمر للحروب يضادها، ونسبة حروب العدا إلى زوالها بعمر ، كنسبة يقظته إلى زوالها بنومه فكأنّ النّاظم قال: إذا أيقظتك حروب العدا فأزل الحرب بعمر، وأزل إيقاظها بالنّوم))[2]، وعليه فإنّ التناسب المعتبر عند "ابن البنّاء العددي" المبني على الحدود الأربعة المتوازيّة يرتكز هاهنا على (العدا، الحروب، عمر، الفعل) فيكون بذلك حذف الوسطان اختصارا وذكر الطّرفان امتثالا للصيغة التناسبيّة الريّاضيّة الّتي قال عنها:((ولا بدّ في ترتيب المتناسبة من مشاكلة النّظم)).[3]

بالنّظر إلى الخاصيّات الّتي تميّز كلّ لغة عن غيرها، وبالإجماع على أنّ اللغة العربيّة متفرّدة في تشكلّها وفي بنيّتها اللّغويّة، فإنّ مباحث القدامى قد ضمّت عددا من الظواهر الّتي لم يشر إليها علماء لسانيات النّص الغربية، إلاّ أنّها ومن وجهة نظر علماء العربيّة قديما وحديثا تساهم وبشكل كبير في خلق اتساق النّص من بينها: التّقديم والتأخير والمؤاخاة بين الألفاظ والمعاني...، فأنظمة البناء في اللّغة العربية لا يمكن حصرها في بضع صور للاتساق، ذلك أنّها بحر لا ينضب، لذا سنوردها ضمن المبادئ الّتي تساهم في خلق اتّساق النّص عند علماء العرب القدامى.

---

[1] - ابن البناء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص109.

[2] - المصدر نفسه، ص109.

[3] - نفسه، ص110.

6- المؤاخاة بين الألفاظ والمعاني:

أولى القدامى كبير اهتمام بقضيّة ائتلاف اللّفظ مع المعنى، انقسم جرّاها العلماء شيّعا: شيعة من أنصار اللّفظ وأخرى من أنصار ، ومنهم من وقف موقف الوسط، ذلك أنّ وضع اللّفظ بإيزاء المعنى يستحق إنعام النّظر وإعمال الفكر، فإذا جاد ائتلافهما جاد السبك وحسن الحبك والعكس. وعليه لا يمكن لقارئ أن يرتحل بين طيّات المدوّنات التّراثيّة دونما الوقوف على تأسيس هذه المسألة.

ومن الأعلام الأُوَل الّذين أشاروا إلى قضيّة اللّفظ والمعنى"الجاحظ" حيث يقول:((المعاني مطروحة في الطّريق، يعرفها العربي والعجمي، وإنّما الشأن في تخيّر الفظ وإقامة الوزن...))[1]، يعلّق محمد الصغير بناني على هذا القول قائلا:((وهذا النّص طالما سيء فهمه، لأنّه يجب – في رأينا حمله على اللانهاية، لا على معنى الاحتقار وعدم اللامبالاة بالمعاني. لأنّ المعاني المطروحة في الطريق في هذه النظرية هي جميع الكائنات الّتي تملأ الفضاء وتعمّره))[2].

يقول ابن أبي الأصبع المصري:((من حالات ائتلاف اللّفظ مع المعنى أن يكون اللّفظ جزلا إذا كان المعنى فخما، ورقيقا إذا كان المعنى رشيقا، وغريبا إذا كان المعنى غريبا بحتا، ومستعملا إذا كان المعنى مولّدا محدثا، كقول الزهير:

*أَتَافِيَّ سُعْفاً فِي مُعَرَّسِ مُرْجَلِ ***** ونُؤْياً كَجِذْمِ الحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ*

*فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا ***** أَلَا اِنْعَمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاسْلَمِ*

فإنّ زهيرا لمّا قصد إلى تركيب البيت الأوّل من ألفاظ تدلّ على معنى عربيّ لكنّ المعنى غير غريب، ركّبه من ألفاظ متوسّطة بين الغرابة والاستعمال، ولمّا قصد في البيت

[1]- أبو عثمان الجاحظ، الحيوان، ج03، تح: عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1949، المجلد3. ص131-132.

[2]- محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ص142.

الثّاني إلى معنى أبين من الأوّل وأعرف وإن كان غريبا ركّبه من ألفاظ مستعملة معروفة))[1]، فالفكرة الّتي يحاول "ابن أبي الأصبع" التّأسيس لها انطلاقا من ائتلاف اللّفظ مع المعنى، هي أن يتخيّر المتكلّم الألفاظ أثناء نظم الكلام ويلائمها مع مقتضى المعنى. فحقّ المعنى الغريب اللّفظ البائن، وحقّ المعنى المتداول المستعمل اللّفظ الغريب قليل الاستعمال.

أمّا "العلوي" فيقول في فصل المؤاخاة بين المعاني -على إثر حديثه عن المقابلة بين الألفاظ والمعاني-: ((فلنذكر على أثره الكلام في المؤاخاة بين المعاني، والمؤاخاة بين الألفاظ، فأمّا المؤاخاة بين الألفاظ فإنّه ينبغي ويحسُنُ مراعاتها، كالإفراد والتّثنيّة والجمع، وغير ذلك من الأحكام اللّفظيّة، فإذا كان الأوّل مفردا استُحِب في مقابله أن يكون مفردا مثله، وهكذا إذا كان مجموعا، ... وهكذا قول أبي نوّاس في وصف الخمر قال:

*صَفْرَاءُ مَجّدُهَا مَرَازِبُهَا **** جَلَّتْ عَنْ النُّظَرَاءِ وَالْمُثَلِ*

فجمع ثمّ أفرد في معنى، فكان الأحسن أن يقول"والأمثال" ليطابق "النّظراء"، أو يقول "النّظير" ليطابق "المثل"))[2]. فالتّطابق بين الألفاظ داخل المتواليات الجمليّة يخلق رابطا نحويا بينها، لأنّ الاتّساق بين الجزء من شأنه أن يخلق تماسكا بين الكلّ.

وأمّا فيما يتعلّق بالمؤاخاة المعنويّة، فهي ما يقع في فواصل الآيات، وقد ضرب لها أمثلة من ذلك قوله تعالى:﴿*أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ*﴾ الحج:63. وتفسيرا للمؤاخاة في المعاني في هذه الآية يقول:((إنّما فصلها بقوله "لطيف خبير" لما فيه من المطابقة لمعناها، لأنّه ضمّنها ذكر

[1] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، ص190.

[2] - العلوي، الطراز، ج02، ص203.

الرّحمة للخلق بإنزال الغيث لما فيه من المعاش لهم ولأنعامهم، فكان لطيفا بهم خبيرا بمصالحهم))[1].

7- التّقديم والتّأخير:

تحفظ ألفاظ العربية لنفسها نظام التّراتبية، ولا يقع التّقديم والتّأخير* فيها إلّا لغرض بلاغي، وفي ذلك يقول أبو هلال العسكري: ((وينبغي أن ترتّب الألفاظ ترتيبا صحيحا؛ فتقدّم منها ما كان يحسن تقديمه، وتؤخّر ما كان يحسن تأخيره، ولا تقدّم منها ما يكون التّأخير به أحسن ولا تؤخّر منها ما يكون التّقديم به أليق))[2]، فعلى الرّغم من جواز حدوث التّقديم والتّأخير ولكن يجب معه دائما مراعاة الأحسن في تراتيب الكلام حتّى لا يقع الخلط ويحصل النّفور عند سماعه، ويضرب لنا العسكري مثلا عن التّقديم غير الجائز بقول ابن طباطبا:

وعجلة تشدو بألحانها **** وكانت الكيّسة الخادمة.

فيقول: ((لو قال : "وكانت الخادمة الكيّسة" كان أجود))[3] ، ففي كلام العرب لا تقدّم الصّفة على الموصوف، وإذا ما حدث ذلك فإنّه يحدث خللا في سبك الكلام.

ويذهب بعض علماء النّحو والبلاغة والنّقد إلى القول بأنّ ظاهرة "التّقديم والتّأخير" تقع لمراعاة وجهين أو غرضين:

1- الاختصاص.

---

[1] - العلوي ، الطّراز، ، ص204.

* - ظاهرة التّقديم و التّأخير والّتي أسالت الكثير من حبر التّراثيين - سواء كانوا بلاغيون أو لغويون- تدخل ضمن عنصر "اللعب اللّغوي" وفق الأطر الألسنيّة النّصيّ. ينظر: أحمد مدّاس، لسانيات النّص نحو منهج لتحليل الخطاب الشّعري، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط02، 2009، ص85 وص247.

[2] - أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص152.

[3] - المصدر نفسه، ص152..

2- مراعاة نظام الكلام؛ وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلّا بالتّقديم، وإذا أخر المقدّم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص.[1]

وللتوضيح أكثر نضرب مثالا لكلا الوجهين،فحصر التّعبير على وجه الاختصاص مثلا يقع في قوله تعالى: ﴿ *أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ * وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ * بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ*﴾ سورة الزمر، الآية: 64-65-66، يعلّق "ابن الأثير" على هذه الآية في أن قدّم المفعول على الفعل والفاعل (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ) ليكون اختصاص العبادة لله وحده عزّ وجلّ دون غيره، لأنّه لو وقع المفعول في موضعه لجاز إيقاع الفعل على أيّ مفعول شاء.[2]

أمّا فيما يتعلّق بمراعاة نظام الكلّام فمنه قوله تعالى: ﴿*فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفة موسى * قلنا لا تخف إنّك أنت الأعلى* ﴾ سورة طه، الآية 67-68.، وتقدير الكلام: فأوجس موسى في نفسه خيفة وإنّما قدم المفعول على الفاعل وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجرّ قصدا لتحسين النّظم.[3]

ويطرح "العلوي" في هذا الفصل تفسيرا مغايرا لبعض العلماء حول قوله تعالى : ﴿*إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين* ﴾ سورة الفاتحة، الآية 05. على أنّ التقديم وقع في هذه الآية بغرض تخصيص العبادة للمولى عزّ وجلّ وهذا مذهب أغلب علماء البيان، وهذا فيه نظر من جهة الإمام "العلوي" ذلك أنّه ورد في بعض الآيات تقدّم الفعل على المفعول كقوله تعالى: ﴿*وَاعْبُدْ رَبَّكَ*﴾ ، وقوله أيضا: ﴿ *وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ* ﴾ سورة الحجر الآية، 99. سورة الحج، الآية 77، وغير هذه الآيات كثير، وهنا يأتي العلوي بحجّته

[1] - ابن الأثير، المثل السّائر، في أدب الكاتب والشّاعر، القسم الثاني، ص211.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ج02، ص212.

[3] - ينظر: نفسه، ج02، ص 212.

قائلا:((فلو كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه في هذه الآيات كلّها، فلمّا ورد مؤخرا عن الفعل والمعنى واحد بطل ما قاله))[1]، في حين أنّ هناك من يذهب إلى أنّ التّقديم قد وقع مراعاة لحسن الانتظام.

وبين هذين الموقفين يقف الإمام "العلوي" موقف الوسط، فيقول:((والمختار عندنا أنّه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التّقديم من أجل الاختصاص، والتّشاكل، فيكون في التّقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعا فالاختصاص أمر معنوي، والتّشاكل أمر لفظي))[2]، وهذا أمر قد وقف عند حدوده وحاله ومآله الإمام العلوي وغيره، وتتبعه في هذا المقام عنصرا عنصرا، يشق على الباحث استجماع أمره وتدبير سبيله،لا لعسر فهم ولا لعدم مرجع، إنما لكثرة شوارده وواردة، وتواشج مسائله بغير نهاية وقلة دراية منا.

وعليه فإنّنا سنرتحل إلى ما له علاقة بالانسجام النصي الذي يبلوره حسه الدلالي انطلاقا من تحديد العلاقة بين الجمل المتوالية أو المفردة في علاقاتها بتناسب الخطاب، من خلال رصد التطابق الذاتي أو ما له علاقة بالتضمن والعضوية(تعالق المحمولات)، حيث تكون علاقة الكل بالجزء وعكسها هي مبنى النص.

ويبقى لنا أن نتساءل حول الحقيقة الفعلية لمصطلح الانسجام، فهل هو حقيقة تراثية مهّدت لتبئير مصطلح النص،أم هو اصطلاح غربي جديد محدث؟

[1] - العلوي، الطراز، ج02، ص38.

[2] - المصدر نفسه، ص38.

المبحث الثّالث: الانسجام: مرجعية الدّلالة التّراثيّة:

أولى العرب قديما كبير الاهتمام بقضية اللفظ والمعنى، ليتشكّل من خلال هذه الثّنائية اتّجاهين: مناصر للفظ ومناصر للمعنى، وإذا ما نحن تحدّثنا عن المعنى فهذا يحيلنا اعتباطا إلى البحث في مفهوم الانسجام عند التّراثيين، والّذي نلفيه بعدد من المصطلحات من بينها: السبك، تآخذ المعاني وغيرها.

1- ترابط الخطاب:

ترابط الخطاب أو النّص هو جملة العلاقات الدّلالية الّتي تربط التّصوّرات والمعارف عبر الروابط المنطقيّة والمعنويّة الّتي تحكم المتواليّة الجمليّة داخل النّص الواحد، وهذه خاصيّة لا يمكن أن يفرغ منها أيّ نصّ أدبي، كما لا يمكن لأيّ ناقد إغفال هذه النّقطة تصريحا كان كلامه أو تلميحا.

وبالنّظر إلى الفكر التراثي العربي فإنّنا نقف على جملة من الحقائق الدّالة على كمال الوعيّ عند المتقدّمين بهذه الخاصيّة، فالجاحظ مثلا من الأوائل الّذين أولوا العناية بهذا الجانب من خلال النّص الّذي استشهد به على ضرورة تماسك أجزاء الخطاب، والّذي مفاده: ((قال بعض الشعراء لصاحبه: أنا أشعر منك، قال: ولم؟ قال: لأني أقول البيت وأخاه وأنت تقول البيت وابن عمّه))[1]، فالتوارد في الأبيات يخضعها لنظام التراتبية وذلك ما يخلق ترابطا داخل النّص.

فجعل البيت بمحاذاة غيره من الأبيات لا يمكن أن يحدث اعتباطا، فـ ((الأخوة والعمومة في كلام ابن لجأ إشارة إلى درجة قوة التّرابط الدّلالي بين سلاسل المنطوقات المتواليات، ممّا يصير به النّص كلّا موحّدا دالّا))[2] وعليه يكون لزاما على المؤلف أن يتوخى ترتيب الأبيات مراعيا تناسقها وتماسكها، وعلى هذا الأساس تبنى

[1] - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج01، ص228.

[2] - محمد العبد، النّص والخطاب والاتّصال، ص102.

الروابط المنطقية بين الأبيات والكلام بصفة عامة.

ومفهوم الروابط يحيلنا مباشرة إلى خاصيّة التّركيب ذلك أنّ لا قائمة للروابط من دون تركيب، وهذه الأخيرة أشار إليها النّاقد "قدامة بن جعفر"في معرض حديثه عن خاصيّة التّرابط، ولكنّ إشارة قدامة لا تقتصر على التّرابط بين المتواليات الجمليّة وإنّما تجاوزت نظرته ذلك إلى التّرابط القائم بين جملة من المتصوّرات. فبداية يتحدّث "قدامة" عن أقسام الشّجاعة والعفّة والعدل، ثمّ يورد تركيبات المقدّمات السابق ذكرها ليتوصّل إلى النّتائج والّتي تتمّ عن طريق ((تركيب بعضها ببعض))[1].

تبدو عناية "الجرجاني" بالمعاني بيّنة، فبدونها لا يمكن أن يكتمل النّص حتّى لو

كانت جمله صحيحة نحويا*، وفي ذلك يقول:((والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنّك إذا

---

[1] - أبي فرج قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، لبنان، دط، دت، ص98.

* - امتزج توجه عبد القاهر الجرجاني بين النحو والبلاغة، ولذا نجده يؤكد على توخي معاني النحو في الكلام مع مراعاة الأوجه البلاغية والبيانية وتتبع استقامة المعاني، يقول درويش الجندي: ((كان عبد القاهر نحويا... وكان الارتباط الأساسي للنحو باللغة القائمة على الألفاظ- مدعاة إلى اتهام النحو باللفظية، وإلى غفلة أرباب هذه التهمة عن قيمة النحو في أداء المعاني ومساعدة اللغة على الإفصاح عنها...، ومن بين تلك المناقشات التي كانت تدور حول القضية ما نقله أبو حيان التوحيدي والتي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وبين أبي بشر متّى بن يونس المنطقي...، وقد استبنا من هذه المناقشة، أنّ أبا سعيد السيرافي يقرر أنّ مهمة النحو لا تقتصر على صحة التركيب من الناحية الإعرابية وأنّ النحو من شأنه مراعاة المعاني قبل مراعاة الألفاظ، وابن جنّي يدعو النحويين إلى مراعاة الأولية للمعنى على الإعراب فيقول:" فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمة تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تركت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب")). ينظر: درويش الجندي: نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، دط، 1960. ص48-49. وفي هذا مدعاة إلى لفت أوجه النظر نحو آراء التراثيين في اهتمامهم بالانسجام، وضرورة التنسيق بين النحو والمعنى.

عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها بالنطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل))[1] ، يظهر من خلال القول المتقدّم ذكره وعيّ الجرجاني الكامل بحقيقة التّرابط والتّماسك، فصحّة التّراكيب النّحويّة ليست كفيلة بأن تخلق لنا نصّا محكما منسجم الأوصال وهو ما يصطلح عليه "الجرجاني" بالنّظم، ولكن يقتضي الأمر مراعاة التّناسب بين المعاني ضمن النّسق الدّلالي وهذا ما يعطينا صفة التّرابط بين أجزاء النّص. وما نستخلصه ممّا تقدّم أنّ "الجرجاني" قد سبق علماء لسانيات النّص في الإشارة إلى خاصيّة التّرابط.

لا يتوقف بناء التّرابط داخل البنيّة النّصيّة على التناسق بين المعاني فقط، فمن خلال أقوال "ابن الأثير" و"العلوي" يمكن لنا أن نفهم أنّ الخلل في التّركيب يحدث انقطاعا لخيط التّرابط النّصي، لذلك نجد ابن الأثير في هذا الصّدد يقول:((...ما وجدته لهذه الألفاظ من المزيّة الظّاهرة إلاّ لأمر يرجع إلى تركيبها، وأنّه لم يعرض لها هذا الحسن إلّا من حيث لاقت الأولى بالثّانيّة والثّالثة بالرّابعة، وكذلك إلى آخرها))[2]. فلا يمكن لنا أن نرجع مزيّة تركيب النّصوص إلى صحّة تراكيبها النّحويّة، فلخاصيّة الحبك أو التّرابط الدّلالي الأثر الكبير في حصول الفائدة وإيصال الغرض الّذي ينشده المؤلّف*.

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص49-50.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، السابق، ص166.

* - نجد ابن الأثير من أجل أن يوضّح الرّؤى أكثر يضرب مثلا بكلمة (تؤذي) والّتي وردت في موضعين مختلفين، فالأوّل في قوله تعالى:((فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث، إنّ ذلك كان يؤذي النّبي فيستحيّ منكم))سورة الأحزاب، الآية53. ونفس اللّفظة وردت في بيت شعر للمتنبي فيقول:

تلذّ له المروءة وهي تؤذي **** ومن يعشق يلذّ له الغرام، وعن ذلك يعلّق ابن الأثير قائلا:(وهذا البيت من أبيات المعاني الشّريفة، إلّا أنّ لفظة "تؤذي" قد جاءت فيه وفي الآية من القرآن الكريم، فحطّت من قدر البيت،

والمذهب نفسه ينهجه "العلوي"، إذ أفرد في كتابه"الطّراز" فصلا وسمه ببيان المنافرة بين الألفاظ ومراعاة حسن مواقعها وعنه يقول:((وإنّما حاصله هو أنّ إيراد اللّفظة غير لائق بموضعها الّذي وردت فيه فتورث في الكلام تنافرا، وتكون بمنزلة نواة في عقد درّ... فحاصل الأمر في المنافرة أنّ معناها وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له))[1]. خلاصة القول أنّه يجب على المؤلّف انتقاء الألفاظ وتخيير مواقعها، فليس الغاية رصف الكلمات وإنّما حصول الفائدة والاستحواذ على انتباه القارئ من خلال تتبعه لمعاني النّص دونما انقطاع أو تبايّن حتّى يظهر النّص وكأنّه قطعة واحدة.

ومن وجهة نظر أخرى، نجد أنّ من بين المفاهيم الأساسيّة الّتي بنى عليها "ابن البناء العددي" مشروعه النّقدي مفهوم المناسبة *، وهذا المفهوم طبّقه ابن البناء على عدّة ظواهر بلاغيّة منها: مشاكلة النّظم والّذي يحيلنا إلى مفهوم ترابط الخطاب من وجهة نظر الألسنيّة النّصيّة، وعن ذلك نجد ابن البناء يقول: ((ولا بدّ في ترتيب المتناسبة من مشاكلة النّظم، كما جعل امرؤ القيس الشّجاعة مع الكرم لأنّهما

لضعف تركيبها، وحسن موقعها في تركيب الآية... وهذه اللّفظة "تؤذي" إذا جاءت في الكلام ينبغي أن تكون مندرجا مع ما يأتي بعدها، متعلّقة به... وقد جاءت في قول المتنبّي منقطعة). ينظر: ابن الأثير، المثل السّائر، ج01 ص167. وكأنّا بابن الأثير يريد أن يوضّح على لفظة"تؤذي"في بيت المتنبي قد أحدثت خللا، وهذا الخلل قطع خيط انسجام البيت الشّعري، لذا فقد اعتبر ابن الأثير ما جاء بعد هذه اللّفظة بمثابة الكلام المستأنف أي مغايّر لما ورد في صدر البيت. وهذا يحيلنا إلى القول أنّ المتلقي بعد ورود كلمة"تؤذي" ينتظر كلاما يتمم معناها بخلاف ما ورد في بيت المتنبي. معنى ذلك أنّه يمكن لكلمة لا تقع موقعها أن تقطع ترابط النّص وتحدث اضطرابا فيه ولدى المتلقي في الوقت ذاته.

[1] - العلوي، الطّراز، ج03، ص34.

* - من بين الّذين اهتّموا بدراسة الفكر النّقدي لدى ابن البنّاء "محمد مفتاح" في كتابه التّلقي والتّأويل، وعن مفهوم المناسبة لدى النّاقد يقول أنّ :((أهمّ مصطلح مكوّن لجوهر كتاب ابن البنّاء هو: النّسبة أو المناسبة، أو التّناسب، فقد بنى على هذا المصطلح الرّياضي عدّة قضايا، وقسّمه عدّة أقسام، ورتّب عليه النتائج))، ينظر: محمد مفتاح، التّلقي والتّأويل، مقاربة نسقيّة، المركز الثّقافي العربي، ص45.

مصاحبان في الوجود، وقرن بين مركوبين للذّة: الجواد في الصّيد، والكاعب ذات الخلخال في المتعة))[1].

2- **التدرّج:**

التّدرج كما يصطلح عليه ضمن الأطر اللّسانيّة النّصيّة مبحث كثير الدّور في تأليفات القدامى، وقد أُسِيل حوله الكثير من الحبر لما يعتليه من الأهميّة كونه من الرّكائز الّتي تتأسّس عليها بنيّة النّصوص، وقد جعله القزويني من قبيل الفصيح من المعاني وعنه يقول: ((فالكلام الخالي من التّعقيد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الأوّل إلى معناه الثّاني الّذي هو المراد به ظاهرا، حتّى يخيّل إلى السّامع أنّه فهمه من سياق اللّفظ))[2]، فالقدامى وبعد تقنينهم لقواعد الفصاحة وهي خلو اللّفظ من التّعقيد، وجّهوا عنايتهم بالمعاني، فالألفاظ أجساد والمعاني أرواحها وحقّ اللّفظ الشّريف المعنى الشّريف، ولذا نجد "القزويني" يصرّح بأنّ السّلسة الصحيحة الخاليّة من التّعقيد ما كان الخروج فيها من معنى لآخر دون تبايّنٍ، يستدعي أوّله آخره.

وفي معرض حديثه عن التدرج من معنى إلى معنى على سبيل الخروج، يقول ابن طباطبا ((ويكون خروج الشّاعر من كلّ معنى يصنعه إلى غيره من المعاني خروجا لطيفا))[3]، ويلزم لهذا التد رج أمورا لا بد من التفطّن إليها: فقال في سياق الحديث عن مواضعها:((ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى. الأول الابتداء لأنه أول ما يقرع السّمع فإن كان كما ذكرنا أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه

[1] - ابن البنّاء العددي المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص110.

[2] - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص4-5.

[3] - ينظر للاستزادة : ابن طباطبا، عيار الشّعر، ص131.

ورفضه، وإن كان في غاية الحسن))[1]، وبذلك يكون الكلام/النص عنده على مراتب ثلاثة، تفضل في معانيها وتركيبها تباعا.

وعن معنى التخلّص يقول القزويني:((التخلص ونعني به الانتقال مما شبب الكلام به من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما، لأن السامع يكون مترقباً للانتقال من التشبيب إلى المقصود كيف يكون، فإذا كان حسناً متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغائه إلى ما بعده، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس))[2]،فرعاية الملائمة شرط وجوب لسماع السامع وتعلقه بالقول، إذ النتيجة مرتبطة ولازمة عن تحريك نشاط السامع، وهو ما وجد عند المحدثين في كلامهم عن القراءة الثانية وفاتحة المتعة.

وحين يخلص إلى تعرية مفهوم الانتهاء ووجوب العناية بميسمه يقول: ((إنّه آخر ما يعيه السّمع ويرتسم في النفس، فإن كان مختاراً كما وصفنا جبر ما عساه ووقع فيما قبله من التقصير وإن كان غير مختار كان بخلاف ذلك، وربما أنسى محاسن ما قبله))[3]، وبذلك يكون الانتهاء مقترنا اقترانا كليا بحسن الابتداء.

ما نستبينه ممّا تقدّم من أقوال "ابن طباطبا والقزويني" أنّ العرب قديما قد وقفوا على ثالث أسس تقوم عليها البنيّة النّصيّة وهي: الابتداء والتّخلّص والانتهاء سواء كان النّص شعرا أو نثرا. من ثمّ فَهُمْ أضافوا إلى هذه المبادئ الثّلاث خاصيّة التناسب ووجوب رعايتها لتضمن تماسك وحدات النّص.

غالبا ما نلفي الأوّلون يربطون حسن التّخلّص كخاصيّة متعلّقة بالقصيدة المركّبة من مجموعة من الأغراض المختلفة، إلّا أنّا نقف على قول لـ "العلوي" وجّه

[1] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص205.

[2] - المصدر نفسه، ص206.

[3] - نفسه، ص207.

فيه خطابه إلى النّاظم والنّاثر فيقول:((ينبغي لكلّ من تصدّى لمقصد من المقاصد وأراد شرحه بكلام أن يكون مفتتح كلامه ملائما لذلك المقصد دالّا عليه، فما هذا حاله يجب مراعاته في النّظم والنّثر جميعا، ويستحبّ التزامه في الخطب والرّسائل والتّصانيف))[1]، فالافتتاح هو الوحدة البنائيّة الّتي ينبني عليها النّص، وهو في الوقت ذاته يحمل دلالة مبطّنة لما يأتي بعده وهذا ما يحقّق مبدأ المناسبة بين ما سبق وما سيلحق.

ووفاق ما تقدّم فحقّ مبدأ المناسبة أن يراعي المتكلّم انسجام فصول كلامه، فيربط بين أوّله وآخره، وعن ذلك يقول "العلوي":((ينبغي لكلّ متكلّم من شاعر أو خطيب إذا كان قد أتى بما يصلح من الافتتاحات الحسنة فلابدّ من مراعاة التّخلّص الحسن، لأنّه لابدّ من تقديم الغزل، أو ذكر الفخر، أو ذكر أطروفة أدب، ثمّ يذكر على أثره المدح))[2].

أمّا "ابن البنّاء" فيصطلح على التّخلّص بمصطلح "الخروج" *، وهو عنده الخروج من شيء إلى شيء، فقد يخرج من وصف شيء إلى وصف شيء آخر[3]. ويقع الخروج عند ابن البنّاء على أوجه:

1-إمّا تصريحا ويسمّى الخروج.

---

[1] - العلوي، الطّراز، ج02، ص141.

[2] - المصدر نفسه، ص102.

* - إنّ المتصفّح للمدونات التّراثيّة على اختلاف أفانينها يقف على التّنوع القائم في استخدام المصطلحات، والتّخلص من جملة المصطلحات الّتي وظّفت بعدّة أوجه كالخروج والتوسّل...الخ. ولعلّ التّخلص أسبق من غيره استخداما. وقد تكون أقدم إشارة إلى التّخلّص ما جاء في كلام ثمامة بن الأشرس. وقد وظّفه أيضا ابن طباطبا والقاضي الجرجاني وغيرهم. وأمّا اصطلاح الخروج فلعلّ أقدم إشارة ترجع إلى أبي العبّاس ثعلب(ت291ه) في كتابه قواعد الشّعر. وقد تبعه في استخدام هذا المصطلح ابن المعتّز(296ه). وقد تبعهم في ذلك العسكري وابن رشيق القيرواني، وابن البنّاء المرّاكشي. ينظر: محمّد العبد، النّص والخطاب والاتصال، ص123-124.

[3] - ابن البنّاء، الرّوض المريع، ص95.

2-إمّا تضمّنا ويسمى الإدماج.

3-أو يجعل أحد الوصفين عليه أهمّ من الآخر ويسمّى التّفريع.

4-أو يخرج لشيء مقصود بصورة أنّه غير مقصود. ويسمّى الاستطراد.

5-أو يخرج من إثبات الشيء إلى نفيّه بالقوّة أو بالفعل، ويقال له التّجريد.

6-ومنه ما يخرج من نفيّ الشيء إلى إثباته هو وغيره مبالغة ويسمّى الاستدراك.

7-أو يخرج في أثناء الكلام إلى شيء يعنّ له في قوله ويسمّى الاعتراض.

8-أو يخرج من حضور إلى غيبة، وعكسه، ويسمّى الالتفات.

9- أو يخرج في آخر كلامه إلى معنى لم يبن القول عليه، ويسمّى الاعتماد.[1]

وإذا ما سلّمنا بمبدأ المناسبة فيجب أن تحكم هذه الأخيرة كلّ فصول القول شعرا أو نثرا، ومن ذلك خاتمة القول، وقد بيّن العلماء القدامى في نقودهم أهميّة ضبط الخاتمة. وعلى هذا الأساس أوجب "العسكري" في الانتهاء أن يكون أجود، فيقول:((ينبغي أن يكون آخر بيت قصيدتك أجود بيت فيها وأدخل في المعنى الّذي قصدت له في نظمها))[2]، فإحكام الانتهاء يكون بمثابة النّتيجة لما تقدّم من القول، وتدعيما لمقصد النّص الّذي يرمي إليه المتكلّم.

يمكن لنا أن نتبيّن أنّ عناية التّراثيين بحسن الانتهاء فاقت عنايتهم بالابتداء كون الابتداء يأتي بعده كلام قد يستدركه أمّا الانتهاء فهو آخر شيء يقرع الأسماع لذا وجب على كلّ((بليغ أن يختتم كلامه في أيّ مقصد كان بأحسن الخواتم فإنّها ما يبقى على الأسماع، وربّما حفظت من بين سائر الكلام لقرب العهد بها، فلا جرم وقع الاجتهاد في رشاقتها وحلاوتها، وفي قوّتها وجزالتها، وينبغي تضمينها معنى تامّا يؤذن السّامع بأنّه الغاية والمقصد والنّهاية...فالخاتمة في كلّ شيء هي العمدة في محاسنه،

[1] - ينظر ابن البنّاء، الرّوض المريع، السابق، ص95-99.

[2] - العسكري، الصّناعتين، السابق، ص443.

والغاية في كماله))[1] . ومن محاسن الخواتم في نظر ابن أبي الأصبع أن يأتي التكلّم شاعرا كان أو ناثرا في نهاية كلامه بنكتة ترقص لها القلوب وتتّقد لها الأذهان وتغني عن النّسيب في المحبوب، وقد ضرب مثالا لذلك بما كان يتوّخاه القاضي الفاضل عبد الرّحيم.

ومن ثمّ يعود النّاقد"ابن أبي الأصبع" إلى المثل الأعلى في صناعة الكلام ليبيّن فيه مكمن حسن الختام، ويقول فيه:((وجميع خواتم السور الفرقانيّة في غاية الحسن ونهاية الكمال، لأنّها بين أدعيّة ووصايا وفرائض، وتحميد وتهليل، إلى غير ذلك من الخواتم الّتي لا يبقى في النّفوس بعدها تطلّع ولا تشوّق إلى ما يقال، كالدّعاء الّذي ختمت به سورة البقرة، والوصايا الّتي ختمت بها آل عمران...))[2].

3- الخطاب التّام والخطاب النّاقص:

حين نؤول إلى المدونة التراثيّة العربية فغالبا ما يشيرون إلى الخطاب النّاقص من خلال المصطلحات البلاغية كالكناية والاستعارة ذلك أنّها تعبيرات تستخدم للتعبير عن غير ما وضع له في الأصل.

كما سبق لنا الإشارة سابقا فإنّ الاختلاف في استعمال المصطلحات التّراثية، و"قدامة بن جعفر" كغيره ممن نستوضح لديهم هذا الاختلاف، ومن أمثلة ذلك تعبيره عن الكناية بمصطلح الإرداف والّذي يدخل ضمن خاصيّة الخطاب النّاقص، فالتّعبير بالإرداف ما هو إلّا خطاب مبطّن يوظّفه المؤلّف إيهاما للقارئ وإعمالا لفكره، وهو عند"قدامة" ((أن يريد الشّاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللّفظ الدّال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدلّ على معنى هو ردفه وتابع له، فإن دلّ

[1] - ينظر للاستزادة: العلوي، الطّراز، ج03، ص104-106. وابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، ص613.

[2] - ابن أبي الأصبع المصري، المصدر نفسه، ص620.

على التّتابع أبان عن المتبوع))[1] ويمثّل النّاقد لذلك بقول الشّاعر: "*بعيدة مهوى القرط إمّا لنوفلٍ*" ويقصد بـ "بعيدة مهوى القرط" أنّها تمتاز بطول جيدها.ولا يتوقّف النّاقد "قدامة" عند هذا الشّأن وإنّما يلفت العناية إلى خروج هذا الغرض عن فحوى مقصديّته ليميل بذلك إلى الغموض والتّعميّة، وهذا حسب رأي "قدامة"يقع على ضربين:

1- إذا ذكر الرّدف وحده وكان وجه اتباعه لما هو ردف له غير ظاهر.

2- أو كانت بينه وبينه أرداف أخر كأنّها وسائط وكثرت حتّى لا يظهر الشيء المطلوب بسرعة إذا غمض.[2] وهذان الضّربان عنده من عيوب الشّعر لأنّهما سبيلان لانغلاق وإبهام المعنى.

وذكر أيضا النّاقد في باب ائتلاف اللّفظ مع المعنى ضربٌ يدخل في حيّز الخطاب الضّمني؛ ألا وهو التّمثيل: ويقصد به ((أن يريد الشّاعر إشارة إلى معنى فيضع كلاما يدلّ على معنى آخر وذلك المعنى الآخر والكلام ينبئان عمّا أراد أن يشير إليه))[3]، ووفاق ذلك فإنّ التّمثيل خطاب مبطّن يحتمل المعنيين، لذلك فقدامة دائمة التّنويه على أن يبتعد الشّاعر بكلامه عن الغموض والإبهام، وخلاص الأمر عنده أن توجد القرينة الدّالة على المعنى الّذي يرمي إليه الشّاعر.

وعلى خلاف ما تقدّم لدى النّاقد "قدامة" نقف على قول لـ"ابن طباطبا" يفاضل فيه بين غموض المعنى ووضوحه فيقول:((الابتداء بذكر ما يعلم له إلى أيّ معنى يساق القول فيه قبل استتمامه، وقبل توسّط العبارة عنه، والتّعريض الخفيّ

[1] - قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، المصدر السّابق، ص157.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص159.

[3] - ينظر للاستزادة: نفسه، ص159- 160.

الّذي يكون بخفائه أبلغ في معناه من التّصريح الظّاهر الّذي لا ستر دونه))[1]، فالإبهام أو المعنى المخفيّ قصدا أكثر تحريكا لذهن القارئ وإعمالا لفكره، لذا فابن طباطبا يميل إلى المعنى المبهم. والحال نفسها عند ابن أبي الأصبع إلّا أنّ الإبهام عنده يقع في إيراد قول يحتمل معنيين متضادّين دونما تفسير من المتكلّم، وفيه يقول:((هو أن يقول المتكلّم كلاما يحتمل معنيين متضادّين، لا يتميّز أحدهما عن الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التّمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد إبهام الأمر فيهما قصدا))[2].

أمّا ابن الأثير فيصرّح في قول له بمصطلح الخطاب التّام والخطاب النّاقص، فيقول:((المعنى التّام هو الّذي يدلّ عليه معناه ولا يتعدّاه وأمّا المقدّر فهو الّذي لا يدلّ عليه لفظه بل يستدلّ عليه بقرينة أخرى))[3]، دلالة القول أنّ ابن الأثير على وعيّ تامّ على أنّ المعنى/ الخطاب إنّما يتحقّق وجوده على وجهين : تام ومقدّر، وكغيره من النّقاد فقد اشترط "ابن الأثير" وضوح القرينة ليتوضّح معنى الخطاب المقدّر ولا يقع القارئ في شيء من التّعميّة والغموض، فعيب الخطاب نثرا أو شّعرا غموض المعنى وعدم توصّل القارئ إلى كنهه ومنتهاه.

يدخل التّجريد ضمن آلية الخطاب التّام والخطاب النّاقص ذلك أنّه عبارة عن خطاب مبطّن لا يمكن للمتلقي أن يدرك حقيقته إلّا من بعد إنعام النّظر، ويعرّفه العلوي بقوله: ((فهو مقول على إخلاص الخطاب إلى غيرك وأنت تريد به نفسك، وقد يطلق على إخلاص الخطاب على نفسك خاصة دون غيرها))[4]، نفهم من ذلك أنّ المؤلّف إنّما يبغي تمويها للمتلقي من خلال خلق حلقة مفرغة ناتجة عن

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشّعر، السابق، ص23.

[2] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحبير، السابق، ص596.

[3] - ابن الأثير، المثل السّائر، السابق، ص74.

[4] - العلوي، الطّراز، ج03، م.س،ص41.

عدم توضيح توجّه الخطاب، ويعمد المتكلّم بتركها للقارئ حتّى يملأ هذه الفجوة من خلال معرفته للعالم مسبقا.

ثمّ ينتقل العلوي بعد عرضه لمفهوم التّجريد إلى تحديد أنواعه، والّتي هي تنبثق من صميم التّعريف ذاته فجعله على قسمين: التّجريد المحض و التّجريد غير المحض، وفي هذا المقام نورد مثالا عن كلّ نوع كما ذكرهما النّاقد:

* **التّجريد المحض:** ((وهو أن تأتي بكلام يكون ظاهره خطابا لغيرك وأنت تريد به نفسك، فتكون قد جرّدت الخطاب عن نفسك وأخلصته لغيرك، وهذا كقول بعض الشّعراء في مطلع قصيدة له:

إِلَامَ يَرَاكَ الْمَجْدُ فِي زِيّ شَاعِرٍ ***** وَقَدْ نَحَلْتَ شَوْقًا فُرُوعَ الْمَنَابِرِ

كَتَمْتَ بِعَيْبٍ الشّعْرَ حِلْمًا وَحِكْمَةً ***** بِبَعْضِهَا يَنْقَادُ صَعْبُ الْمَفَاخِرِ

أَمَا وَأَبِيكَ الْخَيْرُ إِنّكَ فَارِسٌ الْ ***** مَقَالِ وَمُحْيِي الدّرَاسَاتِ الغَوَائِرِ

وَأَنّكَ أَعْيَيْتَ الْمَسَامِعَ وَالنُّهَى ***** بِقَوْلِكَ عَمّا فِي بُطُونِ الدّفَاتِرِ

... ألا تراه في جميع هذه الخطابات ظاهرها يشعر بأنّه يخاطب الغير ، والغرض خطاب نفسه))[1]،فهذا موطن التجريد، وقد تم ذكره عند الكثير من البلاغيين القدامى في غير ما موضع من كلامهم.

* **التّجريد غير المحض:** ((وهو أن تجعل الخطاب لنفسك على جهة الخصوص دون غيرك، ومن ذلك ما قاله الأعشى:

*ودّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرّكبَ مُرتحِلُ **** وهلْ تُطيقُ فراقاً أيُّها الرَّجُلُ*))[2]، وعلى الرّغم من أنّ العلوي قد أورد القسمين وأردف لكل قسم أمثلة، إلّا أنّه عقب على النّوع الثّاني على أنّه نصف تجريد، وحجّته في ذلك أنّ المخاطب إنّما يخاطب غيره ليس إلّا.

[1] - العلوي، الطّراز، المصدر السابق، ج03، 41ص .

[2] - المصدر نفسه، ج03، ص41-42.

أمّا فيما يتعلّق بالمجاز وهو ضرب من الخطاب ضّمني على أنّها تحفظ له المزية دون الخطاب الحقيقي يقول العلوي:((...لما يحصل في المجاز من تلطيف الكلام وحسن الرّشاقة فيه، وتقرير ذلك هو أنّ النّفس إذا وقفت على كلام غير تامّ بالمقصود منه تشوّقت إلى كماله))[1]. فمع الحقيقة يحصل كمال العلم بالأمور أمّا المجاز ففيه ضرب من التّعميّة والّتي تخلق تحفيزا لذهن القارئ حتّى يتتبع خيوط المعاني ليصل في نهاية المطاف الغرض المنشود.

والحال نفسه نلفيه في فصل التّفسير والإبهام، ففي نظر النّقاد أنّ المتكلّم يعمد إلى الإبهام لأنّه ((ضرب من المبالغة، فإذا جيء به في كلام فإنّما يفعل ذلك لتفخيم أمر مبهم وإعظامه، لأنّه هو الّذي يطرق السّمع أوّلا فيذهب بالسّامع كلّ مذهب))[2]. فالإبهام دائما سابق للتّفسير، ويرجع ابن الأثير أمر أسبقيته أنّها من شأنها أن تعلي مقام الخطاب وتعظّم الأمر في ذهن القارئ، وهذا الضّرب كثير الدّور في الآيّ من القرآن الكريم.

4- ترتيب الخطاب:

بالنّظر إلى ما تقدّم حول خاصيّة التّدرّج في التّراث فإنّه يمكن لنا القول أنّ علماءنا كانوا على وعيّ تام بمدى أهميّة ترتيب الخطاب، لذلك جعلوا لكلّ نصّ بداية وموضوع/تخلّص وخاتمة، ولا يوجد تفصيل أفضل لخاصيّة ترتيب الخطاب ممّا ورد سابقا. ولكنّ كدليل نقدّمه على مدى عناية العلماء القدامى بفنون تشكّل الخطاب، وفي ذلك يقول العسكري معلّقا على بيت شعر:((للشّماخ:

كَالْقِسِيّ الْمُعَطّفَاتِ بَلْ الْ ***** أَسْهُم مَبْرِيَةً بَلْ الْأَوْتَارُ

[1] - العلوي، الطّراز، المصدر السّابق، ص45.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج02، ص196.

هذا ترتيب مصيب من أجل أنّه بدأ بالأغلظ، ثمّ انحطّ إلى الأدّق، وقد عيب ترتيب أبي تمّام في قوله: "أَوْ كَالْخَلُوقِ أَوْ كَالْهُلَابِ" فبدأ بالأنفس ثمّ انحطّ إلى الأخسّ، كما تقول: هو مثل النّجم، بل القمر، بل الشّمس، من الشيء إلى ما هو أعلى منه، وإذا قلت: هو مثل الشّمس، بل القمر، بل النّجم، لم يحسن))[1] .

ونحن نجول ونصول بين طيّات مؤلّف المظفر بن فضل العلوي "نضرة الإغريض" نجده لا يبتعد عمّا تقدّم عند سابقيه وحول مسألة تنزيل الخطاب يقول :((لا ينزل في الخطاب من علوّ إلى مهبط، لأنّ الأجدر أن يرتقي من انحطاط إلى علوّ))[2]، يجب على الشّاعر والمتكلّم أن يتمعّن في ترتيب خطابه وأن يضعه على المراتب الّتي يستدعيها المنطق، فمن المعلوم أن يكون البدء بالجزء قبل الكلّ، والأرذل فالأشرف...الخ.

أمّا "العلوي" فقد ذكر خاصيّة ترتيب الخطاب أثناء مناقشته لحجاج سيّدنا إبراهيم لوالده في أمر دينه في قوله تعالى:﴿ *وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدّيقاً نَبِيًّا(41) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً (42) يَأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءنِي مِنَ العِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّا(43) يَأَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً (44) يَأَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّا(45)* ﴾ سورة مريم الآية41-45، فيقول معلّقا:((...ساق معه الكلام على أحسن هيئة، ورتّبه على أعجب ترتيب، من حسن الملاطفة والاستدراج والرّفق في الخصمة والحجاج))[3]، فهذه الخواص الخطابية تعمل على استدراج المتلقي، والتّأثير في نفسه، على أن لم يأته بالإنذار جملة فيحصل

[1] - العسكري، الصّناعتين، ص224.

[2] - المظفّر بن فضل العلوي، نضرة الإغريض في صناعة القريض، ص398.

[3] - العلوي، الطّراز، ج02، ص149.

النّفور، كذا فإنّ في خطاب سيّدنا إبراهيم مراعاة لمكانة والده وعلى هذا جاء الخطاب مرتّبا على هذا النّحو.

ومن أدقّ الوقفات حول موضوع ترتيب الخطاب ما نلفيه في مدونة "المظفّر العلوي" في تعريفه للمتابعة، حيث يقول: ((المتابعة: في الكلام المنثور والشّعر المنظوم أن يأتي المتكلّم بالمعاني الّتي لا يجوز تقديم بعضها على بعض، لأنّ المعاني فيها متتاليّة، فالأوّل يتلوه الثّاني والثّاني يتلوه الثّالث، إلى أن ينتهي المتكلّم إلى غاية مراده))[1]، لقد جاء النّاقد في هذا التّعريف بمجمل القول وحقيقه جسّد من خلالها نظرته لترتيب الخطاب من خلال مصطلح عربي محض "المتابعة" ولنا فيه كفاية ووفاية.

وجملة القول فإنّ الحديث عن مفهوم النص في الموروث العربي تتقاسمه الكثير من المصطلحات التي كانت تشي بوجود النص ككينونة حية، تشكل طابعا معماريا قوامه الألفاظ ومادته المعاني، فكان من لوازمه أن عبّر عنه تارة بالصناعة وتارة بالنسيج وأخرى بالنظم، وقد أحصى محمد مفتاح للنص في التراث العربي أكثر من وجه في كتابه المفاهيم معالم، أنبأنا من خلالها بأن للنص وجودا في التراث النقدي العربي، كما أننا من خلال قراءتنا للمدونات التي أحصيناها في هذا الفصل عنّت لنا خصيصة لازبة فيه وهي أن المصطلحات البلاغية البديعية من أشكال المطابقة والمغالبة والرد والعكس ونحو ذلك،ساهمت إلى حدّ ما ثبوت نصوصية النص، وفقا للرؤية النقدية والبلاغية التي شاعت عند الأوليين، وهي تأسيس لا مفر منه للدراسات النصية المعاصرة. ذلك أننا في الفصل الثالث سنفرد الحديث عن معايير متعلقة تعلقا ذاتيا .

[1] - المظفّر العلوي، نضرة الإغريض في صناعة القريض، المصدر السّابق، ص183.

الفصل الثالث

النّاص والمتلقي في التراث النقدي العربي

المبحث الأول: النّص بين قصديّة المؤلف والووعي بالمتلقي.

المبحث الثّاني: المقبوليّة، منهج تأصيلي وتجديد اصطلاحي.

المبحث الثّالث: استراتيجية الإعلامية: رؤى تراثية.

بالنّظر إلى ما تقدّم في الفصل الثّاني من هذا العمل، فإنّ من جملة ما تأكّد لدينا أنّ علماءَ العرب قديما نقادا وبلاغيين قد اهتّموا بالنّص وطرق بنائه على المستويين: المستوى السّطحيّ والمستوى العميق، موجّهين خطابهم إلى المؤلّف /المتكلّم في أن يتوخّى الطرق المثلى من أجل إخراج عمله الأدبي في أبهى حلّة، لافتين بذلك عنايتهم بالمتلقّي ومُراعين ظروف وحالات استقباله لهذا النّص الأدبي شعرا كان أو نثرا. ((فالأداء اللّغوي –في عمومه- لا يتمّ له وجود فعليّ إلّا بوجود طرفين أساسين، هما : المنشئ والمتلقي، وللأوّل دوره الإنتاجي، وللثّاني دوره الاستهلاكي))[1].

إنّ الأمر الّذي نحاول تقصّيه والغاية الّتي نبغي الوقوف عندها من خلال هذا الفصل من عملنا هذا، هو السّعي إلى التّأسيس النّظري والضبط المنهاجي لنقود علمائنا التّراثيين في نقاشاتهم حول العناصر المشاركة في خلق العمليّة الإبداعيّة الّتي على أساسها يعرّف "ابن البنّاء" البلاغة على أنّها تعبير: ((عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها حصوله في النّفس متمكّنا من الغرض المقصود، وليس كلّ أحد من النّاس يسهل عليه الوجيز، ولا كلّهم يفهم إلّا من البسيط))[2]. يقرّ النّاقد البلاغي من خلال نصّه على أنّ الغاية من الكلام إحداث التّواصل والّذي قوامه: النّص، والمؤلّف، والمتلقّي، هذه الأخيرة تُجسّد مبادئ النّصيّة: فالقصديّة إنّما هي رؤى الكاتب حول النّص ومتلقّيه، والمقبوليّة هي موقف يصدر من المتلقّي سلبا أو إيجابا، والإعلاميّة تتحقّق بوجود النّص والمتلقّي معا.

ترتبط كلّ من معايير النّصيّة الثّلاثة القصديّة، والمقبوليّة، و الإعلاميّة ارتباطا تامّا بالمؤلّف والنّص وحالة متلقّيه، فالكتابة والقراءة وجهان لعملة واحدة، ذلك أنّ

---

[1] - محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر-لونجمان، ط01، 1995، ص194.

[2] - ابن البنّاء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص87.

القراءة كتابة ثانية للنّص أو هي إعادة صياغته وتركيبه وفق رؤى القارئ، والكتابة قراءة ولكن بطريقة أخرى[1]، فهي متعلقة بأفكار المؤلّف ومرجعياته، والّتي يبلورها إلى عمل إبداعي يتجسّد كيانه الفعلي عن طريق فعل الكتابة.

ووفقا لهذه الثّلاثيّة المؤسّسة ينبني التّفاعل بين عناصر التّواصل الثّلاث: الكاتب والقارئ والنّص، ويمكن على أساس ذلك أن نعتبر ((النّص الدّليل المرئي للتّفاعل المستقّل والهادف لدرجة ما بين كاتب واحد أو أكثر مع قارئ واحد أو أكثر من قارئ، وفيه يتحكّم الكُتّاب بالتّفاعل اللّغوي ويقدّمون معظم المادّة اللّغوية))[2]، والّتي تخلق فيما بعد قناة تواصل بين مجموع القرّاء وأفكار الكاتب.

على الرّغم من أنّ "رولان بارث"يرفض على أن نحصر النّص في الزّاوية الضيّقة كونه يؤدي الوظيفة الاتّصالية، بل ((يمكن لنا أن نصف العمل أو النّص الأدبي بأنه رسالة تؤكّد على ذاتها. وأعتقد أنّ هذا التّعريف يتيح لنا أن نفهم كيف أنّ الأدب قضيّة لا تنحصر بالوظيفة التّواصليّة))[3]. وانطلاقا من هذا التّأسيس جعل "محمد مفتاح" وظائف النّص متمثّلة في كلّ من "الإبلاغ" و"الانفعال" و"التّواصل"، على شرط

[1] - ينظر: منذر عيّاشي، الكتابة الثّانية وفاتحة المتعة، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط01، 1998، ص05.

[2] - ميشال هوي، التّفاعل النّصي، مقدّمة لتحليل الخطاب المكتوب، تر: ناصر بن عبد الله بن غالي، pdf، ص33.

[3] - رولان بارث، الأدب بلاغة، اللّغة والخطاب الأدبي، تر: سعيد الغانمي، المركز الثّقافي العربي، بيروت، 1993، ص57.

إذا غُيّبت إحدى هذه الوظائف فقد النّص الأدبي أدبيّته[1]، إذن فالنّص ليس مجرّد قناة تواصل أو إبلاغ هو أسمى من أن يكون وسيلة وإنّما هو بحدّ ذاته هدف وغاية.

وعليه يكون النّص متعلّقا بعمليتين: العمليّة الإنتاجيّة للمؤلّف والعمليّة التّأويليّة الخاصّة بالقارئ، فهذه الأخيرة تسنح للقارئ بأن يعيد بناء النّص ((وفقا لقواعد نظامه الّتي يتشكّل بها وليس وفقا لاعتبار من الاعتبارات الشّخصيّة والاستهلاكيّة الّتي يريد النّاقد أن يدلّ بها على الكاتب))[2]، فالنّص وبعد إنتاجه لم يعد ملكا للكاتب، كما أنّ قارئ اليوم ليس هو قارئ الأمس، فهذا الأخير صار أكثر وعيا بالعمل الفنّي الّذي يقوم به. فالكشف عن علامات الكتابة النصوصية لا بد لها من منتهى يصل إليه الكاتب والمتلقي، فإذا كان المعنى في بطن الشاعر كما قيل قبل ظهور النظريات النقدية الجديدة، فإن المعنى صار حديثا في بطن المتلقي، فكيف يصير النص بعد هذا الانعكاس بين هذه الأدوار وفق المخطّط القرائي التّراثي العربي؟ وما هي محدّدات فعل القصد والتّقبل عند نقادنا البلاغيين؟ وكيف يتحقّق مبدأ الإعلاميّة وفق الرؤى العربية التّراثيّة؟ .

[1] - ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، ص120.

[2] - منذر عيّاشي، الكتابة الثّانيّة وفاتحة المتعة، ص157-158.

المبحث الأوّل: النّص بين قصديّة المؤلف والوعي بالمتلقي .

1- تنظيرات القدامى لفعل القصديّة:

تنبو دراسات التّراثيين وتحليلاتهم عن وعيهم الثّاقب حول الكيفيات والطرق الّتي يتشكّل بها الخطاب؛ من ذلك رؤى الكاتب ومقاصده والّتي تعتبر الموجّه الأساسي لأفكار المتلقي، ذلك أنّ الكاتب وعند شروعه في فعل الكتابة لا بدّ له أن يضع في مخيّلته قارئا معيّنا يخاطبه ويحاوره حتّى يتمكّن من استنسال أفكاره، ((فالمؤلّف ينتج النّص ويكون مسؤولا عمّا يحمله هذا النّص من أهداف وغايات. أمّا الجمهور فهم القرّاء المستهدفون*، وهم الأشخاص المتخيّلون الّذين يخاطبهم الكاتب ويجيب عن تساؤلاتهم))[1] .

لقد ارتبطت آراء العلماء القدامى بعمليّة التّفاعل أو التّبليغ الّتي تتضمّنها النّصوص الأدبيّة جاعلين الدّافع الرّئيس لهذه العمليّة مقاصد الكاتب نفسه*، والّتي

---

* - يفرّق الباحث "ميشال هوي"Michael Hoey بين الجمهور وهم القرّاء الضّمنيون الّذين يقبعون في مخيّلة الكاتب أي هم من خلق الكاتب، في حين أنّ القارئ هو الشّخص الحقيقي الّذي يتعاطى النّص ويتعامل معه. وقد يتجاوب بصورة أقرب لتلك الّتي في ذهن الكاتب، وقد يكون أكثر تشعّبا واتّساعا، ولطالما كان للمؤلّف أناس أبعد مدى يخاطبهم بنصوصه. ينظر: ميشال هوي، التّفاعل النّصي، مقدّمة لتحليل الخطاب المكتوب، المرجع السابق، ص38.

[1]- المرجع نفسه، ص37. بتصرّف.

* - درج القصد كمفهوم ومصطلح في مدونات الأصوليين وعلماء الفلسفة المسلمين، ويرجع اهتمام الأصوليين بهذا المصطلح كون الشّريعة الإسلاميّة شريعة مقاصد من ثمّ فإنّها تجعل النّيّة أساس العمل لقوله صلّى الله عليه وسلّم:(إنّما الأعمال بالنيّات)، ومن المسائل الّتي كانت السبب الرئيس في بزوغ المصطلح واستواء عوده لدى الأصوليين مسألة البحث في أصل الكلام ونشأته، والّتي كانت مثار خلاف بين المعتزلة وخصومهم الأشاعرة، وجرّاء ذلك تبلور مفهوم القصد ومن خلاله مفهوم القصديّة، ومكمن الخلاف أنّ المعتزلة وعلى رأسهم القاضي عبد الجبّار(415ه) اشترط في الدّلالة الشّرعيّة واللّغويّة القصد زيادة على شرط المواضعة الّذي اكتفى به الأشاعرة، والذي لا تكمن معرفته إلّا بدلالة الكلام. ينظر: بوزيد صالحة، إشكاليّة القصديّة في الممارسة النّقديّة، المرجع السابق، ص54-55. كما وجّه الأصوليون عنايتهم إلى معرفة قصد المخاطَب وتحديد مرماه وأفردوا لذلك أبوابا في بحوثهم تناولوا فيها قصد الشّارع وقصد الخطاب في عمومه،/ وكان الهدف من ذلك أن لا تتصادم الفتوى بمعنى

تقف خلف كلّ عمل إبداعي. وما نلحظه حول الاستخدامات الاصطلاحيّة التّراثيّة في التعبير عن ظاهرة القصد أنّها تشهد تنوّعا ليس من قبيل الاختلاف وإنّما هو ثراء اصطلاحي، فمن الغرض إلى الحاجة، إلى المراد أحيانا وأحيانا أخرى يعبّرون بالفائدة.

إنّ اهتمام علمائنا قديما بالنّص الأدبي لم يتوقّف عند حدود البنى التّركيبيّة فيما يتعلّق بحسن التّأليف، وسلامة الأداء، وصحّة التّركيب، بل تعدّى الأمر ذلك ليرتبط بمقاصد المتكلّم وغاياته وقدرته على بناء قناة تواصليّة يوصل من خلالها أفكاره ورؤاه للمتلقّي، فكثيرا ما ارتبط تعريف البلاغة لديهم بقدرة المتكلّم على الإفهام في فكرة كثيرة الدّور في المدوّنات التّراثيّة على أنّ كل من أفهمك حاجته فهو بليغ[1].

وتدعيما لما أوردناه سابقا، نوجه العناية لقول الجاحظ في تعريفه للبيان والّذي يقول فيه: ((البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتّى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان؛ لأنّ مدار الأمر والغاية الّتي يجري القائل والسامع، إنّما هو الفهم والإفهام؛ فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك

من كتاب الله عزّ وجل أو تتعارض مع سنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أو تناقض مقصدا من مقاصد الشّريعة الّتي تهدف إلى إقرار العدل بما يساير المصلحة العامّة. فالقصد عند الأصوليين سمة جوهريّة ربطوها بخطاب الشّارع وأحكام الشّريعة. ينظر: موسى إبراهيم الإبراهيم، المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التّشريع،شركة الشّهاب، الجزائر، 1989، ص81.

أمّا عن القصديّة عند الفلاسفة المسلمين فقد فرّقوا بين المقاصد الأولى والمقاصد الثّانيّة، فالمقاصد الأولى تعنى بالأشياء وملامحها خارج العقل، أ مّا المقاصد الثّانيّة فهي المفاهيم الّتي تتعلّق بالمقاصد الأولى. ومن خلال ما تقدّم يبدو تأثّر الفلاسفة العرب بما قدّمه أرسطو جليّا. ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، دار قباء للنشر، القاهرة، 2007، ص170، pdf.

[1] - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين،ج01، 113.

الموضع))[1]، يمكن لنا أن نتبيّن من القول السّابق ذكره أربعة عناصر تتأسّس وفقهم العمليّة التواصليّة وهي: المعنى، القائل والسّامع، الأمر والغاية، ثمّ الفهم والإفهام، فالغاية الّتي يسعى لها القائل في نظر الجاحظ هي إيصال المعنى للسّامع وتحقّق فعل الفهم والإفهام، على أن تبقى المزيّة محفوظة في نظره للمُفهِم على المُتفهّم.

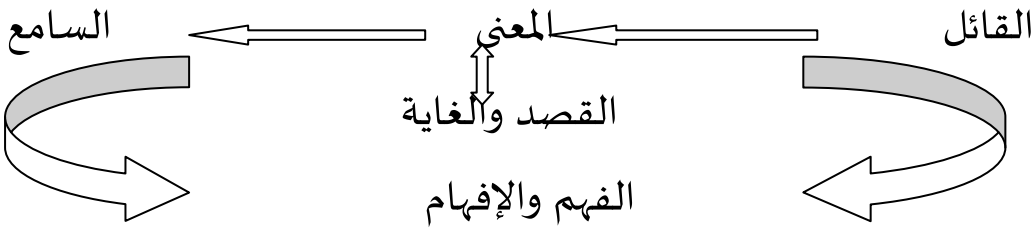

وليس ببعيد عمّا تقدّم ذكره، يورد الجاحظ أيضا قولا "لجعفر بن يحي" يعرّف فيه البيان قائلا:((أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك))[2]، فمعنى "يجلّي عن مغزاك": يظهر قصدك ويبيّن غايتك من خلال الكشف عن بنات الأفكار حتّى يقف المتلقي على مراد الكاتب من خلال تتبع المعاني، فالغاية من الكلام حصول الفائدة وتحقّق فعل التّواصل بين المتكلّم والسّامع.

ولا ينفك الجاحظ يولي عناية بقصديّة المبدع لما لها من كبير الأثر في إحكام صنعة النّص وطرق بنائه، فلا يمكن أن يتحقّق أيّ فعل في الوجود دونما هدف أو قصد يحرّكه وفي هذا الصّدد يقول الجاحظ:((ولو أنّ رجلا من الباعة صاح: من يشتري باذنجان؟ لقد كان تكلّم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات، وكيف يكون هذا شعرا، وصاحبه لم يقصد إلى الشّعر؟ ومثل هذا المقدار من الوزن قد تهيّأ في جميع الكلام. وإذا جاء بالمقدار الّذي يعلم أنّه نتاج الشّعر، والمعرفة بالأوزان والقصد إليها

[1] - الجاحظ، البيان والتّبيين، المصدر السابق، ص76.

[2] - المصدر نفسه، ج01، ص106.

كان ذلك شعرا))[1]. مفاد الأمر أنّ المقاصد محرّكة للمعاني مفاتيح للأقوال ومنبع التّفريق بين الشّعر والنّثر، دافعة المستقبل لأن يمعن النّظر في النّص الملقى إليه حتّى يستخرج كنهه ويفهم مغزاه.

وعلى غرار ما تقدّم، فإنّ المستقري للمدوّنات التّراثيّة كثيرا ما تسترعي انتباهه اِلتفاتات علمائنا القدامى لمعيار القصد والّتي تتفق إلى حدّ بعيد ما توصّلت إليه لسانيات النّص في هذا الشّأن، ومن ذلك أنّ "ابن الجنّي"(ه) جعل التّعبير عن المقاصد مرتكزا في تعريف اللّغة، فيصرّح بذلك قائلا:((هي أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم))[2]، في حين يذهب ابن فارس (395ه) بالمقاصد أيّما مذهب فيقول:((المعنى هو القصد))[3]، وبذلك فهو يختلف عن غيره من الدّارسين إذ جعل المعنى مساويا للقصد، فالألفاظ جامدة تكتسي حركيّتها باتفاقها مع المعاني / المقاصد في نظر "ابن فارس" أي أنّ اللّفظ يكتسي دلالته بقصد من المؤلّف/ المتكلّم، معنى ذلك أنّ الألفاظ وضعت من أجل الوصول إلى معان معيّنة، فكانت وسيلة لإدراكها، لذلك كان المعنى هو القصد وعلى هذا الأساس تختلف المعاني وتتفاوت بحسب العلاقة بين الدّلالة الحرفية للألفاظ وبين ولوجها الخطاب ضمن أفاق القصديّة.

ومن وجهة نظر مغايّرة نجد أنّ "قدامة بن جعفر" وفي رؤاه نحو فعل القصديّة يخالف ما قدّمه "ابن فارس"، فيقول في باب المعاني الدّال عليها الشّعر:((جماع الوصف لذلك أن يكون المعنى مواجها للغرض المقصود، غير عادل

---

[1] - الجاحظ، المصدر السابق، ص289.

[2] - ابن جنّي، الخصائص، تح: عليّ النّجار، دار الهدى للنّشر، بيروت، ج01، ص33.

[3] - أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة، تح وتع: مصطفى الشّويمي، مؤسسة بدران للطّباعة والنّشر، بيروت، 1963، ص192.

عن الأمر المطلوب))[1]، فالشّرعة والمنهاج في إنشاء القول أن يتبع المعنى الغرض المنشود الّذي يضعه الكاتب/المؤلف نصب عينه على خط أفقي يلتقي فيه مع آفاق المتلقي وتوقّعاته.

من هذا المنطلق يمكن لنا أنّ نعدّ القصد لبّ العمليّة التّواصليّة في استعمال اللّغة من جهة المؤلّف وتأويلها، فهي تعمل على بلورة المعنى كما هو عند المُرسِل الّذي عليه إيجاد كيفيّة التّعبير عن قصده واختيار الآليات المناسبة لنقله، ووفقا لذلك نجد "قدامة بن جعفر" وفي تعريفه للمبالغة يقف قائلا:((وهي أن يذكر الشّاعر حالا من الأحوال في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الّذي قصده، فلا يقف حتّى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ في ما قصد، وذلك مثل قول عمير بن الأيهم التّغلبي:

*وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا ***** وَنُتْبِعُهُ الكَرَامَةَ حيْثُ سَارَا*

فإكرامهم للجار ما كان فيهم من الأخلاق الجميلة الموصوفة، واتباعهم الكرامة حيث كان من المبالغة في الجميل))[2]، فعلى الرّغم من أنّ صدر البيت أتى على المعنى كاملا دالّا على حسن الكرم إلّا أنّ مقصد الشّاعر لم يتوقف عند هذا الحدّ، لذلك أردفه بمعنى آخر مؤكّدا للمعنى الأوّل وهذا ضرب من المبالغة يتوافق وغاية الشّاعر في بلوغ غاياته من التّعبير.

وعملا بالاستراتيجيّة المنوطة بكيفيّة بناء الخطاب وفق المنظور التّراثي وجب على الشّاعر ((إذا أراد بناء قصيدة مخّض المعنى الّذي يريد بناء الشّعر عليه في فكره نثرا))[3]، إذ لم يخلق الشّعر من العدم وإنّما هو مجموع من الأفكار يجمعها قصد

[1] - قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، السابق، ص91.

[2] - المصدر نفسه، ص146.

[3] - ابن طباطبا العويّ، عيّار الشّعر، السابق، ص11.

المؤلّف ليتشكّل له معنى واضحا يقوم بوضعه في قوالب شعريّة، ووفق هذا المنطلق تكمن حذاقة الصّانع في أن يلعب بتصاريف الكلام على الوجه الّذي يبغي، وكأنّ اللغة لعبة شطرنج والكلمات بيادقها على حدّ تعبير "دو سوسيير"، بحيث يلجأ إلى رسم مخطّط للطرق الّتي تسنح له بتحقيق غاياته مستعينا بكلّ وسائل اللّغة المتاحة، فمدار الأمر يكمن في ((قوّة الصّائغ أن يأتي مرّة بالجزل، وأخرى بالسّهل، فيلين إذا شاء، ويشتدّ إذا أراد))[1]. انطلاقا ممّا ورد في القول نفهم بأنّ اللّغة كعنصر أساسي في عمليّة التفاعل والتواصل بين المرسل والمرسل إليه ما هي إلّا بنية هلاميّة يتصرّف فيها المؤلّف وفقا لغاياته ومقاصده.

وكما سبق الذكر، فإنّ من البلاغيين من يربطون البلاغة بالأغراض من أجل تحقّق فعل التواصل بين المؤلّف/المتكلّم والمتلقي/السّامع، من ذلك قول العسكري: ((إنّ الببغاء يسمّى فصيحا، ولا يسمّى بليغا، إذ هو مقيم الحروف وليس له قصد إلى المعنى الّذي يؤديه))[2]، فالحيوان قد يشترك مع الإنسان في إنتاج الخطابات ولكن تبقى القصديّة العلامة الفارقة بين الاثنين فالنّتاج اللّغوي للإنسان العاقل هو حصول فعل التّواصل.

وإذا ما تصفحنا مدونة"الباقلاني" إعجاز القرآن، نجد أنّ الإمام على وعي كامل بحقيقة هذا الغرض ومدى فاعليته في توجيه إنتاج النّص، فالغاية من البلاغة عنده:((الإبانة في الإبلاغ عن ذات النفس على أحسن معنى وأجزل لفظ، وبلوغ الغاية في المقصود بالكلام))[3]، يتقاطع قول "الباقلاني" هاهنا مع قول دي بوجراند، فعندما تحصل الإبانة عمّا في النفس يستدعي ذلك أن يكون هذا في صورة معينة، تتجسّد

[1] - العلوي ، الطّراز، المصدر السابق، ، ص24.

[2] - العسكري، الصناعتين، السابق، ص08.

[3] - الباقلّاني، إعجاز القرآن، السابق، ص286 .

من خلالها قصدية المتكلم في أن يكون قوله على أحسن معنى وأجزل لفظ(الاتساق والانسجام)، وبهذا تتحقق الغاية المرجوة من الكلام. في القول السابق ذكره يتضّح أنّ النّاقد البلاغي ربط القصد بالبلاغة إلّا أنّه في موطن آخر يبيّن أنّ غاية الكلام عامّة هي الإبانة عن المقاصد، فيقول:((الكلام موضوع للإبانة عن الأغراض الّتي في النّفوس، وإذا كان كذلك وجب أن يتخيّر من اللّفظ ما كان أقرب إلى الدلالة على المراد، وأوضح في الإبانة عن المطلوب))[1].

ونوافيه في موضع آخر يدلي بدلوه في ذات الموضوع مناقشا الغاية والمقصد معتمدا في توضيح رؤاه بربط فعل القصد بقول الشعر فقط دون غيره من الأقوال الأخرى، ولكن ما يصدق على الجزء يصدق على الكل وما يهمّنا من وراء تتبع أقواله تجسُّد النظرة واضحة لديه، من ثمّ فهو يجعل لقائل الشعر قصدا لإنشاد الشّعر، ولا يمكن أن نقول على نصّ ما أنّه نصّ شعري دونما أن ندرك غاية المتكلم بأنّه كان يرمي إلى قول الشعر، فيقول:((إنّ الشعر إنّما يطلق، متى قصد القاصد إليه- على الطريق الذي يعتمد ويسلك ولا يصح أن يتفق مثله إلاّ من الشعراء... لأنّه لو صح أن يسمى كل من اعترض في كلامه ألفاظا تتزن بوزن الشعر، أو تنتظم انتظام الأعاريض كان النّاس كلهم شعراء))[2]. ثمّ يواصل سرد وجهة نظره حول الموضوع فيقول: ((فأمّا الشعر إذا بلغ الحدّ الذي بيناه، فلا يصح أن يقع إلاّ من قاصد إليه))[3]. إنّ ما يمكن قوله أنّ لكل نص بنية قصدية، فكما أنّ لكل فعل قصد فكذلك القول، ويكاد علماء العربية نقادا وبلاغيين أن يجمعوا على ضرورة أن يكون لقائل الشعر قصد لذلك.

---

[1] - الباقلاني، إعجاز القرآن، المصدر السّابق ، ص117.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص54.

[3] - نفسه، ص55.

هذا والكلام يطول عند"الإمام" في هذا الشأن، فالنصوص التي أوردناها على قلّتها بالغة الدلالة على أهمية القصد عند "الباقلاني" وبخاصة في القول الشعري. وعن قصره فعل القصد على الشعر دون غيره يعلق أحمد يوسف عن ذلك في معرض حديثه عن الفصاحة عند الإمام فيقول: ((ومن ثمّ ليست الفصاحة مجرد الدلالة عمّا في النفس لأنّ الذي أصابته الحمى، قادر على أن يدل عمّا به، وكذلك المجنون، ولكن الفصاحة تتعدى ذلك، لتقع في دائرة القصد والاختيار للعبارات))[1]، ولعلّ هذا الكلام يبرر اهتمام "الباقلاني" بالشعر دون غيره من الأقاويل.

ليست القصديّة ما يفرّق بين الإنسان والحيوان فقط، ولكنّها تعمل أيضا على التّفريق بين مقامات الخطابات وهذا ما نصّ عليه "علي بن خلف الكاتب" حين يقول :((ينبغي أن تكون الأدعيّة دالّة على مقاصد الكُتّاب، فإن كان في الهناء تأرّجت بعَرْفِه، وإن كان في العزاء كانت مشتقة من وصفه، وكذلك سائر فنون المكاتبات))[2]،

[قصديّة الكاتب + مراعاة المقام] ⟵ الخطاب(الأدعيّة)

معنى ذلك أنّه يجب على الكاتب أن يماثل بين مقاصده -خاصّة فيما يتعلّق بالأدعيّة-وبين مقامات خطاباته حتّى يتسنّى له إنتاج نصّ محكم الأوصال يتقبله المتلقّي. كما لا يتوقف أمر القصديّة عند تحديد وجهة الخطاب وفق المقام، وإنّما يطول أيضا تركيب الألفاظ مع المعاني وارتباطهما معا على أنّ هذا الاتّصال اقتضى((بالتّواشج والاختلاط والتّمازج مراعاة الحال في تأليفهما وتنزيل ما تركّب منهما حسب منازل الأغراض الّتي تقع المخاطبة والمكاتبة فيها))[3]، فبعد أن يستبين

[1] - أحمد يوسف علي، قراءة النص دراسة في الموروث النقدي، السّابق ص166.

[2] - علي بن خلف الكاتب، موادّ البيان، تح: حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط01، 2003. ص335.

[3] - المصدر نفسه، ص82.

الكاتب والمخاطب غرضه ويحدّد مقصد كتابه يعمد إلى ترتيب الألفاظ والمعاني وفقها، من ثمّ كان المعنى عند "علي بن خلف الكاتب"((ما يمكن أن يدل النّفس ويدلّ عليه. وأصله القصد إذا كان مصدرا. ولكنّه كثر حتّى صار مستعملا في كلّ ما يصحّ أن يقصد))[1]، ما نتبيّنه من قول النّاقد أنّ المعاني كانت دالّة على الضّمائر الّتي تنبئ عن المقصد، وبعد أن تداول استعمالها صارت المعاني مقاصدا في حدّ ذاتها.

ما يستقرّ عليه الذّهن المتمعّن والباحث في المدونات التّراثيّة النّقدية البلاغيّة، يقف عيانا على حقيقة أنّ علماءنا قد جعلوا النّص وسيطا بين الكاتب والقارئ، كون أنّ النّص ينتمي لصاحبه من خلال فرض سلطة مقاصده عليه، ثمّ بعد ذلك هو ملك للمتلقّي من خلال مقاسمته للأديب وجهات نظره وتأويله لمقاصده، وعلى هذا الأساس جعل "علي بن خلف الكاتب" ((حصول العلم بالغرض من الأهمّيّة بمكان، لأنّه يسهّل على الرّاغبين المشقّة في الوصول إلى الغاية))[2]، حتّى لا يقع القارئ في سوء فهم المقاصد مجانبة في ذلك للتّأويل الخاطئ.

وليس ببعيد عمّا قدّمه"الجاحظ"و"الباقلاّني" سابقا؛ نلتقي بابن رشيق القيرواني(456ه) وهو يضع حدّا للشّعر على أنّه: قول موزون مقفّى خاضعة لمقصد الشّاعر قبل كلّ شيء وفي ذلك يقول: ((الشّعر يقوم بعد النّيّة من أربعة أشياء، وهي: اللّفظ، والوزن، والمعنى، والقافيّة، فهذا هو حدّ الشّعر؛ لأنّ من الكلام موزون مقفى وليس بشعر؛ لعدم القصد والنّيّة))[3]، فقبل أن يعمد الكاتب أو الشّاعر إلى تركيب ألفاظه وتأليف معانيه ووضع بعضها بمحاذاة بعض وجب عليه بداية تحديد القالب

[1] - علي بن خلف الكاتب، المصدر السّابق ، ص79.

[2] - المصدر نفسه، ص19.

[3] - أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، ونقده، تح: محمد محيّ الدّين عبد الحميد، دار الجيل، سوريا، ط05، 1981، ج01، ص119.

الذّي سيضع فيه قوله إن كان شعرا أو نثرا، فالنّية كما صرّح "ابن رشيق" سابقة للتّأليف. فمبنى الطّباع وموضوع الجبلّة النيّة في الفعل لذلك وضع ناقدنا المعرفة بعلم مقاصد القول من الأمور اللّازمة لقول الشّعر.

ويوّضح"ابن رشيق" في موضع آخر رؤاه حول الموضوع على أنّ القصد والنيّة تسبق القول وعلى أساسها يقوم المتكلّم بترتيب معانيه في نفسه وضبط ألفاظه في ذهنه، وعليه وجب أن((يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا: إمّا عند الخاصة إن كنت للخاصّة قصدت، وإمّا للعامّة إن كنت للعامّة أردت))[1]، فليس الأمر-قصد المؤلف- متوقّف عند تحديد نوع النّص وإنّما يتعدّاه إلى لغة التّعبير ومتلقّي النّص والّذي يقصده الشّاعر بخطابه. ليبقى النّص خاضعا لمقصد الشّاعر عند "ابن رشيق" والذي فيه يختلف النّاس فمقاصد أهل البدو ليست كمقاصد أهل الحضر[2].

ومن بين اللّطائف التّراثية الموضّحة لفعل القصد ندرج ما ذكره "ابن سنان الخفاجي"(466هـ) حيث يقول:((أمّا الغرض فبحسب الكلام المؤلّف، فإن كان مدحا كان الغرض به قولا ينبئ عن عظم حال الممدوح، وإن كان هجوا فبالضّد وعلى هذا القياس كل ما يؤلّف))[3]، فالنّص عبارة عن متواليات من الجمل يتحكّم المؤلّف بالعلاقات الداخليّة الّتي تحيلها إلى بنية متماسكة اتساقا وانسجاما، مع العلم أنّ المؤلّف قد يحدث تغييرات على مستوى البُنى قصد التّأثير في المتلقي، وبذلك يمكن لنا القول أنّ هذه البنية اللّغوية تستقي روحها من مقاصد المؤلّف، معنى ذلك أنّ اللّغة تابعة لرؤى الكاتب وغاياته.

---

[1] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، المصدر السّابق ، ج01، ص213.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص225.

[3] - ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 1982،ص94.

ويبقى قصد المؤلّف الفيصل الرّئيس بين فنون الأقوال والنّصوص ودليل ذلك ما أورده "الخفاجي" عن "إبراهيم بن محمّد" في فضل البيان والبلاغة فيقول:((يكفي من حظ البلاغة ألّا يؤتى السّامع من سوء إفهام النّاطق، ولا النّاطق من سوء فهم السّامع))[1]، على الرّغم من أنّ النّاقد في هذا القول يتحدّث عن سوء الفهم والإفهام إلّا أنّ جماع الأمر متوقف على النّاطق وقصديته، فما يحدث من سوء الفهم لدى المتلقي راجع إلى تعميّة متواجدة في النّص الّذي أنتجه النّاص في حدّ ذاته. لذلك وفي موطن آخر يجعل الغرض سابقا للكلام، فالمتكلّم يحدّد وجهته وقصده ثمّ يناسب كلامه للغرض المنشود، فليس الغاية من العمليّة الكلامُ في حدّ ذاته، لأنّ((الكلام غير مقصود في نفسه، وإنّما أُحتيج إليه ليعبّر النّاس عن أغراضهم، ويُفهِموا المعاني الّتي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالّة على المعاني ولا موضّحة لها، فقد رفض الغرض في أصل الكلام))[2]، يمكن أن نستشف من هذا القول ثلاث نقاط أساسية تحيل إلى تحليل النّص:

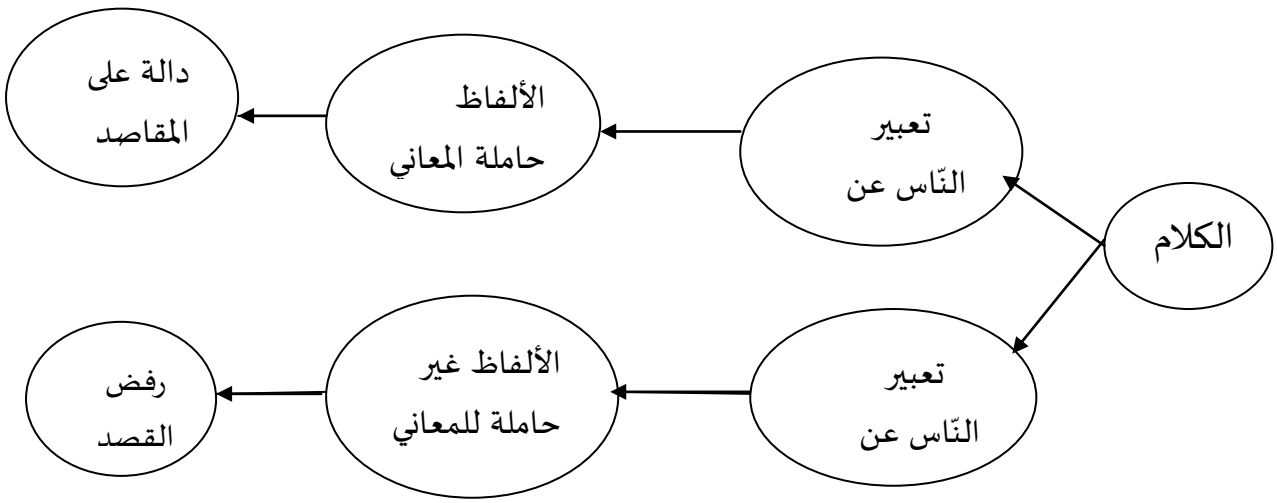

[1] - ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، المصدر السابق، ص61.

[2] - المصدر نفسه، ص221.

مفاد ذلك أنّ المتكلّم لا يتكلّم إلّا من وراء قصد ومن أجل أن يفصح عن ضميره، فالمعاني حاصلة في الذّهن وإنّما جُعِل اللّسان على الفؤاد دليلا، من ثمّ فإنّ حاصل التّناسب بين الألفاظ والمعاني وبين التّعبير عن الضّمير هو ما يؤهّل هذه التّشكيلة اللّغويّة على أن تكون حاملة للمقاصد، فإذا لم تتحقّق هذه العناصر الثلاث فهذا إذعان بفشل العمليّة التّواصليّة والّتي مفادها حصول الفهم والإفهام.، وهذا ما يؤكّده ابن سنان الخفاجي في موضع آخر فيقول: ((المتكلّم من وقع الكلام الّذي بيّنا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الرّاجعة إليه حقيقة أو تقديرا))[1]، من خلال دراسة النّاقد لهذا الجانب وقد أسهب في توضيحه، يمكن لنا القول أنّ الكلام صفة خاصّة بالإنسان بشرط حصول الإفادة، إذ لا يعتدّ بكلام المجنون لأنّه لا تحصل منه الإفادة والّتي هي قصد ممن المتكلّم.

وجماع القول، كما هو وارد في رؤى "ابن سنان الخفاجي" أنّ المتكلّم هو السيّد الرّئيس المتحكّم في الألفاظ والمعاني كيف شاء يصنع بها فإمّا((أن يكون معبّرا عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ الغرض بإيضاح اللّفظ ما أمكنه، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه))[2]، معنى ذلك أنّه يمكن للمتلقي أن يلتقي أو يتعامل مع نصوص غير مكتملة نحويا أو منقطعة دلاليا أو قد يوجد بها انزياح، ليبرز من خلال ذلك عمل المتلقي في ملئِ فجوات النّص والوصول إلى تفسير النّص وفق ما حدّده صاحب النّص بالاستعانة بالوسائل المتاحة عنده كالسياق الداخلي أو الخارجي

[1] - ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، المصدر السّابق، ص44.

[2] - المصدر نفسه، ص221.

مثلا، وهذا ما يخلق بين النّص ومتلقيه عمليّة تجاذب طويلة تنتهي باكتمال رؤى المتلقي حول هذا النّص.

أمّا "الجرجاني" صاحب نظريّة النّظم فلا يخالف سابقيه، إذ نقف على أقوال له يعرّف فيه البلاغة ويقرنها بقصديّة المتكلّم، حتّى وإن كان تلميحا لا تصريحا، من ثمّ فهو يشير إلى معيار القصد كموجّه لفعل التّواصل خاصة فيما يتعلّق بتغيير الأنظمة اللّغوية، ونحن على علم بأنّ نظرية النّظم تقوم على توخي معاني النّحو والتعالق بين الألفاظ والجمل تامّة المعاني. وما يحدث على إثرها من تقديم وتأخير، وحذف وتكرار إنّما هو من قبيل الانزياحات يقتضيها الغرض الّذي يؤمّه المتكلّم، و المعنى الّذي يقصد[1].

ثمّ إنّنا نستطيع الكشف عن نظرة "الجرجاني" فيما يتعلّق بمعيار القصديّة من خلال كلامه المتضمّن للغرض الإبلاغي لكلام المتكلّمين حيث أنّه مقياس للتفاضل، فيقول في:((تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكلّ ما شاكل ذلك، ممّا يعبّر عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلّموا، وأخبروا السّامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلّموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائرهم))[2]. يقدح "الجرجاني" بأفكاره حول النّص وكلّ ما يتعلّق به، ولذا فهو يؤكّد على أنّ مكمن البلاغة هو قدرة المتكلّم على الإفصاح عن قصده وبلوغ هدفه، وهذا سرّ تفاوت المتكلّمين فيما بينهم فليس كل من تكلّم أفصح وليس كلّ من كتب أبان، إذ لا تتوقّف وظيفة المُبلِغ في التّعبير باللّغة وإنما جماع الأمر أن يتمكّن المُخاطِب من التّأثير على قلب السّامع وأسرِ فكره.

[1] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص250.

[2] - المصدر نفسه، ص43.

إذن ففعل القصديّة يتجسّد في موقف الوعي نحو موضوعه أو نمط العلاقة الّتي تربط الوعي بمضمون ظاهرة ما، ومن هذا المنطلق يقوم عقل الإنسان ببناء تصوّراته حول هذه الظّواهر من ثمّ التّأسيس لفعل التّعبير بواسطة اللّغة والّتي الغاية منها تحقيق التّفاعل مع المتلقي، وحتّى يتمكّن المُلقِي من إيصال الرّسالة وجب عليه أن يراعي قدرة المتلقّين على الاستجابة، لذلك فهو يعمد إلى بناء نظام التّأليف والّذي قد يجعل فيه حسن الجوار بين الألفاظ أولى من حسن التّرتيب، وعن هذا الضّرب من التّعبير يعلّق ابن أبي الأصبع على قوله تعالى: ﴿*فَاغْسِلُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ*﴾ سورة المائدة، الآية06، فيقول:((لم تختلف العلماء في المسح والغسل لكن لما قصد إلى نظم الكلام على الوجه الأحسن من مجاورة الملائم بالملائم ليكون لفظ الكلام مؤتلفا مع معناه، عدل ذلك التّرتيب إلى التّقديم والتّأخير))، أي قدّم غسل الأرجل على مسح الرّأس حتّى يجاور بين الأعضاء المغسولة، وهذا الضرب من التّأليف يتطلّبه المقام الدّاخلي (مراعاة الانسجام بين المتواليات الجمليّة) بقصد من المتكلّم.

لا يتوقّف "ابن أبي الأصبع المصري"عند هذا الحدّ فهو في معرض بيان المساواة بين الألفاظ والمعاني يبيّن على أنّه قد يأتي ((المتكلّم في أثناء الكلام وخلاله بلفظة زائدة على لفظ المقصد الّذي قصده لإقامة وزن أو لاستدعاء قافيّة أو تتميم معنى،أو لإيغال أو سجعة، فتلك أيضا مساواة لأنّ لكلّ باب لفظا يخصّه، فمتى زاد على ذلك اللّفظ الدّال على ذلك المعنى المقصود، كان الكلام غير موصوف بالمساواة))[1]، من خلال هذا القول يمكن لنا القول أنّه لفعل الاختيار أثناء تركيب الكلام دور مهم بشرط أن يحمل هذا الفعل قصدا في ثناياه، من ثمّ فإذا أضيف

[1] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، ص197-198.

لفظ لغرض إقامة وزن أو تنميق في الكلام كان هذا اللفظ خارج عن مقصد الموضوع ودخل في مقصد تحسين الكلام وقيام البديع، وهذا ما قد يدخل المتكلّم في غياهب التّكلف، ولأجل ذلك يقول في موطن آخر:((وليكن كلامك سليما من التّكلّف بريئا من التّعسف، وليحط لفظك بمعناك، وتشتمل عبارتك على مغزاك))[1].

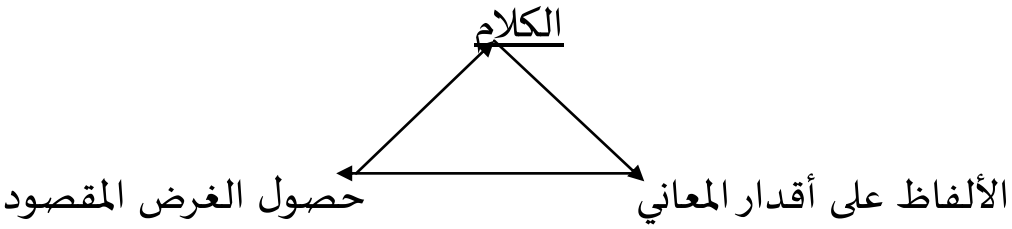

وما تجدر بنا الإشارة إليه بعد التتّبع الدّقيق والتّصحيف الأدّق لأقوال القدامى على أنّهم لم يطرقوا فنّا من فنون البلاغة في الكلام إلّا وربطوه بأفعال القصديّة، من ذلك ما قام به ابن أبي الأصبع حين ربط البيان بالتّعبير عن المقاصد في قوله:((وحقيقة حسن البيان إخراج المعنى المُراد في أحسن الصّور الموضحة له، وإيصاله لفهم المخاطب بأقرب الطّرق وأسهلها))[2]، وهو بذلك يخالف بعض من تقدّموه الّذين ربطوا القصد بالبلاغة، فناقدنا وفي هذا المضرب ربط قصديّة المتكلّم بحسن بيانه عمّا يعتري مخيّلته بغيّة حصول الفائدة لدى المتلّقي وهذا هو عين البلاغة في رأيّه.

يميّز "ابن الأثير" في باب المعاني بين جملة المعاني المبتدعة والأخرى المتداولة، ونصّ على أنّ العرب اهتمت بالمعاني اهتمامها بالألفاظ، وما عنايتها بالألفاظ إلّا لأنّها أوعية للمعاني وأبواب لها وطريقها لعرض أغراضها فأصلحوها وبالغوا في تحسينها، والمقصد من وراء ذلك في رأيّه((ليكون ذلك أوقع لها في النّفس وأذهب بها في الدّلالة

[1] - ابن أبي الاصبع المصري، المصدر السابق، ص420.

[2] - المصدر نفسه، ص490.

على القصد))[1]، فكما سبق الذّكر آنفا، على أنّ العرب جعلت خلف كلّ بنية من البنى الّتي تساهم في إنتاج النّص مقصديّة، وهذا ما ذهب إليه ناقدنا حين جعل ظاهرة الالتفات إنّما تتمّ عن قصديّة من المُخاطِب وفيه باب لتعظيمه، ويبيّن "ابن الأثير "وجهة نظره في أن يضرب مثلا لكلّ نوع من أنواع الالتفات: كالالتفات من الغيبة إلى المخاطب، ولكلّ ذلك أغراض يبغيها المتكلّم ويسعى إلى إثباتها في كلامه غايته في ذلك حمل المخاطَب على تصوّر المعنى الّذي يرمي إليه[2].

وكدليل على أنّ المعاني قائمة في النّفس متصوّرة في الذّهن، يتجسّد كيانها من الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل عن قصد من المخاطب/المؤلّف وذلك في سعي منه على أن يجعل المتلقي قادرا على تصوّرها، يعلّق "ابن الأثير على قول:((تأبّط شرّا:

*بِأَنّي قَدْ لَقِيتُ الغُولَ تَهْوِي ***** بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ*

*فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ **** صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ*

فإنّه قصد أن يصوّر لقومه الحال الّتي تشجّع فيها على ضرب الغول، كأنّه يبصّرُهم إياها مشاهدة، للتعجّب من جراءته على ذلك الهول))[3].

وإذا ما أردنا أن نستشّف وجهة نظر "العلوي" حول هذا الموضوع نجده لا يختلف عمّن سبقه، فمن أجل:((مطابقة الغرض المقصود من الكلام على اختلاف أنواعه وتبايّن فنونه فلابدّ من أن يكون موافقا لما أريد به بعد اختصاصه بالتّركيب وهو غرض عظيم، لا بدّ من رعايته ونظيره في العقد، فإنّه بعد إحكام تركيبه وإتقان تأليفه لا بدّ من مطابقته لما صيغ له...والكلام بعد تركيبه إذا وضعته في غير موضوعه ولم تقصد به ما هو موضوع له انخرم المقصود به وكان خاليا من

[1] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج02، ص65.

[2] - المصدر نفسه، ج02، ص168 وما بعدها.

[3] - نفسه، ج02، ص183.

البلاغة))[1]، إذن فتحقّق بلاغة المتكلّم راجع للتطابق الحاصل بين الكلام المؤلّف وبين المقصد الّذي وُضِع الموضوع بإزائه.

ولا زلنا ننهل من معين التّراث، ونغترف من غرفه، وها نحن نحطّ الرّحال عند أحد من النّقاد المغاربة، لنقف على عمل مؤسّس مقنّن كان نتاج آراء وأفكار"ابن البنّاء" تُجاه المقاصد، فقام بتقسيم الخطاب إلى أنماط بحسب الأغراض، كما درس العلاقة بين المقاصد وأساليب الخطاب، وقد وسم أحد أبواب مدونته بـ" اللّفظ مقسّم من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود". كما لا يبتعد النّاقد البلاغي في تعريفه للبلاغة عن سابقيه إذ ربطها بتحقيق المقاصد، فيقول:((البلاغة هي أن يعبّر عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها حصوله في النّفس متمكّنا من الغرض المقصود))[2]، من التنظيرات الّتي وقفنا عليها خلال صولاتنا وجولاتنا داخل طيّات المدوّنات التّراثيّة أنّ بعضهم جعل المعنى ردفا للقصد، في حين أنّه يمكن لنا أن نمثّل لمنظور "ابن البنّاء" بالمخطّط التّالي:

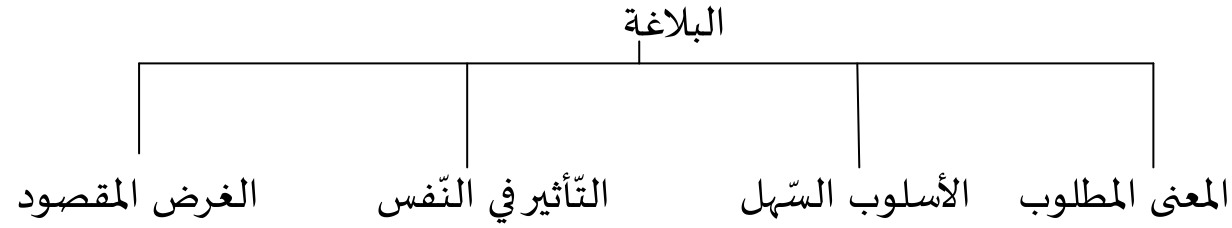

كما يرجع "ابن البناء" انقسام الخطاب إلى : الإيجاز والمساواة والتّطويل تكريسا لمطلب الأغراض المنشودة من وراء هذا الخطاب، بمعنى أنّ صاحب النّص له مقصديّة وغاية يريد الوصول إليها من خلال اختياره لنمط من هذه الأنماط الثّلاثة للتعبير فهو على دراية بحال متلقّي النّص، لذا فهو يسعى وفق منظوره التّأسيسي

[1] - العلوي، الطّراز، السابق، ص66.

[2] - ابن البنّاء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص87.

نحو المتلقي أن يختار الأسلوب ونوع النّص الّذي يوافق آمال المتلقّي[1].

كما أنّ الأغراض والمقاصد في رأيّ "ابن البناء" تكون الفيصل أحيانا بين أنواع الخطابات وقد يُلجَأ إليها لإصدار حكم حول هذه النّصوص فـ ((الأغراض والمقاصد تختلف في الخطاب على الشيء الواحد، فيكون لذلك الشّيء أنحاء كثيرة بحسب كلّ غرض، فقد ينحو بعض النّاس في الشّيء نحوا غير الّذي ينحوه فيه بعض، فلا يعترض بأحدهما على الآخر لاختلاف النّحويْن، ولذلك اشترطوا في البديع أن يكون اللّفظ بإزاء المعنى والمعنى مواجها نحو الغرض المقصود))[2]، فلا يمكن الفصل بين النّصوص المتشابهة في المواضيع إلّا بالرّجوع إلّى مقاصد أصحابها، مع العلم أنّ المقاصد لها دور في تركيب الكلام، لذلك جعل "ابن البنّاء" اللّفظ مساويا للمعنى، والمعنى بمثابة آلة الغرض والمقصد المنشود.

ولمّا كانت المعاني تابعة للأغراض والمقاصد، كان لزاما على المؤلّف/المتكلّم مراعاة هذه المشاكلة والعمل على إخراجها في أحسن هيئة حتّى يتوافق المطلب من هذا النّص، لأنّه ((قد يكون المعنى بليغا بالنّسبة إلى غرض، وغير بليغ بالنّسبة إلى غرض آخر، ولذلك لا يصحّ الاعتراض على أحدٍ إلّا بعد الاتفاق على الغرض والنّحو الّذي نحا فيه))[3]، ولا يجوز الحكم بين المعنيين كما أقرّ "ابن البنّاء" إلّا إذا توافقت الأغراض. وتبعا لذلك فإنّه ((إذا تبيّن أنّ المعاني قد تكون مواجهة نحو الغرض، والأغراض لا تنحصر، فتقسيم الصّناعة بحسب الأغراض غير منحصر من جهة المعنى))[4]. انطلاقا من قول النّاقد فإنّ بناء النّص لا يقوم على مبدأ التناسب بين

[1] - ينظر: المصدر نفسه، ص87.

[2] - ابن البناء المراكشي، المصدر السابق، ص89.

[3] - نفسه، ص89.

[4] - نفسه، ص90.

الألفاظ والمعاني فقط، وإنّما صار الأمر مقسّما بين عنصرين:

1- تركيب المعاني مع الألفاظ.

2- مواجهة المعاني للمقاصد والأغراض.

وفي الختام يصل "ابن البنّاء" إلى محصّلة القول مفادها أنّ ((المقاصد تبيّن الحسن من ذلك من القبيح، وكلّما كان المقصد واضحا كان أحسن في البيان))[1]، فالحكم على النتاج الأدبي أو النّص إنّما يكون بالنّظر إلى المقاصد، وأحسنها ما كان بيّن الغرض والقصد واضح المعالم، وقد يتساءل المتلقّي: كيف يمكن له العلم بقصدية المؤلّف؟ فيجيبه صاحب"الرّوض المريع"على أن((يستدلّ على المقاصد بالقرائن ومنها سياق الكلام، وهو ربط القول بالغرض المقصود من غير تصريح به))[2]، فالإحالة على الأغراض يمكن أن نستشفّها من خلال القرائن: كالسّياق أو بعض التّلميحات الّتي تنضوي تحت خطاب مبطّن، وتكون بمثابة الآثار الّتي يتركها الكاتب كإشارة على مقاصده يستدلّ بها القارئ، ((فربط النّص بمنابعه الأساسيّة وبسياقه ومرجعيّته، هي انعكاس لمنشئه وإمكاناته الخاصّة. ذلك أنّ الظّاهرة الأدبيّة موصولة بالقيم الشّخصيّة والاجتماعيّة للأديب قويّة العلاقة بالواقع الثّقافي الّذي يعيش في خضمه))[3].

من البدَهيات الّتي يمكن للقارئ أن يقف عندها أنّ علماء العربية القدامى قد اشتركوا في التّنظير الموحّد للقضايا النّقديّة رغم اختلاف التّوجهات والتّعبير عن المفاهيم، فهاهو "المظفّر بن الفضل العلوي" يحافظ في تعريفاته على البنيّة التّحتيّة لمفهوم البلاغة رغم اختلاف التعابير والمصطلحات، وفي تعريفها يقول: ((البلاغة أنّك

[1] - ابن البنّاء، الروض المريع في صناعة البديع، ص123.

[2] - المصدر نفسه، ص 123.

[3] - إبراهيم صدقة، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، ص99.

إذا وقفت على غايات الكلام ونهايات المعاني، دلّ ذلك على قدرتك في الأدب وتمكّنك من لغة العرب))[1] ، إنّ المتصفّح لكتب التّراث البلاغيّة لا بدّ له وأن يحمل تصوّرا مفاده أنّ فنون البلاغة قد ارتبطت في حقيقة أمرها بطرق إنتاج النّص الأدبي والخطابات الخاصّة(المحافل)، فالأمر متوقّف على نوع التّعبير في النّص الأدبي والّذي يخالفه في النّص اللّاأدبي، فخصائصه الفنّيّة أرقى وأبلغ من الكلام العادي، ودلالته أكثر كثافة، وهذا ما جسّده "المظفّر العلوي" من خلال سرده لهذا النّص والّذي فيه رَبَطَ امتلاك الأديب ملكة الأدب وتمكّنه من ناصيّة لغة العرب بـ :

*- بلوغ الكاتب مقاصده باستيفاء المعاني.

*- اكتمال المعاني باكتمال النّص.

وتأييدا لمنظوره حول مفهوم البلاغة يورد جملة من التّعاريف حول مفهوم البلاغة، من بينها ما ذكره عن "جعفر بن محمّد الصّادق –رضي الله عنه- وفيه يقول:((إنّما سمّي البليغ بليغا لأنّه يبلغ حاجته بأهون سعيّه))[2]، تبقى ملكة التّعبير تختلف من مستعمل للّغة لآخر وأُولى المراتب تمكّن المتكلّم من بلوغ قصده بأسهل الألفاظ دون توعّر وتكلّف إن كان على مستوى الألفاظ أو المعاني، وكما ورد في الأثر أنّه من الشّعراء من يسهل له الوعر من الشّعر ويتأتّى له أبيّه.

إنّ للنّص الأدبي ضوابط ومعايير تحكم بنيته النّحويّة والدلالية، وهذه الأخيرة تؤطرها رؤى المتكلّم/المؤلّف للعالم، فالكاتب يتّبع طريقا معيّنا للكتابة يرى فيه السّبيل الأنجع لإيصال أفكاره للمتلّقي ولذا وجب أن يتضمّن أسلوب المتابعة والّذي هو((في الكلام المنثور والشّعر المنظوم أن يأتي المتكلّم بالمعاني الّتي لا يجوز تقديم بعضها على بعض، لأنّ المعاني فيها متتاليّة، فالأوّل يتلوه الثّاني والثّاني يتلوه الثّالث،

[1] - المظفّر بن الفضل العلوي، نضرة الإغريض في نصرة القريض، ص19.

[2] - المصدر نفسه، ص18.

إلى أن ينتهي المتكلّم إلى غاية مراده))[1]، فالكاتب عندما يسرد أفكاره ويوالي في معانيه هدفه الوصول إلى المبتغى وحصول المراد.

أمّا حازم القرطاجنّي (684ه) والّذي يعتبر كتابه"منهاج البلغاء وسراج الأدباء" كتابا مؤسّسا لنظريّة تلقّي عربية قُحّة، فعلى الرغم من كبير اهتمامه بأحوال المستمعين، فالنّاقد لا يثنيه الأمر عن النّظر في قصد المؤلّف لما لهذا المبحث من أهمية في جلب انتباه القارئ/المستمع وتوجيه فكره حسب رؤى الكاتب، يقول القرطاجنّي في معرض تعريفه للشعر:((الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه))[2]، يهتم حازم بحالة المتلقي لدرجة أن يجعل غاية الشعر هو تحريك نفسية المتلقي نحو الإيجاب أو السلب فـ((الارتياح للأمر السار إذا كان صادرا عن قاصد لذلك أرضى فحرك إلى المدح، والارتماض للأمر الضار إذا كان صادرا عن قاصد لذلك أغضب فحرّك إلى الذم))[3]، فناقدنا هنا يجعل لكل غرض قصد وعلى حسب قصدية المتكلم/المؤلف يكون مبلغ الغاية ومنتهى التأثير، وبالتّالي فهو قد ضمّن تعريف .

كما جعل حازم مقاصد المؤلف في أربعة أضرب أو حالات وهي كالتالي:

-الحالة الأولى: أن يتخيّل الشاعر فيها مقاصد غرضه الكليّة، التي يريد إيرادها في نظمه أو إيراد أكثرها.

-الحالة الثانية: أن يتخيّل لتلك المقاصد طريقة أو أسلوبا أو أساليب متجانسة أو متخالفة ينحو بالمعاني نحوها ويستمر بها على مهايعها.

---

[1] - المظفّر العلوي، نضرة الإغريض في نصرة القريض، المصدر السابق، ص183.

[2] - حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، المصدر السابق، ص71.

[3] - المصدر نفسه، ص11.

-الحالة الثالثة: أن يتخيّل ترتيب المعاني في تلك الأساليب. ومن أهم هذه التخيّلات موضع التخلص والاستطراد.

-الحالة الرابعة: أن يتخيّل تشكل تلك المعاني وقيامها في الخاطر في عبارات تليق بها ليعلم ما توجد في تلك العبارات من الكلم التي تتوازن وتتماثل مقاطعها.[1]

ما يمكننا الخلوص إليه هو أنّ المقوّمات الجمالية للنّص الأدبي وفق الرؤى القرطاجنيّة ومن تصب مصبّها هي ((المعنى والمبنى والّذي يقع موقع الوسط بين الفهم المشترك والقصد الإبداعي الفردي، وللفهم المشترك للإبداع ولضروراته البنائيّة والمعنويّة عند "حازم"، سلطة تحديد الجودة في الخطابات وتكريس الأنماط المشتركة، وليس لقصد الإبداع إلّا التّمكن من الكيف الأدبي الّذي يملي فيه المتلقي الضمني والنّمطي شروط التّلقي الجمالي))[2]. كما وقد جعل "حازم القرطاجنّي" المعاني تقع على مستويين وكلاهما له ارتباط بمقصد المؤلّف، فالمعاني((الأُوّل هي الّتي يكون مقصد الكلام /و أسلوب الشّعر يقتضيان ذكرها وبنية الكلام عليها، والثّواني هي الّتي لا يقتضي مقصد الكلام و أسلوب الشّعر بنية الكلام عليها))[3].

وانطلاقا ممّا سبق، فإنّ هذه الخطوات هي أساس بناء العمل الفني في نظر حازم، فأول ما يدير الشاعر فكره فيه هو الغرض الذي سيكون فيه نظمه، من ثمّ يتجه إلى تخيّر الأسلوب المناسب لتلك الأغراض والمعاني، وأخيرا ترتيب المعاني وفق الأساليب المختارة، وقد بين حازم أبرز المواضع التي تتجلى فيها هذه الحالات.

[1] - ينظر: حازم القرطاجنّي، المنهاج، المصدر السّابق، ص109.

[2] - خيرة مكّاوي، جماليّة التّلقي عند حازم القرطّاجنّي، دار أم الكتاب، مستغانم/الجزائر، ط01، 20017، ص46.

[3] - ينظر للاستزادة: المصدر السّابق، ص23-24.

2- الابتداءات وفعل القصديّة:

وفقا لما تقدّم أصبح مقرّرا أنّه لكلّ نصّ مهما كان نظما من الشّعر أو نثرا من الخطب، فإنّه يحمل في ثناياه فعلا قصديا متعلّقا بالأديب، وهذا الفعل يقوم بتحريك أجزاء النّص بدءا من بنيته الصغرى وصولا إلى بنيته العليا ومن بداياته إلى نهاياته، حاملا مستقبل النّص على البحث عن هذا القصد حتّى يتسنّى له فكّ شفرة النّص وتأويله تأويلا صحيحا وفق غائيّة المؤلّف، والّتي يمكن أن يبثها هو الأخير في أيّ جزء من أجزاء نصّه.

وعليه نقول أنّ الابتداء أو فاتحة القول هي أولى عناصر النّص الّتي يقع عليها نظر القارئ، أو هي أوّل ما يطرأ أذن السّامع لذلك فعلماء العرب أولوا كبير العناية بالابتداء سواء فيما تعلّق بحسن تأليفها وصحّة تركيبها، أو حتّى فيما تعلّق بالغرض الّذي يتضمّنه النّص كاملا، وما أورده "الجاحظ" عن "شبيب"فيه دلالة على ما سبق ذكره، حيث يقول: ((النّاس موكلون بتفضيل الابتداء، وبمدح صاحبه، وأنا موكل بتفضيل جودة المطلع وبمدح صاحبه))[1]، ومن الأولى أن يجعل المتكلّم/المؤلّف أوّل كلامه دالّا على مقصده، وهذا ما يحمله قول ابن المقفع في تفسيره للبلاغة.

لا يغفل نقادنا القدامى التّنويه بأهميّة حدوث التّواصل بين المبدع والمتلقّي مهما كانت غاية المبدع، وعليه وجب أن يسعى لتحقيق هذا الهدف بجعل كلامه واضحا بيّنا ((فأخفّ الكلام على النّاطق مئونة، وأسهله على السّامع محملا، ما فُهم عن ابتدائه مراد قائله، وأبان قليله، ووضح دليله))[2]، فالإبانة عن الغرض المقصود تسهّل على المتلقّي الوصول إلى المعنى. ولهذا يطالب "العسكري" من المتكلّم بأن

[1] - الجاحظ، البيان والتّبيين، المصدر السّابق، ج02، ص112.

[2] - أبو العبّاس أحمد بن يحي ثعلب، قواعد الشّعر، تح: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط02، 1995، ص72.

يجعل صدر كلامه دليل على حاجته، فإنّه لا خير في كلام لا يدلّ على معناه، ولا يشير إلى مغزاه، وإلى العمود الّذي إليه قصد، والغرض الّذي إليه نزع[1]، فمدار الأمر كما يؤكّده الجاحظ في كذا موضع من كتابه "البيان والتبيين" هو حصول الفهم والإفهام، وأسهل الطرق إلى ذلك أن يتبيّن المتلقّي الغرض والمغزى الّذي يرومه الكاتب/ المتكلّم بداية من صدر الكلام.

إنّ النّص الأدبي وأثناء عملية خَلقِه تؤطّره تصوّرات الكاتب والّتي ينبني وفق أُسسها، فما يقع في النّص من خرق للأنظمة اللّغوية أو تغيير في المعاني إنّما هو عن قصد من الكاتب. وفي الوقت نفسه، النّص ليس وعاءا يحمل في ثناياه أفكارا وعبارات ذات دلالة كامنة فيه، بل يتخطّى الأمر ليكون حاملا لنيّة مُنشِئ النّص في أن يوصل هذه الدّلالة والنّيّة للمتلقي، ولهذا وجب عليه أن يختار أنسب طريقة لتوصيل مغزاه، ((قال بعضهم: ليس يحمد من القائل أن يعمى معرفة مغزاه على السّامع لكلامه في أول ابتدائه، حتّى ينتهي إلى آخره، بل الأحسن أن يكون في صدر كلامه دليل على حاجته مبيّن لمغزاه ومقصده؛ كما أنّ خير أبيات الشّعر ما إذا سمعت صدره عرفت قافيته))[2]، فقد يتقصّد الكاتب إخفاء مقاصده عن المتلقي إلى آخر النّص على اعتبار أنّها تسهم في جذب المتلقّي ليتتبع المعنى ويتمكن من فهم غاية صاحب النّص، إلّا أنّ هذا الضرب من القول فيه تعميّة للمتلقي من وجهة نظر علماء العرب القدامى وهذه الأخيرة من الأمور المشتبهات الّتي تضعف بلاغة الخطيب.

ولا مندوحة من أن نقول أنّ الحقيقة الّتي يمكن لنا أن نقف عليها هي أنّ الابتداء عمود بناء النّص لذلك وجب أن يتضمن قصد المتكلّم/المؤلّف، وهذا ما دأبت عليه العرب في كتاباتها، واكتنفته في نقودها، فلا تخلو مدوّنة إلّا وتكون فيها

[1] - ينظر: العسكري، الصّناعتين، ص116.

[2] - م. السابق، ص442.

إشارة إلى فعل القصد ومدى فاعليته في تشكّل النّص، وقد يتخطّى الأمر مجرّد النّظرات والإشارات الطّفيفة ليرتقي إلى أن يكون عملا مؤسّسا ودقيقا، فما نلفيه لدى "ابن طباطبا العلوي" أكبر دليل على العمل المقنّن في هذا الصّدد حيث يقول :((ومن أحسن المعاني والحكايات وأشدّها استفزازا لمن يسمعها، الابتداء بذكر ما يعلم له إلى أيّ معنى يساق القول فيه قبل استتمامه، وقبل توسّط العبارة عنه))[1]، لم يكتفي النّاقد بالإشارة على أنّ من أحسن تراكيب القول أن يتضمّن الابتداء الإشارة إلى قصد المؤلّف، إذ بيّن الغرض والمبتغى من هذا التّأليف على أنّه استفزاز للمتلقّي وتنشيط ذهنه. والمنحى نفسه ينحوه "أبو علي الحاتمي"حيث يوجب على الشّاعر :((أن يجعل افتتاح كلامه أحسن ما يستطيع لفظا ومعنى، يبتدئ قصيدته بما شاكل المعنى الّذي قصد له))[2].

ما لبثت أن أصبحت محاسن الابتداءات في تضمّنها لمقصد الشّاعر وغرضه، شرعة وسنة لا يمكن لناقد إلّا مواردتها، ويمكن أن نستوضح ذلك مع ما أفرده"ابن سنان الخفاجي" مع التّمثيل حيث يقول: ((الابتداء دالّا على المعنى، كما ابتدأ أبو الطيّب المتنبي قصيدته الّتي مدح فيها سيف الدّولة، واعتذر له عن ظفر الرّوم بجيشه وقتلهم وأسرهم جماعة منهم فقال:

*غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاس يَنْخَدِع ***** إِنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا*

فبدأ بغرضه من أوّل القصيدة))[3]، وهذا ما اصطلح عليه بالقانون الدّلالي الجوهري الّذي يحكم علاقة المبدأ بما بعده[1].

---

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشّعر، السابق ص23.

[2] - أبو علي الحاتمي، الرّسالة الموضّحة في ذكر سرقات أبي الطيّب المتنبي وساقط شعره، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر/دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، 1965،ص67.

[3] - ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص270.

أمّا "ابن الأثير" فقبل أن يتحدّث عن الابتداء في القصائد أسبق الأمر بالحديث عن الكتابة وطرق تأليفها، وقد جعل الكشف عن المقصد في مطلع الكتاب أوّل ركن يستجلب رعاية الكاتب في التّأليف، -وهذا راجع إلى طبيعة وظيفة النّاقد كونه شغل منصب المكاتبات-فيقول: ((أن يكون مطلع الكتاب عليه جدّة ورشاقة، فإنّ الكاتب من أجاد المطلع والمقطع، أو يكون مبنيّا على مقصد الكتاب))[2]، ركّز النّاقد في قوله

على أن يكون مطلع الكتاب أحسن ما يكون مبنيّا على غايتين:

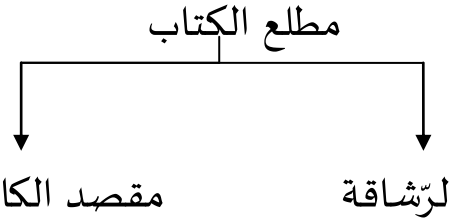

لم يجمع "ابن الأثير" في تركيب المطلع الأمرين –الجدّة والرّشاقة ومقصد الكاتب- فقد جعلهما على الخيار يختار الكاتب منهما أيّا شاء، مع العلم أنّ كلا الأمرين يميّز المطلع عن غيره فليس كلّ تراكيب الألفاظ والمعاني تتشابه ولا كلّ مقاصد الكتّاب تتطابق.

أمّا فيما يتعلّق ببدايات القصائد والرّسائل فقد فصّل فيها النّاقد وجهة نظره أكثر حيث يقول: ((وحقيقة هذا النّوع أن يجعل مطلع الكلام من الشّعر أو الرّسائل دالّا على المعنى المقصود من هذا الكلام: إن كان فتحا ففتح، وإن كان هناء فهناء، أو عزاء فعزاء. وكذلك يجري الحكم في غير ذلك من المعاني. وفائدته أن يعرف من مبدأ

[1] - محمد العبد، النّص والخطاب والاتّصال، المرجع السابق، ص120.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص96.

الكلام ما المراد به، ولم هذا النّوع))[1]، يبدو جليّا أنّ ابن الأثير يُعمِل مبدأ المناسبة بين الابتداءات والمقاصد أوّلا لما تخلقه من تماسك بين أجزاء النّص، وثانيا تجعل القول يتطابق مع العالم الخارجي من حيث أنّ لكلّ ناصّ مقصد وهذا المقصد يحمل رؤاه حول العالم، من ثمّ وجب عليه أن يبينها حتّى تكون واضحة المعالم للمتلقّي.

وحتّى يكون الأمر جليّا يضرب لنا "ابن الأثير" أمثلة عن سوء الإخلال بهذا الضّرب من فنون الكلام/الخطابة، كأن يتضمّن كتاب الفتح التّحميد كما فعل أبو إسحاق الصّابي في إحدى مكاتباته السّلطانيّة والّذي كان عن فتح بغداد وهزيمة الأتراك عنها، وكان فتحا عظيما يقول فيه: ((الحمد لله ربّ العالمين، الملك الحق المبين، الوحيد الفريد، العليّ المجيد، الّذي لا يوصف إلّا بسلب الصّفات ولا ينعت إلّا برفع النّعوت، الأزلي بلا انتهاء...الخ. وعنه يعلّق ابن الأثير قائلا: وهذه التّحميدة لا تناسب الكتاب الّذي افتتح بها، ولكنّها تصلح أن توضع في صدر مصنّف من مصنّفات أصول الدّين...وأمّا أن توضع في صدر كتاب فتح فلا))[2]، فمخالفة الابتداء للغرض المقصود يخلق اضطرابا داخل النّص وهذا الأخير يكون سببا في نفور المتلقي وعزوفه عن استقبال النّص خاصّة إذا تعلّق الأمر بالطّبقة الخّاصّة العارفة بأسرار البلاغة وخبايا الكلام.

في حين أنّ النّظرة العلويّة تجعل هذا الفصل من الكلام أسّا من أسس البلاغة وعليه يكون قيامها، لذلك يقول العلوي:((اعلم أنّ هذا الفصل ركن من أركان البلاغة، وحقيقة آئلة إلى أنّه ينبغي لكلّ من تصدّى لمقصد من المقاصد وأراد شرحه بكلام أن يكون مفتتح كلامه ملائما لذلك المقصد دالّا عليه، فما هذا حاله

[1] - المصدر نفسه، ج03، ص96، نقلا عن: محمد العبد، النّص والخطاب والاتصال، ص121.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج03، ص109. نقلا عن: محمد العبد، المرجع السابق، ص122.

يجب مراعاته في النّظم والنّثر جميعا، ويستحبّ التزامه في الخطب والرّسائل والتّصانيف))[1]، ولأهمّيّة المسألة ربطها "العلوي" بالبلاغة وجعلها من مقوماتها، ذلك أن الغرض الّذي تقوم عليه البلاغة هو إيصال المعنى إلى قلب السّامع حتّى يفهمه.

ولا يُقتصَر حسن الابتداء في القصائد فقط، وإنّما هي من خواص النّثر أيضا، وهذا ما أكّده "شهاب الدّين الحلبي"(775هـ) في قوله:((أن يأتي النّاظم أو النّاثر في ابتداء كلامه ببيّنة أو قرينة تدلّ على مراده في القصيدة أو الرّسالة، أو معظم مراده، والكاتب أشدّ ضرورة إلى ذلك من غيره ليبني كلامه على نسق واحد دلّ عليه من أوّل وهلة وعُلِم بها مقصده))[2]، لقد ذهب "الشيخ الحلبي" مذهب سابقيه في إقراره بضرورة الإفصاح عن الغرض المقصود وإبانة التّوجه العام للنّص من بدايته، حتّى وإن اكتفى المتكلّم بالإشارات والتّلميحات عن ذلك بالقرائن، وقد خصّ هذا الغرض بالكتّاب أكثر من غيرهم وقد يرجع ذلك لأنّ الكتاب أصحاب مهام وحبل وصل بين المرسل والمرسل إليه، وليس الغرض من كتاباتهم التّرويح عن النّفس فسمة الكتاب الاختصار، وانضواء الغرض المقصود، وتبيان الموضوع.

3- المعنى المبهم وفعل القصديّة:

إنّ المتفحّص لما جاء في المدونات التّراثيّة يدرك مدى العناية الّتي حضي بها الابتداء في تكوين النّص الأدبي والّذي منبع نتاجه قصد المؤلّف، وكما توضّح لدينا سابقا فإنّ أغلب آراء النّقاد القدامى تجمع على أنّه من أُوليات التّأليف أن يتضمّن المطلع مقصد المبدع ويبنى على معنى واضح وتام، إلّا أنّه هناك من شذّ عن القاعدة

[1] - العلوي، الطّراز،ج02، ص141.

[2] - شهاب الدّين محمود الحلبي، حسن التّوسل إلى صناعة التّرسل، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرّشيد للنشر، سلسلة كتب التّراث، وزارة الثّقافة والإعلام، العراق، 1979، pdf، ص250-251.

فيما يتعلّق بوضوح المعنى ودعى إلى غموضه تشويقا للقارئ*. سنورد في هذا الجزء بعضا من هذه النظرات على سبيل المثال لا الحصر ودونما تحيّز أو تخيّر، فالغاية المرجوة هي الوقوف على آليات القراءة التّراثيّة في تحليلها للنّص الأدبي من منظور لسانيات النّص.

يقع غموض المعنى بين النّزعتين: نزعة تحبّذ الإبهام وتميل إليه، ونزعة ترفضه وتأباه، وهاهو"أبو هلال العسكري" يعرض في كتابه الموقفين، ففي حديثه عن الإبهام يورد قولا لشبيب بن شبّة وفيه يقول:((لم أر متكلّما أذكر لما عقد عليه كلامه، ولا أحفظ لما سلف من نطقه من خالد بن صفوان، يُشبع المعقود بالمعاني الّتي يصعب الخروج منها إلى غيرها، ثمّ يأتي بالمحلول واضحا، بيّنا مشروحا منورا، وكان السّامع لا يعرف مغزاه ومقصده، في أوّل كلامه حتّى يصير إلى آخره))[1]، وكما سبق الذّكر فإنّ هذا الضرب من التّعبير يشحذ ذهن السامع، وتتّقد به قريحته، ويستدعي إعمال فكره حتّى يبقى في تواصل مع المتكلّم ليتمكّن في نهاية المطاف من إدراك المعنى ومعرفة الغاية.

ولقد ذهب "الباقلّاني" إلى أبعد ممّا ورد سابقا، إذ أنّه نصّ على أنّ الإبهام قد

---

* - يذهب بعض الباحثين إلى القول بأنّ المعنى هو قصد المؤلّف في حدّ ذاته، وعلى هذا الأساس ((ينقسم المعنى إلى قسمين: معنى ظاهر يبوح به المتكلّم بواسطة اللّغة العاديّة، ومعنى مستتر في أعماق المتكلّم تعجز اللّغة العاديّة عن التّعبير عنه، لأنّ المتكلّم لا يرغب بالإفصاح عنه، وهذا المعنى المستتر أو المخفي يظهر في حنايا دوافع نفسيّة تكمن في أعماقه، ...وقد يأخذ المبدع معنى مألوفا مطروقا فيشكّل منه صورة فنيّة تحوي إثارة وغرابة، فإذا بالمعنى نفسه يصبح مثيرا وغريبا. ينظر: عمر عبد الهادي عتيق، علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط01، 2012،ص157-158.

وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في قوله: ((أنّ من شأن المعاني أن تختلف عليها الصّور، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون، فإنّك ترى الشّاعر قد عمد إلى معنى مبتذل، فصنع فيه ما يصنع الحاذق فإذا هو أغرب في صنعة خاتم)). الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص304.

[1] - العسكري، الصناعتين، ص442.

يرد على سبيل التّوضيح لبعض الفئات، وفي ذلك يقول: ((وهذه طريقة من ينصف في الاختيار، ولا يعدل به غرض يخص، لأنّ الذين اختاروا الغريب فإنّما اختاروه لغرض لهم في تفسير ما يشتبه على غيرهم، وإظهار التقدم في معرفته، وعجز غيرهم عنه، ولم يكن قصدهم جيّد الأشعار لشيء يرجع إليها في أنفسها))[1]. وبناء على هذا يصرح بأن غاية الكلام التي وضع لها في الأصل إنّما هي الإبانة عن الأغراض التي في النفوس مهما كان النّهج الّذي ينتهجه المتكلّم/المؤلف[2]. ليكون النتاج الأدبي(النّص) مرآة تعكس ما يجول في النفس، بالطّريقة الّتي يراها الكاتب ملائمة بحيث تعرض أفكاره بنسق واضح، وتمكّنه من مقاصده.

ومن ناحية أخرى نجد"ابن رشيق القيرواني" قد أتى على ذكر رواية عن أبي نوّاس يمكن أن نستبين من ورائها أنّ الوصول إلى تأويل النّص والوقوف على قصد المؤلّف دونما إشارة منه، أو استعانة بالقرائن ليس بالأمر الهيّن؛ وقد جاء في ثنايا هذه الرّواية أنّ ((بعض بني برمك بنى دارا استفرغ فيها مجهوده، وانتقل إليها، فصنع أبو نوّاس في ذلك الحين أو قريبا منه قصيدة يمدحه بها يقول أوّلها:

*أَرْبَعَ البِلَى، أَنَّ الخُشُوعَ لَبَاد ***** عَلَيْكَ، وَإِنِّي لَمْ أَخُنْكَ وِدَادِي*

وختمها أو كاد بقوله:

*سَلَامٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا مَا فَقَدْتُمْ ***** بَنِي بَرْمَكٍ مَنْ رَائِحِين وَغَادِي*

فتطيّر منه البرمكيّ، واشمأز حتّى كلح وظهرت الوجمة عليه ثمّ قال: عيت* إلينا أنفسنا يا أبا نوّاس، فما هي إلّا مُدَيْدة حتّى أوقع بهم الرّشيد وصحّت الطيرة...و زعم قوم أنّ أبا نوّاس قصد التّشاؤم لهم لشيء كان في نفسه من جعفر، ولا أظنّ ذلك

[1]- أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن ، ص117.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص117.

* - عدم وضوح الكلمة لسقوط حرف في الطباعة.

صحيحا؛ لأنّ القصيدة من جيّد شعره الّذي لا أشكّ أن يحتفل له، اللّهمّ إلّا أن يصنع ذلك حيلة منه، وسترا على ما قصد إليه بذلك))[1]. لم يصدر "ابن رشيق القيرواني حكما نهائيا في حقّ قول "أبي نوّاس" إذا ما كان قاصدا التّشاؤم أم لا ؟ وهذا ضرب من القصد في حجب المعنى عن المتلقي وإبهامه، وقد ترك النّاقد الباب مفتوحا أمام القارئ حول قصديّة المبدع في تعميّة المعنى.

مستخلص القول أنّ "ابن رشيق القيرواني" لم يكن مناصرا لغموض المعنى الّذي يقع في الابتداء، وعلى الخلاف تماما ما جادت به تنظيرات "ابن طباطبا العلوي" حيث ينصّ قائلا :((الابتداء بذكر ما يعلم له إلى أيّ معنى يساق القول فيه قبل استتمامه، وقبل توسّط العبارة عنه، والتّعريض الخفيّ الّذي يكون بخفائه أبلغ في معناه من التّصريح الظّاهر الّذي لا ستر دونه. فموقع هذين عند الفهم كموقع البشرى عند صاحبها لثقة الفهم بحلاوة ما يرد عليه من معناهما))[2]، يظهر جليّا من النّص السابق أنّ موقف النّاقد حيال الموضوع يبرز في ثلاث نقاط وهي:

1- تقريره لمبدأ وضوح المعنى والمقصد قبل نهاية القول أو توسطه.

2- تفضيله للمعنى الخفي.

3- توضيح الأثر الّذي يتركه كلّ من المعنى الواضح والمبهم في نفس المتلقي، مع ترك الخيار لقصديّة المؤلّف.

أمّا من وجهة نظر"ابن أبي الأصبع" فإنّ المتكلّم في نظره يعمد إلى غموض المعنى قصدا من خلال إيراد كلام يحمل معنيين، معنى ذلك:((أن يقول المتكلّم كلاما يحتمل معنيين متضادّين، لا يتميّز أحدهما عن الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل

[1] - ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر، ج01، ص224.

[2] - ابن طباطبا العلوي، المصدر السّابق، ص23.

به التّمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد إبهام الأمر فيهما قصدا))[1]. وهذا فيه ضرب من التّعميّة إذ لا يمكن لأيّ متلقّ أن يصل إلى معرفة المعنى المطلوب، وهذا ما يحيل به إلى سوء التّأويل.

لم يترك العرب شاردة ولا واردة من فنيّات القول إلّا وولجوا بابها من ذلك بحثهم في مقصديّة المتكلم عند بدئه الكلام بالجملة الاسميّة، ويمكن لنا أن نستشف هذا على سبيل المثال من خلال تحليل "العلوي" لغائية البدء بالجملة الاسميّة في أنّ الكاتب يرمي فيها مقصدين: ((الأول الاختصاص: وهي أن الكاتب يريد أو يوجّه ذهن المتلقّي على أنّ الفاعل قد فعل الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره مثال ذلك قوله تعالى: ﴿*وأنّه هوَ أضْحَكَ وأبْكَى * وَأنَّه هُوَ أماتَ وأحيَا*﴾ سورة النّجم: الآيتين، 43-44.

أمّا مقصده الثّاني: فيتمثّل في التّحقّق وتمكين ذلك المعنى في نفس السّامع بحيث لا يخالجه فيه ريب، ولا يعتريه شكّ ومثال ذلك قول الشّاعر في الحماسة:

*وَإنَّا لنَصْفحُ عنْ مجَاهلِ قوْمنَا **** ونُقيمُ سَالفَةَ العَدوّ الأَصْيَدِ*

فلمّا أراد الشّاعر المبالغة في الصّفح وإيثاره، صدّره بالجملة الاسمية وأعقب ذلك باللّام تأكيدا للمعنى وتقريرا له))[2] ،فالكاتب ومن وراء قصديّته يسعى إلى ترك أثر في نفس المتلقي، حتّى وإن كان قدّم المعنى الّذي يحتمل التّأويل على الوجهين ولكلّ واحد منهما غاية معيّنة.

جملة القول في هذا المبحث، أنّ القصديّة كمعيار ألسني نصّي تحقّق قيامه داخل المدونة التّراثيّة العربيّة، وإحاطة علماء العربيّة القدامى بالظّاهرة من كلّ جوانبها أكبر دليل على ذلك، فهم ربطوا فعل القصد ببدايات التّكون الممكن للنّص،

[1] - ابن أبي الأصبع المصري، المصدر السّابق،ص596.

[2] - العلوي، الطراز، ج2، ص 15-18.

ثمّ انتقلوا إلى الفعلي ودرسوا علاقة انتظام النّص تركيبيا ودلاليا بغايات المؤلّف وأغراضه، كما أوشجوا استهلالات النّصوص الأدبيّة وتخلّصاتها ومخارجها بمقاصد منشئ النّص، منوّهين بذلك على أنّ المحرّك الأساسي لهذا الفعل هو المتلقي الضّمني، ومن هنا حقّلنا التّساؤل عن مدى عناية النّقاد والبلاغيين العرب بهذا المتلقّي؟

المبحث الثّاني: المقبوليّة، منهج تأصيلي وتجديد اصطلاحي.

إنّ نتاج الفكر العربي القديم زاخر بما قدّمه حول قضايا الاستقبال، ذلك أنّ الأفكار والرؤى الّتي قدّموها كانت كفيلة لأن تصاغ حولها نظريّة في التّلقي وفق الرؤى العربية البحثة تقوم بقراءة العمل الإبداعي، ذلك أنّ أي نظريّة نقديّة لا يمكن أن تقوم لها قائمة دون الأخذ بعين الاعتبار مستقبل يستقبل النّص الأدبي ويتأثّر به، وهذا أمر تفرضه طبيعة الأدب، فهدف الأديب أو منشئ النّص الرئيس هو التّأثير في النّفوس. وعليه نقول بأنّ المؤلّف والقارئ ركيزتان أساسيتان لا يمكن أن تكتمل العمليّة الإبداعيّة دون تواجدهما، ((لذا رأينا نقدنا القديم يوليهما قدرا من الأهميّة والعناية، فكما بيّن سنن القول وطرائقه، وجيّده ورديئه، اهتمّ واعتنى بالمستقبل، وقصده بخطابه النّقدي، وحثّ أصناف المتكلّمين على إفهامه ومراعاة أحواله))[1]. ولأجل ذلك عمدوا إلى تخيّر الألفاظ الجزلة والحسنة وموافقتها للمعاني حتّى تحصل الغاية ويتحقّق الغرض المقصود من إنتاج النّص الأدبي.

قبل البدء في الفعل التّأسيسي لمعيار المقبوليّة في التّراث النّقدي العربي والّذي ارتكزت عليه الكثير من نقود علمائنا المفلقين، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أوّل ما تحدّث عنه علماء العربية في مدوّناتهم: الفصاحة والبلاغة وهما من بين أهمّ العلوم الّتي قامت على أسسها أوجه تحسين الكلام واكتمال التّأليف، فكيف ساهم كلّ من العلمين في التّقعيد لمبدأ المقبوليّة؟

[1] - مطير بن سعيد بن عطيّة الزّهراني، استقبال النّص عند الجاحظ، إشراف: محمد بن علي فرغلي الشّافعي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 2004، ص12.

1- رعاية حال المخاطب:

تتجسّد عمليّة التّلقي من خلال المشاركة أو المواجهة الفعليّة القائمة بين المتلقّي والنّص، لذلك عنى النقاد العرب القدامى منذ بدايات عملياتهم النقدية المبكرة بالمستمع/القارئ، واهتمامهم هذا نابع من اهتمام الشعراء والخطباء أنفسهم بهذا العنصر، إذ يسعون دائما إلى أن يقع كلامهم موقع القبول لدى السامع، فـ ((الكثير من المقالات في كتبنا البلاغيّة القديمة، والّتي تُعنى بجانب المستقبل من ناحيّة مخاطبته على مستوى فهمه ودرجة تفكيره وأنماط مداركه. فهذه النّاحيّة لا بدّ أن تكون أولى اهتمامات المبدعين، ليصلوا إلى غاياتهم في صنع خطاباتهم))[1]. وعليه كان قيام دراساتهم ونقودهم خاصّة الجزء البلاغيّ منها إنّما كانت تدعو للإقناع والتّأثير، وحتّى يحصل المراد من ذلك قسّموا النّاس إلى طبقات وحدّدوا طرقا مناسبة في الخطاب تواتي أقدارهم.

إنّ إيّ عمليّة خلق لنص أدبي تستوجب حضور متلقٍّ بحاله، وإذا ما قلنا بحاله فنحن نقصد جوانبه الدّاخليّة الّتي يكون عليها أثناء تلقيه الخطاب، وهذا يقتضي مجموعة من الإجراءات التّعبيرية تبرز في ثناياها غاية التّأثير. هذا ما نلحظه عند"الجاحظ"وهو يؤسّس لهذه القاعدة والّتي مفادها: أنّه لن تكون هناك قناة تواصل بين النّاس إن لم يفصحوا عن سرائرهم، حيث يقول: ((قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور النّاس المتصورة في أذهانهم، والمختلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، ...لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره إلاّ بغيره، وإنّما يُجي تلك

[1] - مطير بن سعيد بن عطيّة الزّهراني، استقبال النّص عند الجاحظ، السّابق ، ص15.

المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إيّاها))[1]. يظهر جليا من خلال هذا النّص أنّ مؤسّس النّقد العربي يجعل((القيم الجماليّة والمعرفيّة كامنة في العمل الشّعري، إلّا أنّها لا تتحقّق فعليا إلّا في لحظة استقبالها، وهو ما يمكن أن نسمّيه "الفعل"؛ أي انتقال الموضوع إلى حالة وجود بالفعل، حيث إنّ الموضوع هنا (وجود بالقوّة) أضيفت إليه ذات (تلقي) فأصبح وجودا بالفعل))[2].

وفيما يُروى عن الخليفة عمر -رضي الله عنه- أمره بأن تُنزّل النّاس منازلها، والرّأي ذاته ينطلق منه "الجاحظ" في التّأسيس لعمليّة التّقبل، حيث يقول: ((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتّى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات))[3]، وكأنّا بالجاحظ يريد أن يتحدّث عن ثقافة المتكلّم ومعرفته بكلّ الجوانب والظّروف الّتي تحيط بإنتاج النّص، ويمكن أن نمثّل له بما يلي:

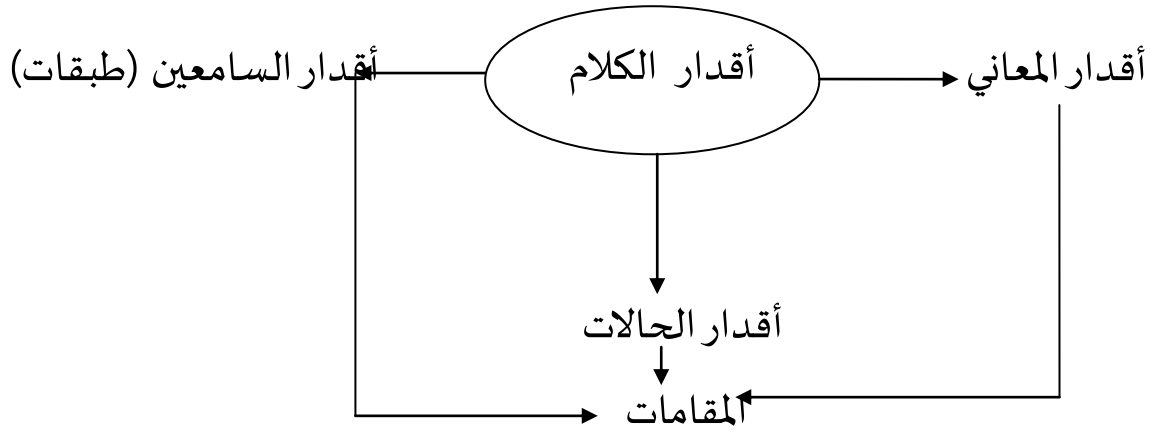

[1]- الجاحظ، البيان والتّبيين، ج01، ص75.

[2] - مطير بن سعيد بن عطّيّة الزهراني،استقبال النّص عند الجاحظ، المرجع السابق، ص45.

[3]- الجاحظ، المصدر السّابق، ج01،، ص138-139.

نفهم ممّا تقدّم أنّ صناعة أو تأليف الكلام يستدعي عناية من المتكلّم، إذ يجب أن تكون لديه معرفة بالمعاني الشّريفة منها وما دون ذلك، وقبل أن يرتّب المعاني عليه أن ينظر لأحوال المتلقّين والّذين هم طبقات منهم الحذق والفطن، ومنهم العامي والخاص...الخ، ومن ثمّ عليه أن يعمل على موافقة الكلام للمقام، وأخيرا يوازي بين كلّ هذه الأقدار ويلائم بينها حتّى تحصل له تمام الصّياغة.

إنّ المتمعّن لكلام "الجاحظ" يدرك أنّ ناقدنا البلاغي لم يترك نقطة إلّا ووضع بصمته عليها تصريحا أو تلميحا فيما يتعلّق بإنتاج النّص الأدبي، والحال نفسها طبّقها مع معيار المقبوليّة بحيث ناقش طرق إنتاج الخطاب والّتي من شأنها أن تساهم في خلق موقف القبول عند المستمعين، وحول ذلك يقول: ((أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، مُتخيّر اللّفظ، لا يكلّم سيّد الأمّة بكلام الأمّة، ولا الملوك بكلام السّوقة))[1]، يظهر اهتمام النّاقد الفذ بمراعاة أحوال المستمعين فالله سبحانه وتعالى خلق النّاس طبقات، وأوجب على المتكلّمين مراعاة خاصيّاتهم وإنزال كلّ منهم منزلته أثناء التّواصل بهم فـ((مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم))[2]. وفي موضع آخر يفصّل الجاحظ قوله أكثر فيقول: ((إنّ الوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من النّاس، كما يفهم السّوقي رطانة السّوقيّ، وكلام النّاس في طبقات كما أنّ النّاس أنفسهم طبقات))[3]. غاية الأمر هي مراعاة أقدار المستمعين حتّى تحصل الفائدة من كلّ قول من إقناع وتأثير.

وفيما أورد صاحبنا من أحاديث دالة على مدى عناية العرب بحصول القبول

[1] - الجاحظ، البيان والتبيين، ج01، ص92.

[2] - الجاحظ، المصدر السّابق، ج01، ص93.

[3] - المصدر نفسه، ج01، ص144.

لدى السّامع بصورتيه البصريّة والسّمعيّة، ما جاء في قول"عبد الله بن مسعود" حيث يقول: ((حدّث النّاس ما حَدَجُوكَ بأبصارهم، وأَذِنُوا لك بأسماعهم، ولحظوك بأبصارهم، وإذا رأيت منهم فِترة فأمسك))[1] ، إنّ النّص الّذي أورده "الجاحظ" يخالف ما نصّ عليه في الأقوال السابق ذكرها، فرعاية الأحوال ههنا من قبيل ما يتجلّى للمتكلّم من صور المتلقين والّتي تنبؤه بحالهم إن كانوا متقبّلين للنّص، فيلحظ منهم العناية والاهتمام بإقبالهم على المجلس بكلّ جوارحهم هنا يمكن للمتكلّم أن يأخذ نصيبه في الحديث والعكس إن حدث.

في مواطن عدّة يعتلي المتلقّي عند "الجاحظ" مكانة عالية حتّى ليكاد يجعله فوق المبدع مرتبة، ولأجل ذلك يطالب صاحب الصناعة الأدبيّة من أراد أن ينتسب إلى الأدب بقرض قصيدة أو تحبير خطبة، أو تأليف رسالة فعليه أن يدع ثقته بنفسه، وأن يترك عُجبه بثمرة عقله، والأولى منه أن يعرض إنتاجه على العلماء، فإن رأى الأسماع تُصغي له، والعيون تُدحج إليه، ورأى من يطلبه ويستحسنه، فعليه أن ينتحل قوله، وإن كان ذلك في ابتداء أمره، وفي أوّل تكلّفه فلم ير له طالبا ولا مستحسنا، ورأى أنّ هذا الموقف السلب قد تكرّر معه هنا ينصحه الجاحظ بأن يأخذ صنعة غير هذه[2].

ولا يمكن للنّفس البشريّة أن تُذعن لأيّ متكلّم أو أيّ خطاب دونما أن تلقى فيه ما يريحها ويُعمِل فيها سحره، وهذا ما نوّه به "ابن طباطبا" في قوله:((وعلّة كلّ حسن مقبول الاعتدال، كما أنّ علّة كلّ قبيح منفيّ الاضطراب، والنّفس تسكن إلى كلّ ما وافق هواها، وتقلق ممّا يخالفه، ولها أحوال تتصرّف بها، فإذا ورد عليها في

[1] - نفسه، ج01، ص104.

[2] - ينظر: الجاحظ، المصدر السابق، ج01، ص203.

حالة من حالاتها ما يوافقها اهتزت له وحدثت لها أريحيّة وطربت، فإذا ورد عليها ما يخالفها قلقت واستوحشت))[1]، ويمكن أن نوضّح قول النّاقد بالمخطط التّالي:

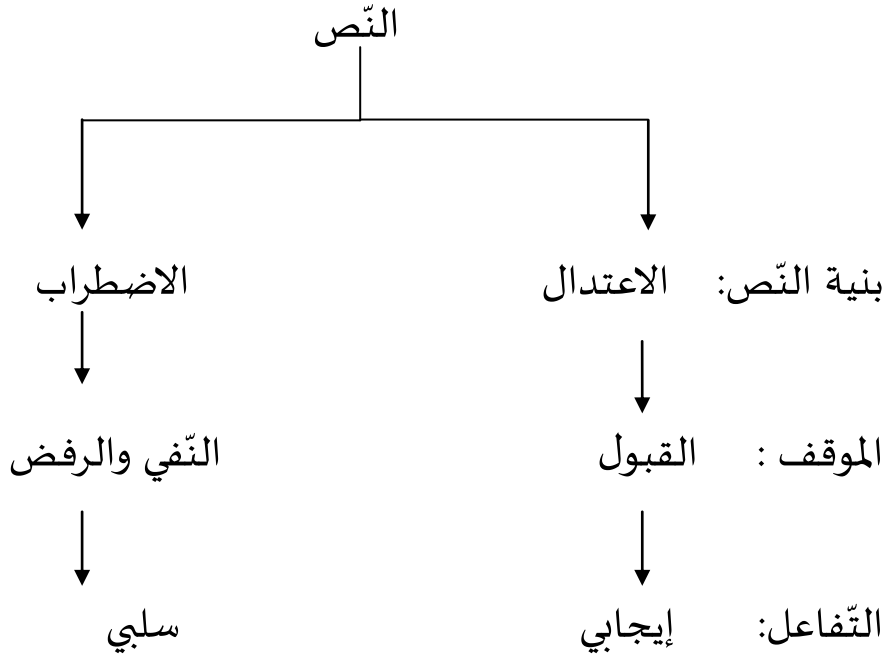

إذن بنية النّص عند"ابن طباطبا" إمّا أن تكون معتدلة أو مضطربة، والنّفس البشريّة ميالة للاعتدال وما يوافق طبعها، فإن توافق تشكل النّص وبناؤه مع طبائع نفسيّة المتلقي حصل القبول والتقفت هذه النّفس النّص والعكس يحدث. ولا يتوقف أمر قبول النّصوص عند النّاقد فقد من جهة انبنائه، ولكن يتخطّى الأمر إلى المعلومات الّتي يقدّمها النّاص، وعليه يجعل النّاقد لـ((حسن الشّعر وقبول الفهم إيّاه علّة أخرى وهي موافقته للحال الّتي يعدّ معناها لها، كالمدح في حال المفاخرة...والهجاء في حال مباراة المهاجي...))[2]. بمعنى أن ينظر الشّاعر في الأغراض الّتي ينظم فيها ويُلائم بينها وبين المقامات الواردة فيها، لأنّه إن حصل خلاف ذلك وقع النّفور والإعراض((فالموضوع الّذي يتحدّث فيه الشّاعر لصيق بنفسيّة المتلقّي وأن يقوم

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيّار الشّعر، ص21.

[2] - المصدر نفسه، ص22.

بإحالته فيما تعلمه إيّاه إلى شيء تثق النّفس به أكثر أو هي به أعلم))[1].

ومن فنون القول الّتي توقد قريحة المتلقي وتجلب انتباهه قول الشّعر، وهذا ما نوّه به "العسكري" في معرض قوله: ((أنّ مجالس الظّرفاء والأدباء لا تطيب، ولا تؤنس إلّا بإنشاد الأشعار ومذاكرة الأخبار، وأحسن الأخبار عندهم ما كان في أثنائها أشعار...إذا سمعها ذووا القرائح الصّافيّة والأنفس اللّطيفة لا تهيّأ صنعتها إلّا على كلّ منظوم من الشّعر فهو لها بمنزلة المادة القابلة لصورها الشّريفة))[2]. فليس تقبّل النّفس للنّص من الشّعر كتقبّلها للنّص من النثر، وهذا راجع إلى طبائع النّاس أوّلا، وهذا راجع للخصائص الّتي يتفرّد بها الشّعر دون غيره.

لا يكفي الشّاعر أن يكتفي بالنّظر إلى تركيب النّص داخليا والاعتماد في ذلك على الخصائص الفنيّة للنّص الشّعري، فبناء النّص تتداخل فيه عوامل عدّة من بينها مراعاة المخاطبين والبحث عمّا ترتاح له أنفسهم، وهذه الفكرة كثيرة التّداول عند نقادنا القدامى، وفي ذلك يقول"العسكري":((ينبغي للشّاعر أن يتحرز في أشعاره، ومفتتح أقواله، ممّا يتطيّر منه، ويُستجفى من الكلام والمخاطبة والبكاء ووصف الدّيار وتشتيت الآلاف، وهي الشّباب وذمّ الزمان، لاسيما في القصائد الّتي تتضمن المدائح والتّهاني، ويستعمل ذلك في المراثي ووصف الخطوب الحادثة. فإنّ الكلام إذا كان مؤسّسا على هذا المثال تطيّر منه سامعه))[3]، ومن محاسن الابتداء ما أورده العسكري كمثال ما قاله:((

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ***** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

[1] - صالح خليل أبو أصبع، نصوص تراثيّة في ضوء علم الاتصال الحديث، شركة آدام للنّشر والتّوزيع، 2000، ص118.

[2] - العسكري، الصّناعتين، السابق، ص138.

[3] - المصدر نفسه، ص431.

فإذا كان الابتداء حسنا بديعا، ومليحا رشيقا، كان داعيّة إلى الاستماع لما يجيء بعد الكلام))[1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه لا يمكن لنا أنّ نسلّم بالمقولة السابقة على وجه الإطلاق، فلكلّ مقام مقال ولا يمكن للمتكلّم أن يجعل جلّ كلامه شعرا، كما عليه أن ينظر إلى مواضيع نصوصه إن صدق عليها معرض الشّعر جعلها شعرا، وإن وجدها عكس ذلك جعلها في مقال منثور وحرص عليها أن يخرجها في أبهى حلّة. ونورد فيما يلي قولا لـ"لعسكري" يؤكّد ذلك وقد جاء فيه:((ومن صفات الشّعر الّتي يختصّ بها دون غيره أنّ الإنسان إذا أراد مديح نفسه فأنشأ رسالة في ذلك أو عمل خطبة فيه جاء في غاية القباحة، وإن عمل ذلك في أبيات من الشّعر أُحتُمل، ومن ذلك أنّ صاحب الرّياسة والأبهة لو خطب بذكر عشيق له، ووصف وجده به، وحنينه إليه، وشهرته في حبّه، وبكاءه من أجله لاستهجن منه ذلك، وتنقّص ضبه فيه ولو قال ذلك شعرا لكان أحسن))[2] .

أمّا"الجرجاني" فمن بين المواطن الّتي يتحدّث فيها عن معيار المقبوليّة باب اللّفظ والنّظم، وفيه يربط فعل التّقبل بمدى وعيّ المتلقّي وتفاعله مع العمل الإبداعي، وبصدد هذا يقول: ((واعلم أنّه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السّامع، ولا يجد لديه قبولا، حتّى يكون من أهل الذّوق والمعرفة، وحتّى يكون ممن تُحدّثُه نفسه بأن لما يومئ إليه من الحسن واللّطف أصلا، وحتّى يختلف الحال عليه عند تأمّل الكلام، فيجد الأريحيّة تارة، ويَعرى منها أخرى، وحتّى إذا عجّبته عجِب،

[1] - العسكري، المصدرالسابق، ص437.

[2] - المصدر نفسه، ص139.

وإذا نبّهته لموضع المزيّة انتبه[1]))*. في النّص السّابق ذكره نقف على مجموعة من المواقف والّتي يشترط الجرجاني توفرها في المتلقي حتّى يقع القول في نفسه موقع الصّواب، وهي:

1- أن يكون المتلقي من أهل الذّوق والمعرفة، متمكنا من ملكة اللّغة وعارفا بفنون البلاغة، ومتمرّسا في أساليب الخطاب.

2- أن يكون حذقا في تعامله مع النّصوص واكتشاف كنهها.

3- تفاعله مع النّص بكل حالاته، ووفق ما رسمه له النّاص من خلال ما قدّم له من معلومات في النّص.

وفي الباب نفسه، يبحث "الجرجاني" في الأساليب الّتي يسعى المتكلّم/المؤلّف من خلالها التّأثير في المتلقّي ومن بينها: الحجاج، وغاية المتكلّم من اعتماد هذا النّمط من النّصوص هي حصول التّقبل والرّضا عند المتلقّي وعن ذلك يقول "الجرجاني"في باب اللّفظ والنّظم: ((فليس الكلام بمغن عنك، ولا القول بنافع، ولا الحجّة بمسموعة، حتّى تجد منه عونا على نفسه، ومن إذا أبى عليك، أبى ذاك طبعه فردّه عليك، وفتح سمعه إليك، ورفع الحجاب بينك وبينه، وأخذ به إلى حيث أنت، وصرف ناظره إلى الجهة الّتي إليها أومأت، فاستبدل بالنّفار أنسا، وأراك من بعد الإباء

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، السابق، ص291.

* - إنّ المتلقي في فكر الجرجاني يقارب المتلقّي في النّظريات الحديثة، إذ ((لم يعد المتلقي مستهلكا للنّص، بل أصبح مشاركا للمبدع في إنتاج النّص، فالصّورة الّتي يشكلّها المبدع تقتضي متلقيّا يتجاوز حدود الدّلالة الأوّليّة الّتي تطفو على سطح الصّورة الفنيّة، فالمبدع حينما يشكّل الصّورة فإنّه يقدّم للمتلقّي إطارا دلاليّا وفضاء تخيّليا، وعلى المتلقّي أن يملأ الإطار الدّلالي إلى حدّ الإشباع، وأن يحلّق في الفضاء الخيالي إلى أبعد حدّ...إنّ وظيفة المتلقّي لا تقتصر على فهم ما تقوله الصّورة، وإنّما وظيفته أن يصل إلى ما لم يقله ظاهر الصّورة. ينظر: عمر عبد الهادي عتيق، علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، ص155-156.

قبولا))[1]، يشير "الجرجاني في هذا النّص إلى أنّه لن يُحقّق المتكلّم غايته إن لم يكن لدى المتلقي تقبّلا في الأصل، فإذا حصل منه ذلك رأيته أقبل عليك بعد الإباء، وشدّ انتباهه إليك بعد الإعراض.

إنّ ما يمكن أن يلحظه الدّارس لكتب التّراث أنّ"الجاحظ"وهو رائد النّقد التّأسيسي قد أُخِذت أفكاره كقاعدة ينطلق منها الباحثون في دراساتهم، وهذا ما نلفيه لدى"ابن رشيق القيرواني"ومنهم على شكلته في اهتمامهم بالمتلقي وحدوث التّقبل لدى المستمع، وحتّى يتمكن المتكلّم من التّأثير في متلقيه والظفر بتقبله وجب عليه أن يتّصف بالفطانة والحذق:((ويختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابّهم، ويميل إلى شهواتهم وإن خالفت شهواته، ويتفقّد ما يكرهون سماعه فيتجنّب ذكره))[2]، لا يتوقّف الأمر عند صاحب "العمدة" في مراعاة المتكلّم لأوقات إنتاج الخطاب والنّظر في أحوال المخاطبين، وإنّما يستلزمه أن يراعي ميولاتهم و شهواتهم وقد يصل به الأمر إلى أن يفاضلهم على نفسه وشهواته ويحابيهم في ذلك.

وحتّى يتمكن النّاص من مراعاة أحوال المخاطبين وجب عليه أن يكون ذا ثقافة وخبرة واسعة بأقدار المستمعين وميولاتهم، وهذا ما ذهب إليه ابن رشيق حين يقول:((أن يعرف -المتكلّم- أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه))[3]، وهذا يعني أن يجعل المتكلّم قارئا يكتب له، وفي أثناء كتابته يحاوره ويسائله ويحاول أن يتقمّص شخصيته؛ أي أنّ الكاتب يلعب الدّورين: المؤلّف والمتلقّي، وههنا نقطة ارتكاز للعمليّة الإبداعيّة، فـ ((سرّ صناعة الشّعر، ومغزاه الّذي

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، السابق، ص550-551.

[2] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، السابق، ج01، ص223.

[3] - المصدر نفسه ، ج01، ص331.

به تفاوت النّاس وتفاضلوا))[1]. فليس التّفاضل راجع إلى جمال النّصوص وبلاغة أساليبها وجمال فنونها، وإنّما القبول الصّادر من المتلقّي له جانب من المزية فالمتلقي هو الّذي يضمن حياة النّص بعد إنتاجه من خلال تداوله على الألسن والعمل على تأويله وتفسيره وفكّ شفراته.

وإذا ما سار المتكلّم على هذا النّهج ضمن موقف المتلقي الإيجابي إيزاء نصّه فـ: ((خير القول ما أسكر السّامع، حتّى ينقله عن حالته سواء كان في المديح أو غيره))[2]، فالقبول الحاصل من جهة المتلقي ليس في قبيل غرض من الأغراض فقط، وإنّما على الشّاعر/الكاتب أن يعمل على تحسين نصّه الأدبي ويجعله يسير على نسق واحد من الجودة والدّقة بداية من المطالع وحتّى المقاطع، هذا حتّى لا يشعر المتلقّي بالتّفويف بين أجزاء النّص ويندمج مع ما يقدّم له حتّى يصل لحالة السّكر كما عبّر عنها"ابن الأثير" في القول السابق ذكره، فالغرض المنشود ليس فقط إيصال المعنى إلي ذهن القارئ وإنّما أن يعمل فيه عمل السّحر فيؤثّر فيه وينقله من حالته ليتقمّص الحالة أو الصّورة الّتي رسمها له الكاتب. ويواصل ابن الأثير كلامه ليرشد الكاتب والشّاعر إلى غاية التّأثير في السّامع ومدى أهميّة العناية بالمتلقّي، فيقول: ((إنّ خير الكلام ما دخل الأذن بغير إذن))[3].

ما يلاحظ خلال ممارسة الفعل القرائي لما قدّمه التّراثيون العرب في سعيّهم لبناء نظريّة نصيّة تحيط بكل جوانب انبناء النّص الأدبي، هو مدى وعيّهم بحضور القارئ الضّمني في تثمين القصيدة العربية أو النّص الأدبي عامة، حضورا يملأ الوعي

[1] - نفسه، ج01، ص331.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص194.

[3] - المصدر نفسه، ص195.

الناقد ويفتح أمامه سبيل الوصول إلى العمل تحليلا وتركيبا اعتمادا على إشارة البنيّة.[1]

2- الفصاحة وتلقّي النّص:

الفصاحة علم يعمل على تحسين تأليف الحروف داخل الكلمة المفردة من ثمّ الكلمات المركّبة، وإذا ما أردنا أن نربط معيار "المقبوليّة" بحمولته النصيّة مع علم الفصاحة العربي فما يلاحظ أنّ مدارك علم الفصاحة حصول القبول عند السامع واستحسانه للمسموع المفرد والمركّب.

2.1- فصاحة الألفاظ المفردة:

لقد عالج الجاحظ قضيّة الفصاحة من كلّ جوانبها وحسب رؤاه الخاصّة والمثل الّذي أورده أصبح سنّة يطؤها كلّ من أراد الحديث عن الفصاحة والتّمثيل لعيوبها،وهذا المثل هو البيت القائل فيه صاحبه:

*وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ***** وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ*[2]،

فلتقارب مخارج الأحرف وتكرّر الأحرف الثّقيلة فقد البيت الشّعري فصاحته، فلا يمكن لأحد تكريره ثلاث مرّات متتاليات دونما تعثّر.

يشير "قدامة بن جعفر" في معرض حديثه عن عيوب الشّعر إلى أنّ من عيوب اللّفظ ما يكون سببا في الإعراض عن القول ورفضه من قبل المتلقي، ومن أمثلة هذه الألفاظ: الحوشيّ والغريب، والّذي لا يُؤتى به في نظر "قدامة" إلّا على جهة التّطلب والتّكلف ويكون بذلك سببا لينفر منه الطّبع ويمجّه السّمع[3]. وإشارة "قدامة

[1] - ينظر: خيرة مكّاوي، جماليّة التّلقي عند حازم القرطاجني، المرجع السّابق، ص46.

[2] - الجاحظ، البيان والتبيين، ج01، ص65.

[3] - ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، ص172.

هذه من الأهميّة بمكان ذلك أنّه على وعي تامّ أنّ استخدام مثل هذه الألفاظ في التّعبيرات الشّعريّة تضعف مقبوليّة المتلقّي.

يقول العسكري:((وتخيّر الألفاظ، وإبدال بعضها من بعض يوجب التئام الكلام؛ وهو من أحسن نعوته وأزين صفاته، فإن أمكن مع ذلك منظوما مع حروف سهلة المخارج كان أحسن له وأدعى للقلوب إليه))[1]، كما عيب في القول أيضا تنافر الألفاظ لأنّها من أكبر عيوب الكلام ومدعاة للنّفور. كما ربط النّاقد البلاغي الفصاحة بتمام آلة البيان.

لقد جعل علماء البلاغة من بينهم "ابن سنان الخفاجي"، "فصاحة اللّفظة" على ضربين: الأوّل: ما يكون في اللفظة الواحدة، وهي أن تكون أحرفها متباعدة المخارج، وحجّته في ذلك أنّ الحروف أو الأصوات تجري من السّمع مجرى الألوان من البصر، على أنّ جلّ كلام العرب يأتي مؤلّفا من الحروف المتباعدة، ذلك أنّ الحروف المتقاربة ممّا يمجّه السّمع ويستكرهه.

أمّا الضرب الثّاني منها: أن تجد لتأليف اللّفظة في السّمع حسنا ومزية على غيرها وإن تساويا في التّأليف من الحروف المتباعدة[2]، ويضرب"ابن سنان الخفاجي" مثالا لما يمجّه السّمع وينبو عنه قول أبي الطيّب المتنبّي:

*مُبَارَكُ الاِسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبِ ***** كَرِيمِ الجَرَشِيْ شَرِيفَ النَّسَبِ*

فإنّك تجد في "الجرشي" تأليفا يكرهه السّمع وينبو عنه، ومن أمثلة ذلك أيضا ما يروى عن "أبي علقمة النّحوي" قوله: ما لكم تتكأكؤون عليّ تكأكأكم على ذي جنّة؟

[1] - العسكري، الصّناعتين، ص141.

[2] - ينظر: ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة،السابق ص14.

افرنقعوا عنّي، فإنّ "تتكأكؤون وافرنقعوا"، وحشيّ، وقد جمع لعمري العلّتين مع قبح التّأليف الّذي يمجّه السّمع والتوعّر[1].

ومن شروط الألفاظ الّتي هي من أساسيات الفصاحة ومدعاة للحصول فعل التّقبل، أن تكون الكلمة غير ساقطة عاميّة، ومثال الكلمة العاميّة، قول أبي تمام:

*جَلِيتَ وَالمَوْتُ مُبْدٍ حرُّ صفحتَهُ ***** وَقَدْ تَفَرْعَنَ فِي أَفْعَالِهِ الأَجَلُ*

فإنّ - تفرعن- مشتق من اسم فرعون وهو من ألفاظ العامّة[2]. ذلك أنّه إذا كان للكلمة من الطّلاوة والعذوبة حسن تقبّلها في النّفس من ثمّ حصل تقبّل النّص كلّه والعكس. ويحدّد السكّاكي(669ه) في قوله بعضا من شروط فصاحة الألفاظ، فيقول:((ومنها ما هو راجع إلى اللّفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب...وأن تكون سليمة بعيدة عن التنافر))[3].

ويضرب "ابن الأثير" أمثلة عن الألفاظ الفصيحة كلفظة "المزنة" أو "الدّيمة" وما جرى مجراهما مألوفة الاستعمال، وترى لفظ "البعاق" وما جرى مجراه متروكا لا يستعمل، وإن استعمل فإنّما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة. ولو كانت الفصاحة لأمر يرجع إلى المعنى لكانت هذه الألفاظ الثّلاثة في الفصاحة سواء[4].

هذا فيما يتعلّق بفصاحة الألفاظ ويمكن أن نجمل خواصّها فيما يلي:

1- أن تكون اللّفظة حروفها متباعدة المخارج.

2- أن تكون اللّفظة عربيّة قد تواضع عليها أهل اللّغة.

3- أن تكون جارية على العادة المألوفة فلا تكون خارجة عن الاستعمال.

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه، ص66-67.

[2] - ابن سنان الخفاجي، المصدر السّابق، ص73.

[3] - أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عليّ السّكاكي، مفتاح العلوم، pdf، المطبعة اليمنيّة، ص176.

[4] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص74-76.

4- أن تكون اللّفظة خفيفة على اللّسان لذيذة على الأسماع حلوة في الذّوق.

5- أن تكون اللّفظة مألوفة في الاستعمال فلا تكون وحشيّة متوعّرة، ويقرب معناها فلا يبعد تناوله.

6- أن يكون مختصّا بالجزالة والرّقة: فاللفظ الجزل يستعمل في سياق الوعيد، والزّجر أي مواطن الشّدّة. أمّا الألفاظ الّتي فيها رقّة: فتكون في مواطن اللّين واللّطف واستجلاب المودّة.

2.2- فصاحة الكلام المركّب:

هذا فيما يتعلّق بالألفاظ المفردة أمّا فصاحة الألفاظ المركّبة والّتي بتأليفها تصبح كلاما فهي أكثر تعقيدا، لذا فقد ربط بعض البلاغيين فصاحة الكلام بظهور معناه، والسّكاكي لم يخرج عن قوالب سابقيه وقد جعل الفصاحة متعلّقة باللّفظ والمعنى، وفيما يتعلّق بفصاحة المعنى فيقصد بها ((خلوصه من التّعقيد،...والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثّر صاحبه فكرك في متصرّفه، ويُشيك طريقك إلى المعنى، ويوعّر مذهبك نحوه حتّى يقسّم فكرك ويشعّب ظنّك إلى أن لا تدري من أين تتوصّل وبأيّ طريق معناه يتحصّل كقول الفرزدق:

*وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكاً ***** أَبُو أُمِّهِ حيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ*))[1]

والدّعوى ذاتها نلفيها قائمة لدى"ابن الأثير"من خلال ربطه الكلام الفصيح بوضوح المعنى، فيقول أنّ:((الكلام الفصيح هو الظّاهر البيّن، وأعني بالظّاهر البيّن أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج في فهمها إلى استخراج من كتاب لغة... لأنّ الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات، فالّذي يستلذّه السّمع منها ويميل إليه هو الحسن، والّذي

[1] - السّكاكي، مفتاح العلوم، ص176

يكرهه وينفر عنه هو القبيح))[1]، فالكلام الحسن المقبول سماعا هو الموصوف بالفصاحة، أما ما دون ذلك فهو القبيح غير الفصيح، أمّا "القزويني" فيعرّفه قائلا: ((وأمّا فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التّأليف وتنافر الكلمات والتّعقيد مع فصاحتها))[2]، ففصاحة الكلام المركّب لا تتوقّف على فصاحة الألفاظ وتباعد مخارج حروفها ...الخ، ولكن هو أمر متعلّق بالتّماسك لفظا ومعنى، إذ قد تتوفر فصاحة الألفاظ وتُفقد فصاحة الكلام المركّب.

ويشير "ابن الأثير" في معرض حديثه عن مفهوم الفصاحة والبلاغة إلى أهمّيّة الفصاحة ومبلغ تأثيرها في السّامع، فقبول القول أو رفضه راجع لاستعمال المتكلّم للّفظ الحسن دون غيره فيقول: ((وإذن ثبت أنّ الفصيح من الألفاظ هو الظّاهر البيّن، وإنّما كان ظاهرا بيّنا، لأنّه مألوفُ في الاستعمال. وإنّما كان مألوفَ الاستعمال لمكان حسنه، وحسنه مدرك بالسّمع. والّذي يدرك بالسّمع إنّما هو اللّفظ، لأنّه صوت يأتلف عن مخارج الحروف فما استلذّه السّمع منه فهو الحسن، وما كرهه فهو قبيح، والحسن هو الموصوف بالفصاحة))[3]، ثمّ يعود في موضع آخر ليفصّل في فكرته أكثر فيقول: ((فإنّ كلّ عارفٍ بأسرار الكلام من أيّ لغة كانت من اللّغات يعلمُ أنّ إخراج المعاني في ألفاظ حسنة رائقة، يلذّها السّمع ولا ينبو عنها الطّبع، خير من إخراجها في ألفاظ قبيحة مستكرهة ينبو عنها السّمع))[4]، ولا ينفكّ ناقدنا كلّما سنحت له الفرصة أن يبيّن ضرورة اجتناب الألفاظ والأحرف المتنافرة والوحشيّة والّتي من شأنها أن تنفّر السامع ويمجّها الذّهن، ((فالألفاظ تجري من السّمع مجرى

[1] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص65-66.

[2] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص3،

[3] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص92

[4] - المصدر نفسه، ج01، ص95.

الأشخاص من البصر، فالألفاظ الجزلة تُتخيّل في السّمع كأشخاص عليها مهابة ووقار))[1].

ووفاق ذلك تورد العرب البيت الشعري الشّهير: "وليس قرب قبر حرب قبر"، على أنّه قد حدث التنافر فيه من وجهين: ((فالأوّل إنّما كان من أجل تقارب مخارج تلك الأحرف، وحصل التّنافر في الثّاني من جهة تركيب الألفاظ المتقاربة، فحصل من أجل ذلك عثار في اللّسان، وتوعّر في المخارج، فلأجل ذلك كان متنافرا، فالألفاظ في سهولة تركيبها وعثورته وسلاسته ووعورته بمنزلة الأصوات في طنينها ولذّة سماعها))[2]. وفي قول "العلوي" ههنا يشير إلى فصاحة الألفاظ وفصاحة الكلام المركّب.

وخلاصّة القول، أنّ الفصاحة في الكلام المركّب تقع على وجهين: الأوّل: هو خلوص الكلام من ضعف التّأليف، ذلك أنّ ضعف التّأليف يؤدي إلى تعقيد المعنى، وعدم ظهور الدّلالة المرادة، فالكلام الخالي من التّعقيد المعنوي: ما كان الانتقال من معناه الأوّل إلى معناه الثّاني – الّذي هو المراد به- ظاهرا.

أمّا الثّاني: فهو خلوصه من تنافر الكلمات[3]: أي أن لا تجتمع في الكلام الألفاظ صعبة النّطق الثّقيلة على اللّسان، والّتي تجتمع فيها تنافر الأحرف وتكرار الأحرف الثّقيلة، إضافة إلى أنّها قد تكون وحشيّة غريبة غير مألوفة. وإذا اجتمعت هذه الصفات في القول جعلته مستكرها ثقيلا على الألسن والأذهان وبالتّالي يكون سببا في ضعف مقبوليّته أو غيابها بنفور المتلقّي عنه.

[1] - نفسه، ج01، ص195.

[2] - يحي بن حمزة العلوي، الطراز، ص57.

[3] - ينظر: عمر عبد الهادي عتيق، علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، ص67-70.

3- فاعليّة البلاغة في تقبّل النّص:

إنّ المتفحّص لتآليف القدامى المتعلّقة بتحسين أوجه الكلام والتّعبير من الوجهة البلاغيّة يصل إلى حقيقة مفادها : أنّ البلاغة وفي عنايتها بفنون القول ركّزت على إيصال المعنى للمتلقي بأسلوب فنيّ راقٍ يتميّز بالقوّة الّتي تكشف عن شاعريّة النّص، حتّى أنّ هناك الكثير ممن تعرّضوا لتعريف البلاغة إمّا أنّهم ربطوها بتمكّن المعنى في ذهن المتلقي ونفسه أو عقدوا بينها وبين فنونها خاصّة الفصل والوصل، وفيما يلي نورد أمثلة عنها:

من أحسن ما اجتباه"الجاحظ"من أقوال في تعريف البلاغة قول أحدهم، ((البلاغة: أن لا يكون الكلام يستحقّ اسم البلاغة حتّى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك))[1]، فمن الممكن أن يتصرّف المتكلّم بأفانين القول أيّما تصرّف وفي المقابل إذا لم يلامس شعور المتلقّي ويؤثّر فيه تأثيرا واضحة معالمه لم يتصّف بالبلاغة، فغاية البلاغة هي وصول المعنى إلى ذهن القارئ وتمكّنه منه، وكأنّا بالمعنى أو الغرض الذي ينشده المتكلّم/المؤلّف يتلبّس القارئ فينقله إلى عالمه ويخالج أفكاره وأحاسيسه. وهذا ما رمى إليه "أبو هلال العسكري" حينما أورد تعريفا للبلاغة يقول في ثناياه البلاغة: ((البلاغة كل ما تبلغ به قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن))[2]، إنّ المتمعّن لهذا القول يجد فيه حساً يفضي بتوجه خاص نحو العلاقة التواصلية بين المتكلم والمتلقي. ويؤكّد العسكري هذه النّظرة على أنّ ((البلاغة سمّيت بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السّامع فيفهمه))[3]، فليس غاية الأمر هو

[1] - الجاحظ، المصدر السّابق، ج01، ص115.

[2] - العسكري، الصّناعتين، السابق، ص 10.

[3] - المصدر نفسه، ص6.

الكلام الّذي هو قناة تواصل بين المبدع والسّامع، ولا الغرض التّواصل المجرّد أي وصول الكلام إلى المتلقّي، ولكن نقول عن كلام ما أنّه بلاغي إذا ما لحظنا أنّ المتلقّي فهمه واستوعبه وحصل له التّأثر والانفعال جرّاء هذا التّواصل.

هذه الحركية الدؤوبة الصّادرة من المبدع غرضها العناية بطرق الفهم والإفهام، والجنوح نحو التوضيح يبدأ مذ بداية الفعل التّأسيسي للنّص لدى المبدع والّذي يتجسّد كما رأينا سابقا في فعل القصديّة. إنّ المتكلّم/المبدع وهو يستنسل أفكاره يرسم قصدا وغاية أمامه يسعى إلى تحقيقها وهي التّأثير في المتلقّي/السّامع، ولن يتسنّى له ذلك إلّا بعد نقل أفكاره وتجاربه وأحاسيسه إليه حتّى يجعل القارئ يرتدي ثوب المبدع مستعينا بكلّ ما أتيح له من وسائل أفضلها: الصّورة الخياليّة أو الصّورة الفنيّة، لأنّ الصّورة ليست زخرفة لفظيّة، بل هي إثارة ذهنيّة نحو معنى يستحقّ التّأمل، وإثارة الخيال لينطلق نحو المعنى الطّريف.

تسعى البلاغة إلى التّأثير في المتلقّي من خلال اعتماد طرق تعبير معيّنة كالإيجاز والإطناب والإسهاب...الخ، على أنّ هذه الأساليب إذا ما وقعت في غير مواطنها أو حدث فيها خلل خرجت من الحسن إلى القبيح لتخلّ بذلك بشرط من شروط البلاغة، ودليل ذلك ما أورده "العسكري" عن "إيّاس بن معاويّة" والّذي يقول فيه: إنّ((للكلام غاية، ولنشاط السّامعين نهاية، وما فضل عن مقدار الاحتمال دعا إلى الاستثقال، وصار سببا للملال، فذلك هو الهدر والإسهاب والخطل، وهو معيب عند كلّ لبيب))[1]، فمهما بلغت بلاغة المتكلّم/المؤلّف وجب عليه مراعاة أقدار السّامعين ومقام المخاطبين، فمتى تحرزّ ذلك كان بعيدا عمّا ينفّر السّامع ويضعف عزيمة إصغائه للكلام. وهذه الفكرة كثيرة الدّور في مؤلّفات النّقاد والبلاغيين القدامى لذلك

[1] - أبو هلال العسكري، المصدر السّابق، ص175.

قيل سابقا في تعريف البلاغة: ((قليل يُفهم، وكثير لا يسأم))[1].

ومن مباحث البلاغة والّذي له شديد الارتباط بتركيب النّص الأدبي والتّأثير في المتلقّي" البديع"، فهو ظاهرة فنيّة وطريقة من الطرق الّتي يلجأ إليها الأديب في صوغ معانيه. وهذه الظاهرة ليست بالجديدة عند العرب، لذلك عدّوه كوسيلة من الوسائل المعرفيّة لدى الأديب الّتي تمكّنه من اقتناء الألفاظ ذات الجرس الموسيقي اللّطيف. وقد أُعتبر من بين العناصر الأساسية في تكوّن النّص عامّة والشّعري بصفّة خاصّة، ويعتمد عليه في تأدية وظيفته التّأثيريّة[2].ومن أقسام البديع "محسّنات القول اللّفظيّة" وعنها يقول العسكري: ((واعلم أنّ الّذي يلزمك في تأليف الخطب والرّسائل هو أن تجعلها مزدوجة فقط، ولا يلزمك فيها السّجع، فإن جعلتها مسجوعة كان أحسن، ما لم يكن في سجعك استكراه وتنافر وتعقيد، وكثر ما يقع ذلك في السّجع، وقلّ ما يسلم –إذا طال- من استكراه وتنافر))[3]. فالسّجع مع ما يحدثه من نغم موسيقي داخل الكلام يستدعي به انتباه السّامع ويستميله إليه بشرط بعده عن الإخلال، ويقع التّذييل الموقع نفسه في نفس المتلقّي فإ((للتّذييل في الكلام موقع جليل، ومكان شريف خطير؛ لأنّ المعنى يزداد به انشراحا والمقصد اتّضاحا، ...وهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتّى يظهر لمن لم يفهمه، ويتوكّد عند من فهمه))[4].

كما يدعو "العلوي" أيضا المتكلّم إلى العناية بـ"علم البديع" لما له من كبير الأثر على السّامع وحصول قبول النّص لديه، فهو سرّ من أسرار البلاغة ومكمن جمال

[1] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص242.

[2] - ينظر:إبراهيم صدقة، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، ص117.

[3] - العسكري، المصدر السّابق، ص159.

[4] - المصدر نفسه، ص373.

القول لمن كانت له إحاطة به وتصرّف في جمالياته، فينصّ على ذلك قائلا: ((علم البديع أمر عارض لتأليف الألفاظ وصوغها وتنزيلها على هيئة تعجب النّاظر، وتشوق القلب والخاطر))[1] وفي موضع آخر يقرّ "العلوي" على أنّ التّسجيع إذا جاء غير موافق للقواعد الّتي بنيت عليها في الأساس نفرت عنه النّفس، فيقول: ((اعلم أنّ السّجع منقسم إلى ما يكون طويلا، وإلى ما يكون قصيرا. فأمّا القصير فهو أوعر أنواع التّسجيع مسلكا، وأصعبها مدركا، وأخفّها على القلب، وأطيبها على السّمع، لأنّ الألفاظ إذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق، لأنّها إذا كانت أطرافها متقاربة لذّت على الآذان لقرب فواصلها ولين معاطفها، كقوله تعالى: ﴿*وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا(1) فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا(2)وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا(3)*﴾سورة المرسلات، الآية: 1-3.

من محاسن القول المودية للبلاغة خلو الكلام من التّعقيد خاصّة في الابتداء ، وهذا ما دعى إليه علماء البلاغة من أمثال "ابن رشيق القيرواني" وغيره، حيث عدّه هذا الأخير من قبيل العيّ ودليل الفهّة، ويورد "ابن رشيق" بيتا لـ"عبد السّلام بن رغبان ديك الجنّ" مثالا عن التّعقيد والّذي ((يقول فيه:

*كَأَنَّهَا مَا كَأَنَّهُ خُلَلُ ***** الخُلَّةِ وَقْفَ الهُلُوكِ إِذا تَبَغَمَا،*

وهذا بيت قبيح من جهات: منها إضمار ما لم يذكر قبل، ولا جرت العادة بمثله فيعذر، ولا كثر استعماله فيشتهر، مع إحالة تشبيه على تشبيه، وثقل تجانسه الّذي هو حشو فارغ))[2]. فغاية البلاغة إقامة المعنى في نفس المتلّقي بأفضل الطرق بعيدا عن العيّ الّذي هو سبب في الملال، فلا يكون ((الكلام يستوجب اسم البلاغة حتّى

[1] - العلوي، الطّراز، ج03، ص107.

[2] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص220.

يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك))[1].

على أنّ "ابن أبي الأصبع المصري" جعل فعل القبول يتحقّق في((حسن البيان وإخراج المعنى المراد في أحسن الصّور الموضّحة له، وإيصاله لفهم المخاطب بأقرب الطّرق وأسهلها))[2]، فالمقصد الّذي يسعى إليه المتكلّم هو حصول الإفهام لدى المتلقّي من ثمّ التّأثير فيه، وأحسن مثال على ما نقول ما أورده"ابن الأثير" وهو قول أبي عبادة البحتري:

ذَاتُ حُسْنٍ لَوْ اِسْتَزَادَتْ مِنَ الْحُســـــــنِ إِلَيْهِ لَمَا أَصَابَتْ مَزِيداً

فَهِيَ كَالْشَّمْسِ بَهْجَةً، وَالْقَضِيبِ الْلَّــدُنِ قَدّاً، وَالْرّيمِ طَرَفاً وَجِيدَا

الحسنة، إلّا أنّ للتّشبيه مزيّة أخرى تفيد السّامع تصويرا وتخيّيلا، لا يحصل له من الأوّل))[3].

لقد استحبّت العرب قديما تزيين الكلام وتلوينه بفنون البلاغة أو ما يسمّى بالصورة الفنيّة أو الأدبيّة والّتي من وسائلها: الاستعارة والتّشبيه والكناية والتّمثيل...الخ، خاصة إذا وقعت موقع الحسن في القول،يقول العلوي: ((فاعلم أنّ الكناية لها في البلاغة موقع عظيم، فإنّها تفيد الألفاظ جمالا، وتُكسب المعاني ديباجة وكمالا وتُحرّك النّفس إلى عملها، وتدعو القلوب إلى فهمها، فإن أوقعتها في المدح كانت أرفع وأحسن، ... وإن صدّرتها للذمّ كانت آلم وأوجع))[4]. وقد يرجع فضل

[1] - المصدر نفسه، ج01، ص245.

[2] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، السّابق، ج03، ص490.

[3] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج02، ص354.

[4] - العلوي، الطّراز، السابق، ج01، ص219.

هذه التّعابير إلى أنّها عبارات تستعمل في غير ما وضعت له في الأصل، ويأتي بها المتكلّم لأغراض منها:

- شرح المعنى وفضل الإبانة عنه.
- تأكيد المعنى والمبالغة فيه.
- شحذ ذهن المتلقّي، وجعله يسعى لطلب المعنى المراد.
- كما أنّ المجاز أبلغ في التّعبير من الحقيقة.[1]

4- التّقبل إزاء تركيب النّص:

إنّ نتاج الأمر في الجمع بين ما ورد في الفكر النّقدي العربي والغربي على حدّ سواء مفاده أنّ طرائق بناء النّصوص إن كانت من الجهة النّحويّة أو البلاغيّة تسهم وإلى حدّ كبير في تحقّق معايير النّصيّة، خاصّة إذا تعلّق الأمر بمعيار المقبولية، فالكاتب يكتب نصّه والمتكلّم يلقي بخطابه حتّى تتلقاه الأسماع وتفهمه الأذهان. وأنّ هذا العنصر يرتبط أيّما ارتباط بمعيار الاتّساق والانسجام وقد أوردناه ههنا لغرض إبانة تأثر المتلقّي من جهة الارتياح والانقباض اتجاه تركيب النّصوص لنستبين كيف تؤثّر عمليّة بناء النّص في فعل التّقبل لدى المستقبلين.

1.4- البنى التّركيبية وفعل التّقبل:

سبيلا لتحقيق الغاية السابق ذكرها يجعل "ابن طباطبا" صحّة وزن الشّعر، وصحّة المعنى، وعذوبة اللّفظ مدعاة لصفاء مسموعه وفي ذلك شحذ لنفس المتلقّي ودفعها على تقبّل النّص، فـ:((للشّعر الموزون إيقاع يطرب الفهم لصوابه ويرد عليه

[1] - العسكري، المصدر السّابق، ص228 إلى ما بعدها.

من حسن تركيبه واعتدال أجزائه. فإذا اجتمع للفهم مع صحّة وزن الشّعر صحّة المعنى وعذوبة اللّفظ فصفا مسموعه ومعقوله من الكدر تمّ قبوله له، واشتماله عليه، وإن نقص جزء من أجزائه الّتي يعمل بها وهي: اعتدال الوزن، وصواب المعنى، وحسن الألفاظ، كان إنكار الفهم له على قدر نقصان أجزائه))[1]، معنى هذا أنّ تقبّل النّص راجع إلى تركيب النّص ذاته، فلو كان النّص كامل التّركيب مستوفي الأجزاء كان إقبال المتلقّي عليه حسنا بيّنا والعكس.

وفي مبحث ملاءمة معاني الشّعر لمبانيه يفتتح "ابن طباطبا" كلامه بالحديث عن دواعي حيازة القبول من المتلقّي، فـ((ليست تخلو الأشعار من أن يقتصّ فيها أشياء هي قائمة في النّفوس والعقول، فيحسن العبارة عنها وإظهار ما يكمن في الضّمائر منها فيبتهج السّامع لما يرد عليه ممّا قد عرفه طبعه وقبله فهمه، فيثار بذلك ما كان دفينا ويبرز به ما كان مكنونا، فينكشف للفهم غطاؤه، فيتمكّن من وجدانه بعد العناء في نشدانه، أو تودع حكمة تألفها النّفوس وترتاح لصدق القول فيها وما أتت به التّجارب منها))[2]. يمكن لنا من خلال قول "ابن طباطبا"أن نستنتج طرائق أو مراحل بناء الأشعار، وهي:

1- المعاني قائمة في النّفوس والعقول(وهذا ما أقرّه الجاحظ سابقا).

2- إظهار المكنون المضمر في النّفس بالعبارة الحسنة.

3- تلقّي النّص وفهمه من قبل المخاطبين.

4- استعانة الشّاعر بالحكم والأمثال والتّجارب الإنسانيّة مع مراعاة توافقها لأحوال المخاطبين.

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيّار الشّعر، ص21.

[2] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشّعر، ص125.

وفي نظر صاحب "العيار" يجب على الشّاعر أن يُعمل فكره ويبذل جهده في تنقيح الألفاظ وتخيّر المعاني وإن استلزمه الأمر بأن يجعل الغريب والوحشيّ مألوفا في سبيل حصول التقبّل لدى السّامع، وعلى أساس ذلك وجب عليه تضمين قوله ((صفات صادقة و تشبيهات موافقة، وأمثال مطابقة تصاب حقائقها، ويلطف في تقريب البعيد منها، فيؤنس النّافر الوحشيّ حتّى يعود مألوفا محبوبا، ويُبعد المألوف المأنوس حتّى يصير وحشيّا غريبا، فإنّ السّمع إذا ورد عليه ما قد ملّه من المعاني المكرّرة والصّفات المشهورة الّتي قد كثُر ورودها عليه مجّه وثقُل عليه رعيُّه، فإذا لطّف الشّاعر لشوب ذلك بما يلبسه عليه، فقرّب منه بعيدا أو بعّد منه قريبا، أو جلّل لطيفا، أو لطّف جليلا أصغى إليه ودعاه واستحسنه السّامع واجتباه))[1]. فليس من السّهل أن يتمكّن الشّاعر من قلب السّامع ويصل إلى ذهنه، لذلك وجب عليه أن يحرص كلّ الحرص أثناء بناء نصّه على أن يخرج عن المألوف ويأتي بالمعاني البعيدة مراعيا أحوال المتلقي.

وليس الأمر عند "العسكري" بمنأى عمّا قدّمه "ابن طباطبا" إذ نلفيه يعطينا تصوّرا كاملا لبناء النّص المتميّز والّذي من شأنه أن ينال إعجاب المستقبل وقبوله، وعليه ينصّ قائلا: ((الكلام –أيّدك الله- يحسُنُ بسلالته، وسهولته، ونصاعته، وتخيّر لفظه، وإصابة معناه، وجودة مطالعه، واستواء تقاسيمه، وتطالع أطرافه، وتشابه أعجازه بهواديه، وموافقة مآخيره لمباديه، مع قلّة ضروراته، حتّى لا يكون لها في الألفاظ أثر، فتجد المنظوم مثل المنثور في سهولة مطلعه، وجودة مقطعه، وحسن رصفه وتأليفه، وكمال صوغه وتركيبه، فإذا كان الكلام كذلك كان بالقبول حقيقا،

[1] - المصدر نفسه، ص125.

وبالتّحفّظ خليقا))[1]. يتبيّن من قول النّاقد أنّه قد نظر إلى النّص نظرة شاملة متفحّصة لكلّ أجزائه بدءا بالبنى الصّغرى والمتمثّلة في قضيّة اللّفظ والمعنى وصولا إلى البنى الكبرى أجزاء النّص ومقاطعه، وعلاقة هذه البنى بتلقّي النّص كاملا*، فائتلاف وحدات النّص كاملة هي الّتي تخلق معيار التّقبل للوهلة الأولى ثمّ تتداخل فيه بقيّة العناصر.

وعلى خلاف ما تقدّم، قد يلجأ الأديب إلى استعمال بعض أفانين القول في غير موطنها فتسلمه بذلك إلى غموض المعنى وتعميّته ليخلّ بذلك بشرط من شروط البلاغة، وعن ذلك يقول ابن أبي الأصبع:((وإيّاك وتعقيد المعاني بسوء التّركيب، واستعمال اللّفظ الوحشيّ، فإنّ خير الكلام ما سبق معناه إلى القلب، قبل وصول جملته إلى السّمع))[2]، فالنّص المحكم البليغ ينال إعجاب المتلقّي وحسن تقبله من مطلعه قبل استواء معناه، فالارتياح والانشراح للجزء يعني تقبّل للكلّ إلّا في حالات نادرة، لذا وجب على الأديب التّحرز من التّعقيد وتعميّة المعنى لأنها من موجبات النّفور.

فالخطاب الّذي تتسّم معانيه بالتّعقيد والتواء العبارات وسوء التّركيب، وتكون ألفاظه وحشيّة وعرة، يقود إلى استبهام المعنى وعدم تقبّله من المتلقّي لعدم

---

[1] - العسكري، الصّناعتين، المصدر السّابق، ص55.

* - إنّ اهتمام العرب بتشكّل النّص وبنائه الفنّي لم يكن وليد اللّحظة بل له باع في تاريخ الأمّة العربية بداية من النّقد الشّفوي وصولا إلى عصر الإسلام، حيث درسوا النّص القرآني وحاول الأدباء محاكاته فنيّا، كما اكتسى بعض الشّعراء كناهم من صفات أشعارهم، و لقد أشار توفيق الزيدي أثناء بحثه عن مفهوم الأدبيّة في التّراث النّقدي إلى أنّ العرب كانوا مدركين لأهميّة بعض الظّواهر الفنيّة شكلا ومضمونا لا يحتاجون في إبرازها إلى مؤلفات نقديّة، وإنّما يثبتونها في أسماء الشّعراء وكناهم . ولعلّ تسميتهم لعدي بن ربيعة بالمهلهل مثلا دليل على إدراكهم بأنّ قوام الشّعر هو التناسق. ينظر: توفيق الزيدي، مفهوم الأدبيّة في التّراث النّقدي، مطبعة سراس للنّشر، تونس، 1985، ص158.

[2] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، ص419.

وضوح معناه وعلى هذا الأساس يكون رفضه واستنكاره وإسقاطه من قبل المستقبل، ومن الشّواهد الّتي يستدلّ بها على هذا الأمر ما أورده العسكري عن بيت أبي تمام الّذي قصد فيه مدح عبد الله بن طاهر وكان البيت أول القصيدة حيث يقول فيه:

*هُنَّ عَوَادِي يُوسُفَ وَصَوَاحِبُهُ ***** فَعَزْماً فقُدماً أَدْرَكَ الْثَّأْرَ طَالِبُهُ*

فلّما سمعه أبو سعد الضّرير وأبو العُميثل الأعرابي، أسقطا القصيدة، وقالا له: لم لا تقول ما لا يفهم؟ فقال: لم لا تفهمون ما يقال؟[1]. ويرجع إسقاطهما للقصيدة إلى سببين: فالأوّل أنّ المتلقّي لا يمكن له أن يفهم معنى القول. والثّاني: أنّ الغموض وقع في بداية القصيدة فأدّى ذلك إلى إقصائها كاملة.

ونعود لنقول أن من الأمور الموجبات لاستحسان القول حسن التّركيب بين الألفاظ والمعاني وعلى أساس ذلك يستدعي الأمر((أن تكون المعاني الحاصلة عن التّركيب مألوفة غير غريبة ولا مستنكرة ولا ركيكة مستبشعة، لأنّها إذا كانت غريبة نفرت عنها الطّباع وكانت غير قابلة لها، وإذا كانت ركيكة مجّتها الأسماع))[2].

ينحو"جلال الدّين القزويني"منحى"الزّمخشري"في ذكره لفائدة الالتفات وما فيه من تحفيز للسّامع وإيقاظ لقريحته، حيث يقول: ((واعلم أنّ الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه على ما ذكر الزّمخشري هو أنّ الكلام إذا نُقِل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن نظريّة لنشاط السّامع وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد))[3]، ويحدث الالتفات على أضرب كالانتقال من حال

[1] - ينظر: العسكري، الصناعتين، ص434.

[2] - العلوي، الطّراز، ج03، ص14.

[3] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص38.

الغيبة إلى المخاطب كقوله تعالى:﴿*وَلَوْ أَنَّهُم ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُم الرَّسُولُ*﴾، فلم يقل الله"فاستغفرت لهم"وعدل عنه إلى طريق الالتفات . تفخيما لشأن رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم- وتعظيما لاستغفاره[1].

2.4- تأثر المتلقي بمحاسن البدايات والنّهايات:

من دواعي حصول التّقبل لدى المتلقّي ولفت انتباهه حسن الابتداء، لما له من حسن الأثر على السّامع/المتلقّي ولذلك قال أحد الكتاب قديما: ((أحسنوا معاشر الكتّاب الابتداءات فإنّهنّ دلائل البيان))[2]، فإذا أحسن الشّاعر مقدّمة قوله كانت دليلا على خاتمته وهذا ما يخلق تماسك النّص من أوّله لآخره، كون أنّ المتلقّي يربط بين ما تقدّم لديه وما سيأتي فهذا هو دليل البيان. مع العلم أنّ المتكلّم/المؤلّف بهذه الطريقة يضمن سيرورة النّص وتواصل المعاني مع تناسلها في شكل منظّم ونسق محكم. فـ ((الابتداء أوّل ما يقع في السّمع من كلامك، والمقطع آخر ما يبقى في النّفس من قولك، فينبغي أن يكونا جميعا مونقين))[3]، ما يفهم من القول أنّ النّاقد يرمي إلى العناية ببدايات ونهايات النّص مراعاة في ذلك حال المتلقي.

وإذا ما نحن أنعمنا النّظر نجد عناية كبيرة ووعيا بحال المتلقي في موضعين البداية والنّهاية وقد عبّر عنهما قائلا: الابتداء:"أوّل ما يقع في السّمع"، والمقطع أو الخاتمة :"آخر ما يبقى في النّفس"، فالملاحظ أنّه عندما ذكر الابتداء عبّر عنه بالسّمع لأنّ المتلقي في بدايات تلقيه للنّص لا ندري إن كان سيقبل النّص أم يرفضه. أمّا وهو في المقطع فقد ربطه بالنّفس لأنّ المتلقي قد بلغ نهاية القول ولم يبق للمتكلّم إلّا أن يترك فيه أثرا بحيث يضمن تعلّقه بالنّص حتّى بعد انتهائه.

---

[1] - ينظر للاستزادة: المصدر نفسه، ص36 وما بعدها.

[2] - العسكري، الصّناعتين، ص431.

[3] - المصدر نفسه، ص435.

يظهر جليا اهتمام"الباقلاني"بالمتلقي، وذلك من أجل اكتمال عملية التواصل التي يتم من خلالها إنتاج النص، يقول:((وإذا كان كذلك وجب أن يتخير من اللفظ ما كان أقرب إلى الدلالة على المراد وأوضح في الإبانة عن المعنى المطلوب، ولم يكن مستكره المطلع على الأذن ولا مستنكر المورد على النفس، حتّى يتأبى لغرابته في اللفظ عن الإفهام، أو يمتنع بتعويص معناه عن الإبانة))[1]. وعليه فبنيّة النّص عند "الباقلاني" تنبني على أربعة مرتكزات والّتي باتفاقها يحصل قبول النّص، نمثّلها في المخطّط التّالي:

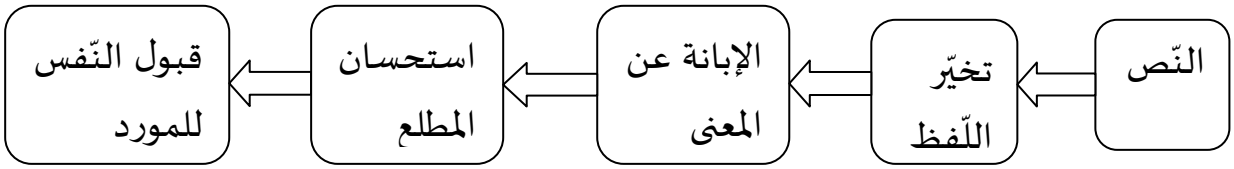

في حين قدّم"ابن رشيق القيرواني"تفصيلا لما يعتري نفسيّة المتلقّي أثناء انتقاله بين أجزاء النّص ومقاطعه، وعلى هذا الأساس يكون ((حسن الافتتاح داعيّة الانشراح، ومطيّة النّجاح، ولطافة الخروج إلى المديح، سبب ارتياح الممدوح، وخاتمة الكلام أبقى في السّمع، وألصق بالنّفس؛ لقرب العهد بها؛ فإن حسنت حسن، وإن قبحت قبح، والأعمال بخواتيمها))[2]. فالمتلقّي وهو يستقبل النّص لا يستقبله على وتيرة واحدة، إذ تتغيّر حالات تلقيه حسب تغيّر أجزائه. فاستحسان أوّله عمليّة تمهيديّة تكون بانشراح النّفس واستعدادها لما يأتي من بعد، أمّا لطافة الخروج أو كما يصطلح عليها آخرون بحسن التّخلص فهي مدعاة للارتياح خاصّة إذا تعلّق الأمر بالمدح، في حين تضمن الخاتمة تمكّن المعنى في نفس المتلقّي والتصاقه بها.

إنّ ما تقدّم هو عن النّصوص عامّة أمّا فيما يتعلّق بالشّعر فيمكن القول بأنّه

[1] - أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ص17.

[2] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص217.

((قفل أوّله مفتاحه، وينبغي للشّاعر أن يُجوّد ابتداء شعره؛ فإنّه أوّل ما يقرع السّمع ، وبه يستدل على ما عنده من أوّل وهلة، ... وقد اختار النّاس كثيرا من الابتداءات أذكر منها ... ليستدلّ به نحو قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وهو عندهم أفضل ابتداء صنعه شاعر؛ لأنّه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في مصراع واحد))[1]، وغاية الوقوف على الأطلال و الجمع بين هذه الأمور: من بكاء واستذكار الحبيب ومخاطبة الرّبع هو استمالة المتلقّي والتّأثير في نفسه. فـ((للشّعراء مذاهب في افتتاح القصائد بالنّسيب، لما فيه من عطف القلوب، واستدعاء القبول بحسب ما في الطّباع من حبّ الغزل، والميل إلى اللّهو والنّساء))[2].

وإذا كان القول على نحو ما ذكرنا عن الابتداء، فهذا يكافئ منطقيا أن يعمد التكلّم أو المبدع إلى إنهاء كلامه بخير خاتمة مونقة الألفاظ سلسة جزلة، تامّة المعاني، لأنّها أبقى في النّفس وألصق بالفكر، وقد تحفظ وتعلق في الأذهان من دون باقي القول لقرب العهد بها، وتمامها من تمام النّص إلّا أنّ هناك ((من العرب من يختم القصيدة فيقطعها والنّفس بها متعلّقة، وفيها راغبة مشتهية، ويبقى الكلام مبتورا كأنّه لم يتعمّد جعله خاتمة))[3]، وقد يحصل بذلك نفور وإعراض عن النّص ككلّ لأنّ النّفس ترتاح لما هو تام وكامل وتنقبض عمّا فيه النّقصان والخلل.

[1] - المصدر نفسه، ج01، 218.

[2] - نفسه، ج01، ص225.

[3] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص240.

محصّلة القول، أنّ التّراثيين وعلى الرّغم من نظرتهم المجتزأة للنّص إلّا أنّهم كانوا على وعيّ بالطرق الّتي يتشكّل النّص الأدبي وفقها، سواء تعلّق الأمر بالبنيّة الداخليّة للنّص أو الظروف المحيطة به والّتي تتجسّد في علاقة المبدع بالمتلقّي. وهذا الأخير واعتمادا على ما تقدّم فإنّ تصوّر التّلقّي أو فعل القبول لدى القدامى لم يكن مغيّبا ولم يكن وليد الصّدفة، وإنّما هو حاضر في فكرهم حضور النّص ولأهميّته ربطوا حسن بناء النّص بحسن تقبّله من كلّ النّواحي. إذن فمعيار المقبوليّة له أصول ممتدّة في مدوناتنا التّراثيّة كما أنّه حقيقة قارّة ينقصها التّأسيس المنهج لفعل القبول.

المبحث الثّالث: الإعلاميّة، رؤى تراثيّة:

على الرّغم من عناية العرب بوضوح المقصد، وحسن التّقبل لدى السّامع وما يقتضيه هذان الفعلان، إلّا أنّهم ومن وجهة نظر أخرى قد عدلوا عن ذلك في بعض المواطن، فمطابقة توقع المتلقي لما يأتي في النّص من أحداث وأخبار عيبا يشين الخطابة، كون النّص يصبح مبتذلا معروفا ومكشوفا للمتلقي، فكان لا بدّ من تعرجات تلازم بناء النّص على المبدع أو الخطيب مراعاتها ليبقى المتلقي مشدود الخاطر لما سيأتي في النّص، وبهذا يكون ((مدعوا إلى شدّة صرف الهمّة كلّها إلى تفهمه، فيسبقون اللفظ ويفهمون الغرض قبل الوصول إليه، فيعرض من ذلك أن لا يلتذّ به حينما يسمعونه بل يكون كالمفروغ منه))[1]، وعليه يكون كسر أفق التوقع أو مبدأ الإعلاميّة بمثابة المحفز الأساس لذهن المتلقي في بقائه مشدودا ومتأملا، وقد أشار إليها النقاد العرب القدامى في مدوّناتهم وقد قعّدوا لها بظواهر بلاغيّة أو لغويّة كالغرابة والتخييل والإبهام والتّعقيد الحاصل عن قصد من الأديب...الخ.

1- الإبهام والغموض:

يقع الغموض عند النّقاد القدامى على ضربين: الأوّل : مذموم لأنّ في سبيله تعقيد للمعنى وتعميته بحيث يتعذّر على المتلقي فهم المعنى والوصول إلى الغرض المنشود، ويكون هذا الضرب بالحذف المخلّ للمعنى أو تقديم وتأخير ما لا يحقّ له التّقدم أو التّأخر بمعنى مخالفة القواعد النّحوية والدّلاليّة حتّى، وهو بذلك يكون سببا في إفشال العمليّة التّواصليّة بين المبدع والمتلقّي، لأن غاية البلاغة والبيان وضوح المعنى بوضوح القصد لدى المستقبل وتمكّنه منه.

[1]- عاصم محمد أمين بني عامر، ملامح حداثية في التراث النقدي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2005، ص120-121.

أمّا الضرب الثّاني: فقد جعله نقادنا القدامى من خصائص لغة النّص الأدبي خاصّة إذا ما تعلّق الأمر بالنّص الشّعري، وفيه يعمل المبدع على تدقيق المعنى وحجبه عن المتلقّي حتّى يجبره على التريّث وإنعام النّظر وإعمال الفكر من أجل الوصول إلى كنه المعنى، فليس كلّ ما يعلم يقال. ومن محاسن الأقوال ما تركت فيها الفجوات فارغة يملؤها السامع أو المتلقّي وفقا لمعرفته الخلفيّة بأسلوب المتكلّم. لقد حبّب القدامى هذا الضرب من القول وذمّوا ما يأتي بخلافه من بينهم العسكري إذ هو يذمّ الشّعر الّذي ((كان لفظه سهلا ومعناه بيّنا مكشوفا، فهو من جملة الرديء المردود))[1].

لقد درج أسلوب الإبهام كمبحث أساسي ضمن المدوّنة التّراثيّة العربية، وقد أولاه النّقاد والبلاغيون كبير الاهتمام ومن ذلك ما ذكره ابن أبي الأصبع في موضع حديثه عن الهجاء في معرض المدح فيقول: ((هو أن يقصد المتكلّم إلى هجاء إنسان فيأتي بألفاظ موجّهة ظاهرها المدح وباطنها القدح، فيوهم أنّه يمدحه وهو يهجوه كقول بعضهم في بعض الأشراف:

*لَهُ حَقٌّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ ***** وَمَهْمَا قَالَ فَالحُسْن الجَمِيلُ*

*وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ يَرَى حُقُوقاً ***** عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ وَهُوَ الرَّسُولُ*

فأمّا ألفاظ البيت الأوّل على انفرادها فلا تكاد تصلح إلّا للمدح،ولا يفهم منها غيره، أمّا البيت الثّاني لو انفرد أيضا ما فُهِم منه مدح ولا هجاء...لكنّه لمّا اقترن بالأوّل أهّل نفسه وأخاه للهجاء))[2]، معنى ذلك أنّ البيتين الوارد ذكرهما يفسّر أحدهما الآخر ويمكن للمتلقّي أن يستبين الغرض المقصود والمعنى المنشود من ورائهما، والقول في هذه الحالة يقع موقع التّفسير بعد الإبهام، وهو بهذه الطّريقة ((يوقع السّامع في حيرة

[1] - العسكري، الصّناعتين، ص64.

[2] * ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، ص550.

وتفكّر واستعظام لما قرع سمعه، وتشوّقٍ إلى معرفته، والإطّلاع على كنهه... فالتّفسير يقع بعد الإبهام، فإنّ المبهم يقدّم أوّلا، وهو أن يذكر شيء يقع عليه محتملات كثيرة، ثمّ يفسّر بإيقاعه على واحد منها))[1]. وقد اشترط النّاقد على أن يقع الإبهام أوّلا حتّى يعطي للسّامع فرصة لإمعان النّظر حتّى يتوصّل إلى المعنى ويكون لنفسه حافز لأنّ طبيعتها جُبلت على تتبّع الغامض المبهم وخلق تحدّي بينها وبينه.

أمّا"العلوي"فيجعل الإبهام سرّا من أسرار فنون القول ذلك أنّ ((المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنّه يفيد بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنّه إذا قرع السّمع على جهة الإبهام، فإنّ السّامع له يذهب في إبهامه كلّ مذهب))[2]. يمكن لنا أن نفهم ممّا تقدّم أنّ أيّ عمليّة خرق للقواعد اللّغويّة أو البلاغيّة تخلق اضطرابا لدى المتلقّي تضمن تحقيق معيار الإعلاميّة، فهي في حقيقة تجسيد لخيبة القارئ، فـ((أنّ أُنس النّفوس وسكونها متوقّف على إخراجها من غامض إلى واضح ومن خفيّ إلى جليّ، وإبانتها بصريح بعد مكنّى وأن تردها في شيء تُعلمها إيّاه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم وثقتها به أقوى، وتحقّقها له أدخل، ومن ثمّ كان التّمثيل بالأمور المشاهدة أوقع ولمادة الشّبه أقطع))[3]، وفي موطن آخر يوضّح العلوي نظرته حول الإبهام أكثر فيقول: ((لأنّ الشيء إذا كان مبهما فالنّفوس متطلّعة إلى فهمه ولها تشوُّق إليه، فلأجل هذا حصلت فيه البلاغة، ولأجل ما فيه من الاختصاص بالإبهام لا يكاد يرد إلّا في المواضع البليغة المختصّة بالفخامة))[4].

إنّ ما يمكن لدارس التّراث التّوصّل إليه بعد إنعام النّظر في آراء القدامى أنّ

---

[1] - ابن الأثير، المثل السّائر، ج02، ص196-197.

[2] - العلوي، الطّراز، ج02، ص44.

[3] - المصدر نفسه، ج01، ص218.

[4] - نفسه، ج02، ص76.

غاية البحوث البلاغيّة - سواء فيما جرى فيه البحث حول اللّفظ أو المعنى أو فيما تعلّق بالصور الفنية- كانت ترمي إلى إحداث التّأثير وحصول التقبّل لدى المتلقّي، ومنه انطلقت إلى تبيين أوجه التّعابير الّتي توصل إلى الغاية البلاغيّة، من بينها المغالطة المعنويّة، وهذا الضّرب من الفنون البلاغيّة يسهم وبشكل كبير في تحقُّق معيار الإعلاميّة، ذلك أنّ المغالطة المعنويّة إنّما هي إيراد ((اللّفظة الواحدة دالة على معنيين على جهة الاشتراك فيكونان مرادين بالنّيّة دون اللّفظ، وذلك لأنّ الوضع في الّفظة المشتركة أن تكون دالة على معنيين فصاعدا على جهة البدليّة، ... المغالطة كما ذكرناه إنّما تكون بالألفاظ المشتركة، ... وقد يُرادان جميعا بالقصد والنّيّة))[1].

إنّ ما يمكن لنا أن نخلص إليه هو أنّ المغالطة الحاصلة من جهة اللّفظ الّذي يحيل إلى ورود معنيين، يحمل المتلقي على الاجتهاد وإنعام النّظر حتّى يدرك المعنى المراد من وراء هذا اللّفظ، فالمعنى المبهم والغامض هو الّذي يحقق الإعلاميّة بدرجة عاليّة، والعلوي يضرب أمثلة عن هذا النّوع من الأساليب ومن أمثلة ذلك ((ما أُنشِد لبعض العراقيين يهجو رجلا كان على مذهب أحمد بن جنبل ثمّ انتقل إلى مذهب الشّافعي قال فيه:

فَمنْ مُبَلِغٍ عَنَى الوَجِيهَ رِسَالَةً **** وإِنْ كَانَ لَا تُجْدى لَدَيْهِ الْرَّسَائِلُ

تَمَذْهَبْتَ لِلْنُّعْمَانِ بَعْدَ اِبْنِ حَنْبَلٍ **** وَفَارَقْتهُ بَعْدَ إِذْ أَعْوَزَتْكَ المَآكِلُ

وَمَا اِخْتَرْتَ رَأْيُ الشَّافِعِي تَدَيُّناً **** وَلَكِنَّمَا تَهْوَى الَّذِي هُوَ حَاصِلُ

وَعَمَّا قَلِيلٌ لَا شَكَّ أَنَّكَ صَائِرٌ **** إِلَى مَالِكٍ فَاِسْمَعْ لِمَا أَنَا قَائِلُ.

فمالك ههنا يصلح أن يكون "مالك بن أنس" صاحب المذهب ويصلح أن يكون مالكا خازن النّار، فهذه مغالطة لطيفة))[2].

[1] - العلوي، الطّراز، السابق، ج03، ص36.

[2] - المصدر نفسه، ج03، ص37.

غالبا ما تكمن فاعليّة الخطاب الضّمني في تحريك معيار الإعلاميّة داخل النّص وتحقيق نجاحه، ويكون في الوقت ذاته أقوى تعبيرا من الخطاب الصّريح، فالشّيء ((قد يكون على حال من العِظَم بحيث يُرى أنّ الألفاظ لا تومئ له إيماء، أو يذكر ما يفخمه به لتذهب النّفس في تأويله كلّ مذهب))[1]. فلا يمكن أن تتغيّر بنية النّص -نحويا ودلاليا- إلّا من وراء غاية ومقصد من المبدع وهذا الأمر المستحدث يكسر نمطيّة بناء النّص، وكلّ ذلك يعدّ استثارة لمستقبل النّص لأنّه يقع أمام مبهم يستدعي منه الإيضاح، و الأمر عند "ابن البناء" قد يقع خلافا فـ ((يكون الغرض شيئا لا يتأتّى في الحكمة كشفه إمّا لقصور الفهم عنه، وإمّا ليتميّز الفطن الذّكي من الجاهل الغبيّ، فيظهر للفطن شرفه، فيسرّ بنفسه، ويظهر لغيره قُصوره فيتحسّر لعجزه... وربّما يكون ذلك داعيّة لتحريك فكره حتّى يخرج من ظلمة الجهل إلى نور العلم، والمحاجاة واللّغوز والتّوريّة راجعة إلى هذا النّوع))[2].

وتأسيسا على ما سبق، يقسّم "ابن البنّاء" المعاني إلى قسمين ومنها:((البيّنة القريبة، ومنها الغامضة البعيدة، وبينهما متوسّطات، وكذلك الألفاظ في الدّلالة عليها توضع على نسبتها، فما كان المعنى قريبا جلّيّا عُبّر عنه بعبارة بيّنة وسُمّي باسم ظاهر الدّلالة، وما أُبعد عنه عُبّر عنه بعبارة بعيدة عن الوضع الأوّل، إلى أن تكون الدّلالة على أبعد المعاني إدراكا بأبعد ما يلفظ به دلالة))[3]، بالنّظر إلى ما قدّمه النّاقد وما ينصّ عليه مبدأ الإعلاميّة فإنّ المعاني البعيدة الغامضة هي الّتي تحقّق معيار الإعلاميّة داخل النّص، ويمكن أن نمثّل لما قدّمه النّاقد في المخطّط التّالي:

[1] - ابن البناء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص121.

[2] - المصدر نفسه، ص122.

[3] - نفسه، ص122.

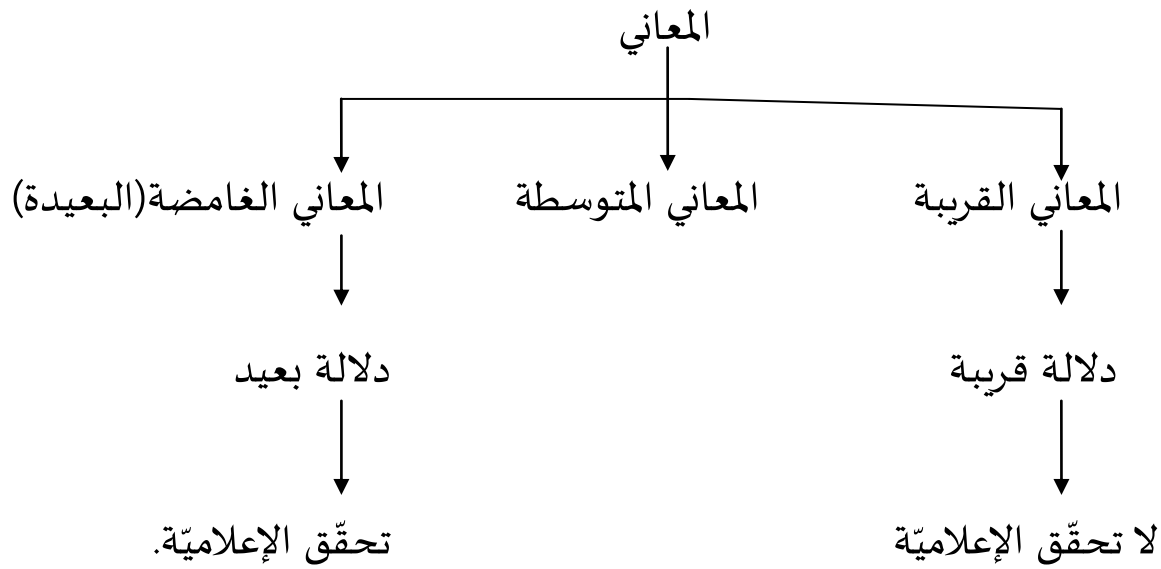

أمّا"السّجلماسي" فقد تحدّث عن الإبهام واصطلح عليه بالتّنويه وبيّن أثره في نفس السّامع وفيه ينصّ قائلا:((التّنويه هو الإشادة بذكر الشيء والإعظام والإكبار له، وذلك لما في إبهام الشيء من التّهويل والإكبار له، والتّفخيم لشأنه لطموح النّفس فيه كلّ مطمح، وذهابها في شأنه كلّ مذهب، والسّبب في ذلك ولوع النّفس بتصوّر المعاني، وعنايتها بتحصيلها وتفهّمها فمتى ورد عليها اللّفظ والألفاظ...اشرأبت ونزعت إلى تصوّر المعنى المدلول عليه باللّفظ، فإذا حاولته فانبهم عليها، هالها الأمر وطمحت فيه كلّ مطمح وذهبت في تأويله لاتساعه عليها كلّ مذهب))[1]، نفهم ممّا تقدّم أنّ للإبهام فائدتين: فالأولى أنّها ترفع من شأن المُتَحدَّث عنه وتعظّمه. أمّا الثّانية: فهي تعمل على إيقاد قريحة السّامع وتُشغله بتتبّع المعنى والبحث عن الغرض المقصود من وراء هذا القول. ولقد جعل النّاقد الإبهام يقع على ضربين ولكلّ أنواع، نوردها في المخطّط التّالي حتّى نستوضحها أكثر:

[1] - أبو القاسم السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص267.

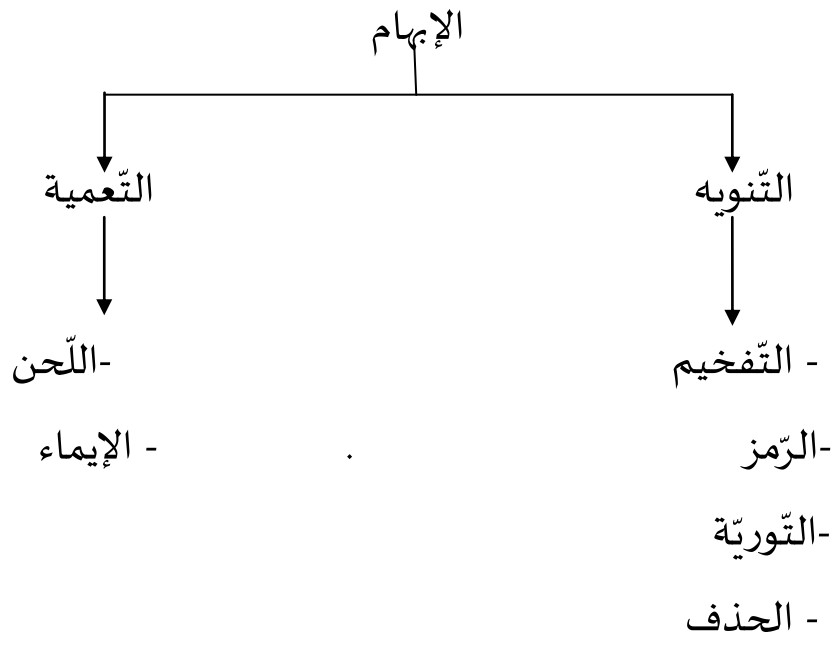

تتوسّل الدراسات البلاغيّة من خلال ضبطها لنظم وقواعد تأليف الكلام التّأثير في نفس المتلقّي، ومن بين الوسائل الّتي تضمن استثارة قريحة السّامع الإطناب وموقعه عند "جلال الدّين القزويني": إمّا أن يكون((بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين أو ليتمكن في النفس فضل تمكن، فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك))[1].

وفي موطن آخر يشرح النّاقد حالات المتلقي أثناء تلقيه الخطاب والّتي تقع على موقعين،((فإذا ألقى كذلك تمكن فيها فضل تمكن وكان شعورها به أتم، أو لتكمل اللذة بالعلم به فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم، وإذا حصل الشعور به من دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها عن الباقي ألم، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى، واللذة عقب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم أو لتفخيم الأمر

[1] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص93.

وتعظيمه كقوله تعالى " قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري " فإن قوله "اشرح لي " يفيد طلب شرح لشيء ما له، وقوله " صدري " يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك قول " ويسر لي أمري " والمقام مقتض للتأكيد للإرسال المؤذن بتلقي المكاره والشدائد، وكقوله تعالى " وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين " ففي إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر وتعظيم له،))[1]

من ثمّ يورد "القزويني" مثالا عن المعنى المبهم وهو ((قول الخنساء:

*وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُ الْهُدَاةُ بِهِ **** كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ*

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً))[2].

ومن الفنون القوليّة الّتي أظهرت لها البحوث البلاغية تأثيرها على المتلّقي التّشبيه، ((كون التشبيه مكنوناً في الضمير وهو أنه إذا لم يكن مذكوراً جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يعلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل بخلاف الحالة الثانية فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدراً))[3]. فغاية الإعلاميّة حمل المتلقّي على البحث والإمعان في أقوال المتكلّم حتّى يقف على حقائق الأمور ولا يمكن أن يبلغ منتهى الغاية إلّا بعد عناء.

2- الغرابة وتعمية المعنى:

إنّ تموضع عنصر الغرابة داخل النّص يعمل على إخراجه من الاعتيادي المألوف إلى المستجدّ المبتكر، ومن هنا قسّم النّقاد العرب القدامى الغرابة إلى:

[1] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص93.

[2] - المصدر نفسه، ص94.

[3] - نفسه، ص134-135.

الغرابة في الألفاظ، والغرابة في المعاني، أمّا النوع الأول فيكاد النّقاد يجمعون على رفضه وذمّه ومحاربته، لأنّه يؤدي إلى التّعمية في المعنى فيحول بين المتلقي وفهم الخطاب[1]

على الرّغم من أنّ"ابن طباطبا" من أنصار وضوح المعنى وإبانته، إلّا أنّا نلفيه في كذا من موضع ينوّه على أنّ إخفاء المعنى عن السامع أمر محبّب فهو بذلك يثير((ما كان دفينا، ويبرز به ما كان مكنونا، فيكشف للفهم غطاؤه فيتمكّن من وجدانه لا يقصد النّاقد بالمعنى المخفي تعميته حتّى يكون التّوصّل إليه محالا ولكن يكفي حسب الأديب أن يعتمد التّعريض دون التّصريح لأنّه أبلغ، والمذهب نفسه ينتهجه ابن الأثير حين يُوجِب ((أن تكون ألفاظ الكتاب غير مخلولقة بكثرة الاستعمال ولا أريد بذلك أن تكون ألفاظا غريبة، فإنّ ذلك عيب فاحش. بل أريد أن تكون الألفاظ المستعملة مسبوكة سبكا غريبا، يظنّ السّامع أنّها غير ما في أيدي النّاس وهي ممّا في أيدي النّاس))[2]. فخروج الكاتب عن المألوف ليس من ناحيّة استخذام الألفاظ الغريبة والمعاني المستكرهة الموحشة، بل يمكن للأديب أن يخرج عن المألوف ويبقى داخل دائرة إيضاح المعنى وإفهامه وسبيله في ذلك اللّعب بالألفاظ والمعاني من حيث التّركيب، وبهذا تكون ((مفردات ألفاظه هي المستعملة المألوفة، ولكن سبكه وتركيبه هو الغريب العجيب))[3].

يقر الباقلاّني على أنّ الابتعاد عن المألوف والإتيان بالغريب له مزيته الخاصة

[1] - ينظر: نعمة رحيم العزّاوي، النّقد اللّغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السّابع هجري، منشورات وزارة الثّقافة، العراق، دط، 1978، ص213-214.

[2] - ابن الأثير، المثل السّائر، القسم01، ص95.

[3] - المصدر نفسه، ص97.

في عرض المعلومات فـ((الذين اختاروا الغريب فإنّما اختاروه لغرض لهم...))[1]، يستخلص من هذا أنّ أقوال الباقلاني تتطابق إلى حدّ بعيد مع ما جاءت به لسانيات النّص في مبحث الإعلامية، ذلك أنّ الكاتب/المتكلم في حرص دائم على أن يفاجئ متلقّيه، بمخالفة كلّ ما هو معتاد ومألوف، وهذا ما يدفعه للإتيان بما هو غريب من أجل تحقيق هدفه المنشود.

لقد علمنا مسبقا أنّ الإعلامية تبحث عن أوجه الغرابة في القول، وكلّما ابتعد القول عن المألوف كلّما تحققت فيه الإعلامية أكثر، يقول الجرجاني:((وإنّما كان أعجب، لأنّ عمله أدق، وطريقه أغمض، ووجه المشابكة فيه أغرب))[2]، يبدو التطابق جليا بين قول الجرجاني وما دعت إليه اللسانيات النّصية في هذا المبحث، ويبدو أنّ الإمام كان يميل إلى أوجه الغرابة والغموض في القول وهذا ما نلمسه في هذا القول، كذا ما رأيناه في باب التمثيل، على أنّ المتكلم/ المؤلف يجب عليه أن يبتعد عن المألوف ويوم المعنى الغريب نادر التداول، ونجده في موضع آخر يقول: ((فأنت تراه لا يقدم شعرا حتّى يكون قد أودع حكمة وأدبا، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر))[3].

ولا يزال "الجرجاني" يدعو إلى الخروج عن المألوف والإتيان بما يخالف العادة، ففي معرض حديثه عن الكلام المفصّل والمجمل تحدّث النّاقد البلاغي عن أهميّة الصّورة الفنيّة وإعمالها من أجل حيازة الأفضليّة وأسر أذهان المستمعين، فمثلا الإتيان بالتّشبيه الغريب الغامض مجلبة لإمعان الفكر وإعمال الذّهن حتّى يتوصّل المتلقّي إلى كنه الحقائق ومعرفة السّرائر، ((وفي هذا التّقرير ما تعلم به الطّريق إلى التّشبيه من أين تفاوت/ في كونه غريبا؟ ولم تفاضل في مجيئه عجيبا؟ وبأيّ سبب

[1]- الباقلاني، إعجاز القرآن، ص117.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص96.

[3]- المصدر نفسه، ص252.

وجدت عنده من الهزة ما لم تجده عند غيره؟ علما يُخرجك عن نقيصة التّقليد، ويرفعك عن طبقة المقتصر على الإشارة، دون البيان والإفصاح بالعبارة))[1].

وتأسيسا على سبق طرحه، فإن عنصر الغرابة من أكثر القواعد التي تجسد مطلب الإعلامية، وفي هذا المقام يوضّح حازم القرطاجني ارتباط الشّعر بحسن المحاكاة والتّخييل والاعتماد على الغرابة حتّى يكون مدعاة للانفعال والاستثارة فيقول: ((... وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب، فإن الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوي انفعالها وتأثرها))[2]، في حين يكون أردأ الشعر في نظره ما كان خاليا من الغرابة.

3- المفاجأة:

تساهم المفاجأة في إرساء مبدأ الإعلاميّة في النّص من منطلق أنّها تتيح للمبدع بأن يفاجئ المستقبل بما لم يكن يتوقعه، بشرط أن يكون كلامه بيّنا فصيحا حتّى يستحوذ على أذهان المستمعين، وفي هذا الصّدد يورد الجاحظ حديث سهل بن هارون في أمر الخطيبين وإعجاب النّاس بأحدهما دونما الآخر لأنّهم لم ينتظروا منه ما لقوه عنده من حسن خطابة وبيان ((فإذا هجموا منه على ما لم يكونوا يحتسبونه، وظهر منه خلاف ما قدّروه، تضاعف حسن كلامه في صدورهم، وكبر في عيونهم، لأنّ الشيء من غير معدنه أغرب، وكلّما كان أغرب كان أبعد في الوهم، وكلّما كان أبعد في الوهم كان أطرف، وكلّما كان أطرف كان أعجب، وكلّما كان أعجب كان أبدع... والناس موكلون بتعظيم الغريب، واستطراف البعيد، وليس لهم في الموجود الراهن، وفيما تحت قدرتهم من الرأي والهوى مثل الذي لهم في الغريب القليل، وفي

[1] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص174.

[2] - حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 71.

النادر الشاذ))[1]، وفي هذا النص نلاحظ استرسال الجاحظ للحالات التلقي، فالغرابة –في المعاني- من وجهة نظر الجاحظ تؤدي إلى الإعجاب الذي هو مظهر الإبداع، والإنسان بطبعه ميال لما هو غريب نادر وشاذ، وبعيد عن مخيّلته.

كما أنّ الشعر في فكرة الجاحظ يرتبط بشيئين أساسين هما: الجدّة والمجاز، فالجدّة أن يأتي الشّاعر بما يخالف من سبقوه لفظا ومعنى، أمّا المجاز فيسمح له بخلق صور فنيّة تبهر السّامع، وهذان عنصران أساسيان في خلق الإعلاميّة داخل النّص، وقد جسّد "الجاحظ"فكرته هذه من خلال قوله الذي يصف فيه الشعر بأنّه ((ضرب من النسج ، وجنس من التصوير))[2]. ما يمكن استخلاصه من هذا الوصف، أنّ الشعر يقوم على مفهوم التصوير: يعني أنّ الشاعر يلجأ إلى الخيال ويصنع صورا وعناصر متباعدة ومتنافرة بحيث لا يكون بينها رابط في الواقع، فيذيب المتلقّي التباعد ويصهر التنافر بينها ليخلق منها صورا مبتكرة ومتناسقة في نفس الوقت، ويكون سبيله لتقديم هذه الصور لغة موحية ومعبرة ومؤثرة، وهذا ما يستدعي الإعجاب والاستغراب عند المتلقي.

ليس "الجاحظ" فقط من دعى إلى مفاجأة المتلقي لنيل إعجابه، فالحال نفسها عند"ابن طباطبا العلوي" إذ نلفيه يطالب المبدع على أن يعمل فكره ويوقد قريحته ويأتي بما هو مبتدع مبتكر ويكسر القوالب الجاهزة ففي ذلك تنشيط لذهن المستمع حين يقول:((فإنّ السّمع إذا ورد عليه ما قد ملّه من المعاني المكرّرة والصّفات المشهورة الّتي قد كثُر ورودها عليه مجّه وثقُل عليه رعيُّه، فإذا لطّف الشّاعر لشوب ذلك بما يلبسه عليه، فقرّب منه بعيدا أو بعّد منه قريبا، أو جلّل لطيفا، أو لطّف

[1]- ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص89-90.

[2]- المصدر نفسه، ص132.

جليلا أصغى إليه ودعاه واستحسنه السّامع واجتباه))[1]، نستوضح من قول "ابن طباطبا" أنّ المقصود بالجديد أو اعتماد عنصر المفاجأة في القول ليس أن يعمد الشّاعر على الابتكار المحض فقد ورد في الأثر "لولا أنّ الكلام يعاد لنفد"، ولكن سبيل المبدع أن يخالف في تركيب الألفاظ والمعاني، وتجديد الصّور الفنيّة فما كان قريبا يجعله بعيدا، وما كان بعيدا فليقربه وبهذا فهو يخالف تصوّر القارئ لينجح بذلك مبدأ الإعلاميّة.

ومن وجهة نظر الباقلاني فإنّ العمل في تركيب الألفاظ ضمن المعاني المستعملة والمتداولة أسهل من تركيبها للمعاني المبتكرة، وفي ذلك يقول: ((قد علم أنّ تخيّر الألفاظ للمعاني المتداولة والأسباب الدائرة بين النّاس، أسهل وأقرب من تخيّر الألفاظ لمعان مبتكرة، وأسباب مؤسسة مستحدثة، فإذا برع اللفظ في المعنى البارع، كان ألطف و أعجب من أن يوجد اللّفظ البارع في المعنى المتداول))[2]، يبقى بين المعنى المتداول و المعنى المبتكر بَوْنٌ بعيد، على أن يكون المبتكر مستحبا لدى القراء لما فيه من تشويق، وتحدّ لهذا القارئ فحقّ اللّفظ البارع المعنى البارع.

لاحظنا سابقا أنّ الإعلامية كلما ابتعدت عن المألوف وجسدت اللامتوقع في النص، زادت نسبة حضورها فيه، والباقلاني في قوله يشير إلى المعنى المبتكر والمعنى المتداول، فالمعاني المتداولة بين الناس تكون سهلة المأخذ قريبة المنال، وكلما كان اللفظ بارعا والمعنى مبتكرا كان ذلك ألطف وأعجب، ومن ثمَ فإنَ المعنى البارع هو المعنى الدال على قدرة صاحبه على الإتيان بما هو جديد مبتكر متحديا بذلك القارئ، ((ويظل هذا المعنى المبتكر ذا خصوصية تمنعه من الذيوع والانتشار عكس

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيّار الشّعر، السابق، ص125.

[2] - أبو بكر الباقلاني، المصدر السابق، ص42.

المعنى المتداول الذَي أصابه جميع النَاس وتداولوه))[1]، وهذا يعني أنّ المعنى المبتكر يكتسب خصوصية التفرد من خلال عدم انتشاره بين النّاس.

ويقول الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة: ((معلوم أنّ القصد أن يُخرج السامعين إلى التعجب لرؤية ما لم يروه قط ولم تجر العادة به))[2]، يعني أنّ المتكلم ملزم بأن يحمل السامع على ما فيه استغراب وتعجب، حتّى يخيل إليه أنّ لم ير ولم يسمع مثل هذا القول من قبل قط.

أمّا "حازم القرطاجني" فنجده يجسد البعد المفهومي لمعيار الإعلاميّة في قوله: ((ويحسن أيضا تنويع الكلام من جهة الترتيبات الواقعة في عباراته وفيما دلّت عليه بالوضع في جميع ذلك والبعد به عن التواطؤ والتشابه، وأن يؤخذ الكلام من كلّ مأخذ حتّى يكون مستجدا بعيدا من التكرار، فيكون أخف على النفس وأوقع منها بمحل القبول))[3] ، ولا مجال للحديث عن الإعلامية إلا ما شكّل بؤرة كسر أفق انتظار المتلقي فكثرة التّكرار مدعاة للملال.

وإذا ما تحدثنا عن الخيال قلنا بأنّه البعد عن الحقيقة، وفي ذلك تحقيق لمطلب الإعلامية، و"حازم القرطاجني" ربط بدوره الشعر بعنصر التخييل وجعله معيارا يميّز كل شاعر عن غيره من الشعراء، لأنّه يرتبط بالصور الذهنية والتأليفات المعنوية التي تسهم في بناء النص الشعري في وحدة متكاملة.

جماع القول، أنّ نظرة نقادنا القدامى لمبدأ الإعلاميّة تجسّد النّظرة المتفحصّة الواعيّة لظروف نتاج العمل الأدبي وطرق إنجاحه، لذلك نجدّهم قد نصّوا على معيار الإعلاميّة والّذي قام عندهم على محورين: الأوّل تمثّل في حثّهم للمبدع على أن

---

[1] - أحمد يوسف علي، قراءة النص دراسة في الموروث النقدي، ص236.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص304.

[3] - حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص16.

يسعى من أجل خلق أوجه مفارقة بين كتاباته وكتابات من سبقوه، والخروج عن كلّ ما هو مألوف ومعتاد الاستعمال ليفاجئ بذلك قارئه. أمّا المحور الثّاني فتجسّد من خلال معرفة المتلقي بالعالم، واستظهاره لمعارفه أثناء ولوجه لنصّ معيّن، بحيث يحاول ربط اللّاحق (النّص الّذي بين يديه) بالسّابق. وهنا تكون المواجهة بين إبداع الكاتب وتميّزه وبين توقّعات المتلقّي وإدراكاته السّابقة، والّتي يتحقّق معيار الإعلاميّة بتكسيرها.

وما يمكن أن نستشفه مما تقدم ، أنّه على الرّغم من غياب التّقعيد والتّنظير الممنهج لعمليّة إنتاج النّصوص الأدبيّة والعوامل المساهمة في خلقها، إلّا أنّ نقادنا القدامى كانوا على وعيّ بها، وهذا ما وقفنا عليه من خلال تحليلنا لجملة من النّصوص التّراثيّة على قلّتها، فإنّها قد أثبتت لنا عناية القدامى ووعيّهم بعناصر خلق النّص من خلال تحقّق المعايير:القصديّة، والمقبوليّة، والإعلاميّة. فقد ثبت عندهم أنّ قصديّة المبدع، ومقبوليّة المتلقّي تلتقيان لتحقّقا معيار الإعلاميّة، فكان من النّتائج المتوصّل إليها أنّ لحظة التقاء النّص بالمتلقّي هو الّذي يخرج النّص الأدبي إلى الوجود . وغاية الأمر ومنتهى القول في ذلك كلّه هو حصول الفهم والإفهام عند المتلقّي.

الفصل الرابع

ثنائية المقام والتناص في الموروث النقدي العربي.

المبحث الأول: المقام وإنتاجية النّص.

المبحث الثاني: سؤال التّناص والسرقات الأدبية.

التّناص والمقام ثنائية إستراتيجية تتضمنها النّصوص وتقوم وفقها، فممّا لاشكّ فيه أنّ النّص وليد مقامه لا يمكن استنطاق كنهه خارج سياقه الّذي ورد فيه، وعلى هذا الأساس يشارك المقام في إنتاج النّص أولا ثمّ فهمه ثانيا، أمّا التّناص فهو الأخير يكتسي أهمية بما كان، باعتبار أنّه يشكّل المدخل الرئيسي في فهم النّصوص فينطلق منه العمل القرائي لفك شيفرة النّصوص خاصّة إذا تعلّق الأمر بنصوص معيّنة كشعر النّقائض والمعارضات. فالمستقري لكتب التّراث قد يحسب أنّ القضيّتين مستجدّتين، ولكن العادة بهما جارية، والرزيّة فيهما قديمة.

المبحث الأوّل: المقام وإنتاجية النّص.

تتسّم لسانيات النّص بالتّداخل كونها اهتّمت بكلّ جوانب إنتاج النّصوص من بينها السّياق أو الموقف أو المقام، والّذي يعدّ ((إشكالية من الإشكاليات الفاعلة في تشكّل الوعي المنهجي لثقافة النّص وترقيّة آليات تحليله وتمثّل مضامينه تفسيرا وتأويلا، فإذا هي ترتبط بمعطيات معرفيّة ومنهجيّة في الوقت نفسه لتأطير المجال الإدراكي للنّص وتفعيله))[1]، ذلك أنّه يتضمّن مجموعة من العناصر والّتي تشارك في إنتاج النّص أوّلا من جهة المتلقّي ثمّ تفسيره وتأويله من جهة ثانيّة وبهذا يكون النّص ((مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، فينشأ من خلال ذلك التّماسك والتّرابط، كذلك الشّعور النّفسي إذاء إلقاء النّص أو تلقيه، فمناسبة النّص للموقف ومناسبته للكلام أمر عظيم في قضيّة التّرابط والتّناسق النّصّي))[2]. فلا يمكن أن يتوقف دور السيّاق في إنتاج النّص وتفسيره وإنّما هو يتعدّى ذلك بمساهمته في خلق ترابط النّص، لذلك عُدّ من معايير النّصيّة.

[1] - أحمد حسّاني، السّياق والتّأويل من الإشكاليّة الفيلولوجيّة إلى الإشكاليّة اللّسانيّة، مجلّة الموقف الأدبي، مجلّة أدبيّة شهريّة تصدر عن اتحاد كتّاب العرب، دمشق، العدد 395، آذار 2004، ص01..

[2] - محمّد خليفة محمود، التّوحد الإبداعي في نحو النّص، ص20.

إنّ عمليّة ربط البنيّة اللّغوية بالسياق الخارجي هي من أجل توليد أو إنتاج المعنى، فالسيّاق الجيّد هو الّذي يسمح بإزالة الغموض وإماطة اللّثام عن معنى النّص، ومن هذا المنطلق وجب وضع النّص في مقامه المناسب من أجل توضيح مفهومه. وهذا ما دفع علماء العرب قديما إلى إدراك ((أهمّيّة ذلك المعيار، ففسّروا الآيات في ضوء مناسبتها للمواقف ، وأسباب نزولها، فلمّا فعلوا ذلك وُفّقوا في التّفسير. وهذا جانب آخر من جوانب المقاميّة، وهو معرفة وإدراك الموقف الّذي قيل فيه النّص، فهو خير معين على تفهّم النّص والوصول إلى الغرض الصّحيح إلى ما وراء الكلمات والعبارات الّتي طرحها النّص وألقاها في طريق ومسمع وبين يدي المتلقّي))[1].

وعليه فإنّ مصطلح الموقفيّة يمثّل((تسميّة عامّة للعوامل الّتي تقيم صلة بين النّص والموقف لواقعة ما، سواء أكان موقفا حاضرا أم قابلا للاسترجاع))[2]، ولقد ذهب بعض الباحثين إلى تقسيم السّياق إلى قسمين: فالقسم الأوّل جسّدوه في: **السّياق الداخلي:** يتكون السّياق الدّاخلي من خلال علاقات التتابع المنطقي للكلمات والجمل بحيث تكون هذه الأخيرة متعلّقة ببعضها البعض، وهذا ما يضمن تتابع التّأليف داخل النّص الواحد. من ثمّ يمكن لنا القول أنّ السّياق الدّاخلي يتمثّل في كلّ ما له علاقة بالسيّاق اللّغوي بعبارة المحدثين أو بالمقال بعبارة القدماء ويتمثّل في العلاقات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة بين الكلمات داخل تركيب معيّن. أمّا **السّياق الخارجي:** أو المقام عند القدماء وهو يتعلّق بكلّ ما له علاقة بالسّياق غير اللّغوي، ويتمثّل في سياق الحال بما يحتويه. وهو يشكّل الإطار الخارجي للحدث

[1] - محمد خليفة محمود، التّوحد الإبداعي في نحو النّص، المرجع السّابق، ص20.

[2] - إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النّص، تطبيقات لنظريّة روبرت ديبوجراند وفولفجانغ دريسلر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ط02، 1999، ص209.

الكلامي[1]. ومن هذا المنطلق تكون العبارتان المتداول ذكرهما في المدونة التّراثيّة "لكلّ مقام مقال ومطابقة الكلام لمقتضى الحال" تنضويان تحت السيّاق الخارجي لعنايتهما بما يتعلّق بالظّروف الخارجيّة للنّص، ويمكن أن نمثّل لما ورد بالمخطّط التّالي:

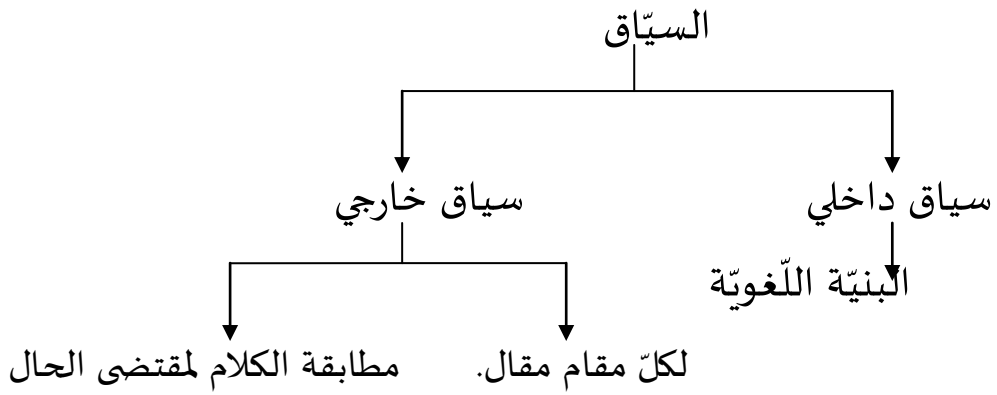

مفاد القول أنّ المقام ((هو الوضعيّة الملموسة الّتي أُجري الخطاب وأُنتج، وهي وضعيّة تضمّ زمان القول ومكانه وهويّة المتخاطبين، وعموما كلّ ما نحتاج إلى معرفته لفهم القول وحسن تقديره))[2]، تأسيسا على ما سبق، فإنّا سنحاول رصد آراء نقادنا القدامى موضّحين رؤاهم في التّأسيس لنظريّة السّياق ومدى أثرها على تشكّل النّص بمنظار ألسني نصّي ووفق التّقسيم الوارد في المخطّط المبيّن أعلاه:

1- السيّاق الدّاخلي:

من خلال ما تقدّم لدينا في الفصول السّابقة لا شكّ وأنّه استبين لدينا اهتمام العرب قديما بأهميّة علم النّحو والّذي يمكن لنا من خلاله معرفة معنى السيّاق الدّاخلي، فلقد أبدع الجاحظ حينما نظر إلى تآلف الحروف والّتي تولّد تآلف الكلمات وهذه الأخيرة إن حسن تآلفها أحالنا إلى تآلف الجمل، فالشّعر لا يكون

[1] - حلمي خليل، الكلمة- دراسة لغويّة معجميّة- دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط02، 1993، ص161، بتصرّف.

[2] - محمّد بن عيّاد، المقام في الأدب العربي، مطبعة السّفير الفنّي، تونس، دط، 2004، ص28.

مستكرها، إلّا إذا ((كانت ألفاظ البيت من الشّعر لا يقع بعضها مماثلا لبعض، كان بينها من التّنافر ما بين أولاد العلّات. وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيّا موافقا، كان على اللّسان عند إنشاد الشّعر مؤونة))[1]. ولهذا شبّه الجاحظ حسن تركيب الألفاظ ومجراها على اللّسان كمجرى الدّهان، كما أشار إلى دلالة الكلمة داخل التّركيب وقارب العلاقات النّحويّة الّتي تحكم مسارها وغايته في ذلك، معرفة المعنى وتحصيله وهي معرفة مُقيّدة بالمعرفة اللّغويّة من طرفيها النّحوي التّركيبي أوّلا واللّفظي الدّلالي ثانيا .

كما دلّ الجاحظ أيضا على ائتلاف الألفاظ ووقوع بعضها على بعض باقتران الألفاظ، وخلاف ذلك حسب رأيّه إن لم تواتيك المنزلة الأولى ((ولا تعتريك ولا تسمح لك عند أوّل نظرك وفي أوّل تكلّفك، وتجد اللّفظة لم تقع موقعها ولم تصر إلى قرارها وإلى حقّها من أماكنها المقسومة لها، والقافيّة لم تحلّ في مركزها وفي نصابها، ولم تتصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها، نافرة من موضعها، فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن، والنّزول في غير أوطانها))[2]، معنى ذلك أنّه إذا لم يستقم السّياق اللّغوي داخل التّركيب الجملي ووجد المتكلّم في ذلك توعّرا ونفورا وجب عليه ترك تكلّف القول إلى غيره.

أمّا صاحب "الرّسالة العذراء ابن المدبّر(279هـ)" فيوجز كلامه عن السّياق اللّغوي في قوله: ((فتخيّر من الألفاظ أرجحها وزنا، وأجزلها معنى، وأليقها في مكانها وأشكلها في موقعها))[3]، على الرّغم من أنّ القول مختصر إلّا أنّ الشيخ قد جمع فيه كلّ العلاقات المشكّلة للسياق الدّاخلي: نحوية وصرفيّة وصوتيّة ودلاليّة، فلا يكفي

[1] - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج01، ص66-67.

[2] - المصدر نفسه، ص137-138.

[3] - إبراهيم بن المدبّر، الرّسالة العذراء، تصحيح: زكي مبارك، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط01، 1931، ص21.

أن تقع الألفاظ في القول كيفما اقتضى الحال دونما نظر إلى مبدأ الملاءمة مع أخواتها والأخذ بالاعتبار فصاحتها وجزالتها داخل سياقها المنظوم. في حين عبّر "أبو هلال العسكري" عن السّياق الداخلي أو اللّغوي بحسن الرّصف ويقصد به أن تقع الألفاظ في مواضعها. وتمكّن في أماكنها ولا يستعمل فيها التّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة إلّا حذفا لا يفسد الكلام ولا يعمّي المعنى[1]. فالتّرتيب الصّحيح للألفاظ مدعاة للإصغاء والتّمعن وتقبل القول، ((فمّما أُفسِد ترتيب ألفاظه قول أحدهم:

*يَضْحَكُ مِنْهَا كُلُّ عُضْوٍ لَهَا ***** مِنْ بَهْجَةِ العَيْشِ وَحُسْنِ القَوَامِ*

*تَرْفُلُ فِي الدَّارِ لَهَا وَفْرَةٌ ***** كَوَفْرَةِ المِلطِ الخَلِيعِ الغُلَامِ*

كان ينبغي أن يقول: كوفرة الغلام الملط الخليع، أو الغلام الخليع المِلط، فأمّا تقديم الصّفة على الموصوف فرديء في صنعة الكلام جدّا، وقوله أيضا: "بهجة العيش وحسن القوام" متنافر غير مقبول))[2]، وعلى هذه الشاكلة يضعف السياق اللّغوي ويكون ممّا يسبب الملال والنفور من القول.

إنّ انتظام الألفاظ مع المعاني داخل قالب السيّاق اللّغوي بحر دره مكنونة، وجواهره مصدوفة لا يتمكّن من بلوغها إلّا من أنعم النّظر في وضع الألفاظ وملاءمتها لمعانيها ومبانيها فلا يجوز التّقديم ولا التّأخير المخلّ بالنّظام اللّغوي والدّلالي ما لم يكن يؤدي إلى غرض معيّن، ومن الأهمّيّة بمكان أن ينظر الأديب إلى تأليف كلامه فيجعل ((الكلمة منه موضوعة مع أختها، ومقرونة بلفقها؛ فإنّ تنافر الألفاظ من أكبر عيوب الكلام))[3]. ولأجل ذلك جعل ابن رشيق القيرواني الألفاظ أجسام والمعاني أرواحها، وبحسن ائتلاف الألفاظ وسلامتها يصحّ المعنى ويستقيم والعكس. وقد ذهب

[1] - ينظر: أبو هلال العسكري، الصّناعتين، ص161.

[2] - المصدر نفسه، ص151-152.

[3] - نفسه، ص142.

ابن رشيق القيرواني إلى ذكر اختلاف النّقاد حول قضيّة ائتلاف اللّفظ مع المعنى، وبيّن أنّ عُزوة منهم انتصرت للّفظ وأخرى انتصرت للمعنى. ولكنّ الغاية ومدار الأمر يجري حول سرّ صناعة الألفاظ والمعاني فبحسن تركيبها يحسن القول الّذي يتفاضل فيه الأدباء والمبدعون[1].

ولا نبتعد عن نظرة"ابن رشيق القيرواني"ومن سبقوه كثيرا لنلتقي بالإمام"الباقلاني" يؤكّد في كلامه على أنّ تفاضل الكلام عن بعضه البعض عائد إلى حسن التّأليف، وكمال التّركيب، وذلك في نصّه ((الكلام يتبيّن فضله ورجحان فصاحته، بأن تُذكر الكلمة في تضاعيف كلام، أو تُقذف ما بين شعرٍ، فتأخذها الأسماع، وتتشوّق إليها النّفوس، ويُرى وجه رونقها باديا غامرا سائر ما تُقرن به. كالدّرة الّتي ترى في سلك خرز، وكالياقوتة في واسطة العقد))[2]، فلا عبرة بجمال اللّفظة خارج سياقها اللّغوي الّذي ترد فيه.

لقد تحدّث الجرجاني عن خاصيّة السّياق اللّغوي في معرض حديثه عن خصائص إعجاز القرآن الكريم على أنّه ((أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه))[3]، فحتّى تُستمال القلوب وتُأسر الألباب وجب وضع اللّفظ بإزاء المعنى، وإذا كان للفظة مزيّة فهي ترجع إلى تأليفها ووضعها في المكان الّتي يليق بها مع جاراتها، وحتّى يتمكن المتكلّم من إدراك مزيّة الكلمة داخل التّأليف وجب الأمر منه النّظر إليها خارجه، وبهذا يمكن له أن يدرك قيمة تأليفها في تشكيلها لصورة من الصّور أتكوين جملة بمعنى من المعاني والّتي لا سبيل إلى إفادتها إلّا بضمّ كلمة إلى كلمة، فلا يمكن أن تتسم لفظة بالفصاحة إلّا باعتبار مكانها من

[1] - ينظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص124- 128.

[2] - أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ص42.

[3] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص39.

النّظم*[1].

على أنّ الجرجاني يرجع مزيّة التّفاضل بين الأقوال على أنّها تقع ضمن أفق السّياق الدّاخلي، فمن الأولى أن يعمد المتأمّل إلى أن يقسّم الاستحسان بين الأجزاء المؤلّفة للنّص وبذلك يكون جزء منها عائد إلى تركيب الألفاظ، ف ((الألفاظ لا تفيد حتّى تُؤلّف ضربا خاصّا من التّأليف، ويُعمد بها إلى وجه دون وجه من التّركيب والتّرتيب. فلو أنّك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلاماته عدّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الّذي عليه بُنِي، وفيه أُفرِغ المعنى وأُجري، وغيّرت ترتيبه الّذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، "منزل قفا ذكرى من نبك حبيب"، أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان. وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أنّ المعنى الّذي كانت له هذه الكلم بيت شعرٍ أو فصل خطابٍ، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على طريقة من التّأليف مخصوصة. وهذا الحكم - أعني الاختصاص في التّرتيب- يقع في الألفاظ مرتّبا على المعاني المرتّبة في النّفس))[2].

وحتّى يتوضّح الأمر أكثر يضرب الجرجاني مثلا لكلمة "ابلعي" فلو أنّها وردت

---

* - كثيرا ما تحدّث "عبد القاهر الجرجاني" عن أهميّة النّظم في تركيب الكلم وإعماله في بناء القول إلى أن ربطه في أحد بالمواضع بالنّحو، فيقول:((ليس النظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه الّتي نهجت فعلا فلا تزيغ عنها وتحفظ الرّسوم الّتي رسمت لك فلا تخل بشيء منها))، دلائل الإعجاز، ص71. ويعلّق الباحث أحمد شاميّة على قول الشّيخ قائلا: هكذا نظر عبد القاهر إلى الخطاب على أنّه نظام علائقي بين الجمل يراعي قيمة اللّفظة في إطار السياق النّصي، فربط بين النّظم والنّحو، بل النّظم عنده ليس غير توخي معاني النّحو، فأعاد بذلك للمتلقي دوره وفعاليته ومشاركته في إنتاج المعنى، واعتبر أنّ الجملة هي الأصل الجزئي في الخطاب وأنّ النّظم يقوم على أساس التّفريق بين الاستعمال الإشاري والانفعالي للّغة. ينظر: أحمد شاميّة، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظريّة عبد القاهر الجرجاني اللّغويّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995، ص141.

[1] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص43-44.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص05.

منفردة ما وجد فيها المتلقّي من الحسن والجمال الّذي يلاقيه في قوله تعالى: ﴿*وَقِيلَ يَا أَرْضُ اِبْلَعِي مَاءَكِ وَ يَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِين*﴾ سورة هود: الآية44. ويعلق "الجرجاني" على قوله تعالى قائلا: ((فتجلّى لك منها الإعجاز، وبهرك الّذي ترى وتسمع، أنّك لم تجد ما وجدت من المزيّة الظّاهرة، والفضيلة القاهرة، إلّا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشّرف إلّا من حيث لاقت الأولى بالثّانيّة، والثّالثة بالرّابعة، وهكذا إلى أن تستقريها إلى آخرها، وأنّ الفضل تناتج ما بينها، وحصل من مجموعها))[1]. وبذلك يصل النّاقد البلاغي في نهاية المطاف إلى أنّ سرّ تفاضل الألفاظ لا من حيث هي ألفاظ مجرّدة وكلم مفردة، ولكنّ مدار الأمر راجع إلى تركيبها على أن يُلائم معنى اللّفظة معنى الّتي تليها، ومن هذا المنطلق ربط الجرجاني فصاحة الألفاظ بالنّظر إلى تأليفها لا من حيث هي ألفاظ مفردة.

والموقف ذاته "يأخذه ابن سنان الخفاجي" حينما أراد أن يبيّن مزيّة الكلام المؤلّف، إلّا أنّه قد جعل الفصاحة تقع في الألفاظ المفردة ثمّ الكلم المركب، وقد جعل النّاقد تأليف الكلام يقع على ضربين: ((متنافر، ومتلائم، وقد يقع في المتلائم ما بعضه أشدّ تلاؤما من بعض على حسب ما يقع التّأليف عليه،...كما يكون من التّنافر ما بعضه أشدّ في التّنافر وأكثر من بعض))[2]. وقد ذكر "الخفاجي" من عيوب التّأليف والّتي تُضعف فصاحة القول: تقارب مخارج الحروف وقد رأينا ذلك سابقا في الفصل الثالث، والعيب الثّاني: هو التّكرار وقد ضرب أمثلة لذلك نورد من بينها قول أبي الطيّب:

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص45. وينظر أيضا: الصفحة، 46، 57، 66، 69، 111.

[2] - ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص99.

*لَكَ الخَيْرُ غَيْرِي رَامٍ مِنْ غَيْرِكَ الغِنَى ***** وَغَيْرِي بِغَيْرِ اللَّاذِقِيَّةِ لَاحِقُ*[1].

من الملاحظ أنّ مبحث السّياق اللّغوي أشدّ ما يكون ارتباطا بتأليف الكلام والّذي يتعلّق في أساسه بائتلاف الألفاظ والمعاني- النّحو-، والمتفحّص للمدونات التّراثيّة يدرك أنّ القدامى قد عرضوا إلى هذا الباب بالدّراسة والتّحليل وكلّ أدلى بدلوه حسب توجّهه، فلم يكن الأمر حكرا على المتقدّم دون المتأخّر، ومثال ذلك ما نلفيه لدى "ابن الأثير" حينما بيّن أنّ بناء علاقة اللّفظة بما سبقها وما يلحقها من الأمور المستحاقّات لإنعام النّظر، وعلى هذا الأساس جعل الرّجل التّأليف ينقسم إلى أقسام، فالأوّل منها ما تعلّق بالألفاظ المفردة على أن تتخيّر وتنتقى قبل نظمها حالها حال اللآلئ المبدّدة. أمّا الثّاني فتمثّل في نظم كلّ كلمة مع أختها المُشاكلة لها: لئلا يجيء

الكلام قلقا نافرا عن مواضعه، وحكم ذلك حكم العقد المنظوم في اقتران كلّ لؤلؤة منه بأختها المشاكلة لها[2]. ووفاق ذلك ذهب "ابن الأثير" مذهب من سبقوه من أمثال "الجرجاني" فقال بمزيّة الألفاظ المركبة دون المفردة، لأنّ اللّفظ المركّب أعسر وأشقّ من اللّفظ المفرد فـ((ما وجدته لهذه الألفاظ من المزيّة الظاهرة إلّا لأمر يرجع إلى تركيبها، وأنّه لم يعرض لها هذا الحسن إلّا من حيث لاقت الأولى بالثّانيّة، والثّالثة بالرّابعة، وكذلك إلى آخرها))[3]. وهذا ما يسمح لها بان تشكّل نسقا مترابطا، وتآلفا محكما يمكن لنا أن نصطلح عليه بالسيّاق اللّغوي.

وإذا كان "ابن سنان الخفاجي والجرجاني" قد ربطا الفصاحة بالكلام المركّب ، فـ"العلوي" ذهب مذهبا آخر إذ نقف على قول له يضع فيه مبدأ حسن التّأليف

[1] - ينظر: ابن سنان الخفاجي، المصدر السّابق، ص100، وما بعدها.

[2] - ابن الأثير، المثل السائر، ج01، ص163.

[3] - المصدر نفسه، ص166.

كشرط أساسي لقيام الكلام البليغ، فيقول: ((لا توصف الكلمة المفردة بأنّها بليغة، لأنّ المعنى البليغ إنّما يكون حيث ينتظم الكلام ويأتلف من أجزاء، فعند هذا يظهر جوهره في تأليفه. ويعظم موقعه في نظمه))[1]، وهنا يمكن سرّ فصاحة الكلم فليس العبرة عند استحسان الألفاظ بالنّظر إلى كثرة استعمالها وتداولها لدى العرب، وإنّما يجب النّظر أن كيف جاءت واتّسقت مع غيرها من الألفاظ. ((هذا دليل على أنّ اللّفظة هي الوحدة الأساسيّة في الأداء اللّغوي، وفي الخطاب الأدبي ذات خصوصيّة متميّزة كونها تدلّ على طبيعة جديدة مستخدمة وفق شعور الأديب وإحساسه بالمعنى المعبّر عنه وبهذه الطّبيعة الجديدة يجعل المتلقي يتذوّق وهي المسافة الّتي تكون بين المتواضع عليه ومعناها السّياقي في الخطاب))[2]، وحتّى يتمكّن المتكلّم من زمام الأمر في بناء أقواله وحسب رؤى العلوي أوجبه معرفة علم الإعراب والبلاغة والفصاحة لأنّها علوم أكثر ما يكون ارتباطها بالكلم المركّب، من ثمّ ينظر في مواقع الألفاظ لأنّ ليس العبرة في كثرة استعمال الألفاظ وتداولها وإنّما غاية الأمر النّظر إلى كيف جاءت واتّسقت مع مثيلاتها.

أمّا"ابن أبي الأصبع المصري"فيجمع بين ائتلاف اللّفظ وائتلاف المعنى وفي ذلك ينصّ قائلا: ((ومن ائتلاف اللّفظ مع المعنى أن يكون اللّفظ جزلا إذا كان المعنى فخما، ورقيقا إذا كان المعنى رشيقا، وغريبا إذا كان المعنى غريبا بحتا، ومستعملا إذا كان المعنى مولّدا محدثا))[3]، ويستدرك النّاقد قوله ليوضّح ما قدّمه في القول السابق ذكره على أنّ ملاءمة الألفاظ في نظم الكلام على مقتضى المعنى، لا من مجرّد جملة اللّفظ، ولكنّ المراد من القول أنّ القصد من وراء الائتلاف من ملائمة الغريب

[1] - العلوي، الطّراز، ج01، ص72.

[2] - ينظر: حسين العمري، الخطاب في نهج البلاغة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط01، 2010، ص128.

[3] - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التّحبير، ج02، ص190.

للغريب والمستعمل للمستعمل قد يقع من جهة اللّفظ وجهة المعنى، فما يقع من جهة ائتلاف اللّفظ قوله تعالى: ﴿*قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ*﴾ سورة يوسف: الآية 85. وعن القَسَمِ الوارد في الآية يعلّق ابن أبي الأصبع قائلا: فإنّه تعالى أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنّسبة إلى أخواتها، فإنّ والله وبالله أكثر استعمالا وأعرف عند الكافة من تالله لما كان الفعل الّذي جاور القسم أغرب الصّيغ الّتي في بابه، فإنّ كان وأخواتها أكثر استعمالا من "تفتأ" وأعرف عند الكافة، ولذلك أتى بعدهما بأغرب ألفاظ الهلاك بالنّسبة، وهي لفظ"حرض"....وأمّا الّذي هو من جهة المعنى: قوله تعالى: ﴿*وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ*﴾ سورة هود: الآية 12. فإنّ سبحانه لمّا نهى عن الرّكون للظّالمين، وهو الميل إليهم، والاعتماد عليهم، كان ذلك دون مشاركتهم في الظّلم، أخبر أنّ العقاب على ذلك دون العقاب على الظّلم، وهو مسّ النّار، دون الإحراق والاصطلاء[1].

في حين يمكن لنا أن نتبيّن دلالة السّياق اللّغوي عند "ابن البناء" من خلال التمعّن في كلامه عن الفصاحة لنستشفّ نظرته حول السّياق الداخلي، وذلك في معرض قوله: ((والفصاحة أن يكون اللّفظ مشاكلا للمعنى، فإنّ من الألفاظ ما تكون سهلة المخارج على النّاطق بها وتدلّ على معناها بسرعة لكثرة استعمالها. فإذا اجتمع على الكلام أن يكون لفظه فصيحا لسهولة مخارجه وعذوبته في السّمع وسهولة تصوّر معناه وحسن مبانيه بالمشاكلة العقليّة والنّظام الطّبيعي، واتّساع الفهم في لوازمه، فهو العالي الدّرجة، الرّفيع المنزلة النّهاية في الطّبقات الشّريفة. لذلك احتيج إلى معرفة الكلام وطبقاته))[2]، فلا يكفي من أجل تحقّق السياق اللّغوي داخل النّص أن ننظر إلى مشاكلة الألفاظ مع بعضها البعض، أو صحّة تركيبها النّحوي.

[1] - ينظر: ابن أبي الأصبع المصري، المصدر السّابق، ص195-196.

[2] - ابن البنّاء المراكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص87.

ولكّن وحسب ما ورد في طيّات المدوّنة التّراثيّة على أن نشاكل بين الألفاظ والمعاني، فحتّى يتمّ بناء المعنى في أكمل صوره وجب تخيّر الألفاظ سهلة المخارج كثيرة الاستعمال ومناسبتها لما يواتيها من المعاني.

كثيرا ما درج مصطلح النّظم في مدوّنات التّراثيين خاصّة التّأليفات الّتي عقبت عهد عبد القاهر الجرجاني، وكما أسلفنا سابقا فإنّ النّظم يقع في الأمور المتفرقات، في حين يتعلّق السّياق الداخلي أو اللّغوي بدراسة العلاقات القائمة بين المفردات والجمل سواء كانت علاقات منطقيّة أو دلاليّة...الخ، وعليه فكما ألفينا أنّ "عبد القاهر الجرجاني" قد جمع بين النّظم والنّحو، الحال نفسها أخذ بها من لحقوه من بينهم جلال الدّين القزويني وذلك في قوله:((الكلام الخالي من التّعقيد اللّفظي ما سلم نظمه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم وتأخير أو إضمار أو غير ذلك إلّا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظيّة أو معنويّة))[1]، لقد أسلم الرّجل الإخلال في معاني النّحو دون قرينة توضّح السّبب والغرض إلى التّعقيد، وبالتّالي يكون الكلام سليم النّظم ما كان صحيح السّبك بعيدا عن التّعقيد متوخيّ معاني النّحو لا يقع فيه خروج عن المألوف إلّا لغرض معروف.

ما قدّمناه كان مثالا عن نظرة القدامى حول السّياق اللّغوي ولا ندّعي استيفاء كلّ الجوانب، وفيما يلي نحاول رصد أهم آراء نقادنا القدماء حول السيّاق الخارجي والّذي تجسّد في المقام.

2- السيّاق الخارجي:

ترتبط البلاغة بعمليّة التّبليغ في النّصوص الأدبيّة عن غيرها، فزيادة على ما يتضمّنه النّص من أفكار ومقاصد وأغراض يراد تبليغها، فإنّه يتطلّب صيّاغة أدبيّة غالبا ما يطلق فيها العنان للخيال والعاطفة، باستعمال الألفاظ الموحيّة المعبّرة عن

[1] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، pdf، ص4.

المعاني النّاتجة عن التّلوينات الأسلوبيّة بشتّى أنواعها، وحينئذ تأخذ اللّغة مجرى مجازي ، هذا ما أثبته القدامى وفيها تتجلّى البراعة في الأوصاف الّتي قدّمتها قراءاتهم في أداء المعاني[1]. فللّغة العربيّة نظامها التّأليفي الخاص والّذي من خلاله يمكن للمتكلّم أن يصل إلى مقصده بإيصال المعنى لقلب السّامع في معرض حسن من القول، ((ومن هذا المنطلق، جاز القول أنّ مقولة"لكل مقام مقال" أو "لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام" و "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" هي من جوامع الكلم الّتي وقعوا عليها والّتي تصدق على دراسة ومقاربة المعنى))[2]. فغاية الأمر أن يتمكن المبدع من خلق قناة تواصل بينه وبين متلقيه مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ عمليّة التّواصل هذه تحيط بها حيثيات وظروف تؤثّر فيها بشكل أو بآخر، ولأجل ذلك يجد المبدع/المتكلّم نفسه مجبرا على الإلمام التّام بكلّ هذه الأمور والّتي في حقيقتها جزئيات مشكلّة للمقام.

فإذا كنّا لا نستطيع أن نتصوّر نصّا من دون مستقبل يستقبله ويتأثّر به، فإنّه لا يمكننا أن ندّعي نشوء أيّ نصّ أدبي أو غير أدبي من دون سياق يرد فيه، إذ لا يتحقّق وجود النّص الفعلي إلّا بمروره على مرحلة وجوده الممكن وهذه الأخيرة ما يهيّأ لها التّواجد هو السيّاق أو المقام، إذا فالمقام هو المحرّك والدّاعي لإنتاج النّصوص. وعليه، فإنّ ما تقدّم يأخذنا للقول بأنّ مسألة التّعامل مع النّصوص بمعزل عن سياق إنتاجها عمل من شأنه أن يشكّل عوائق ويوصلنا إلى نتائج سلبيّة تأخذ بالفهم السّليم للعمل الأدبي إلى دائرة اللّبس والغموض، وبالتّالي الإخفاق في التّواصل الفعّال والإيجابي.

[1] - ينظر: العربي قلايلية، أهميّة البلاغة والتّواصل في العاميّة التّعليمية، مقال، ص11.

[2] - ينظر: تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط04، 2003، ص372.

ما يمكننا الوقوف عليه هو أنّ علماءنا القدامى قد أولوا عناية بالمقام إدراكا منهم على مدى أهميّته في إنتاج النّص أوّلا ثمّ تفسيره وتأويله ثانيا، ومن هنا حقّ لنا التّساؤل كيف عبّر هؤلاء النّقاد عن فكرة المقام؟ وإلى أيّ مدى جعلوا المقام شريكا في ميلاد العمل الأدبي؟ هذا ما سنحاول رصده من خلال محطّتين: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولكلّ مقام مقال.

3- رعاية المقام تراثيا:

أ- مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

إنّ مطابقة الكلام لمقتضى الحال دليل على مدى عناية النّقاد والبلاغيين العرب بمستقبلي النّصوص، فـ((الوصف الدّلالي – البراجماتي يفسّر مقبوليّة المنطوقات اللّغويّة أو عدم مقبوليتها. وبتعبير آخر مناسبتها بالنّظر إلى السّياق التّواصلي الّذي تُنجز فيه))[1]، فحتّى يتّم إيصال المعنى إلى ذهن القارئ/السّامع وجب على المبدع مراعاة مستويات فهم واستيعاب السّامعين، معنى ذلك أن ينزّل المتكلّم خطابه وفق منازل المخاطبين وهذا واضح وجليّ عند رائد النّقد التّأسيسي فيما أورده عن بشر بن المعتمر قوله:((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتّى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات))[2]، قدّم لنا "الجاحظ" شبكة علائقيّة لحملة من العناصر الأساسيّة المشاركة في إنتاج النّص وهي: المعاني، المستمعين، الحالات، المقامات.

---

[1] - سعيد حسن البحيري، اتجاهات لغويّة معاصرة في تحليل النّص، مجلّة علامات، ج38، م10، ديسمبر2000، ص185.

[2] - الجاحظ، البيان والتبيين، ج01،، ص138-139.

وبالنّظر إلى هذه المقتضيات يصبح من واجب المتكلّم أن يوازن بينها ويعرف أقدارها، لأنّ ((مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم))[1]. فرعاية حال المتلقّي عامل من عوامل إنجاح العمليّة الإبداعيّة، ورعايتهم من الجانبين: الجانب الأوّل يراعى فيه نسبة ذكاء المتلقّي"الحذق والغبي". أمّا الجانب الثّاني فيراعى فيه: مقاماتهم ومراتبهم، فليس يُخاطب الخاص بكلام العامّة، وليس خطاب الملوك كخطاب العوام.

في حين أنّ "ابن طباطبا" عندما تحدّث عن رعاية مقتضى حال المخاطب قرنها بمفهوم الاعتدال في قوله:((وعلّة كلّ حسن مقبول الاعتدال، كما أنّ علّة كلّ قبيح منفيّ الاضطراب، والنّفس تسكن إلى كلّ ما وافق هواها، وتقلق ممّا يخالفه، ولها أحوال تتصرّف بها، فإذا ورد عليها في حالة من حالاتها ما يوافقها اهتزت له وحدثت لها أريحيّة وطربت، فإذا ورد عليها ما يخالفها قلقت واستوحشت))[2]، فالمبدع المتمرّس من تمكّن من معرفة أحوال المتلقّين حتّى يمكّن المعنى في أنفسهم كتمكّنه في نفسه، ولأجل ذلك يقول ابن رشيق القيرواني بأنّه يجب على المتكلّم أن:((يختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابّهم، ويميل إلى شهواتهم وإن خالفت شهواته، ويتفقّد ما يكرهون سماعه فيتجنّب ذكره))[3]، فليس كلّ قول يلقيه المتكلّم يحظى بالقبول، بل يستلزم الأمر اختيار الأوقات والنّظر إلى أحوال المخاطبين، وعلى إثرها يأتي بما يحبّون ويبتعد عمّا يكرهون، لذا وجب عليه ((أن يعرف أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في

[1] - الجاحظ، المصدر السابق، ج01، ص93.

[2] - ابن طباطبا العلوي، عيّار الشّعر، ص21.

[3] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص223.

ثيابه))[1]، كأنّا بابن رشيق يطالب المتكلّم بأن يتمثّل شخص المتلقّي فيخالطه في أهوائه وأفكاره حتّى يتمكّن من التّأثير فيه.

وليس الأمر عند النّاقد "ابن رشيق" أو غيره متوقّف على حسن رعاية المخاطب من النّاحيّة النّفسيّة فقط بل وجب عليه الأمر رعاية كلّ ما يحيط به أو يصيبه، وهذا فحوى دعواه "بأن يدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه" وللإيضاح أكثر نذكر واقعة من الوقائع الّتي دلّ بها "ابن رشيق" على هذا الغرض، فمرّة ((دخل ذو الرّمة على عبد الملك بن مروان، فاستنشده شيئا من شعره، فأنشده قصيدته:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا المَاءُ يَنْسَكِبُ

وكانت بعين "عبد الملك" ريشة، وهي تدمع أبدا، فتوهّم أنّه خاطبه أو عرّض به، فقال: وما سؤالك عن هذا يا جاهل؟ فمقته وأمر بإخراج))[2]. فمراعاة مقتضى الحال تستدعي معرفة وإدراك أحوال المُخاطب ومعرفة قدره ومكانته، واختيار الألفاظ الّتي يفهمها ووضعها في نمط من التّأليف مألوف، حتّى يلقى عنده قبولا، ويحصل له الأثر جرّاء ذلك.

إنّ أعلى مراتب الكلام ما اتّصف بالبلاغة وكان له كبير التّأثير على نفس المتلقّي، ذلك أنّ العلماء العرب خاصّة البلاغيين منهم قد ربطوا أفانين القول وأساليبه بحالات المتلقّي وفي ذلك يقول "الباقلاني":((وإذا علا الكلام في نفسه، كان له من الوقع في القلوب والتّمكّن في النّفوس، ما يذهل ويبهج، ويقلق ويؤنس، ويطمع ويؤيس، ويضحك ويبكي، ويحزن ويفرح، ويسكن ويزعج، ويشجي ويطرب. ويهز الأعطاف، ويستميل نحوه الأسماع. ويورث الأريحية والعزّة، وقد يبعث على بذل المُهج والأموال شجاعة وجودا، ويرمي السّامع من وراءه مرمى بعيدا. وله مسالك في

[1] - المصدر نفسه، ج01، ص331.

[2] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص223.

النّفوس لطيفة، ومداخل إلى القلوب دقيقة))[1]، إذ لا يمكن أن يتصّف الكلام بالبلاغة إلّا إذا تصرّف في حالات المستمع على أن ينقله من حالة إلى حالة وكأنّه يخالج نفسه.

ولا يخفى على دارس، أنّ من التّعريفات المتداولة عن علم البديع بأنّه علم يعنى بوجوه تحسين الكلام مع رعايته لمقتضى الحال ووضوح الدلالة[2]، وهذه الفكرة ليست حكرا على ناقد دون آخر فهي من جملة المسلّمات كثيرة الدّور في كتب التّراث فحتّى يتسنّى تقرير مبدأ الفهم والإفهام وجب على المبدع رعاية أحوال السّامعين، ولا يتمّ هذا الأمر إلّا إذا رُوعي تركيب الخطاب وزمان ومكان إلقائه، بحيث تكون تصاريفه موجّهة لفئة معيّنة من المخاطبين بقصد التّبليغ والتّأثير، وهذا ما حاول "علي بن خلف الكاتب" تبيانه في معرض حديثه عن التّرتيب وفيه تدبير الكلام من جهة ترتيب ألفاظه ومعانيه، فيقول: ((هذا باب خطير الشّأن يجب على الكاتب أن يصرف إليه عنايته، ويوفّر عليه رعايته، ويتحفّظ من أن يتخلّله خلل أو يلمّ به زلل، ومدار الأمر في أحكامه على تقسيم الألفاظ والمعاني على أقدار المخاطبين والمكاتبين والأمكنة والأزمنة والأحوال الّتي تقع فيها المكاتبة))[3]، فتركيب الخطاب ورعاية حال المخاطبين وفقا للمقام يقتضي وجود اتّصال بالتّواشج والاختلاط والتّمازج بين هذه العناصر حتّى يتنزّل النّص وفقها. إضافة إلى ذلك((لا يجوز أن يخرج المعنى لكلّ مخاطب على صيغة واحدة من اللّفظ، وإنّما ينبغي أن يخرج في الصّيغة المشاكلة للمخاطب اللّائقة بقدره ورتبته))[4].

---

[1] - الباقلاني، إعجاز القرآن، ص277.

[2] - ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط02، 1987، ص77. وينظر أيضا: جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص162.

[3] - علي بن خلف الكاتب، مواد البيان، ص98.

[4] - المصدر نفسه، ص99.

وفيما يلي إشارة من الجرجاني على ذلك مفادها أنّ ((أنس النّفوس موقوف على أن تُخرجها من خفيّ إلى جليّ، وتأتيها بصريح بعد مكنّى، أن تردَّها في الشيء تُعلّمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وثقتها به في المعرفة أحكم، نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس، وعمّا يُعلم بالفكر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع، لأنّ العلم المستفاد عن طرق الحواس، أو المركوز فيها مم جهة الطّبع حدّ الضّرورة، يفضل المستفاد من جهة النّظر والفكر في القوّة والاستحكام، وبلوغ الثّقة غاية التّمام))[1]، مفاد القول أنّ غاية الكلام هي التّأثير في نفس المتلقي وتحريك قلبه ولا يتمّ ذلك إلّا بنقلها من مقام إلى آخر، كنقلها من مقام الخفيّ إلى آخر جليّ أو من الصّريح إلى الضّمني أو تحوّلها من سياق العقل إلى الإحساس. وكلّها مقامات تمكّننا من معرفة تأثر المتلقي بالخطاب كون أنّ نفسه تتغيّر بتغيّر المقام الّذي يصبّ فيه النّص.

وتصبّ دعوى ابن الأثير في المصبّ نفسه، فهو يطالب المبدع على أن((يعرف أغراض المخاطب كائنا من كان، لأنّ لكلّ مقام مقال، فيخاطب النّاس على قدر طبقاتهم وتعلّقاتهم، فإن نسب ذلّ وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أقلّ وأوجع، وإن فخر خبّ ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حنّ ورجّع))[2]، لقد جمع النّاقد في هذا القول بين المقولتين الشّهيرتين: مراعاة الكلام لمقتضى الحال في قوله:"ويعرف أغراض... وتعلّقاتهم" فقد أجمل ما فصّله بعضهم على أن لا يخاطب النّاس كافة على قدر واحد لأنّ النّاس تختلف وتتباين في المناصب وحتّى في طرق التّفكير. كما أوضح أيضا أنّ لكلّ مقام مقال وقد دلّ على ذلك بذكره لأغراض الشّعر وكيف يجب أن تكون.

[1] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص121.

[2] - ضياء الدّين ابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، تح: نوري القيسي، حاتم الضّامن، هلال ناجي، من منشورات جامعة الموصل، مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث، العراق، دط، دت، ص45- 46.

ومن هذا المنبر دعا "ابن الأثير" دعوى من قبله كـ"قدامة بن جعفر"، إذ تحدّث في باب المدح عن وجوب مراعاة الكلام لمقتضى الحال بجعل النّاس في طبقات وخصّ كلّ طبقة بطريقة مدح معيّنة، وهي كالتالي:

1- تمدح الملوك بالإغراق والتّفضيل بما لا يتّسع غيرهم لبذله.

2- يمدح الكاتب والوزير بالعدل والعفّة والعقل، وما تفرّع منهما وتركّب، كحسن الرّويّة، وسرعة الخاطر بالصّواب.

3- ويمدح القاضي بالفضائل الثّلاث وما تفرّع منها وتركّب كالإنصاف وتقريب البعيد في الحقّ، وتبعيد القريب،...

4- ويمدح صاحب المظالم بما يمدح به القاضي، ولا وجه لمدح من دون هذه الطّبقات. فإن دعت إليه ضرورة، مُدِح كلّ إنسان بالفضل في صناعته والمعرفة بطريقته...[1]

ومن أجل ذلك كانت دعوى القدامى قائمة على وجوب رعاية حال المتلقّي مع ولادة كلّ عمليّة إبداع، ولا يصلح ذلك ويقع إلّا إذا كان انتقاء الألفاظ مواتيّا للمقام الّذي يقع فيه الخطاب والّذي غايته التّأثير في المتلقي، يقول "ابن البنّاء": ((وحسن اللّفظ وصلاحه إنّما هو القصد إلى المُستع مل في زمان الخطاب وعلى قدر من يخاطب والإيضاح على أحسن ما يُقدر عليه من التّسهيل والتّقريب))[2]، يضع النّاقد في هذا النّص إنتاج الخطاب في مقامين:

1- مراعاة مقام زمن استعمال الخطاب.

2- مراعاة مقام أحوال السّامعين.

[1] - ينظر: ابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، ص61 62.

[2] - ابن البنّاء، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص174.

وعلى هذا الأساس أوجب النّاقد على أن يكون الخطاب واضحا سهل المدارك بيّن المسالك، حتّى يُقدر عليه في الفهم. لذلك قالت العرب قديما لكلّ مقام مقال، فكيف تمّ ذلك؟.

ب- لكل مقام مقال:

جُعلت مقولة"لكلّ مقام مقال" عند العرب الدّافع إلى اختراع فنون القول، فإنّ لاختراع الشّعر عندهم مقام، وسبب ذلك أنّهم لما كان كلّ كلامهم منثور ((احتاجوا إلى الغناء بمكارم أخلاقهم، وطيب أعراقهم، وذكر أيّامهم الصّالحة، وأوطانهم النّازحة، وفرسانهم الأمجاد، وسُمحاتهم الأجواد، ليهزّوا أنفسهم إلى الكرم، ويدلّوا أبناءهم على حسن الشّيم فتوهّموا أعاريض جعلوها موازين الكلام، فلمّا تمّ لهم وزنه سمّوه شعرا))[1]، فالنّص وليد بيئته، ولا يمكن لنا أن نحدّد نوعه أو معناه إلّا ((من خلال استخدامه في موقف ما أي المحيط الثّقافي والاجتماعي والحضاري بالإضافة إلى المحيط اللّغوي للعلامات الّذي يتحدّد في السّياق))[2].

لقد نصّ العرب قديما على وجوب ربط الكلام بمقامه، وقالوا في ذلك لكلّ مقام مقال. واشتهروا بالأخذ بهذه المقولة والاهتمام بالمقام، فالكلام بعيدا عن مقامه ضرب من الضوضاء. ذلك أنّ المقام ليس مجرّد مكان أو زمان يُلقى فيه النّص، وإنّما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة آخذ بعضها بعجز البعض[3]. يسهم في بناء النّص كما يمدّ القارئ بالمفاتيح لتفسيره.

يعتبر "ابن المقفّع" من الأوائل الّذين تحدّثوا عن المقام أهميّته وأنواعه في قوله:((البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة. فمنها ما يكون في السّكوت،

---

[1] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج01، ص20.

[2] - سعيد حسن البحيري، اتجاهات لغويّة معاصرة في تحليل النّص، ص179.

[3] - ينظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللّغة، دار المعارف، مصر، ط09، 1986، ص57-58.

ومنها ما يكون في الاستماع، منها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخُطبا، ومنها ما يكون رسائل. فعامّة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى والإيجاز، هو البلاغة))[1]. لقد دلّ ابن المقفّع على اختلاف المقالات لاختلاف المقامات، والمتكلّم المتمكّن من آلة البلاغة من أدرك صور الخطاب، وتحكّم في خفايا الأمور. ولم يغفل النّاقد حقّ السّامع فراعاه حقّ رعايته ودليل ذلك عندما قيل له:((فإن ملّ السّامع الإطالة الّتي ذكرت أنّها حقّ ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كلّ مقام حقّه، وقمت بالّذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ؛ فإنّه لا يرضيهما شيء. وأمّا الجاهل فلست منه وليس منك))[2]. حقّ السامع مراعاته من جهة المبدع ولكن ليس على حساب نصّه، فهذا يسلمه إلى الإخلال والعيّ.

إنّ مبدأ مراعاة الطّبقيّة بين النّاس أمر متداول بين النّقاد والبلاغيين، فقيام البيان والتّبيين على مبدأ الفهم والإفهام يقتضي مراعاة أقدار السّامعين ومقاماتهم، وبيان ذلك ما أورده الجاحظ عن بشر بن المعتمر قوله: ((فكن في ثلاث منازل، فإنّ أولى الثّلاث أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا، إمّا عند الخاصّة إن كنت للخاصّة قصدت، وإمّا للعامّة إن كنت للعامّة أردت. والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتضّع بأن يكون من معاني العامّة. وإنّما مدار الشّرف على الصّواب وإحراز المنفعة،

[1] - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج01، ص116.

[2] - المصدر نفسه، ص116.

مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام المقال))[1]، يدعو النّاقد المتكلم في هذه السّطور أن يقوم ببناء نصّه مع مراعاة ما يلي:

1- تخيّر الألفاظ الفصيحة الملائمة للتّعبير وملاءمتها لأقدار المتلقّين.

2- وضع المعنى بإزاء اللّفظ، بحيث يكون واضح الدّلالة دالّا على المقاصد قريبا من النّفس.

3- مراعاة الطّبقيّة بين النّاس، فلا يكلّم العامّة بكلام الخاصّة لأنّه يثقل عليهم، ولا يخاطب الخاصّة بكلام العامّة فيضع من أقدارهم.

نستخلص ممّا تقدّم أنّ تقسيم النّاس إلى طبقات ومخاطبة كلّ بما يواتيه ليس إنزالا لأقدارهم ، وإنّما مراعاة لأحوالهم. ذلك أنّ الموازنة بين المستمعين وحالاتهم والمعاني وبين المقامات هو تمام البلاغة، وهنا ((يرتفع المعنى في الحسن والقبول إذ كان ذو فائدة ومنفعة موافقا لحالة السّامعين ومؤديّا مقصوده وليس بأن يكون خاصّا بفئة معيّنة))[2]، فالبليغ من كان قادرا على أن يختار للفظه الشّريف المعنى الشّريف سواء تعلّق الأمر بالخاصّة أو العامّة فالأمر متوقف على الفهم والإفهام عند كلتا الطّبقتين وهذا هو تمام آلة البلاغة.

في حين نجد أنّ "ابن المدبّر" من الأوائل الّذين فصّلوا في طبقات المخاطبين* وجعلوا لكلّ طبقة وجه من الخطاب خاص بها، فيقول:((ولكلّ طبقة من هذه

---

[1] - نفسه، ص136.

[2] - عيسى حوريّة، الخطاب الأدبي في التّراث العربي بين تقنية التّبليغ وآليّة التّلقي، أطروحة دكتوراه، إشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد عزوز، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015-2016، ص106.

* - يطالب "ابن المدبّر" في رسالته الكاتب بأن يتحلّى بمجموعة من الشّمائل حتّى يكون ذا قبول لدى المخاطبين، منها أنّه إذا خاطب "خاطب كلّا على قدر أبّهته وجلالته، وعلوّه وارتفاعه، وتفطّنه وانتباهه، وجعل طبقات الكلام على ثمانيّة أقسام: فأربعة منها للطبقة العلويّة، وأربعة دونها، ولكلّ طبقة منها درجة، ولكلّ قسمة حظّ لا يتّسع للكاتب البليغ أن يقصّر بأهلها عنها، ويقلب معناها إلى غيرها: فالطّبقة العليا الخلافة الّتي أعلى الله شأنها عن مساواتها بأحد من أبناء الدّنيا في التّعظيم والتّوقير والمخاطبة والتّرسل. والطّبقة الثّانيّة الوزراء والكتّاب الّذين

الطّبقات معان ومذاهب يجب عليك أن تراعيها في مراسلتك إليهم في كتبك، وتزن كلامك في مخاطبتهم بميزانه، وتعطيه قسمه، وتوفّيه نصيبه، فإنّك متى أضعت ذلك لم آمن بك أن تعدل بهم غير طريقهم، وتسلك بهم غير مسلكهم، وتُجري شِعاع بلاغتك في غير مجراه، وتنظم جوهر كلامك في غير سلكه، فلا تعتدّ بالمعنى الجزل ما لم تلبسه لفظا جزلا لائقا بمن كاتبته، ومشابها لمن رسالته. فإنّ إلباسك المعنى، وإن شرف وصلح، لفظا مختلفا عن قدر المكتوب إليه، لم تجر به عادتهم تهجين للمعنى، وإخلال بقدره، وظُلم لحق المكتوب إليه، ونقص ممّا يجب له))[1]، معنى ذلك أنّ رعاية المقام وإنزال القول على أقدار المُخاطبين جدير بإنعام النّظر ورعايّته، فبسلامة هذه المقوّمات وصحّة تناسقها يكزن ميزان القول معتدلا يأخذ مجراه بسلاسة إلى ذهن السّامع ثمّ التّأثير فيه.

فإذا وقع القول موقع قدر السّامع كان بلاغيا حسن القبول فـ((لكلّ مكتوب إليه قدر ووزن ينبغي للكاتب ألّا يتجاوز به عنه، ولا يقصّر به دونه، وقد رأيتهم عابوا الأحوص حين خاطب الملوك بمخاطبة العامّة في قوله:

*وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُم ***** مَذِقُ الحَدِيثِ يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ*

يخاطبون الخلفاء بعقولهم وألسنتهم، ويرتقون الفتوق بآرائهم، ويتجمّلون بآدابهم. الثّالثة: أمراء ثغورهم، وقوّاد جيوشهم، يخاطب كلّ امرئ منهم على قدره وبما حمل من أعباء أمورهم، وجلائل أعمالهم. الطبقة الرّابعة: القضاة، فإنّهم وإن كان لهم تواضع العلماء وحليّة الفضلاء، فمعهم أبهة السّلطنة وهيبة الأمراء.

أمّا الطّبقات الأربع الأخرى: فالملوك الّذين أوجبت نعمهم تعظيمهم في الكتب، وأفضالهم تفضيلهم فيها. والثّانيّة وزراؤهم وكتّابهم وأتباعهم الّذين بهم تقرع أبوابهم، وبعنايتهم تُستماح أموالهم. والثّالثة: هم العلماء الّذين يجب توقيرهم في الكتب لشرف العلم وعلوّ درجة أهله. والرّابعة: لأهل القدر والجلالة والظّرف، والحلاوة والعلم والأدب، فإنّهم يضطرونك بحدّة أذهانهم، وشدّة تمييزهم وانتقادهم، وأدبهم وتفحّصهم إلى الاستقصاء على نفسك في مكاتبتهم. واستغنينا عن التّرتيب التّجار والسّوقة والعوام رتبة لاستغنائهم بتجارتهم عن هذه الآلات، واشتغالهم بمهمّاتهم عن هذه الأدوات". ينظر: ابن المدبّر، الرّسالة العذراء، ص10- 11.

[1] - المصدر نفسه، ص11 -12.

فهذا معنى صحيح في المدح، ولكنّهم أجلّوا أقدار الملوك أن يُمدحوا بما يمدح به العوام، لأنّ صدق الحديث وإنجاز الوعد، وإن كان مدحا فهو واجب على كلّ، والملوك لا يمدحون بالفروض والواجبات، وإنّما يحسن مدحهم بالنّوافل))[1].

أمّا عن أثر المقام في الكلام وكيف يتصرّف في قوّته وضعفه، يورد "ابن قتيبة" في كتابه الشّعر والشّعراء حديثا عن ((أحمد بن يوسف الكاتب لمّا قال لأبي يعقوب الخزيمي: مدائحك لمحمّد بن منصور بن زيّاد، يعني كاتب البرامكة أشعر من مراثيك فيه وأجود؟ فقال: كنّا يومئذ نعمل على الرّجاء، ونحن اليوم نعمل على الوفاء، وبينهما بون بعيد))[2]، فليس مقام المدح كمقام الرّثاء، معنى ذلك أنّ الكلام يتفاوت من غرض إلى آخر.

لقد أورد ابن قتيبة الكثير من الأقوال الّتي فيها دلالة على أثر المقام في قول الشّعر من بينها ما ((قيل لكثيّر: يا أبا صخر كيف تصنع إذا عسر عليك قول الشّعر؟ قال: أطوف في الرّباع المخليّة والرّياض المُعشبة، فيسهل عليّ أرصنه، ويسرع إليّ أحسنه))[3]. كما أنّه لا يخفى على حصيف أنّ المبدع لا يمكن له التّأليف أو قول الشّعر في أيّ مقام شاء أو أيّ وقت رغب في ذلك، فـ((للشّعر تارات يبعد فيها قريبه، ويستصعب فيها ريّضه، وكذلك الكلام المنثور في الرّسائل والمقامات والجوابات، فقد يعذر على الكاتب الأديب وعلى البليغ الخطيب، ولا يعرف لذلك سبب، إلّا أن يكون من عارض يعترض الغريزة من سوء غذاء أو خاطر غمّ...وللشّعر أوقات يسرع فيها أتيّه، ويسمح فيها أبيّه، منها أوّل اللّيل قبل تغشي الكرى، ومنها صدر النّهار قبل الغذاء، ومنها يوم شرب الدّواء، ومنها الخلوة في الحبس والميسر، ولهذه العلل تختلف

[1] - نفسه، ص15.

[2] - ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، pdf، مكتبة المصطفى، ص11.

[3] - المصدر نفسه، ص11.

أشعار الشّاعر ورسائل الكتّاب))[1]. فاختلاف مقامات الأقوال أو الكتابة الإبداعيّة زمانا ومكانا يحدث فارقا في ما بينها، فمن المقامات ما تكون باعثا على الإبداع ومنها ما يكون عكس ذلك. لذا فابن قتيبة قد دلّ على الأزمان والأماكن الّتي تكون بمثابة شرارة توقد الغريزة للإبداع، وكلّ هذا حتّى يكون خروج القول مؤثّرا فما يصدر عن الطّبع بتأثّر لموقف ما ليس كالّذي يُقال على التّكلف والصّنعة.

كما أنّ الشّاعر المفلق من تمكّن من الإتيان على فنون الشّعر فيتصرّف فيها تصرّف الصّانع في صنعته والحرفي في حرفته، فلا يخلط بين المقامات ويجعل لكلّ قول بناء خاصّ به فليس المدح كالهجاء، ولا الفخر كالرّثاء،((فلحسن الشّعر وقبول الفهم إيّاه علّة أخرى وهي موافقته للحال الّتي يعدّ معناها لها، كالمدح في حال المفاخرة...والهجاء في حال مباراة المهاجي...))[2]. وحتّى يُفتَح له هذا الباب صعب المجرى، جميل المسلك، كثير الدّرر، وجب عليه أن((يحضر لبّه عند كلّ مخاطبة ووصف، فيخاطب الملوك بما يستحقّونه من جليل المخاطبات، ويتوقّى حظّها عن مراتبها، وأن يخلطها بالعامّة، كما يتوقّى أن يرفع العامّة إلى درجات الملوك، ويعدّ لكلّ معنى ما يليق به ولكلّ طبقة ما يشاكلها))[3].

وبعد تقسيم النّاس حسب مراتبهم ومقاماتهم لزم الأمر أن ينظر إلى الطرق الّتي يخرج بها هذا الخطاب، وهذا ما جادت به قريحة "قدامة بن جعفر" إذ نلفيه يقول: ((وقد ينبغي أن يعلم أنّ مدائح الرّجال، وهي الّتي صمدنا للكلام في الباب، تنقسم أقساما بحسب الممدوحين من أصناف النّاس، في الارتفاع والارتضاع، وضروب الصّناعات، والتّبدي والتّحضّر، وأنّه يحتاج إلى الوقوف على المعين بمدح كلّ قسم

[1] - نفسه، ص11-12.

[2] - ابن طباطبا العلوي، المصدر السّابق، ص22.

[3] - المصدر نفسه، ص12.

من هذه الأقسام))[1]، ويفصّل النّاقد وجهة نظره أكثر فيورد أمثلة من الشّعر من أحسن ما قيل في وصف ومدح الملوك، ثمّ يبيّن أساليب المدح لطبقات النّاس، وهي كالتّالي:

1- مدح ذوي الصّناعات: كأن يمدح الوزير والكاتب بما يليق بالفكرة والرويّة وحسن التّنفيذ والسّياسة...

2- أمّا مدح القائد فيما يجالس البأس والنّجدة ويدخل في باب شدّة البطش والبسالة.

3- وأمّا مدح السّوقة من البدو والحاضرة فينقسم قسمين بحسب انقسام السّوقة: إلى **المتعيّشين** بأصناف الحرف وضروب المكاسب، وإلى **الصّعاليك** والحراب والمتلصّصة ومن جرى مجراهم. فمدح القسم الأوّل يكون بما يضاهي الفضائل النّفسانيّة الّتي قدمنا ذكرها خاليا من مدح الملوك ومن قدّمنا ذكره من الوزراء والقوّاد. أمّا القسم الثّاني يكون بما يضاهي المذهب الّذي يسلكه أهله من الإقدام والفتك والتّشمير والجدّ والتّيقظ والصّبر مع التّخرق والسّماحة، وقلّة الاكتراث للخطوب الملمّة[2].

وإذا كان "قدامة بن جعفر" قد دلّ على مقامات مدح الرّجال، فإنّ العسكري قد بيّن مدى تأثرهم بقول الشّعر على أن يواتي قوله حالاتهم ويناسب مقاماتهم الّتي يحضرونها في مجالسهم، وذلك في قوله: ((أنّ مجالس الظّرفاء والأدباء لا تطيب، ولا تؤنس إلّا بإنشاد الأشعار ومذاكرة الأخبار، وأحسن الأخبار عندهم ما كان في أثنائها أشعار...إذا سمعها ذووا القرائح الصّافيّة والأنفس اللّطيفة لا تتهيّأ صنعتها إلّا على

[1] - قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، ص106-107.

[2] - ينظر: قدامة بن جعفر، المصدر السّابق، ص107-110.

كلّ منظوم من الشّعر فهو لها بمنزلة المادة القابلة لصورها الشّريفة))[1]. إذن فتداول أخبار العرب لُقاحه تضمين الشّعر في الأقوال، ذلك أنّ مقام الشّعر لا يعلوه مقام لما تجده النّفس من الأريحية فيه، وعلى الرّغم من ذلك ((ينبغي للشّاعر أن يتحرز في أشعاره، ومفتتح أقواله، ممّا يتطيّر منه، ويُستجفى من الكلام والمخاطبة والبكاء ووصف الدّيار وتشتيت الآلاف، ونعي الشّباب وذمّ الزمان، لاسيما في القصائد الّتي تتضمن المدائح والتّهاني، ويستعمل ذلك في المراثي ووصف الخطوب الحادثة؛ فإنّ الكلام إذا كان مؤسّسا على هذا المثال تطيّر منه سامعه))[2]. فمناسبة افتتاح الكلام للمقام الّذي يرد فيه أولى من رعاية بنائه، كما أنّ النّفس ترتاح لمّا تُلاقي ما يُوافق هواها وتنقبض ممّا يخالفها.

ولذلك كثيرا ما نلفي القدامى يقدّمون مراعاة المقام الخارجي على السّياق الدّاخلي، لأنّ الغاية من القول إفهام المتلقّي والتّأثير في نفسه، ومثال ذلك ما وقف عليه "العسكري" معقّبا على قول "الرّسول صلّى الله عليه وسلّم": ((وما يدريك أنّه شهيد، لعلّه كان يتكلّم بما لا يعنيه، ويبخل بما لا ينفعه" فلو قال بما لا يغنيه لكان سجعا، والحكيم العليم بالكلام يتكلّم على قدر المقامات، ولعلّ قوله:"ينفعه" كان أليق بالمقام فعدل عنه))[3]، إذن فمعادلة مراعاة المقام تعلو مرتبة عن مراعاة فنيّات القول، لذلك أوجب النّاقد إعلاء المقام على غيره، والغاية في ذلك مراعاة حال المتلّقي ومدى استيعابه ودرجة فهمه وتقبّله للقول، فيرفع المعنى إذا لزمه الأمر ويحطّ منه إذا اقتضى الوضع ذلك، فإذا((كان موضوع الكلام على الإفهام فالواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات النّاس، فيخاطب السّوقي بكلام السّوقة والبدوي

[1] - العسكري، الصّناعتين، ص138.

[2] - العسكري، المصدر السابق ، ص431.

[3] - المصدر نفسه، ص262.

بكلام البدوّ، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتُعدم منفعة الخطاب))[1] . فغائيّة الفعل التّواصلي تقتضي أن يكون الخطاب مفهوما من كلا الطّرفين المُلقي والمتلقّي، وهذه التفاتة مهمّة تُشهد لعلماء العربيّة على أن جعلوا الكلام في طبقات كما أنّ النّاس أنفسهم في طبقات.

هكذا ربط العرب قديما المقام بطبيعة النّص، فهو الرابط بين الملقي والمتلقّي والنّص في حدّ ذاته، فبيّنوا مناسبة القول للمقام ونبّهوا على ملابساته، كما دعوا إلى ضرورة مراعاة وموافقة خصائصه، يقول أبو هلال العسكري: ((واعلم أنّ المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام من المقال، فإذا كنت متكلّما أو احتجت إلى عمل خطبة لبعض ما تصلح له الخطب أو القصيدة لبعض ما يراد له القصيد فتخطّ ألفاظ المتكلّمين مثل الحسم والعرض والكون والتّأليف والجوهر فإنّ ذلك هجنة))[2] ، فالمقام حلقة وصل بين الخطاب وغرضه، إذا خالفه المتكلّم خالف غرضه، فالواضح أنّ المقام يتغيّر بتغيّر الغرض، واللّفظ الّذي هو أداة التّواصل خاضع لهما معا.

وفي تنزيل الخطاب إلى منازل حسب المقامات الّتي يرد فيها يقول الباقلاني: ((وكذلك لا يمكن أن يخفى عليهم الكلام العُلويّ، واللّفظ الملوكيّ، كما لا يخفى عليهم الكلام العامّيّ، واللّفظ السّوقي، ثمّ تراهم ينزلون الكلام تنزيلا، ويعطونه كيف تصرّف حقوقه، ويعرفون مراتبه؛ فلا يخفى عليهم ما يختصّ به كلّ فاضل تقدّم في وجه من وجوه النّظم))[3]، انطلاقا من النّص السّابق ذكره نستنتج أنّ مهمة المبدع لا تتوقف على مجرّد الرّصف الآلي للألفاظ وملاءمتها للمعاني، بل إنّها أكبر من ذلك إذ وجب عليه معرفة منازل الألفاظ فيضع لكلّ طبقة ما يناسبها، ويعرف مقامات

[1] - نفسه، ص29.

[2] - العسكري، الصّناعتين، ص135.

[3] - الباقلاني، إعجاز القرآن، ص123.

أصحابها وعلى أساس ذلك يستقيم له النّظم((فبحسب ما يترتّب في نظمه، ويتنزّل في موقعه، ويجري على سمت مطلعه ومقطعه، يكون عجيب تأثيراته، وبديع مقتضياته. وكذلك على حسب مصادره، يُتصوّر وجوه موارده. وقد ينبئ الكلام عن محلّ صاحبه، ويدلّ على مكان متكلّمه، وينبّه على عظيم شأن أهله، وعلى علو محلّه))[1]. في هذا القول عكس الباقلاني التّصوّر القائم حول المقام على أنّه دليل ومفتاح للقول، فأصبح ههنا النّص صورة عن المقام يمكن من خلاله معرفة محلّ صاحبه، زمانه ومكانه، كما أنّه ينبئ بمقام أصحابه.

ولا يتوقّف الباقلاّني عند هذا الحدّ بل يتجاوزه ليبيّن لنا أنّ من الشّعراء من يبرع في مقام معيّن ويقصر في آخر، فيقول: ((ومتى تأمّلت شعر الشّاعر البليغ، رأيت التّفاوت في شعره على حسب الأحوال الّتي يتصرّف فيها، فيأتي بالغاية في البراعة في معنى، فإذا جاء إلى غيره قصر عنه، ووقف دونه، وبان الاختلاف في شعرهم، ...ثمّ نجد من الشّعراء من يجوّد في الرّجز، ولا يمكنه نظم القصيد أصلا. ومنهم من ينظم القصيد، ولكن يقصر تقصيرا عجيبا، ويقع ذلك من رجزه موقعا بعيدا. ومنهم من يبلغ في القصيدة الرتبة العاليّة ولا ينظم الرّجز أو يقصر فيه مهما تكلّفه أو تعمله))[2]، فالتّفاوت في أشعار العرب حسب رأي الإمام راجع إلى اختلاف الأحوال الّتي ينضمون وفقها، كما يمكن أن يرجع إلى طبيعة الموضوع في حدّ ذاته لذا فهناك من النّاس من يبرع في أدب الرّسائل ويقصر في الشّعر المنظوم.

وإن كان البون بين البعض والبعض في الطّبقة الواحدة قريبا والتّفاوت خفيفا في التّعبير عن خاصيّة المقام، إلّا أنّه تعدّدت الطرق والغرض واحد، فههنا الباقلاني وبعد أن أورد جملة من الأشعار الّتي يتفاوت فيها الشّعراء عن بعضهم البعض

[1] - المصدر نفسه، 277.

[2] - الباقلاني، إعجاز القرآن، ص37.

والسّبب في ذلك هو عامل السّياق إذ أنّ منهم من يبرع في غرض دون غيره، يختم ذلك بقوله: ((وإن ذكرت لك هذه الأمور، لتعلم أنّ الشيء في معدنه أعز، وإلى مظانه أحنّ، وإلى أصله أنزع، وبأسبابه أليق، وهو يدلّ على ما صدر منه، وينبه ما أنتج عنه، ويكون قراره على موجب صورته، وأنواره على حسب محلّه، ولكلّ شيء حدّ ومذهب، ولكلّ كلام سبيل ومنهج))[1]، حتّى وإن لم يصرّح بلفظ السياق ولكن دلّ عليه بطريقته الخاصّة، فلا يمكن أنّ يؤثّر النّص في متلقّيه إن لم يكن له مصدر ومورد ينبئ بميلاد هذا العمل وهذا دليل قوله"وهو ما يدلّ على ما صدر منه..."، ثمّ إنّ هذه العناصر تساعد المتلقّين على فكّ شفرات النّص بالموازاة مع فاعليّة السّياق لأنّ "لكلّ كلام سبيل ومنهج.

وعلى هذا الأساس نورد قولا للجرجاني يشير فيه أنّ لكلّ مقام مقال، فيقول:((وممّا روي عن الأنباري أنّه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس، وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشوا، فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون : عبد الله قائم، ثمّ يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثمّ يقولون: إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم، إخبار عن سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني، قال: فما أحار المتفلسف جوابا))[2]، يظهر من القول السابق ذكره أنّه حتّى ولو بدا للمتلقي أنّ الألفاظ واحدة والمعاني واحدة إلاّ أنّ السياق يتدخل هاهنا ليكسب كل عبارة معنى خاص بها.

[1] - المصدر نفسه، ص281.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.

أمّا إن نحن نظرنا إلى ما جاء به القرطاجنّي فإنّنا نقف على جملة من الحقائق على أنّه يحاول أن يربط مقتضيات إنتاج القول في إثارتها لمبدأ التّخييل من بينها المقام،فقول: ((إن مناسبة المعنى للحال التي فيها القول وشدة التباسه بها يعاون التخييل على ما يراد من تأثر النفس لمقتضاه))[1]، بمعنى إذا تبيّن للمتلقّي المقام والحال الّتي قيل فيها القول، بحيث يكون هذا فيما يكون أشّد ارتباطا بحالة قائله ومقامه الّذي يرد فيه يصبح بذلك عاملا مساعدا للتّخييل من ناحيّة ما قُصد له التّأثير على نفس المتلقّي.

وهناك لطيفة أخرى من لطائف النّاقد وفيها ينوّه على أنّ المقام قد يستدعي من المبدع إنعام النّظر في أيّ الأساليب الّتي يمكن لها أن تأثّر في المتلقّي وتكون عونا له في بناء نصّه، وفي ذلك يقول:((وإنّما يرجع الشّاعر إلى القول الكاذب حيث يعوزه الصّادق والمشتهر بالنّسبة إلى مقصده في الشّعر. فقد يريد تقبيح حسن وتحسين قبيح، فلا يجد القول الصّادق في هذا ولا المشتهر، فيضطر حينئذ إلى استعمال الأقاويل الكاذبة))[2]، بمعنى أنّه إذا كان مقام الصّدق أو القول الشّهير الذّائع بين النّاس لا يؤدي الغرض، ولا يمكن أن يحقّق قصد الشّاعر فإنّه يميل إلى اختيار الأقوال الكاذبة لأنّ المقام يستدعي ذلك.

وإذا كان "القرطاجنّي" قد ربط الكذب والصّدق بالمقام، فإنّ "ابن الأثير والعلوي" عمدا إلى ربط الألفاظ وأنواعها بالمقامات الّتي تقع فيها، فالألفاظ تنقسم في الاستعمال إلى جزلة ورقيقة، ولكلّ منهما موضع يحسن استعماله فيه: فالجزل منها يستعمل في وصف مواقف الحروب، وفي قوارع التّهديد والتّخويف، وأشباه ذلك.

[1] - حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص90.

[2] - حازم القرطاجنّي، المصدر السابق، ص72.

أمّا الرقيق منها فإنّه يستعمل في وصف الأشواق، وذكر أيّام البعاد، وفي استجلاب المودّات، وملاينات الاستعطاف، وأشباه ذلك[1].

والمتفحّص للمدونات التّراثيّة يجد نكتة جديرة بالاهتمام فحواها أنّ نقادنا القدامى قد تحدّثوا عن الافتتاحات وبيّنوا أثرها في المستمعين لذلك فمن الأولى رعايتها وفقا للمقام الّذي ترد فيه، من ذلك أن يفتتح المتحدّث كلامه بآيات الموت والعذاب وهو في مقام فرح أو غيره، ((فما جرى هذا المجرى فإنّه مستكره تلاوته في هذه الأحوال لما فيه من قبح التّفاؤل فلا يصلح ذكره...وهكذا القول في كتب التّهاني والتّعازي، فإنّه يجب أن يكون افتتاحها ملائما لمقصودها ومطلوبها من الآيات والأخبار))[2]، فالافتتاح فيه دلالة على باقي الكلام ولذا وجب على المتكلّم مراعاة هذا الجانب ويحاول أن يضع كلامه في سياقه المناسب، معنى ذلك أنّ السياق يساهم في عمليّة تركيب النّص على الوجه الّذي يقتضيه.

فربّ كلام يلقيه صاحبه في معرض حسن لكن إن لم يراعي فيه الظّروف كان قوله مرفوضا منبوذا لدى السّامعين ((فكتب الأدب ذكرت كثيرا من الشّواهد الّتي تهيّأت لها فصاحة الكلمات، وجودة السّبك، وجمال العبارة، دون مراعاة المقام الّذي قيلت فيه إمّا لأنّهم لم يحسنوا الابتداء، وإمّا لأنّهم أهملوا ما لا يجوز إهماله من العناية بالمناسبة))[3]، وعليه فإنّ قيام علوم البلاغة كان بغرض تبيان الطرق الّتي تنبني عل أساسها النّصوص خاصّة الأدبيّة منها وفي ذلك كلّه سعي ليكون التّطابق مع أحوال المخاطبين والمقامات الّتي يكونون عليها.

---

[1] - ابن الأثير، المثل السّائر، ص185. وينظر: العلوي، الطراز، ج01، ص65.

[2] - ينظر: العلوي، الطّراز، ج02، 146.

[3] - فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها –علم المعاني- ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط04، 1997، ص58.

والمنحى نفسه ينحوه "ابن البنّاء المرّاكشي" في أن جعل السّياق قرينة لإيضاح المعاني، فما يُحدّده المقام ويقوم عليه، لا يمكن أن يقوم مقامه شيء آخر، إذ أنّ تحديد الطّريقة الّتي ينبني وفقها الخطاب إنّما تخضع في أساسها إلى المقام الّذي يُلقى فيه،يقول النّاقد: ((متى كانت المعاني بيّنة بنفسها بقرينة سياق الكلام أو غيرها من القرائن كان الإيجاز نافعا))[1]، فالإيجاز والإطناب وغيرهما من الأساليب البلاغيّة إنّما هي في حقيقة أمرها وليدة المقام.

خلاصة القول، أنّ بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له[2].

محصّلة القول، أنّ العرب القدامى قد جعلوا من فكرة "لكلّ مقام مقال"و" مطابقة الكلام لمقتضى الحال" دعامتين أساسيتين في إنتاج النّصوص الأدبيّة وتحليلها لإدراك المعنى المراد من وراء القول، ((فإذا كان المحدثون يربطون بين النّص أو الخطاب وبين سياقه الخارجي من أجل التّوصل إلى فهم أفضل للمعنى، وأمّا النّقاد والبلاغيون العرب القدامى فإنّهم ينظرون في المقال، فإن كان مطابقا للمقام

[1] - ابن البناء، الرّوض المريع في صناعة البديع، ص83.

[2] - جلال الدّين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص06.

أو الحال مع فصاحته، فعندئذ يحكمون عليه بالبلاغة))[1]. وأكبر دليل على ذلك ما أوردوه في كتبهم لتعريف علم البديع على أنّه علم يعنى بوجوه تحسين الكلام ومطابقتها لمقتضى الحال، وعلى هذا الأساس كان المبدع يعمد إلى وجوه معيّنة في التّعبير كـ"الاقتباس" و"التّضمين"و"الاستشهاد" وهي عبارة عن إيراد أقوال مشهورة داخل النّص بغية تأكيد قوله وتقريره في ذلك المقام، وهذا ما يصطلح عليه حداثيا بالتّفاعل النّصي أو التناص، والّذي نحاول في هذا المبحث تقصّي أصوله في مدونتنا التّراثيّة.

[1] - عبد الخالق فرحان شاهين، أصول معايير النّصيّة، رسالة ماجستير، إشراف: عقيل عبد الزّهرة مبدر، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص174.

المبحث الثّاني: سؤال التّناص والسرقات الأدبية:

إنّ فكرة التّفاعل النّصي أو تداخل النّصوص ليست بالقضيّة المستجدّة في تراثنا النّقدي العربي، بل نجد لها وثيق الصّلة بما جادت به القريحة العربيّة حول ظاهرة السّرقات الأدبية والّتي جاءت بعدّة مصطلحات منها النّحل والانتحال، الإغارة، حسن المأخذ وغيرها كثير، وهي ظاهرة واحدة بمصطلحات متعدّدة حدثت بعدّة أوجه، كما أنّها من بين القضايا الّتي لا يمكن لأيّ كتاب نقدي أو بلاغي تراثي أن يخلو من ذكرها، وإن كان ذلك تعريجا وتلميحا فقط. وبالنّظر إلى منتجات النّقاد والبلاغيين نجد أنّ نظرتهم إلى قضية السّرقات الأدبية (التّناص حديثا) وجهات نظر مختلفات، إلّا أنّها تبقى حقيقة معرفية وظاهرة أدبية واقعة داخل تأليفات الأدباء والشّعراء لا محالة.

وممّا لا يخفى على دارس فإنّ هذا المصطلح قد أخذ بوافر الحظ ضمن أطر وآفاق الدراسات الحداثية والمعاصرة، وبالنّظر إلى المنجز التراثي العربي نجد أنّ ((الدلالة المرجعية للمصطلح قد شغلت القدماء كما شغلت المحدثين))[1]، بالرّغم من خلو المدونات التّراثية من هذا المصطلح "التّناص" إلاّ أنّهم قد دلّوا عليه بالطرق التي يتحقق بها كالأخذ والسرقة وحسن المأخذ، والاستعارة والإغارة وغيرها، كما سبق الذّكر آنفا. وقد نلفي أحيانا أنّ النّقاد قد اتّخذوا من قضية السرقات الأدبية بابا نقديا أو سؤالا فنّيا يدخل به الناقد إلى ممارساته النّقدية على الأعمال الأدبية، وذلك تماشيا مع الواقع إذ ((أصبح النّموذج الشّعري العربي القديم يفرض سلطته

[1]- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص136.

الفنيّة على كل كتابة إبداعية جديدة))[1]. وقبل أن تشغل القضيّة فكر النّقاد فقد أقرّ بها الشّعراء أنفسهم أوّلا ومنذ العصر الجاهلي، إذ يقول عنترة بن شدّاد:

*هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ***** أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ التَّوَهُّمِ*

في حين قال كعب بن الزّهير:

*مَا أَرَانَا نَقُولُ إِلَّا مُعَاداً ***** أَوْ مُعَاراً مِنْ قَوْلِنَا مَكْرُوراً*

ومن جهة أخرى نجد طرفة بن العبد ينفي السّرقة عن نفسه في قوله:

*وَلَا أَغِيرُ عَلَى الأَشْعَارِ أَسْرِقُهَا ***** عَنْهَا غَنَيْتُ وَ شَرُّ النَّاسِ مَنْ سَرَقَا*[2]

والحال نفسها يتخذها حسّان بن ثابت، حين يقول:

*لَا أَسْرِقُ الشُّعَرَاءَ مَا نَطَقُوا ***** بَلْ لَا يُوَافِقُ شِعْرَهُمْ شِعْرِي*[3]

من خلال ما تقدّم يبدو جليّا أنّ الشّعراء أنفسهم من فتحوا أمام النّقاد هذا الباب الواسع حتّى يدلوا فيه بدلائهم، فكنت بدايتهم من أشعار الشّعراء أنفسهم ثمّ أضافوا إليها نقودهم وآراءهم حول هذا الموضوع[4]. لتأخذ بعد ذلك دراسة السّرقات الأدبيّة بعدين اثنين، تعلّق الأول بالنّاحيّة غير الفنيّة: ويتعلّق بالسّرقات وسؤال الأخلاق والسّياسة، إذ اتّخذ بعض النّقاد من السّرقات وسيلة لتجريح الشّعراء والحدّ من شهرتهم الفنيّة إرضاءً لرغباتهم السّياسيّة والأخلاقيّة، أمّا البعد الثّاني:

---

[1] - عبد القادر بقشي، التّناص في الخطاب النّقدي والبلاغي دراسة نظرية وتطبيقية، إفريقيا الشّرق، المغرب، دط، 2007، ص30.

[2] - ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، دار بيرون، 1961، ص70.

[3] - ديوان حسّان بن ثابت، شرح وضبط: عمر فاروق الطّباع، شركة دار الأرقم بن الأرقم، لبنان، 1993.ص90.

[4] - ينظر: محمد عزّام، التّناص في الشّعر، مجلّة الموقف الأدبي، مجلّة أدبيّة شهريّة، إصدار اتحاد الكتّاب العرب، ع368، كانون الأوّل2001، ص02.

فهو فنّيّ: وارتبط بالسّرقات وسؤال الفنّ والجمال، إذ اعتبرت السّرقات سؤالا بلاغيا يُراد منه إنصاف الشّعراء وإبراز حدود شعريّة تجاربهم الفنّيّة[1].

ومن المعلوم بداهة أنّ النّقاد الّذين تعرّضوا لقضيّة السّرقات بالمناقشة والتّحليل قد تناولوها كلّ من وجهة نظره، ومنطلقاته الفكريّة والنّقديّة، ولعلّ من أهمّ النّقاد الّذين أخذوا على عاتقهم التّقعيد للظاهرة ومناقشتها مناقشة موضوعيّة واعيّة بحيث يعتبر عملهم فعل تأسيسي للظاهرة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

((- محمد بن سلام الجمحي(232ه) في حديثه عن قضيّة الانتحال.

- محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (322ه) في سياق الحديث عم محنة الشّاعر المحدث، ومحاولة البحث لحلّ عن تلك المحنة.
- الحسن بن بشر الآمدي (370ه) في موازنته بين الطّائيين قُطبي القدم والحداثة في عصره.
- محمد بن الحسن الحاتمي (388ه) في سياق مشروعه النّقدي لإرساء القواعد والمصطلحات السّابقة في الشّعر.
- القاضي عبد العزيز الجرجاني (392ه) في سياق المساهمة في المعركة النّقديّة حول المتنبّي، والتّدخل فيها من منطلق النّاقد الموضوعي والحكم العدل.
- الحسن بن رشيق القيرواني (456ه) الّذي حاول أن يستفيد ممّا قيل في موضوع الأدب والنّقد من قبل من سبقوه، فاختار من أقوالهم ما صح لديه.
- حازم القرطاجنّي (684ه) الّذي تعرّض هو الآخر لمفهوم السّرقة في "منهاجه" ضمن المعلّم الدّال على طرق العلم بأنحاء النّظر في المعاني من حيث تكون قديمة متداولة أو جديدة مخترعة))[2].

---

[1] - عبد القادر بقشّي، التّناص في الخطاب النّقدي والبلاغي، ص32.

[2] - محمد فتح الله مصباح، مفهوم السّرقة الشّعريّة عند ابن رشيق القيرواني، مقال عن الانترنيت، ص3-4.

هذا لا يعني أنّ غير هؤلاء النّقاد لم يلجوا باب البحث في السّرقات الأدبيّة، بل العكس فمذ بدايات النّقد التّأسيسي العربي والّتي كانت مع "الجاحظ" لا نجد مدوّنة إلّا وتعرّضت لهذه الظّاهرة بطريقة أو بأخرى، من هنا جاز لنا التّساؤل كيف نظر هؤلاء النّقاد إلى ظاهرة السّرقات الأدبيّة –التّناص- كمعيار من معايير إنتاج النّص؟.

1- موقف النّقاد من قضيّة السّرقات الأدبيّة:

من الأمور اللّافتة للنّظر أنّ قضيّة السّرقات قد رافقها بحث النّقاد حول البديع في الشّعر والقديم، وقضيّة اللّفظ والمعنى، ومبدإ اللّياقة الأدبيّة والمعيار الأخلاقي...الخ، كما لجأ النّقاد أحيانا إلى استحضار مبدعي النّصوص إذا كانوا متحاورين، كما يستحضرون زمن الحوار وينظرون في طريقته، وعلى هذا الأساس لم يكن بحثهم حول السّرقات الأدبيّة بحثا حول التّداخل النّصي فقط بل شمل حتّى البعد التّداولي.

من ثمّ فإنّ المتفحّص لكتب التّراث- النّقديّة والبلاغيّة- يلحظ أنّ سؤال السّرقات كان في بادئ الأمر متعلّقا بالقضايا الأخلاقيّة، وهذه النّظرة كانت البداية الفعليّة للتّأسيس لظاهرة السّرقات الأدبيّة قي التّراث، فما لبث الأمر حتّى أصبحت هذه الأخيرة أمرا متعلّقا بالجانب الفنّي والجمالي للنّص الأدبي، وهذا ما ذهب إليه "ابن سلام الجمحي"(231هـ) وذلك في تعليق له عن شعر امرئ القيس حيث يقول: ((ما قال ما لم يقولوا، ولكنّه سبق العرب إلى أشياء ابتدعها واستحسنتها العرب، واتبعته فيها الشّعراء))[1].

لا يتحدث الجاحظ كثيرا وهو رائد النّقد العربي عن السرقات الأدبيّة إلا في مواضع قليلة في مؤلفيه "البيان والتبيين والحيوان" على حدود اطلاعنا، ويجعل

[1] - ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، قراءة: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدّة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ج01، ص55.

السراق في صناعة الشعر أكثر من سراق الصاغة، فيقول: ((لا يعلم في الأرض تقدم شاعر في تشبيه مصيب تام... إلا وكل من جاء من الشعراء بعده أو معه، إن هو لم يعد عن لفظه، فيسرق بعضه أو يدعيه بأسره، فإنه لا يدع أن يستعين بالمعنى، ويجعل نفسه شريكا فيه، كالمعنى الذي تتنازعه الشعراء فتختلف ألفاظه وأعارض أشعارهم، ولا يكون أحد منه، أحق بذلك المعنى بصاحبه، أو لعله يجحد أنه سمع بذلك المعنى قط))[1]، تحدث السرقة في رأيّ الجاحظ في المعنى الجديد والتّشبيه الصائب وتتمّ على أوجه: فإمّا أن يُسرق بعضه أو يدّعي كلّه والثّاني أعظم، ذلك أنّ النّقاد فيما بعد قد وضعوا تحديدات لها تضمن للمبدع المخترع حقّه.

إلّا أنّ "العسكري" يقرّ بحقيقة توارد المعاني بين المتقدّمين والمتأخرين، ذلك أنّ النّاقد لا يسمّي مسألة تداخل النّصوص سرقة بل هي أخذ واستئناس لطرق الأوّلين فـ :((ليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني ممّن تقدّمهم والصّب على قوالب من سبقهم))[2]، يؤكد النّاقد البلاغي من خلال قوله هذا على أنّ التّناص واقعة أدبية لا يمكن الهروب منها، فالأخذ بطريقة الأوّلين والنّسج على منوالهم لم يعد عيبا من عيوب الشّعراء، خاصّة وأنّ الواقع أصبح يفرض على الشّعراء هذا الضرب في التّأليف فما ترك الأولون للآخرين شيئا، و"العسكري" نفسه يقرّ بهذا في قوله: ((وقد يقع للمتأخّر معنى سبقه المتقدّم من غير أن يلمّ به، ولكن وقع للأوّل كما وقع للآخر، وهذا أمر عرفته من نفسي، فلست أمتري فيه، وذلك أنّي عملتُ شيئا في صفة النّساء،* *سَفَرْنَ بُدُوراً وَانْتَقَبْنَ أَهِلَّةً**، وظننت أنّي سبقتُ إلى جمع هذين

[1]- الجاحظ، الحيوان، ج3، ص 313.

[2]- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 196 .

التّشبيهين في نصف بيتٍ، ’لى أن وجدتُه بعينه لبعض البغداديين، فكثر تعجّبي، وعزمت على أن لا أحكم على المتأخّر بالسّرق من المتقدّم حكما حتما))[1].

وكما صار متداولا بين جملة النّقاد فإنّ الفضل لا يمكن أن يُقتصر على صاحب الابتكار والابتداع، بل يعود الفضل للمحسن في إجادة التّأليف وحسن تركيب المعاني والألفاظ، وفي هذا الشّأن يقول العسكري: إنّ ((ابتكار المعنى والسّبق إليه ليس هو فضيلة ترجع إلى المعنى، وإنّما هو فضيلة ترجع إلى الّذي ابتكره وسبق إليه، فالمعنى الجيّد جيّد وإن كان مسبوقا إليه؛ والوسط وسط، والرّديء رديء، وإن لم يكن مسبوقا إليه))[2]. أصبح من الطّبيعي بل هو من الضّروريّ أن يستند الشّاعر على نصوص سابقيه في بناء قصيدته، وليس في هذا إجحاف في حقّ المبدع، فإذا كان المبدع قد استعان بنصوص سابقيه وجب عليه أن يغيّر فيها، وعلى قدر حسن السّبك والديباجة اللّفظيّة يحوز المبدع على الأفضليّة وليس في الأسبقيّة للمعنى.

لقد استوفت قضية السرقات بوافر الحظ من الدراسات اللغوية العربية القديمة، فأنت لا تجد مدونة تناولت القضايا اللغوية، والشعر بصفة خاصة إلاّ وقد تناولت هذه القضية، ولم يشذ الباقلاني عن القاعدة، على الرغم من أنّه لم يفض فيها، إلاّ أنّه بيّن فيها شذرات مهمة، يقول:((ولا يخفى عليه في زماننا الفصل بين"رسائل عبد الحميد" وطبقته وبين طبقة من بعده، حتّى إنّه لا يشبه عليه ما بين"رسائل ابن العميد"أهل عصره ومن بعده ممن برع في صنعة الرسائل،/وتقدم في شأوها، حتّى جمع فيها بين طرق المتقدمين وطريقة المتأخرين، حتّى خلّص لنفسه طريقة، وأنشأ لنفسه منهاجا))[3]. يشهد قول الباقلاني السابق ذكره وبخاصة الجمل

[1] - المصدر نفسه، ص196 – 197.

[2] - أبو هلال العسكري، المصدر السّابق، ص197.

[3] - أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ص121.

التالية ذكرها (جمع فيها بين طرق المتقدمين وطريقة المتأخرين...)، على أنّ هناك تداخل بين النصوص على مستوى وعي الكاتب سواء كانت هذه النصوص ممن سبقوه أم كانت ممن عاصروه، بشرط أن يعمل فكره ويمعن ناظره في الأقوال الّتي وقع عليها ناظره، فيُخمّرها في ذهنه ويرتّبها في نفسه حتّى تستقيم له طريقة خاصّة يُخرجها فيها كأنّه مبتدعها لم يسبقه إليها أحد .

ولا ينفكّ الباقلّاني يعالج القضيّة من وجهة نظره الخاصّة، إذ نجده وضع مصطلح التّشاكل للنّصوص الّتي تشابه نسجها لفظا ومعنى لشّعراء العصر الواحد. فيقول: ((وقد يتقارب سبك نفر من شعراء عصر، وتتدانى رسائل كتّاب دهر، حتّى تشتبه اشتباها شديدا، وتتماثل تماثلا قريبا، فيغمض الأصل، وقد يتشاكل الفرع والأصل...))[1]، ثمّ يقول في موضع آخر: على أنّك قد تصادف((للمتقدم معنى قد طمسه الآخر بما أبرّ عليه فيه، وللمتأخر معنى أغفله المتقدم، ثمّ إنّك بعد ذلك تجد معنى توافدا عليه، وتوافيا إليه فَهُمَا فيه شريكا عنان، وكأنّهما رضيعا لبان))[2]، يؤكد الباقلاني هاهنا أنّ تداخل النصوص قد يؤدي إلى تشاكلها حتّى تصل إلى درجة لا يمكن للقارئ أن يميّز فيه من نظم أولا ومن الذي أخذ عن الثاني، كما أنّ الأسبقية التاريخية في نظره لا تعطي المزيّة لصاحبها فقد تجد لدى المتأخر ما عجز المتقدم على الإتيان به.

يفتتح النّاقد "ابن رشيق حديثه عن السّرقات الأدبيّة في كتابه" العمدة"، حيث يقول ابن رشيق: ((وهذا باب متّسع جدّا، لا يقدر أحد من الشّعراء أن يدّعي السّلامة منه، وفيه أشياء غامضة، إلّا عن البصير الحاذق بالصّناعة، وأخر فاضحة

[1]- أبو بكر الباقلاني، المصدر السابق، ص122.

[2]- المصدر نفسه، ص279.

لا تخفى على الجاهل المغفل))[1]، يتّضح ممّا تقدّم أنّ النّاقد قد بنى تعريفه على دعامتين: فالأولى: أنّ الفعل الإبداعي لا يتأسّس من فراغ ولا يخلق من عدم، فهو فعل تراكمي، وحوار مستمر بين المبدعين. وعليه لا يمكن لأيّ شاعر أن يدّعي غير ذلك.

ثانيّا: إنّ هذه العمليّة الحواريّة بين النّصوص ومبدعيها لا تكون على وتيرة واحدة. فقد تكون خفيّة غامضة بحيث لا يكتشفها إلّا النّاقد الحاذق، وقد تكون واضحة جليّة حتّى بالنّسبة للجاهل المغفل[2].

من ثمّ يأخذ ناقدنا على عاتقه مسألة توضيح الأمر على أن ذكر في أيّ نوع من المعاني تقع السّرقات، كما أنكر على الشّاعر اعتماده على الأخذ من غيره فهي دلالة على ضعف قريحته، فيقول: ((والسّرق أيضا إنّما هو في البديع المخترع الّذي يختّص به الشّاعر، لا في المعاني المشتركة الّتي هي جاريّة على عاداتهم ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم، ممّا ترتفع الظّنّة فيه عن الّذي يورده أن يقال أخذه من غيره... واتّكال الشّاعر على السّرقة بلادة وعجز، وتركه كلّ معنى سُبِق إليه جهل، ولكن المختار له عندي أوسط الحالات))[3]، وتفسير قوله هذا ما أورده في كتابه "قراضة الذّهب" حيث يقول: ((والمعاني الّتي يقال إنّها اختراعات وأخذها سرقات، إنّما هي المقاصد وترتيباتها والطّرق إليها هي الّتي يُسمّى أخذها سرقة))[4].

---

[1] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج02، ص281.

[2] - محمد فتح الله مصباح، مفهوم السّرقة الشّعريّة عند ابن رشيق القيرواني، ص5-6.

[3] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ص281.

[4] - ابن رشيق القيرواني، قراضة الذّهب في نقد أشعار العرب، تح: الشّاذلي بويحي، الشّركة التّونسيّة للتوزيع، (دط)، 1972، ص55.

هذا الباب بالتحديد لا يمكن لنا أن ندعي فيه تقصير العلماء القدامى أو عدم تصريحهم به، فلا يخفى على دارس أنّ ظاهرة السرقات قد أخذت بحظها الوافر من الدراسات القديمة، ولقد أفرد عبد القاهر الجرجاني لظاهرة السرقات والأخذ بابا خاصا في كتابيه"دلائل الإعجاز و أسرار البلاغة"، ويبيّن أين يقع موقع السرقات، ويفصل بين ما يحق للشاعر أخذه وما لا يحق له سرقته يقول: ((مثلا فيما يختصّ باللغة العربية من الأحكام، نحو الإعراب بالحركات، والصرف، ومنع الصرف، ....دخل الغلط على من جعل أخذ الشيء من هذا الباب سرقة وأخذ حتّى نعى عليه، وبيّن أنّه من المعاني العامية، والأمور المشتركة التي لا فضل فيها على للعربي على العجمي، ولا اختصاص له جيل دون جيل))[1]، وبهذا يظهر جليا المواضع التي توجب فيها السرقات مما لا يقع فيه السرقات.

ولتوضيح وجهة نظر عبد القاهر الجرجاني، نشير إلى تحليله للأبيات التي كثيرا ما ترد في الكتب التي تناولت ظاهرة السرقات، أنموذجا لتعاور الشعراء على المعنى الواحد، وليس كذلك في نظر الجرجاني: ((يقول النابغة:

*إِذَا مَا غَزَا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُ ***** عَصَائِبُ طَيْرٌ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ*

*جَوَانِحُ أَيْقُنَّ أَنَّ قَبِيلَهُ ***** إِذَا مَا اِلْتَقَى الصَّفَان أَوَلٌ غَالِبِ*

ويقول أبو نواس:

*تَتَأَيَّا الطَّيْرُ غَدَوْتُهُ ***** ثِقَةٌ بِالْشَّبْعِ مِنْ جُزْرِهِ.*

وقيل لأبي نواس:" ما تركت للنابغة شيئا حيث يقول: إذا ما غزا بالجيش، البيتين فقال: اسكت، فلئن كان سبق فما أسأت الإتباع))[2]، تظهر جليا ظاهرة التناص إذ أخذ المعنى وغير فيه، حتّى لا يمكن إلاّ للمتمعن الثاقب أن يكتشف موقع الأخذ، وفي

[1]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص24.

[2]- المصدر نفسه، ص502.

هذا يقول الجرجاني: ((إنّه أخذ المعنى فظهر أخذه وفي آخر: إنّه أخذه فأخفى أخذه، ولو كان المعنى يكون معادا على صورته وهيئته، وكان الأخذ له من صاحبه لا يصنع شيئا غير أنّ يبدّل لفظا مكان لفظ، لكان الإخفاء فيه محالا، لأنّ اللفظ في صورة غير الّتي كان عليها))[1]، الواضح من قول الجرجاني أنه لم يحدد السرقة بمفهومها على النحو الذي دأب عليه الأولون، أو تتبع الثمام من القول، وإنما حاول إثبات الأخذ وما يعتري المعنى أو اللفظ من الأخذ وإخراج ما يدل على السرقة من غير ما يدل عليها، فدل ذلك على أن أخذ اللفظ يعد سرقة حتى ولو بدله بمرادف له.

ومع التّطور الكرونولوجي للنّقد الأدبي العربي، وكما أوردنا سابقا فإنّ قضيّة السّرقات أصبحت مدخلا بلاغيا يحتكم إليه في الإنصاف بين الشّعراء وإبراز حدود تجاربهم الفنيّة وخبرتهم، لذا ومع نقاد متأخّرين كأمثال "ابن الأثير" نلفيهم يدعون إلى الإطّلاع على معاني من سبقوهم لأنّ من شأنها أن توقد القريحة، فإذا كان المبدع مطلعا على المعاني المسبوق إليها، قد ينقدح له من بينها معنى غريب لم يسبق إليه[2]، كما اعتبر "ابن الأثير" مبدأ الأخذ عاملا وآلة من آلات ملكة البيان الّتي تذكي قريحة الأديب والشّاعر، فيقول في هذا الصّدد: ((ويقصد بهذا الاطّلاع على كلام المتقدّمين من المنظوم والمنثور، فإنّ في ذلك فوائد جمّة، لأنّه يعلم منه أغراض النّاس ونتائج أفكارهم، ويعرف به مقاصد كلّ فريق منهم ...، فإنّ هذه الأشياء ممّا تشحذ القريحة، وتذكي الفطنة، وإذا كان صاحب هذه الصّنعة عارفا بها تصير المعاني الّتي ذُكرت، وتعِب في استخراجها، كالشّيء المُلقى بين يديه، يأخذ منه ما أراد، ويترك ما أراد)) [3].

---

[1] - نفسه، ص509.

[2] - ينظر: ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص59.

[3] - المصدر نفسه، ج01، ص59.

أمّا "العلوي" فقد ولج مبحث السّرقات بتعريف ربّما هو متداول متعارف عليه، حيث يقول: ((السّرقة في الأشعار هي أن يسبق بعض الشّعراء إلى تقرير معنى من المعاني واستنباطه، ثمّ يأتي شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى))[1]، فعلى الرّغم من إقرار النّاقد لمبدإ السّرقات إلّا أنّه بيّن أنّ المزية والفضل لمن زاد في القول وغيّر فيه،ثمّ يستدرج الحديث ليبيّن حالات الآخذ فيقول: ((ثمّ يختلف حال الآخذ، فتارة يكون جيّدا مليحا، وتارة يكون رديئا قبيحا، على قدر جودة الذّكاء والفطنة والفصاحة بين الشاعرين، ... فمن الشّعراء من يأخذ كرة وبعرة ويردّه ياقوتة ودرّة، ومن النّاس من يأخذه ديباجة ويردّه عباءة إلى غير ذلك من الأمثال في النّقائض والأضداد والأخذ والردّ))[2] ، فحقيقة الأمر أنّه بطريقة أو بأخرى يحدث التّداخل النّصي في إنتاجات المبدعين، ((فلا يخلوا الأمر من أن يكون المحدثون قد أخذوا القديم بحاله، أو زادوا عليه، أو نقصوا منه، فإن كانوا زادوا، فلهم فضيلة الزّيادة، كما كان للقدماء فضيلة السّبق، وإن كانوا نقصوا، فالمتقدّمون في تلك المعاني خاصّة أفضل منهم، وإن كانوا نقلوها بحالها، فتلك هي معاني المتقدّمين لا يستحقّ المحدثون عليها حمدا ولا ذمّا أكثر ممّا يجب في الأخذ والنّقل))[3].

وإذا ما عدنا إلى مرجعيات النّقاد الفكرية نجد أنّ من بينهم المنتصرين للألفاظ يرجعون أنّ مزية النّظم تكمن في رصف الألفاظ وصفاء مائها، وحسن مأخذ تركيبها، وجمال تناسقها مع بعضها، ولا حاجة للمعنى ليظهر جمال القول وهذا باب يخدم مبحث التّناص ذلك أنّ المعاني مشتركة بين الأدباء والشّعراء فكما تتوارد المعاني لدى الأوّل يمكن أن يحدث لدى المتأخّر، ولأجل ذلك وجب أن ((نعلم

[1] - العلوي، الطّراز، ج03، ص107.

[2] - العلوي، الطّراز، المصدر السّابق، ص107.

[3] - محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص139.

أن اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا نحوهما فإن هذه أمور متقررة في النفوس متصورة للعقول يشترك فيها الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم))[1].

2- السّرقات الأدبية ضمن أطر المدونة التّراثيّة:

2. 1-إخفاء السّرقة وجهة نظر نقديّة:

إنّ المستقري للمدونات التّراثيّة يلفي فوارق في رؤى وأفكار النّقاد والبلاغيين خاصّة ما تعلّق منها بقضيّة السّرقات الأدبيّة، فمن نظر لها في بادئ الأمر كان يضويها تحت باب عيوب الشّعراء ومآخذهم، ولكن ما أن لبثت حتّى اتّخذت لنفسها مكانا قارّا ضمن قضايا النّقد والبلاغة، فأصبح النّقاد في حدّ ذاتهم يدعون إلى التّناص، مقابل ذلك جعلوا له قوانين وضوابط وقسّموه أضرب منها المحمود ومنها المذموم، غايتهم في ذلك أن يتمكّن المبدع من إخفاء أثر سرقته ولا يصبح مأخذا عليه. فعلى حدّ تعبير الجاحظ فالمعاني مطروحة في الطّريق، لا يمكن أن تخفيها خافية، ولكن مزية التفاضل ودليل التّباين بين الشّعراء والأدباء تكمن في سبك الألفاظ ورصف العبارات وتناسب المعاني، إذ((لا يعلم في الأرض من تقدم في تشبيه مصيب تام... إلا وكل من جاء من الشعراء بعده أو معه، إن هو لم يعد عن لفظه، فيسرق بعضه أو يدعيه بأسره، فإنه لا يدع أن يستعين بالمعنى، ويجعل نفسه شريكا فيه، كالمعنى الذي تتنازعه الشعراء فتختلف ألفاظه وأعارض أشعارهم، ولا يكون أحد منه، أحق بذلك المعنى بصاحبه، أو لعله يجحد أنه سمع بذلك المعنى قط))[2].

يشترط في التّناص من وجهة نظر التّراثيين العرب أنّ لا يكون واضح المعالم بيّن السّرقة، فالأخذ يسترعي إنعام الفكر والرّويّة حتّى يتمكّن الشّاعر من تحوير القول

[1] - جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص191.

[2] - الجاحظ، الحيوان، ج3، ص 313.

وكسوته بحلّة مخالفة حتّى يبدو القول من اختراعه، فالتّقليد أيسر من التّجديد، والإتّباع أهون من الابتداع، وفي كلّ أديب أثر من غيره، وتأثّر بسابقيه. وبين هذا وذاك يجب على المبدع إخفاء الأثر الدّال على الأخذ والّذي يحتاج إلى حذاقة الشّاعر وفطنته، فقد يكون التّأثّر واضحا جليّا، وقد يكون مستترا مخفيّا، وتبقى هذه التّأثيرات مجرّد دافع لشحذ القريحة ليظهر بعدها إبداع خاص بالأديب وبأسلوب مبتدع. كما أنّ الأمر غير متوقف على أن((يسلك سبيل من كان قبله، ويحتجّ بالأبيات الّتي عيبت على قائلها، فليس يقتدي بالمسيء، وإنّما الاقتداء بالمحسن، وكلّ واثق فيه مجلّ له إلّا القليل. ولا يغير على معاني الشّعر فيودعها شعره، ويخرجها في أوزان مخالفة لأوزان الأشعار الّتي يتناول منها ما يتناول، ويتوهّم أنّ تغييره للألفاظ والأوزان ممّا يستر سرقته، أو يوجب له فضيلة))[1].

ويعتبر "ابن طباطبا" حال شعراء عصره محنة على أنّهم سُبقوا إلى المعاني والألفاظ الرّائقة، وقد أتى المتقدّمون على كلّ بديع جديد وكلام سديد، وعن هذه الحال يقول النّاقد: ((والشّعراء في عصرنا إنّما يثابون على ما يستحسن من لطيف ما يوردونه من أشعارهم، وبديع ما يُغربون من معانيهم، وبليغ ما ينظمونه من ألفاظهم، ومضحك ما يوردونه من نوادرهم، وأنيق ما ينسجونه من وشيّ قولهم))[2]، وفي هذا الموطن دلّ "ابن طباطبا" الشّعراء على الأساليب والطرق الفنيّة الّتي يمكن لهم إتّباعها حتّى لا تكون أقوالهم سلخا لأقوال من سبقوهم.

ومن الوسائل الّتي اقترحها "ابن طباطبا" أيضا لتكون سببا في إخفاء السّرقة كثرة حفظ الشّاعر وطول دربته لأشعار من تقدّموه، فيقول: ((بل يديم النّظر في الأشعار الّتي قد اخترناها لتلصق معانيها بفهمه، وتُرسّخ أصولها في قلبه، وتصير مواد

[1] - ابن طباطبا العلوي، عيّار الشّعر، ص15- 16.

[2] - المصدر نفسه، ص15.

لطبعه، ويذوب لسانه بألفاظها، فإذا جاش فكره بالشّعر أدّى إليه نتائج ما استفاده ممّا نظر فيه من تلك الأشعار، فكانت تلك النّتيجة كسبيكة مفرغة من جميع الأصناف الّتي تخرجها المعادن. وكما قد اغترف من واد قد مدّته سيول جاريّة من شعاب مختلفة))[1] .

ويقول في موضع آخر مبيّنا طرق إخفاء أثر الأخذ:((ويحتاج من سلك هذه السّبيل إلى ألطاف الحيلة وتدقيق النّظر في تناول المعاني واستعارتها، وتلبيسها حتّى تخفى على نقادها والبصراء بها، وينفرد بشهرتها كأنّه غير مسبوق إليها، فيستعمل المعاني المأخوذة في غير الجنس الّذي تناولها منه، فإذا وجد معنى لطيفا في تشبيب أو غزل استعمله في المديح، وإن وجده في المديح استعمله في الهجاء، وإن وجده في وصف ناقة أو فرس استعمله في وصف الإنسان))[2]، هذا عن الأخذ من نفس نمط النّص؛ أي من الشّعر وإلى الشّعر، وأعلى منه مرتبة عند النّاقد ما أخذ من غيره كأن يؤخذ من الرّسائل والخطب وينقلها إلى الشّعر، فيقول:((وإن وجد المعنى اللّطيف في المنثور من الكلام، أو من الخطب والرّسائل فتناوله وجعله شعرا كان أخفى وأحسن. ويكون ذلك كالصّائغ الّذي يذيب الذّهب والفضّة المصوغين فيعيد صياغتهما بأحسن ممّا كانا عليه))[3]، فحتّى يخفي الأديب أثر الأخذ وجب عليه الاعتماد على هذه الطريقة بحيث يكون أخذ المعاني المستعملة والمأخوذة على اختلاف فنون القول فيها.

وسم صاحب كتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه" طرق إخفاء السّرقة بعنوان التّفنّن في السّرقة ويقول في مقدمته: ((وحتّى لا يغرّك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيبا، والآخر مديحا، وأن يكون هذا هجاء، وذاك افتخارا، فإنّ

---

[1] - نفسه، ص16.

[2] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشّعر، ص80.

[3] - المصدر نفسه ، ص81.

الشّاعر الحذق إذا عَلِقَ المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنفه وعن وزنه ونظمه، وعن رويّه وقافيته، فإذا مرّ بالغبيّ الغُفّل، وجدهما أجنبيين متباعدين، وإذا تأمّلهما الفطن الذّكي عرف قرابة ما بينهما، والوصلة الّتي تجمعهما))[1]، وقد مثّل النّاقد لذلك بقول كثيّر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ***** تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وقال أبو نوّاس:

مَلِك تَصَوَّر فِي الْقُلُوبِ مِثَالَهُ ***** فَكَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ مَكَان

فلم يشك عالم في أنّ أحدهما من الآخر، وإن كان الأول نسيبا، والثّاني مديحا[2].

أمّا "العسكري" فنلفيه قد فصّل في قضية حسن المأخذ وأحاط به من كلّ الجوانب وعن إخفاء السّرقة يقول:((ولكن عليهم –إذا أخذوها- أن يكسوها ألفاظا من عندهم ويُرزوها في معارض من تأليفهم، ويورِدوها في غير حليتها ومعرضها؛ فإذا فعلوا ذلك فهم أحقّ بها ممّن سبق إليها، ولولا أنّ القائل يؤدي ما سمع لما كان في طاقته أن يقول؛ وإنّما ينطق الطّفل بعد استماعه من البالغين))[3]، فالمعنى دائر بين الشعراء لدى قديم وجديد، إلّا أنّ مدار الأمر ومكمن التفاوت بينهم يرجع إلى حليّة الألفاظ وحسن تركيبها. ولنا مثال يؤيّد ذلك وهي مقولة الإمام علي رضي الله عنه أنّ المزية في إعادة الكلام وإلّا لكان نفد. فـ((المعاني مشتركة بين العقلاء، فربّما وقع المعنى الجيّد للسّوقي والنّبطي والزّنجيّ، وإنّما تتفاضل النّاس في الألفاظ، ورصفها وتأليفها ونظمها))[4].

[1] - القاضي الجرجاني، الوساطة، ص177-178.

[2] - القاضي الجرجاني، المصدر السّابق، ص178.

[3] - أبوهلال العسكري، كتاب الصّناعتين، ص 196.

[4] - المصدر نفسه، ص196.

ويبيّن "العسكري" في موضع آخر كيف يمكن للشّاعر أن يخفي أثر السّرقة، حتّى لا تكون مأخذا عليه، فـ ((الحاذق يخفي دبيبه إلى المعنى يأخذه في سترة، فيَحكُم له بالسّبق إليه أكثر من يمرّ به. وأحد أسباب إخفاء السَّرَق أن يأخذ معنى من نظم فيورده في نثر، أو من نثر فيورده في نثر، أو ينقل المعنى المستعمل في صفة خمر فيجعله في مديح، أو في مديح فينقله إلى وصف؛ إلّا أنّه لا يكمل هذا إلّا المبرّز؛ والكامل المقدّم، فممن أخفى دبيبه إلى المعنى وستره غاية السّتر أبو نوّاس في قوله:

*أَعْطَتْكَ رَيْحَانُهَا العُقَارُ***** وَحَانَ مِنْ لَيْلِكَ اِنْسِفَارُ*

إن كان قد أخذه من قول الأعشى، على ما حكوا، فقد أخفاه غاية الإخفاء؛ وقول الأعشى:

*وَسَبِيئَةٍ مِمَّا تُعَتِّقُ بَابِلٍ ***** كَدَمِ الذَّبِيحِ سَلَبْتُهَا جِرْيَالَهَا*))[1].

وتعاملا مع هذه الظاهرة وضع لها المنظّرون شروطا وضوابط حفاظا على رونق وحسن العمل الأدبي، وحتّى يبقى عنصر الإبداع كائنا داخل الأعمال الأدبية شعرية كانت أو نثرية، ويواصل قوله من أجل أن يكشف السارق عن غيره، يقول: ((وكذلك لا يخفى عليهم معرفة سارق الألفاظ ولا سارق المعاني، ولا من يخترعها، ولا من يلمّ بها، ولا من يجاهر بالأخذ ممن يكاتم به، ولا من يخترع الكلام اختراعا، ويبتدهه ابتداها، ممن يُروى فيه، ويجيل الفكر في تنقيحه، ويصبر عليه، حتّى يتّخلص له ما يريد))[2]. انطلاقا من قول الباقلاني السابق ذكره، هناك فرق بين من يسرق الألفاظ والمعاني وبين من يستخدمها بعد تنقيحها وإمعان النظر فيها، لأجل أن تكون فيها بصمته الخاصة التي يتميّز بها أسلوبه، وعلى هذا الأساس يستطيع القارئ المحذق أن يميّز بين الصنفين.

[1] - أبو هلال العسكري، الصّناعتين، ص198.

[2] - الباقلاني، إعجاز القرآن، ص122.

وعن كيفية تحقّق السّرقة في قول الشّاعر فهي فكرة كثيرة الدّور في كتب النّقاد والبلاغيين القدامى، وهي تقع على ثلاث مراتب كما أوردها "العسكري" و"ابن رشيق القيرواني*" وغيرهما، وتكون كالتّالي:

1- أخذ معنى بلفظه كما هو سرقة.

2- إن غيّر بعض اللّفظ كان سلخا.

3- أخذه وكسوته لفظا من عنده أجود من لفظه كان هو به أولى ممن تقدّم.

وإن غيّر بعض المعنى ليخفيه أو قلبه عن وجهه كان ذلك دليل على حذقه[1].

كما أنّه يمكن لنا أن نقف على وقفة لطيفة لعبد القاهر الجرجاني في هذا الفصل يبيّن فيها أنّه لا يمكن لنا أن نحكم على الشّاعر بالسّرقة إلّا بعد أن نتعرّف على المعاني، ونميّز بين ما هو عام مشترك وبين ما هو خاص بشاعر دون آخر، ويجعل "الجرجاني" المعنى الصّريح من المعاني المشتركة الّتي لا يمكن أن نتهمّ شاعرا فيها بالسّرقة. وهذا الضرب تتفق العقلاء على الأخذ به، والحكم بموجبه، في كلّ جيل

* - يبقى العمل الّذي قدّمه النّاقد" ابن رشيق القيرواني" حول ظاهرة السّرقات الأدبيّة في كتابه العمدة في محاسن الشّعر ونقده عامّا بالنّسبة لما قام به في القراضة، فالأول كان كتابا عامّا حول موضوع الأدب والنّقد، في حين أنّ "القراضة" فهو تعلّق بمجال من مجالات الدّراسة النّقديّة وهو السّرقات الأدبيّة ، وقد عالج الموضوع بكلّ دقّة وكأنّا بـ"ابن رشيق" قد جعل الكتاب الأول للتّنظير أمّا الثّاني فكان للتّطبيق، ومن آرائه حول هذا الموضوع الّذي ضمّنها كتابه القراضة، قوله: ((ما كثر هذه الكثرة وتصرّف فيه النّاس هذا التّصرف لم يسمّ آخذه سارقا لأنّ المعنى يكون قليلا فيُحصر ويُدّعى صاحبه سارقا مبتدعا، فإذا شاع وتداولته الألسن بعضها من بعض تساوى فيه الشّعراء إلّا المجيد فإنّ له فضله، أو المقصّر فإنّ عليه درك تقصيره، إلّا أن يزيد فيه شاعر زيادة بارعة مستحسنة يستوجبه بها ويستحقّه على مبتدعه ومخترعه)) ، القراضة، ص19. وقد أشار النّاقد أنّ السّرقة تكون في البديع الجديد المخترع، وأكثر ما تقع في المطابقة والتّجنيس وهذان أفضح ما تكون فيهما السّرقة بخلاف التّشبيه. ينظر للاستزادة حول الموضوع، ابن رشيق القيرواني، قراضة الذّهب في نقد أشعار العرب، ص12- 28.

[1] - ينظر: العسكري، الصّناعتين، ص197. وينظر أيضا: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج02، ص281.

وأمّة، ويوجد له أصل في كلّ لسان ولغة[1]. وإذا كان المعنى على هذه الحال فلا يبقى أمام الشّاعر إلّا أن يعمد إلى أن يلبسه من اللّفظ، ويكسوه من العبارة، وكيفية التّأديّة من الاختصار وخلافه، والكشف أو ضدّه، وهذا مكن التّفاضل بين الشّعراء والتّمايز[2].

لم يتوقف "ابن الأثير" عند هذا الحدّ فقد ذهب في الأمر مذهبا بعيدا، فقد دلّ في هذا الصّدد على جملة من الطّرق الّتي يمكن للمبدع أن يستفيد من إطّلاعه لكتابات من تقدّموه، وتكون كالآتي:

1- تصفّح كتابة المتقدّمين، والإطّلاع على أوضاعهم في استعمال الألفاظ والمعاني، ثمّ يحذو حذوهم وهذه أدنى الطّبقات عنده.

2- أن يزاوج الكاتب ويمزج بين أساليب المتقدّمين وما يستجيده لنفسه من زيادة حسنة، إمّا في الألفاظ أو المعاني، وهذه الطّبقة أعلى من سابقتها.

3- أن لا يتصفّح كتب المتقدّمين، ولا يطّلع عليها، بل يصرف همّه إلى حفظ القرآن الكريم، والأخبار النّبويّة، ودواوين فحول الشّعراء، ثمّ يأخذ في الاقتباس منها*[3].

---

[1] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص265.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص265.

* - إنّ المذهب نفسه ينحوه الباحث "محمّد مفتاح" في محاولة منه في الرّد على المستشرقين الّذين وسموا الثّقافة العربيّة بالسّكونيّة والجمود وعدم التّطور ، والثّقافة الغربيّة بالحيويّة وبغير ذلك من الأوصاف الإيجابيّة. غير أنّ الدّراسات الحديثة جاءت لتردّ الأمر إلى نصابه، وتنظر إلى آثار القدماء في سياقها، إذ كلّ الآثار الوسيطة مهما كانت جنسيّة أصحابها تقوم على دعامتين أساسيتين هما: 1- التّوالد والتّناسل ذلك أنّنا نجد أثرا أدبيّا أو غيره يتولّد بعضه من بعض، وتقلب النّواة المعنويّة الواحدة بطرق متعدّدة وفي صور مختلفة.

2- التّواتر: أي إعادة نماذج معيّنة وتكرارها لارتباطها بالسّنة وبالسّلف ولقوّتها الإيحائيّة. إنّ هاتين تعنيان أنّ العمل الأدبي في المعصور القديمة، عمل جماعي أوّلا. وشخصي ثانيا بل يمكن أن يقال أنّهما دعامتا النّص الأدبي. ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، ص134.

[3] - ينظر: ابن الأثير، المثل السّائر، ج01، ص100.

فالكتابة عند النّاقد لا يمكن أن تنطلق من العدم، ولكن دائما يوجد قبل لحظة الكتابة فعل تأسيسي قبلي لهذه العمليّة، والنموذج المثالي الّذي يمكن للكاتب أن يحاكيه أو أن يأخذ عنه هو القرآن الكريم ثمّ الحديث النّبوي الشّريف بعدهما أشعار العرب. وفي رؤيا "ابن الأثير" هذه وجه مقاربة بين ما قدّمه "رولان بارث" حين يقول بأنّه لا يوجد نصّ بريء، وإنّما هناك دائما شبكة علائقيّة ومجموعة من الأفكار الخامرة في ذهن المبدع يستعين بها وقت الكتابة.

2.2- أشكال التّناص في التّراث:

نحاول في هذا العنصر استقصاء أشكال السّرقات وترصّد ما يدخل في نطاق مبحث التّناص ويوحي بالتّداخل النّصي عند بعض النّقاد ممن جاءوا على ذكر أنواع السّرقات دون تحيّز أو تمييز.

أ- عند القاضي علي عبد العزيز الجرجاني:

على الرّغم من أنّ "القاضي الجرجاني" قد تعرّض إلى قضيّة السّرقات الأدبيّة، إلّا أنّه لم يذكر أنواعها، واكتفى بالحديث عن السّرقة في المعاني المتداولة، والسّرقة الممدوحة، ثمّ ذكر مناقضة الشّعراء: وهي ومن لطيف السّرق ما جاء به على وجه القلب، وقصد به النّقض، كقول المتنبّي:

أَأُحِبُهُ وَأُحِبُ فِيهِ مَلَامَةً ***** إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

إنّما نقض قول أبي الشّيص:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً ***** حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَمُ[1].

ب- عند أبو هلال العسكري:

جعل "العسكري" دراسته لباب السّرقات في فصلين، مثّل للأوّل: بحسن الأخذ

[1] - القاضي علي عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، ص179.

وذكر فيه أمثلة عن الشّعراء الحذّاق من استطاعوا إخفاء سرقاتهم من أمثلة ذلك ما أخذه أبو نوّاس عن الأسود بن يعفر إلّا أنّ أبى نوّاس قد زاد عليه زيادة حسنة، وهو قوله:

يَبْكِي فَيُذْرِي الدُّرَّ مِنْ نَرْجِسٍ ***** وَيَلْطُمُ الوَرْدَ بِعُنَّابِ

أخذه من قول الأسود بن يعفر حين يقول:

يَسْعَى بِهَا ذُو تَوْمَتَيْنِ كَأَنَّمَا ***** قَنَأْتْ أَنَامِلُهُ مِنَ الْفُرْصَادِ[1]

أمّا الفصل الثّاني فقد عنونه بقبح المأخذ وهو أن تعمد إلى المعنى فتأخذه بلفظه كلّه أو أكثره، أو تخرجه في معرض مستهجن، والمعنى يحسن بالكسوة، وقد أفرد النّاقد هذا الضّرب من السّرقات على أوجه، وهي:

1- ما أخذ بلفظه ومعناه وادّعى آخذه أنّه لم يأخذه وإنّما وقع له كما وقع للأوّل، مثال ذلك ما وقع لإمرئ القيس وطرفة بن العبد حيث قال الأوّل:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيُّهُم ***** يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وقال طرفة بن العبد:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيُّهُم *****يَقُولُونَ لاَ تَهْلِك أَسًى وَتَجَلَّدِ

فغيّر طرفة القافيّة[2*].

---

[1] - العسكري، الصّناعتين، ص201.

[2] - ينظر: العسكري، الصّناعتين، ص229.

* - لقد تعرّض الكثير من النّقاد إلى هذا النّوع من التّداخل النّصي من أمثال ابن رشيق القيرواني وابن الأثير وغيرهما، وقد أدخله ابن الأثير في باب الموارد وهو ليس من السّرقات الأدبيّة، فالموارد هي أن يتفق المتعاصران في جميع ألفاظ البيت غير القافيّة، وربّما اتّفقا فيها، وقد يقع لغير المتعاصرين على رأي ادعاها في بيت طرفة حين خالف امرأ القيس في القافيّة لأنّها "وتجمّل"، وهذا بعيد لا يكاد يصحّ لأنّ طرفة كان في زمن عمرو بن هند شابا وكان امرؤ القيس في زمان المنذر الأكبر كهلا. واسمه يضاهي الشّمس اشتهارا فكيف يخفى على طرفة هذا فيعدّ مواردة. وقيل أنّ البيت لم يثبت لطرفة حتّى استحلف أنّه لم يسمعه فحلف، فإن صحّ هذا كان المواردة. ينظر: ابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، ص108.

2- أن يأخذ المعنى فيُفسده أو يُعْوصه، أو يخرجه في معرض قبيح وكسوة مسترذلة، مثال ذلك قول أبي كريمة:

قَفَاهُ وَجْهٌ، ثُمَّ وَجْهُ الَّذِي ***** قَفَاهُ وَجْهٌ يُشْبِهُ الْبَدْرَا

وإنّما أخذ هذا من قول أبي نوّاس:

بِأَبِي أَنْتَ مِنْ مَلِيحٍ بَدِيعٍ***** بِذّ حَسَنِ الْوُجُوهِ حَسَنٌ قِفَاكَا[1].

ج- عند ابن رشيق القيرواني وابن الأثير*:

تعرّض"ابن رشيق" لظاهرة السّرقات من كلّ نواحيها وبيّن الأوجه الّتي تقع بها منها:

1-السّرقات الّتي تقع في اللّفظ والمعنى معا: وتتمثّل في الاصطراف ويتفرّع إلى اجتلاب واستلحاق، وإلى انتحال، ثمّ إغارة، فغصب، فمرافدة*وفي هذه الأنواع كلّها يكون النّص المأخوذ مأخوذا لفظا ومعنى((وتتحدّد الفروقات بين هذه الأنواع من السّرقة

[1] - العسكري، المصدر السّابق، ص231.

* - ارتأينا في هذا الموضع أن نجمع بين النّاقدين "ابن رشيق القيرواني" وبين"ضياء الدّين ابن الأثير" لأنّ تأثّر الثّاني بالأوّل واضح وجليّ وإن لم يصرّح النّاقد بذلك خاصّة فيما يتعلّق بما جاء به في كتابه "كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب"، إذ يقول محقّق الكتاب:((إنّ ظاهرة اعتماد المؤلّف على كتاب "العمدة" واضحة وملحوظة حتّى أنّه كان ينقل نقلا حرفيا في بعض المواضع. أمّا النّماذج الشّعريّة الذي كان يستشهد بها فتكاد تكون مماثلة إلى حدّ بعيد لاستشهادات صاحب العمدة)) ينظر: ابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، ص25.

* - في حين تكون الإغارة والغصب أخذ القول عنوة، وفي هذه الحال ما قد يغفر للشّاعر سرقته هو أن يجيد في نسج قوله فيأتي به أحسن من القول المسروق، فالإغارة: تكون بأن يصنع الشّاعر بيتا ويخترع معنى مليحا، فيتناوله من هو أعظم منه ذكرا أو أبعد صوتا، فيروى له دون قائله، والحال نفسها مع الغصب. أمّا المرافدة فهي أن يعين الشّاعر صاحبه بالأبيات يهبها له. ينظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج02، ص284-286. فالإغارة والغصب تكون بأخذ اللّفظ والمعنى قصدا وبإكراه، أمّا الرافدة فهي بخلاف ذلك، وانطلاقا من التّعريفات الّتي أوردها النّاقد فإنّ هذه الأنواع لا تدخل في مبحث التّناص.

إلى السّياق التّداولي الّذي تمّت فيه هذه العمليّة مع التّركيز على مقصديّة الشّاعر"السّارق" والسّلطة الأدبيّة لكلّ من الشّاعرين المتحاورين))[1].

ومن هذا المنطلق يقع الاصطراف بأن يعجب الشّاعر ببيت من الشّعر، فيصرفه إلى نفسه، فإن صرفه على جهة المثل فهو اجتلاب واستلحاق، وإن ادّعاه جملة فهو انتحال، ولا يقال "منتحل" إلّا لمن ادّعى شعرا لغيره وهو يقول الشّعر، وأمّا إن كان لا يقول الشّعر فهو مدّعٍ غير منتحل، فالاجتلاب كقول عمرو ذو الطّوق:

*صَدَدتْ عَنَّا الكَأْس أُمَّ عَمْرُو ***** وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهُ اليَمِينَا*

*وَمَا شَرُّ الثَّلاَثَةِ أُمَّ عَمْرُو ***** بِصَاحِبِكَ الَّذِي لاَ تُصْبِحِينَا*

فاستلحقهما عمرو بن كلثوم؛ فهما في قصيدته، وكان عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيبا، وقد يصنع المحدثون مثل ذلك[2].

2-السّرقات الّتي تكتفي بأخذ اللفظ والمعنى من القسيم الأول والتصرف في الثّاني: وقد مثّل "ابن رشيق" لهذا الضرب بنوع واحد هو "الاهتدام" ومثال ذلك قول النّجاشيّ:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ ***** وَرِجْلٌ رَمَتْ فِيهَا يَدُ الحَدَثَانِ

فأخذ كُثَيّر القسم الأوّل واهتدم باقي البيت فجاء بالمعنى في غير اللّفظ، فقال:

وَرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ

3- سرقة المعنى دون اللّفظ:

أ-النّظر والملاحظة: وهو أن يتساوى المعنيان ويخفى اللّفظ، قال مهلهل:

اِنْبِضُوا مَعْجِسَ القِسِيّ وَأَقْدَمَنَا ***** كَمَا تُوعِدُ الفَحُولُ الفُحُولَا

ينظر إليه الزّهير بقوله:

---

[1] - محمد فتح الله مصباح، مفهوم السّرقة الشّعريّة عند ابن رشيق القيرواني، ص11.

[2] - ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج02، ص283. وينظر: ابن الأثير، كفاية الطّالب، ص114-115.

يَطْعَنُهُمْ مَا اِرْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اِطَّعَنُوا ***** ضَارِبٌ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اِعْتَنَقَا[1]

ب-الإلمام: وهو نوع من النّظر معناه أن يتضادّ المعنيان، ويدلّ أحدهما على الآخر. قال أبو الشيص:

أَجِدُ المَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَة ***** حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللَّومُ

ألمّ به أبو الطّيّب فقال:

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً ***** إِنَّ المَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ[2].

ج-الاختلاس: وهو أن يحوّل المعنى من نسيب إلى مدح أو فخر أو هجاء، أو من أحدهما

إلى الآخر، أو عن وصف إلى غيره. ويسمّى نقل المعنى[3]. وهو واقع في قول أبي نوّاس:

مَلِكٌ تَصَوَّرَ فِي الْقُلُوبِ مِثَالُهُ ***** فَكَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ مَكَانُ

أخذه من قول كُثيّر:

أُرِيدُ أَنْ أَنْسَى ذِكْرَاهَا، فَكَأَنَّمَا ***** تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[4].

4-الموازنة: وهي أخذ بنيّة الكلام، قال نابغة بني تغلب:

بَخِلْنَا لِبُخْلِكِ لَوْ تَعْلَمِينَ ***** وَكَيْفَ يَعِيبُ الْبَخِيلُ الْبَخِيلَا

وازن كُثيّر القسيم الآخر بقوله:

تَقُولُ مَرِضْنَا فَمَا عُدْتَنَا ***** وَكَيْفَ يَعُودُ مَرِيضٌ مَرِيضَا

5-الالتقاط والتّلفيق: ويسمّى "الاجتذاب والتّركيب" وهو أن يؤلّف الشّاعر بيتا من كلمات ملفّقة من أبيات، كقول يزيد بن الطّثيريّة:

---

[1] - ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، ج02، ص 287.، وابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، ص110.

[2] - ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، ج02، ص287. وابن الأثير، المصدر نفسه، ص110.

[3] - ينظر: ابن الأثير، المصدر نفسه، ص113.

[4] - ينظر: ابن رشيق القيرواني، ص287-288. وابن الأثير، المصدر نفسه، ص113.

إِذَا مَا رَآنِي مُقْبِلًا غَضَّ طَرَفَهُ ***** كَأَنَّ شُعَاعُ الْشَّمْسِ دُونِي يُقَابِلُهُ

فأوّله من قول جميل:

إِذَا مَا رَأَوْنِي طَالِعًا مِنْ ثَنِيَّةَ ***** يَقُولُونَ: مِنْ هَذَا؟ وَقَدْ عَرَفُونِي

ووسطه من قول جرير:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ***** فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

وعجزه من قول عنترة الطّائي:

إِذَا أَبْصَرَتْنِي أَعْرَضَتْ عَنِّي ***** كَأَنَّ الْشَّمْسَ مِنْ حَوْلِي تَدُورُ[1].

هذا الضّرب من السّرقات يجسّد لنا بحقّ تداخل النّصوص وفق المنظور الحداثي للتّناص.

6-الشّعر المجدود: ويكون فيه أخذ بعض اللّفظ وإيراده في البيت من الشّعر، كقول عنترة العبسيّ:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدَى ***** كَمَا عَلِمْت شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

أخذه من قول امرئ القيس:

وَشَمَائِلِي مَا قَدْ عَلِمَتَ، وَمَا ***** نَبَحَتْ كِلَابُكَ طَارِقًا مِثْلِي[2].

على حدّ ما أورده النّاقد "ابن رشيق" فإنّ بيت عنترة كان أشهر من بيت امرئ القيس لما فيه من الحسن والإجادة، ولهذا في "العمدة" عنصر بعنوان "الإجادة في الإتّباع" يكون فيه المتتبع أفضل من المخترع.

[1] - ينظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج02، ص288-290. وابن الأثير، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، ص120.

[2] - ابن رشيق، العمدة، ص291. وابن الأثير، كفاية الطّالب، ص121.

7-حل المنظوم ونظم المنثور: وهي من أحلى أضرب السّرقات وأجلّها عند النّاقدين، ومنها ما جاء في قول نادب الاسكندر:"حرّكنا الملك بسكونه"، تناوله أبو العتاهيّة فقال:

قَدْ لَعَمْرِي حَكَيْت لِي غُصَصُ الْمَوْ ***** تُ وَحَرَّكْتِنِي لَهَا وَسَكَنَتَا[1]

أقرب ما يكون هذا الضّرب من السّرقات الأدبية إلى التّناص المضموني، وما أورده "ابن رشيق" في هذا الموضع تضمّن أمثلة عن نظم المنثور وزاد عليه "ابن الأثير" حلّ المنظوم، ومن أمثلة ذلك قول نصيب:

فَعَاجُوا فَاِثْنَوْا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلهُ ***** وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبِ

حلّه بعضهم فقال: "ولو سكت لساني عن شكرك، لنطق عليّ أثر برّك"[2].

8-التّوليد*: وهو أن يستخرج الشّاعر معنى من معاني شاعر تقدّمه أو يزيد عليه. وإنّما جُعِل نوعا من السّرق لما فيه من الاقتداء ، فأخرجه ذلك من خطّة الابتداع، وأدخله في خطّة الإتّباع...فصار التّوليد بذلك فرعا على الاختراع وإذا كان فرعا عليه كان مسروقا منه ولا يخرجه ما فيه من الزّيادة أو الخفاء عن أصله، وهو عند "ابن الأثير" من أخفى السّرقات وأجلّها، وفي الإتيان به دليل على تصرّف الشّاعر وغوص فكره، كقول "عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة"وقيل أنّه لـ"وضّاح اليماني":

---

[1] - ابن رشيق، المصدر نفسه، ص293. وابن الأثير، المصدر نفسه، ص124.

[2] - ابن الأثير، كفاية الطّالب، ص125.

* - إنّ ما وقفنا عليه خلال بحثنا عند كلّ من "ابن رشيق" و"ابن الأثير" أنّ هذا الضّرب من التّداخل النّصي- لأنّه أقرب إلى التّناص من السّرقة- قد أفرده "ابن الأثير" في كتابه "كفاية الطّالب" إلّا انّه يشير إلى أنّ ابن رشيق القيرواني قد ذكر هذا الضرب من السّرقات، وفيه يقول:((وقال ابن رشيق: التّوليد ليس باختراع لما فيه من الاقتداء ولا يسمّى سرقة. فجعل له مرتبة وسطا وعليه في ذلك درك. لأنّ إقراره أنّه ليس باختراع لما فيه من الاقتداء مؤذن بأنّ المولّد تابع، ودأب التّابع التّكسب من المتبوع والاعتماد عليه)) ينظر: ابن الأثير، كفاية الطّالب، ص125-126.

فَاِسْقُطْ عَلَيْنَا كَسُقُوطِ الْنَّدَى ***** لَيْلَةَ لَا نَاهٍ وَلَا زَاجِرِ

ولّده من قول امرئ القيس:

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا ***** سُمُوَ حُبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالِ[1].

د- عند يحي العلوي:

بداية وقبل أن نعرض أنواع السّرقات الأدبية لدى النّاقد، يجدر بنا الإشارة إلى أنّ "العلوي" قد عدّ السّرقات باب من أبواب البديع ففي نظره أنّ علم البديع أمر عارض لتأليف الألفاظ وصوغها وتنزيلها على هيئة تُعجب النّاظر، وتشوق القلب والخاطر ، وهذا موجود في السّرقات الشّعريّة، ذلك أنّ الشّاعرين المفلقين يأخذ كلّ واحد منهما معنى صاحبه، ويصوغه على خلاف تلك الصّياغة[2]. ووفق نظرته إليها من هذا الباب قسّم النّاقد السّرقات إلى خمسة أنواع لا زيادة في ذلك نوردها فيما يلي:

1- **النّسخ:** وهو أن يأخذ أحد الشّاعرين معنى صاحبه وينقله إلى تأليف آخر وهو على وجهين:

الوجه الأوّل: يأخذ لفظ الأوّل ومعناه ولا يخالفه إلّا برويّ القصيدة ومثاله قول امرئ القيس:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم ***** يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

أخذه طرفة بن العبد واسترقه وأجراه على مقواله الأوّل فقال:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم ***** يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَلَّدِ

الوجه الثّاني: وهو الّذي يؤخذ فيه المعنى وأكثر اللّفظ مثاله ما قال بعضهم يمدح معبدا صاحب الغناء ويذكر فضله على غيره زممن تولع بالغناء:

أَجَادَ طَوَيْسٌ وَالْسَّرِيَجِي بَعْدَهُ ***** وَمَا قَصَبَاتُ الْسَّبْقِ إِلَّا لِمَعْبَدِ

[1] - ينظر: المصدر نفسه، ص126.

[2] - يحي العلوي، الطّراز، ج03، ص107.

ثمّ قيل بعد ذلك:

مَحَاسِنُ أَوْصَافِ الْمُغَنِّيَنَ جَمَّةٌ ***** وَمَا قَصَبَاتُ الْسَّبْقِ إِلَّا لِمَعْبَد[1] .

2- **السّلخ:** وهو أخذ المعنى، ولا تعويل فيه على إيراد اللّفظ وهو أوجه منها:

الوجه الأوّل: أن تكون السّرقة مقصورة على المعنى لا غير، من غير إيراد لفظ ما سُرِق منه، وهذا من أدقّ السّرقات مسلكا وأحسنها صورة وأعجبها مساقا، ومثاله قول بعض أهل الحماسة:

لَقَدْ زَادَنِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنَّنِي ***** بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ اِمْرِئٍ غَيْرَ طَائِلِ

فقد أخذ المتنبّي هذا المعنى واستخرج منه ما يشبهه من جهة معناه، ولم يورد شيئا من ألفاظه ولكنّه عوّل فيه على المعنى وقصره عليه:

وَإِذَا أَتَتْكَ مَذَمَّتِي مِنْ نَاقِصٍ ****** فَهِيَ الْشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلُ

الوجه الثّاني: أن تكون السّرقة بأخذ المعنى وشيء يسير من اللّفظ، فمن ذلك ما قاله حسّان بن ثابت يصف الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- :

مَا إِنْ مَدَحْتُ مُحَمَّدًا بِمَقَالَتِي ***** لَكِن مَدَحْتُ مَقَالَتِي بِمُحَمَّدٍ

فأخذه أبو تمّام فأكمل معناه، واسترق شيئا من لفظه على القلّة فقال:

وَلَمْ أَمْدَحْكَ تَفْخِيمَا لِشِعْرِي ***** وَلَكِنِّي مَدَحْتُ بِكَ الْمَدِيحَ

الوجه الثّالث: من السّلخ أن يؤخذ بعض المعنى، فمن ذلك ما قاله بعض الشّعراء:

عطاؤك زين لامرئ إن حَبَوْتَهُ ***** بِبَذْلٍ وَمَا كُلُّ العَطَاءِ يَزِينُ

وَلَيْسَ يَشِينُ لِاِمْرِئٍ بَذْلُ وَجْهِهِ ***** إِلَيْكَ كَمَا بَعْضُ السُّؤَالِ يَشِينُ

أخذه أبو تمّام ونقص من معناه بعض النّقصان قال فيه:

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَفْراً وَهِيَ إِنْ شُهِرَتْ ***** كَانَتْ فِخَاراً لِمَنْ يَعْفُوهُ مُؤْتَنِقَا

[1] - ينظر: المصدر نفسه، ج03، ص108.

مَا زِلْتُ مُنْتَظِراً أُعْجُوبَةً زَمَناً ***** حَتَّى رَأَيْتُ سُؤَالاً يَجْتَنِي شَرَفاً[1] .

3- **المسخ:** وهو إحالة المعنى إلى ما هو دونه، ويقع على وجهان:

الوجه الأوّل: أن ينقل الأحسن من الشّعر إلى صورة قبيحة. والوجه الثّاني: يقع على عكس الأوّل وهو أن ينقل المعنى من صورة قبيحة إلى صورة حسنة وهو معدود في السّرقات، وهذا كقول المتنبّي:

لَوْ كَانَ مَا يُعْطِيهِمْ مِنْ قَبْلُ أَنْ ***** يُعْطِيهِم لَمْ يَعْرِفُوا التَّأْمِيلَا

أخذه ابن نباتة السّعدي وأجاد فيه كلّ الإجادة قال:

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئاً أُؤَمِّلُهُ ***** تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيَا بِلَا أَمَلِ[2].

4- **عكس المعنى:** إن كان "العلوي قد خالف سابقيه في تقسيم أنواع السّرقات ومسميّاتها، إلّا انّه في هذا الضرب والّذي يليه قد وقع قوله على أقوال سّابقيه. ويقول فيه: وما هذا حاله فهو بالغ في المجد كلّ مبلغ، ومن لطافته ورقّته ورشاقته يكاد يخرجه عن حدّ السّرقة من ذلك ما قاله أبو الشّيص وقد أخذه عنه التنبّي وعكس قوله عكسا لائقا[3].(قد سبق ذكر البيتين فيما تقدّم).

5- **في أخذ المعنى والزّيادة عليه معنى آخر:** فمن ذلك ما قاله جرير:

غَرَائِبُ أُلّافٌ إِذَا حَانَ وِرْدُهَا ***** أَخَذْنَ طَرِيقاً لِلْقَصَائِدِ مُعْلَمَا

فأخذه أبو تمّام وزاد عليه زيادة بديعة فأعجب كلّ الإعجاب:

غَرَائِبُ لَاقَتْ فِي فَنَائِكَ أُنْسَهَا ***** مِنَ المَجْدِ فَهِيَ الآنَ غَيْرُ غَرَائِبِ

وتعليقا على قولهما قال "العلوي" مبيّنا أفضليّة أحدهما على الآخر فقال: ((فحاصل كلام جرير أنّ قصائده لا يماثلهنّ غيرهنّ، فإنّهنّ مفردات عن أشكالهنّ،

[1] - ينظر: العلوي، المصدر السّابق، ج03، ص108-110.

[2] - المصدر نفسه، ص110.

[3] - العلوي، الطّراز، ص112-113.

وحاصل كلام أبي تمّام أنّ لهنّ مثالا صادفنها فأنس إليها، فكلاهما قد أورد الغرائب في شعره، خلا أنّ أبا تمّام زاد عليه بأن قرنها بذكر الممدوح، فلهذا كانت لائقة حسنة))[1] .

هذا ولقد استوفت قضية السرقات بوافر الحظ من الدراسات النّقديّة والبلاغيّة العربية القديمة، فأنت لا تجد مدونة تناولت النّص الإبداعي عامّة، والشعر بصفة خاصة، إلاّ وقد غرف صاحبها وأدلى بدلوّه داخل غياهب هذه القضية، ويعتبر القرن الرابع للهجري قرن ازدهار بالنسبة للدراسات الأدبية والنقدية، ولقد كانت قضية السرقات من بين أهم القضايا التي استولت على اهتمام النقاد وقتها، فقاموا بدراستها والبحث في موضوعها، نذكر من بينهم ابن طباطبا العلوي، والآمدي والقاضي عبد العزيز الجرجاني، والحسن بن نكيع[2].

وعلى الرّغم من تعدّد التّقسيمات الّتي أحدثها نقادنا القدامى الخاصّة بقضيّة السّرقات، فقد تبيّن لنا من خلال ما تقدّم في هذا الجزء من الدّراسة أنّ جانبا من هذه التّفريعات يلتقي وإلى حدّ بعيد بمبحث التّناص الحديث وفيها تشكيل لظواهره، وهذا ما يؤكّد لنا وعيّ القدماء بكلّ ما يتعلّق بإنتاج النّصوص عامّة وتفاعل النّصوص فيما بينها بصفة خاصّة.

[1] - المصدر السابق، ص113-114.

[2] – ينظر: الشيخ بوقربة، الشعر وقضاياه عند ابن رشيق المسيلي، دار الأديب، وهران، (دط)، (دت)، ص132.

إنّ الاستراتيجيّة المنوطة بالطّرح الألسني النّصي الغربي قد جعلت النّص مرتكزها الأساسي في التّحليل، وحتّى تُكتنف هذه الظاهرة اللّغويّة وجب أن يُقترح لها أسس ومبادئ تحليليّة مغايّرة لما هو سائد في نحو الجملة، وعلى هذا الأساس توافقت آراء المهتمّين والمشتغلين على هذا الحقل فكان أن صدحوا بمجموعة من الظّواهر النّصيّة والّتي تعتبر المقوّمات الرّئيسيّة الّتي ينبني وفقها أيّ نص أدبي أو غير أدبي. وفي هذه الأطروحة حاولنا أن نقدّم تحليلا مبسّطا لهذه المعايير مزاوجين بين النّظرة الغربية والرّؤى التّراثيّة العربية في عمليّة تأسيس لمنهج ألسني نصّي بتأصيل عربي، وكان أن توصّلنا إلى جملة من النّتائج مفادها:

- النّص وحدة لغوية تربط بين عناصرها علاقات نحوية ودلالية داخلية وتحكمها مبادئ تواصلية لا عبرة فيها للطول أو القصر، ذاك أنّ الغاية من استعمال اللّغة هو التواصل بين أفراد المجتمع الواحد.
- يشكل النّص البؤرة المثالية من أجل دراسة المستويات اللّغوية الثلاث في صورة متكاملة ومترامية الأطراف.
- إنّ لسانيات النّص شاملة للسانيّات الجملة، ذلك أنّها احتوتها ثمّ انطلقت منها واعتمدت على جملة من مبادئها في التّحليل، وجعلتها ضمن نطاق التحليل النّصي للظواهر النحوية.
- لسانيات النّص لم تُغيِّب فعليا لسانيات الجملة وأوصافها ومصطلحاتها، بل اعتمدتها، وتجاوزتها بدراسة علاقة الجملة بما يسبقها وما يلحقها .
- لسانيات النّص فرع من فروع علم اللّغة، يتبايّن عن باقي النّظريات والمناهج لممارساته التّحليليّة النّصيّة الّتي تعتمد في الأساس على النّص الّذي تجاوز القواعد المعياريّة لنحو الجملة.

- يتسّم علم لسانيات النّص بالتّداخل مع جملة من الاختصاصات، كونه استقى آليات تحليله من نظريات ومناهج وعلوم سابقة ليحقّق بذلك ما يسمّى بالتّكامل المعرفي.
- على الرّغم من أنّ لكلّ علم أغراض ومبادئ وأسس تنبني وفقها رؤى الباحثين، إلّا أنّ هذه العلوم جميعا يكمّل بعضها بعضا.
- يتأسّس الدّرس الألسني النّصي على دراسة جملة من الظّواهر والّتي تعتبر مقوّمات نصيّة تخلق التّمايّز بين نصّ وآخر، وهي: الاتّساق والانسجام، القصديّة والمقبوليّة والإعلاميّة، ثمّ المقاميّة والتّناص.
- الاتّساق كمقوّم أساسي للنّصوص يتضمّن جملة من الظّواهر النّحويّة الّتي بواسطتها يتّم الرّبط بين الجمل: كالإحالة والحذف والاستبدال والفصل والوصل والاتّساق المعجمي.
- الانسجام ظاهرة أو معيار شديد الارتباط بالاتّساق، ذلك أنّ النّظام اللّغوي لا يمكن أن يرتكز في قوامه على الجانب النّحوي، وإنّما لا بدّ من مراعاة صحّة المعاني وطرق بنائها.
- ترتبط كلّ من معايير النّصيّة الثّلاث القصديّة، والمقبوليّة، و الإعلاميّة ارتباطا تامّا بالمؤلّف والنّص وحالة متلقّيه.
- القصديّة فعل يسبق إنتاج النّص ويصاحبه حتّى آخر عنصر فيه، ويكون موجّها نحو قارئ ضمني محدّد.
- المقبوليّة في لسانيات النّص معيار نصّي يقرّ بفاعليّة المتلقي في إنتاج النّص وتفسيره.

- ثبت لدينا أثناء البحث أنّ قصديّة المبدع، ومقبوليّة المتلقّي تلتقيان لتحقّقا معيار الإعلاميّة، فلحظة التقاء النّص بالمتلقّي هو الّذي يخرج النّص الأدبي إلى الوجود.
- تعتبر المقامية من أهمّ ظواهر النّصيّة، فمعرفة السياق الذي تستخدم فيه اللغة يوضح المعنى الوظيفي للغة كما يسهم في فهم المتلقي للنّص وتأويله.
- التّناص محور البحث حول العلاقة القائمة بين النصوص على حد تعبير ما جاء في الأثر أنه لولا أن الكلام يعاد لنفد، وعلى هذا الأساس قد أصبح حقيقة أدبية وظاهرة معرفية تعتري كلّ النّصوص على اختلاف أشكالها وأنواعها.

أمّا ما توصّل إليه البحث في متعلّقه بالجانب التّراثي:

- إنّ الحديث عن مفهوم النص في الموروث العربي تتقاسمه الكثير من المصطلحات التي كانت تشي بوجود النص ككينونة حية، تشكل طابعا معماريا قوامه الألفاظ ومادته المعاني.
- عبّر النّقاد والبلاغيون العرب القدامى عن النّص وفق رؤاهم فوصفوه تارة بالصناعة وتارة بالنسيج وأخرى بالنظم وفي أحايين كثيرة عبّروا عنه بالتّأليف .
- أثبت البحث أنّ النظرة النّحويّة العربية للبنيّة اللّغويّة تختلف عن غيرها لتشعّب العلاقات النّحويّة داخل النّظام اللّغوي العربي، وفي هذا دليل على تفرّد اللّغة العربيّة بنظامٍ تأليفيّ خاص.
- وُسِم النّحو العربي على أنّه نحو الجملة، إلّا أنّ الممارسات القرائيّة للتراث العربي تُثبت أنّ النّحاة والبلاغيين قد تجاوزوا النّظرة الجزئيّة في التّحليل، خاصّة مع نظريّة النّظم لعبد القاهر الجرجاني والّتي حاول من خلالها النّظر إلى البُنى التّركيبية النّصيّة.

- اهتّم العرب قديما بمسألة انسجام النّص، وفي تتبعنا لأقوال علمائنا القدامى على قلّتها وقفنا فيها على مصطلحات دالة على ذلك: كتلاحم الأجزاء، وتآخذ الفصول، والتّناسب، والمؤاخاة بين المعاني...
- تنبو دراسات التّراثيين وتحليلاتهم عن وعيهم الثّاقب حول الكيفيات والطرق الّتي يتشكّل بها الخطاب؛ من ذلك رؤى الكاتب ومقاصده والّتي تعتبر الموجّه الأساسي لأفكار المتلقي.
- لكلّ نصّ متلقٍ وعلماء العربية القدامى قد دلّوا على عنايتهم بالمتلقّي من خلال تعبيرات خاصة كقولهم: الاحتراز عن التطيّر، مراعاة حسن الابتداء، الاهتمام بالفصاحة والابتعاد عن ضعف التّأليف وتعميّة المعنى، وتصبّ كلّها في قالب المقبوليّة.
- على الرّغم من إقرار القدامى بمبدأ حسن البيان وحسن الإفهام، إلّا أنّهم كانوا يجنحون إلى الغموض والإبهام أحيانا حتّى يُفاجأ السّامع وفي هذا تجسيد لمبدأ الإعلاميّة.
- لقد جعل العرب القدامى من فكرة "لكلّ مقام مقال"و" مطابقة الكلام لمقتضى الحال" دعامتين أساسيتين في إنتاج النّصوص الأدبيّة وتحليلها لإدراك المعنى المراد من وراء القول، وفي هذا دلالة منهم على فاعليّة السيّاق/المقام في إنتاج النّص وتفسيره، والمنحى نفسه ينحوه أصحاب التّوجه الألسني النّصي.
- جسّدت قضيّة السّرقات الأدبيّة نظرة القدامى حول مفهوم التّفاعل النّصي-التّناص- ويظهر اختلاف النّقاد في اكتنافهم للمصطلح وتوصيفه، ومن ثمّ البحث عن مسوّغات أدبيّة وفنيّة تفسّر الظاهرة.

- السّرقات الأدبيّة باب واسع، لا يمكن لأحد من الشّعراء أن يدّعي السّلامة فيه، وقد تعلّقت القضيّة في بادئ الأمر بالسؤال الأخلاقي، ولكن ما إن لبثت حتّى صارت حقيقة معرفيّة يعترف بها غالبية النّقاد والأدباء.

وفي الأخير نقول أنّه على الرّغم من غياب التّقعيد والتّنظير المنهج لعمليّة إنتاج النّصوص الأدبيّة والعوامل المساهمة في خلقها، إلّا أنّ نقادنا القدامى كانوا على وعيّ بها، وهذا ما ألفيناه في تحليلنا لجملة من النّصوص التّراثيّة على قلّتها، فإنّها قد أثبتت لنا عناية القدامى ووعيّهم بعناصر خلق النّص من خلال تحقّق المعايير: الاتّساق، الانسجام، القصديّة، المقبوليّة، الإعلاميّة، المقاميّة والتنّاص. فنقادنا القدامى لم يكونوا على جهل بهذه الظّواهر الّتي تساهم في خلق النّص من جهة كما تساهم في تفسيره وتأويله من جهة أخرى .

الملاحق

أ-المصطلحات:

1-مصطلحات بلاغيّة:

الائتلاف: الاجتماع والاتّفاق، وهو عبارة عن أن يجمع المتكلّم بين أمر وما يناسبه لا بالتّضاد سواء كانت المناسبة لفظا لمعنى أو لفظا للفظ أو معنى لمعنى. إذ القصد جمع الشيء وما يناسبه من نوعه أو ملائمه من أحد الوجوه.

ائتلاف اللّفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ لائقة بالمعنى المقصود ومناسبة له، فإذا كان المعنى فخما كان اللّفظ الموضوع له جزلا، وإذا كان المعنى رشيقا كان اللّفظ رقيقا، وإذا كان غريبا كان اللّفظ غريبا، وإذا كان متداولا كان اللّفظ مألوفا.

الابتداء: أن يكون مطلع الكلام شعرا أو نثرا أنيقا بديعا، لأنّه أوّل ما يقرع السّمع فيُقبل السّامع على الكلام ويعيه. وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه وإن كان في غاية الحسن.

اتّساق النّظم: هذا الفن من صفات الشّعر الجيّد، وقد ذكره ثعلب، وقال: ما طاب قريضه، وسلم من السّناد والإقواء والإكفاء والإجازة والإيطاء وغير ذلك من عيوب الشّعر، ومعظم الشّعر يتّصف باتّساق النّظم.

الاختتام:نقيض الافتتاح، وهو في البلاغة أن يختم البليغ كلامه في أي مقصد كان بأحسن الخواتم فإنها آخر ما يبقى في الأسماع.

الاستدراج: هو التّوصّل إلى حصول الغرض من المخاطب والملاطفة له في بلوغ المعنى المقصود من حيث لا يشعر به وفي ذلك من الغرائب والدّقائق ما يوثق السّامع.

الالتئام: في البلاغة أن تكون كلمات النّظم متناسبة ليس فيها ما يُثقل على النّطق عند اجتماعها، وهو ما تحدّث عنه البلاغيون في باب التّنافر عند كلامهم على فصاحة الكلام وخلوصه من ضعف التّأليف وتنافر الكلمات.

الانسجام: هو أن يأتي كلام المتكلّم شعرا من غير أن يقصد إليه وهو يدلّ على فور الطّبع والغريزة.

إيجاز الحذف: ما يحذف منه المفردة والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف ولا يكون إلّا

فيما زاد معناه على لفظه.

براعة التّخلص: هو التّخلص وحسن التّخلص، ويراد به حسن الانتقال من غرض إلى آخر.

البلاغة: الانتهاء والوصول، وقيل هي الإيجاز: أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ، وقيل البليغ، من يحوك الكلام على حسب المعاني، ويخيط الألفاظ على قدود المعاني.

البيان: ما يبين به الشّيء من الدّلالة وغيرها، وهنا من عرّفه قديما بأن : يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزاك وتخرجه عن الشّركة ولا تستعين عليه بالفكرة.

التّأليف: هو الائتلاف والتّلفيق والتّناسب والتّوفيق ومراعاة النّظير، ومن مراعاة النّظير ما يسميه بعضهم"تشابه الأطراف" وهو أن يختم الكلام بما يناسب أوّله في المعنى.

التّجريد: جرّد الشيء قشّره: وهو من الأساليب العربية القديمة.

التّخلّص: هو الانفكاك من الشّيء، وخلص الشّيء، إذا كان قد نشب ثمّ نجا وسلم. وهو براعة التّخلّص وحسن التّخلص.

التّضاد: ضدّ الشيء خلافه، والتّضاد هو التّطبيق والتّكافؤ والطّباق والمطابقة والمقاسمة، وقد ورد عند ابن الأثير في كتابه كفاية الطّالب: المطابقة هي عند الجمهور الجمع بين المعنى وضدّه، ومعناها أن يأتلف في اللّفظ ما يضاد المعنى، وكأنّ كلّ واحد منهما وافق الكلام فسمّي طباقا.

التّعقيد: العقد نقيض الحلّ، والتّعقيد من الأساليب غير المستحسنة، وقال العسكري: التّعقيد والاغلاق والتّقعير سواء، وهو استعمال الوحشي وشدّة تعليق الكلام بعضه ببعض حتّى يستبهم المعنى.

التّفسير: هو البيان والكشف، وهو في البلاغة التّصريح بعد الإبهام، وسمّاه ابن مالك وآخرون، التّبيين. وقد أدخله السّجلماسي في جنس التّوضيح.

التّكرار: هو الإطناب بالتّكرار.

التّكرير: كرّر الشيء أعاده مرّة بعد أخرى. قال ابن الأثير عن الإطناب: والّذي يحدّه إن يقال: هو زيادة اللّفظ عن المعنى لفائدة.

التّناسب: ناسبه شركه في نسبه، المناسبة: المشاكلة. والتناسب في الألفاظ أن تروغ معنى كريما فتلتمس له لفظا كريما، ومنه تناسب الأبيات: وهو أن تكون الأبيات أو أشطرها متناسبة متناسقة حسنة التّأليف. وتناسب الأطراف: أن يبتدئ المتكلّم كلامه بمعنى ويختمه بما يناسب ذلك المعنى.

التّوارد: هو أن يقول الشّاعر بيتا فيقوله آخر من غير أن يسمعه.

التّوليد: هو أن يستخرج الشّاعر معنى من معنى شاعر آخر تقدّمه أو يزيد فيه زيادة فلذلك يسمّى التّوليد وليس باختراع لما فيه من الاقتداء بغيره.

حسن الإتّباع: وهذا النّوع من الأخذ أو السّرقات الجيّدة، وهو أن يأتي المتكلّم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن اتّباعه فيه بحيث بوجه من وجوه الزّيادات الّتي وجب للمتأخّر استحقاق معنى المتقدّم.

حسن الأخذ: يتصّل هذا النّوع بالسّرقات، وهي مسألة لابدّ منها لأنّ اللّاحق يتأثّر بالسّابق. ولكن إذا أخذ معاني غيره عليه أن يكسوها ألفاظا من عنده ويعرضها في تأليف ومعرض حسن.

حسن التّأليف: يزيد المعنى وضوحا وشرحا ومع سوء التّأليف ورداءة الرّصف والتّركيب شعبة من التّعميّة، فإذا كان المعنى سبيّا ورصف الكلام رديّا لم يوجد له قبول ولم تظهر عليه طلاوة.

السّبك: هو أن يتعلّق كلمات البيت بعضها ببعض من أولّه إلى آخره.

السّرقة: من المواضيع الّتي عالجها النّقاد والبلاغيون قديما بعد أن تفطّنوا إلى قضية التّجديد والتّقليد في الشّعر، وفرّقوا بين الابتداع والإتّباع ووضعوا لذلك قواعد وأصولا .

الفصاحة: هي خلوص الكلام من التّعقيد، ومنهم من جعلها في المعاني وآخرون حصروها في فصاحة الألفاظ. وفيها قسمان: فصاحة المفرد وفصاحة المركّب.ذ

الفصل والوصل: الوصل خلاف الفصل، اتّصل الشيء بالشيء: لم ينقطع. والفصل في البلاغة أو الكلام ترك عطف بعض الجمل عل بعض. فترك العطف يكون إمّا للاتّصال إلى الغاية، أو الانفصال إلى غاية.

مراعاة مقتضى الحال: هي من بين المسائل الّتي استحوذت على كبير الاهتمام لدى البلاغيين بداية بالجاحظ وحتّى القرن العاشر الهجري. قد جاء عن عبد الله بن مسعود: حدّث النّاس ما مدحوك بأبصارهم وأذنوا لك بأسماعهم، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك.

النّظم: التّأليف، ومن النّظم ما يتحد في الوضع ويدقّ فيه الصّنع وذلك أن تتخذ أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتدّ ارتباط ثان بأوّل.

2-مصطلحات ألسنيّة نصيّة:

الاتساق:

Cohésion

هو تلك العلاقات المنطقية(النحوية) التي تحصل بين الكلمات والجمل والعبارات داخل النص الواحد، مساهمة بذلك في تماسكه والتحام أجزائه.

الاتساق المعجمي: Lexical cohésion

ويكون بارتباط عنصر بعنصر آخر في النص من خلال علاقة الظهور المشتركة والمتكررة، فالاتساق المعجمي هو ربط يتم على المستوى المعجمي، فمصطلحه مأخوذ من الوظيفة الّتي يقوم بها.

الاستبدال: Substitution

يتمثل الاستبدال – كوسيلة من وسائل الاتساق- في تعويض عنصر لغوي بعنصر آخر.

الاستبدال الاسمي: Nominal substitution

وتعبر عنه الكلمات التالية (واحد، نفس، ذات، آخر...الخ) ويكون في الانجليزية بالكلمات (one, ones , same).

الاستبدال الفعلي: Verbal substitution

ويعبر عنه بالفعل البديل/الكنائي (فعل)، ويقابل في الانجليزية الفعل(do)، حيث يأتي إضمارا لفعل أو حدث معين أو عبارة فعلية، ليحافظ على استمرارية محتوى الفعل/ العبارة اللفظية الأكثر تحديدا.

الاستبدال الجملي: Causal substitution

ويكون بتعويض جملة بمفردة من المفردات مثل: كذلك، أيضا، لا، نعم، أجل.

الإحالة:

Référence

هي علاقة قائمة بين الأسماء والمسميات، فهي تعني العملية الّتي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على لفظة متقدمة عليها، فالعناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكفي بذاتها من حيث التأويل.

الإخبارية أو الإعلامية:

Normativité

تمثل الإعلامية أحد معايير النّصية، وممّا لا شكّ فيه أنّ كل نص يحوي قدرا من المعلومات، وتختلف درجة الإعلامية من نص إلى آخر فالواضح الجلي أنها تحكمها نوعية النّصوص.

الانسجام:

Cohérence

ليس شيئا معطى أو موجودا في الخطاب، ينبغي البحث عنه للعثور عليه وإنّما هو شيء يبنى وفق ما يؤهل المتلقي لأن يكشف بعد الانسجام في واقع الخطاب أو النص بعبارة أدق ليس هناك نص منسجم في ذاته أو غير منسجم في ذاته باستقلال عن المتلقي. فهذا يعني أنّ الاتساق يُدرس على المستوى السطحي، في حين يختص الانسجام بالمستوى العميق للنص.

البنى العليا:

Superstructures

هي نوع من المخطط المجرد الذي يحدّد النظام الكلي لنّص ما.

البنى الصغرى : Microstructures

هي أبنية المتتاليات والأجزاء الجملية التي يتكون منها النص.

التدرج: La progression

هو ما من شأنه أن يجعل القارئ يحس أن للنص مسارا معينا، وأنه يتجه غاية محددة. ويجعله يتوقع في مرحلة ما من مراحل النّص ما سيأتي بعدها.

الترابط: Connexion

وهو أن يحتوي النّص على ترابط دلالي بين الجمل، ويعني هذا أنّه توجد علاقة بين معاني الكلمات الواردة في الجمل تكسبها صفة التتابع، كما يشترط أن يكون هناك نوع من التطابق الإحالي أي أن يكون نفس الموضوع واردا في طرفي الجملة، كما يُستلزم ترابط الوقائع مع مراعاة الترتيب الزمني للأحداث التي تجري داخل الجملة الواحدة، أو النص بأكمله.

ترتيب الخطاب:

discoure

ويعني هذا أنّ الخطاب يحتوي على وقائع أو أحداث، ولزاما على الكاتب / المؤلف أن يخرج هذه الوقائع والأحداث في صورة متناسقة.

التضام: Collocation

فهو ورودزوجين من الكلمات مرتبطة بعلاقة ما.

التكرار: Réitération

يتطلب إعادة عنصر معجمي أو مرادف له أو شبه مرادف.

التناص:

Intertextualité

في فضاء النص تتقاطع أقوال عديدة مأخوذة من نصوص أخرى، مما يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه. أو هو تعالق نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة.

الحذف: Ellipse

ويتم بحذف كلمة واحدة أو أكثر من جملة دون الإضرار بالاتصال اللغوي مع وجود قرينة تبين المحذوف.

الخطاب التام والخطاب الناقص: Intégral discoure/Incomplet discoure

في نظر "فان ديك" أنّه لا يوجد خطاب ذلك أنّ الوقائع المشكلة للخطاب والّتي تصف مقاما ما غير قابلة للحصر، وعليه فالمعلومات الواردة في النّص تخضع لعملية انتقاء، فنحن لا نجد فيه إلاّ المعلومات الضرورية والّتي يريد الكاتب إظهارها، وفي نظره الخطاب التام هو الخطاب الصريح، والخطاب الناقص هو الخطاب الضمني.

القصدية:

Intentionnalité

يتضمن موقف منشئ النص من كونه صورة اللغة، قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام، وأنّ مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها.

لسانيات النص: Linguistique textuelle

هو فرع من فروع علم اللغة الحديث، يدرس النصوص المنطوقة أو المكتوبة على السواء، و هذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد.

معايير النصية: Norme de textualité

مجموعة الوسائل اللغوية وغير اللغوية والتي تخلق النصيّة داخل النصوص، بحيث تساهم هذه الوسائل في بناء وحدته الشاملة، وهي كما عدّها "دي بوجراند ودرسلر": الاتساق، الانسجام، القصدية، المقامية، المقبولية، الإعلامية، التناص.

المقامية:

Situationalité

فدراسة النص لن تكون كافية بالوقوف عند بنيته النحوية ، أو الدلالية الداخلية، بل لا بدّ من دراسته على مستوى الخطاب، وهذا بالاهتمام ببنية السياق والعلاقات بينها وبين النص.

المقبولية:

Acceptabilité

يتضمن موقف مستقبل النّص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام. وهي تخضع لقواعد ذات صلة بالمقام أو للخصائص النّفسيّة للمتكلّم.

موضوع الخطاب: **Objet de discoure**

أن يكون للنّص فكرة عامة تدور حولها الوقائع؛ «هو ما يدور حوله الخطاب، أو ما يقوله، أو ما يقدمه. إنّ قدرة الناس على تذكر عناصر أكثر من غيرها، قد يكون دليلا على أنّ ما نحمله في رؤوسنا بعد قراءة النّص هي تلك العناصر الّتي تمثل موضوع الخطاب.

النص: **Texte**

سلسلة لسانية منطوقة أو مكتوبة مكونة لوحدة تواصلية، أو هو وحدة لسانية كبرى تتكون من أجزاء مختلفة، تجمع بينها علاقات نحوية ودلالية، إضافة إلى أنّها تؤدي بعدها التواصلي.

النصية: **La textualité**

تعتبر النصية من أهم إسهامات علم لسانيات النّص، وذلك من خلال تحليل ما عرف بمعايير النّصية(Norme de textualité)، وهي تلك الوسائل والأدوات الّتي تجعل من النّص كلاّ موحدا متماسكا وبنية دالة لا تجميعا محضا بين الجمل تعوزها خاصية الترابط.

الوصل: **Jonction**

هو علاقة يرتبط بها عنصر لاحق بعنصر سابق، بطريقة منتظمة، فأدوات الربط أو الوصل-على اختلاف في الترجمة- هي وسيلة بناء لتفسير ما سيقدم في علاقته بما سبقه.

الوصل الإضافي: Additive jonction

يربط الأشياء الّتي لها نفس الحالة، فكل منهم صحيح في عالم النّص وغالبا ما يشار إليه بواسطة الأدوات (و، أيضا، كذلك، أو، أم).

الوصل الاستدراكي: Adversative jonction

ويتم بالربط بين الكلمات المتنافرة والأسماء المتعاكسة داخل النّص، ويكون بأدوات مثل: (لكنّ، مع ذلك، على الرغم من، على أية حال، من ناحية أخرى، في نفس الوقت)، ولكن الأداة الّتي تعبّر عن الوصل العكسي، في نظر هاليداي وحسن هي: لكن(Yet).

الوصل الزمني: jonction Temporal

هو عبارة عن علاقة تتابع زمني تحدث بين جملتين أو أكثر، وأبسط تعبير عن هذه العلاقة هي الأداة: ثمّ بالعربية وبالانجليزية(Then).

الوصل السببي: Causal jonction

هو ثالث نوع، ويمكننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر، ويعبر عنه من خلال الكلمات التالية: (لهذا، بهذا، لذلك، لأنّ).

ب-ملحق الأعلام

***- الجاحظ:**

هو أبو عثمان بن بحر الجاحظ، البصري، ولد (163هـ-780م) توفي(255هـ-869م)، من منظري المعتزلة ألّف أكثر من 350كتابا تصور جميع مظاهر نشاط المجتمع منها: كتاب الحيوان، البيان والتبيين، المحاسن والأضداد.

***- ابن المدبّر:-**

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيد الله ابن المدبر(195-279هـ)(811-893م)، وزير، من الكتاب المترسلين الشعراء. من أهل بغداد .تولى ولايات جليلة.

واستوزره المعتمد العباسي لما خرج من سامراء يريد مصر سنة 269 هـ .وتوفي ببغداد متقلداً ديوان الضياع للمعتضد.

***- القرطاجنّي:**

هو حازم ابن القاضي بن حسن بن خلف، شيخ البلاغة والأدب، يكنى أبو الحسن الأنصاري المغربي، ولد في قرطاجنة(608هـ-1211م)، ارتحل إلى مراكش بعد سنة 640هـ، وأقام بتونس حتّى وفاته 24رمضان684هـ، من مؤلفاته: المقصورة، منهاج البلغاء وسراج الأدباء.

***- الباقلاّني:**

القاضي **أبو بكر الباقلاني(** 338هـ 402هـ/950 م1013 – م)هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم القاضي أبو بكر الباقلاني البصري، الملقب بشيخ السنة، ولسان الأمة، المتكلم على مذهب أهل السنة والجماعة.من مؤلفاته: إعجاز القرآن،الرد على المعتزلة، الإنصاف وغيرها.

***- الجرجاني:**

أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(400 -471 هـ-1009/ 1078 م) نحوي وَمتكلم، وُلِد في جرجان لأسرةٍ رقيقة الحال، نشأ ولوعاً بالعلم، مُحبّاً للثقافة، فأقبل على الكتب يلتهمها، وخاصةً كتب النحو والأدب.

***- ابن طباطبا العلوي:**

أبو الحسن بن طباطبا محمد بن أحمد بن محمد الهاشمي القرشي) ت. 322 هـ / 934 م) عالم وشاعر وأديب ولد في أصبهان وتوفي فيها، له عيار الشعر والشعر والشعراء وغيرها.

***- قدامة بن جعفر:**

قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي أبو الفرج(ت 331هـ)، كان نصرانيا وأسلم على يد المكتفي بالله، من مشاهير البلغاء الفصحاء الذين يضرب بهم المثل في البلاغة، .

وقد استكمل بعد ابن المعتز تأسيس مباحث علم(البديع)، وحمل لوائه، وتوضيح معالمه، وتحديد نهجه.له نقد الشعر وصناعة الكتابة وغيرها.

***- أبو هلال العسكري:**

هو الحسن بن عبد الله العسكري ولد عام920 م، وتوفي عام (395هـ/1005م) . وكان شاعرا وأديبا له مؤلفات كثيرة، ويرجع نسبه إلى عسكر مكرم من كور الأهواز. من مؤلفاته:ديوان المعاني، الفروق في اللغة،الصناعتين،وغيرها

***- ابن الأثير:**

هو نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت637هـ): وزير، من العلماء الكتاب المترسلين مؤرخ عراقي. .ومن تآليفه " المثل السائر في أداب الكاتب والشاعر " و " كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب" .

***- المظفّر العلوي:**

هو المظفر بن الفضل بن يحي أبو علي العلوي، المتوفى نحو (656هـ)، من مؤلفاته: نضرة الإغريض في نصرة القريض.

***- ابن رشيق القيرواني:**

أبو علي الحسن بن رشيق المعروف بالقيرواني أحد الأفاضل البلغاء، له كتب عدة منها :كتاب العمدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعيوبه، وكتاب الأنموذج والرسائل الفائقة والنظم الجيد.ولد بالمسيلة بالجزائر ونشأ بها وتعلم هناك ، ثم ارتحل إلى القيروان سنة 406 هـ.ولد في بعض الأقوال سنة 390 هـ وأبوه مملوك رومي من موالي الأزد. وهناك تعلم ابن رشيق الأدب، وفيها قال الشعر، وأراد التزود منه وملاقاة أهله، فرحل إلى القيروان واشتهر بها ومدح صاحبها واتصل بخدمته، ولم يزل بها إلى أن فتح العرب القيروان ، فانتقل إلى جزيرة صقلية، وأقام بمازرة إلى أن توفي سنة 456 هـ.

***- ابن البنّاء المراكشي:**

أبو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المعروف بابن البناء المراكشي(654 هـ 721 - هـ1321 - 1256 / م)، عالم مغربي برز بصفة خاصة في الرياضيات والفلك والطب، وكان متفنن في علوم جمة، كالتنجيم، والعلوم الخفية. قضى أغلب فترات حياته بمراكش، وهو معاصر للدولة المرينية .أسس ابن البنا المراكشي مدرسة علمية مهمة في المغرب.

***- السّجلماسي:**

أبو محمد القاسم السجلماسي (ت. نحو 704 هـ / 1305 م)صاحب المنزع البديع.

***- ابن سنان الخفاجي:**

ابن سنان الخفاجي عاش بين(423 .466هـ/1032.1073م). وهو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، أبو محمد، ينتسب إلى بني خفاجة من بني حَزْن، وهم أولاد خفاجة بن عمرو بن عقيل، وهي قبيلة عربية تنتمي إلى عدنان. ولد في قلعة عزاز، وهي من القلاع المحيطة بمدينة حلب، وكان أبوه أحد وجهاء هذه القلعة.ومما وصل منها كتاب «سر الفصاحة» الذي ألفه سنة 454هـ.

***- السّكاكي:**

هو عالم بالعربية والأدب، من أهل خوارزم. هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السَّكَّاكي الخوارزمي الحنفي ولد سنة 555 هـ / 1169 م في خوارزم، وتوفى في قرية الكندي من قرى المالیع في سنة 626 هـ / 1229.

***- العلوي اليمني:**

يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلوي(669 - 705 هـ/1270. 1348م) **صاحب كتاب الطراز.ونهاية الوصول إلى علم الأصول وغيرها.**

***- ابن قتيبة:**

عاش ابن قتيبة في الفترة الممتدة بين عام (213هـ 15-رجب 276 هـ)أديب فقيه محدث مؤرخ عربي له العديد من المصنفات أشهرها عيون- الأخبار، وأدب الكاتب وغيرها. أخذ الحديث عن أئمته المشهودين وفي مقدمتهم إسحاق بن راهويهو

أخذ اللغة والنحو والقراءات على أبي حاتم السجستاني، وعن أبي الفضل الرياشي، كان عالما باللغة العربية والشعر وكثير الرواية عن الأصمعي.

***- القزويني:**

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، ولد بالموصل لكنه أصله من مدينة قزوين، (666 - 739 هـ = 1268 - 1338 م)هو كاتب ومؤلف عربي من مؤلفاته الإيضاح في علوم البلاغة، وهو يتحدث في هذا الكتاب عن نشأة علم البلاغة العربية.تلخيص المفتاح (في المعاني والبيان)الإيضاح في شرح التلخيص)وغيرها.

***- ابن أبي الأصبع المصري:**

عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري ابن أبي الإصبع (595 - 654 هـ = 1198 - 1256 م). له تصانيف حسنة، منها «بديع القرآن - ط» في أنواع البديع الواردة في الآيات الكريمة، و «تحرير التحبير » و «الخواطر السوانح في كشف أسرار الفواتح » وغيرها.

***- علي بن خلف الكاتب:**

هو أبو سعد علي بن محمد بن خلف النيرماني[- 414هـ/1023موقيل 428هـ.] ويُلقَّب بالكاتب، ويُشار إليه بابن خلف، وهو كاتب وشاعر من أصول فارسيَّة عاش في العصر العباسي. كان موظفاً في ديوان الإنشاء في الدولة البويهيَّة.من مؤلفاته: مواد البيان تحقيق حاتم صالح الضامن.

ببليوغرافيا البحث

القرآن الكريم: برواية حفص.

أ- المصادر:

*ابن الأثير، ضياء الدّين:

1- المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، قدّ و علّ: أحمد الحوفي، بدوي طبّانة، دار النّهضة، القاهرة، دط، دت.

2- كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، تح: نوري القيسي، حاتم الضّامن، هلال ناجي، من منشورات جامعة الموصل، مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث، العراق، دط، 1982.

3- الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: ابراهيم السامرائي،ط1985،3.

4- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، قدّمه: حسن جمد، أشرف عليه وراجعه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2005.

5- الباقلاني، أبو بكر، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

6- بن ثابت، حسّان،الدّيوان، شرح وضبط: عمر فاروق الطّباع، شركة دار الأرقم بن الأرقم، لبنان، 1993.

7- ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحي، قواعد الشّعر، تح: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط02، 1995.

8- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط07، 1998.

* الجرجاني، عبد القاهر:

9- أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني/ دار المدني، القاهرة/ جدّة، دط، دت.

10- دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط05، 2004.
11- الجرجاني، عليّ بن محمد السّيّد الشّريف، معجم التّعريفات، قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتّصوّف والنحو والصّرف والعروض والبلاغة، تح ودر: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت.
12- ابن جعفر، أبو الفرج قدامة، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، لبنان، دط، دت.
13- الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشّعراء، قراءة: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدّة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.
14- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، المجلد01، دار الكتب العلمية، لبنان، ط02، 2003.
15- ابن جنّي، الخصائص، تح: عليّ النّجار، دار الهدى للنّشر، بيروت.
16- الحاتمي، أبو علي، الرّسالة الموضّحة في ذكر سرقات أبي الطيّب المتنبي وساقط شعره، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر/دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، 1965.
17- الحلبي، شهاب الدّين محمود، حسن التّوسل إلى صناعة التّرسل، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرّشيد للنشر، سلسلة كتب التّراث، وزارة الثّقافة والإعلام، العراق، 1979.
18- الخفاجي، ابن سنان، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 1982.
19- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء،ج12.المحقق: الأرنؤوط وآخرون.
20- الزبيدي، السيّد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيّد محمد محمود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 2007.
21- الزركلي، **خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت،ج04، ط05، 2002.**
22- الزمخشري، جار الله، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعارف، بيروت، 1982.

23- السجلماسي، القاسم أبو محمد، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح، علال الغازي، مطبعة النجاح الجديدة، ، 1980.

24- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط01،دت.

25- السيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت.

*-السّكاكي، أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عليّ:

26- - مفتاح العلوم، pdf، المطبعة اليمنيّة.

27- - مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط02، 1987.

28- الصفدي، ابن عبد الله، الوافي بالوفيات،تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت،ج12-13،ط2000.

29- عبد الرحمن، عفيف، **مُعجم الشعراء العباسيين** .جروس برس - طرابلس. دار صادر - بيروت. الطبعة الأولى – 2000.

30- ابن العبد، طرفة، الدّيوان، دار صادر، دار بيرون، 1961.

31- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تح: علي محمد التجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1986/ دار إحياء الكتب العربية، ط01، 1952..

32- العددي، ابن البناء المرّاكشي، الرّوض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بنشقرون، الرباط، دط، 1985.

33- العلوي، ابن طباطبا، عيار الشعر، تح: عباس عبد الستّار، مر: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط02، 2005.

34- العلوي، محمد بن أحمد بن طباطبا، تح وتع: طه الحاجري، وزغلول سلام، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دط، 1956.

35- العلوي، المظفّر بن الفضل، نضرة الإغريض في صناعة القريض، تح: نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، دط، دت.

36- العلوي اليمني، الإمام يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة بيروت، ط01، 2002.

37- ابن فارس، أحمد، الصّاحبي في فقه اللّغة، تح وتع: مصطفى الشّويمي، مؤسسة بدران للطّباعة والنّشر، بيروت، 1963.

38- فروخ، عمر ، **تاريخ الأدب العربي: من مطلع القرن الخامس الهجري إلى الفتح العثماني**. الجزء الثالث. دار العلم للملايين - بيروت. الطبعة الرابعة - 1981،

39- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، المجلد2.

*- القيرواني، أبي علي الحسن بن رشيق:

40- قراضة الذّهب في نقد أشعار العرب، تح: الشّاذلي بويحي، الشّركة التّونسيّة للتوزيع،دط، 1972.

41- العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، ونقده، تح: محمد محيّي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، سوريا، ط05، 1981.

42- ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، pdf، مكتبة المصطفى.

43- القزويني، جلال الدّين، الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة المصطفى Pdf.

44- الكاتب، علي بن خلف، موادّ البيان، تح: حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط01، 2003.

45- **كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنّى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ج07.**

46- الكفوي، أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط02، 1998.

47- المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتاب المصري/ اللبناني، القاهرة/ بيروت، ط02، 1979.

48- ابن المدبّر، إبراهيم، الرّسالة العذراء، تصحيح: زكي مبارك، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط01، 1931.

49- المصري، ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، الجمهوريّة العربية المتحدّة، دط، دت.

*-ابن منظور:

50- لسان العرب، المجلد13، ط03، 1994.

51- لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط01، 2000.

52- لسان العرب، دار المعارف، مصر.

53- الموصلي، موفق الدّين أبي البقاء بن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 2001.

ب- المراجع:

54- إبراهيم، خولة طالب، مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط02، 2006.

55- إبراهيم، زكريا، مشكلة البنية، مكتبة مصر ، القاهرة، دط، 1976.

56- الإبراهيم، موسى إبراهيم، المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التّشريع،شركة الشّهاب، الجزائر، 1989.

57- الأحمد، نهلة فيصل، التّفاعل النّصي التّناصية النظرية والمنهج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط01، 2010.

58- إبرير، بشير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2007.

59- الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، بيروت، دار الجيل، ط08، 1996.

60- إسماعيل، صلاح، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، دار قباء للنشر، القاهرة، 2007، pdf.

61- أبو أصبع، صالح خليل، نصوص تراثيّة في ضوء علم الاتصال الحديث، شركة آدام للنّشر والتّوزيع، 2000.

62- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط06، 1978.

63- أوكان، عمر، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، 2001.

64- آيت أوشان، علي، السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، دت.

*- البحيري، سعيد حسن:

65- علم لغة النّص، المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2004.

66- إسهامات أساسية في العلاقة بين النّص ونحو الدلالة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010.

67- دراسات لغوية تطبيقة في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999.

68- بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللّغة، دار المعارف، مصر، ط09، 1986.

69- البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

70- بقادر، عبد القادر، الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم دراسة لغوية أسلوبية، دار المعتز، الأردن، ط01، 2013.

71- بقشي، عبد القادر، التّناص في الخطاب النّقدي والبلاغي دراسة نظرية وتطبيقية، إفريقيا الشّرق، المغرب، دط، 2007.

72- جبر، محمد عبد الله، الضّمير في اللّغة العربيّة، دار المعارف، القاهرة، دط، 1980.

73- الجعافرة، ماجد ياسين، التّناص والتّلقي، دراسات في الشّعر العباسي، دار الكندي، الأردن، ط01، 2002.

74- الجندي، درويش، نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم،مكتبة نهضة مصر، الفجالة، دط، 1960.

75- حالطوم، أحمد، اللغة ليست عقلا: من خلال اللّسان العربي، دار الفكر اللّبناني، بيروت، دط، دت.

76- حسّاني، أحمد، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

77- حسّان، تمام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط04، 2003.

78- حسنين، صلاح، اللسانيات وعلم اللّغة المعاصر وعلاقته بالعلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر/ القاهرة/ الكويت، دط، 2008.

79- حنّا، سامي عيّاد، وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، دط، 1997.

80- أبو خرمة، عمر، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2004.

81- خطابي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب/ لبنان، ط2، 2006.

82- خضر، ناظم عودة، الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق، ط01،1997.

*- خليل، إبراهيم:

83- في اللسانيات ونحو النّص، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007.

84- الأسلوبية ونظرية النّص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دط، 1997.

85- خليل، حلمي، الكلمة- دراسة لغويّة معجميّة- دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط02، 1993.

86- الخمري، حسين، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف/ الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر/ لبنان، ط01، 2007.

87- الزّعبي، أحمد، التّناص نظريا وتطبيقيا، مكتبة الكتّاني، الأردن دط، دت.

88- الزناد، الأزهر، نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط01، 1993.

89- أبو زيد، نصر حامد، مفهوم النّص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثّقافي العربي، المغرب، ط06، 2005.

90- الزيدي، توفيق، مفهوم الأدبيّة في التّراث النّقدي، مطبعة سراس للنّشر، تونس، 1985.

91- ساسي، عمار، صناعة المصطلح في اللسان العربي، الأردن، عالم الكتب، ط1: 2012.

92- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، دط، دت.

93- سلام، محمد زغلول، تاريخ النقد والبلاغة من القرن الخامس إلى القرن العاشر هجري، منشأة المعارف للنشر، مصر، ط01، 2000.

94- السيّد، الحميد، دراسات في السانيات العربية، بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2004.
95- السيّد، شفيع، النّظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، ط01، 2006.
96- شاميّة، أحمد، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظريّة عبد القاهر الجرجاني اللّغويّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995.
97- الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسس نحو النص، المجلد01، جامعة منوبة، تونس، 2001.
98- شرفي، عبد الكريم، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01،2007.
99- بوشيخي، الشاهد، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط01، 1982.
100- الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف/الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر/لبنان، ط1، 2008.
101- صدقة، إبراهيم، النّص الأدبي في التّراث النّقدي والبلاغي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2011.
102- طحّان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط02، 1981.
103- بوطارن، محمد الهادي، ومجموعة من الباحثين، المصطلحات اللّسانية والبلاغيّة والأسلوبيّة، والشّعريّة، دار الكتاب الحديث، (دط)، 2008.
104- بني عامر، عاصم محمد أمين، ملامح حداثية في التراث النقدي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2005.
105- عبّاس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها –علم المعاني- ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط04، 1997.
*- العبد، محمد:
106- النّص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط01، 2005.

107- اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 1989.

108- ابن عبد الكريم، جمعان، إشكالات النّص، دراسة لسانيّة نصّيّة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت، ط1، 2009.

109- عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النّصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

*- عبد المطلب، محمد:

110- قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط1، 1995.

111- البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون/ الشّركة المصريّة للنشر، لونجمان، لبنان/ مصر، ط01، 1994.

112- عتيق، عبد العزيز، تاريخ النقد الأدبي عند العرب،دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت.

113-عتيق، عمر عبد الهادي، علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط01، 2012.

114-أبو العدوس، يوسف، الأسلوبية الرؤية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، ط01، 2007.

115-العزّاوي، نعمة رحيم، النّقد اللّغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السّابع هجري، منشورات وزارة الثّقافة، العراق، دط، 1978.

116-عفيفي، أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط01، 2001.

117-بن عمار، أحمد مدّاس، تحليل الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النّصية، تحولات الخطاب النقدي المعاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2006.

118-عمايرة، خليل أحمد، نحو اللّغة وتراكيبها – منهج وتطبيق-، عالم المعرفة، ط01، 1984.

119-العمري، حسين، الخطاب في نهج البلاغة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط01، 2010.

120-العمري، محمد، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب،1999.

121- عنّاني، محمد، المصطلحات الأدبية الحديثة، مكتبة لونجمان، القاهرة، دط، 1997.
122- عوض، يوسف نور، نظرية النقد الأدبي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997.
123- ابن عيّاد، محمّد، المقام في الأدب العربي، مطبعة السّفير الفنّي، تونس، دط، 2004.
*- عيّاشي ، منذر:
124- الكتابة الثّانية وفاتحة المتعة، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط01، 1998.
125- الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، سوريا، ط01، 2002.
126- مقالات في الأسلوبية، منشورات اتحاد كتّاب العرب، دمشق، ط01، 1990.
127- أبو غزالة، إلهام، علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النّص، تطبيقات لنظريّة روبرت ديبوجراند وفولفجانغ دريسلر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ط02، 1999.
128- غفيري، خديجة، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2012.
129- الغذامي، عبد الله، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، المركز الثقافي العربي، الغرب/ لبنان، ط06، 2006.
130- فرج، حسام أحمد، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، 2007.
*- فضل، صلاح:
131- النظرية البنائية في النّقد الأدبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط03، 1985.
132- بلاغة الخطاب وعلم النّص، الشّركة العالميّة للنّشر، لونجمان، ط01، 1996، ص247.
133- الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000.
134- قطوس، بسّام، مدخل إلى مناهج النّقد المعاصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط01، 2006.
135- بوقربة، الشيخ، الشعر وقضاياه عند ابن رشيق المسيلي، دار الأديب، وهران، دط، دت.
*- بوقرة، نعمان:

136- المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب، الم الكتب الحديث/ جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط01، 2009.

137- المصطلح اللساني، قراءة تأصيلية سياقية، دار جدارا للكتاب العالمي، الأردن، دط، دت.

138- محمد، عزة شبل، علم لغة النص بين النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، ط02، 2009 .

139- محمود، محمّد خليفة، التّوحد الإبداعي في نحو النّص، pdf.

140- مداس، أحمد، لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط01، 2007.

141- مرتاض، عبد الجليل، في عالم النص والقراءة، ديوان المطبوعات الجامعية2، الجزائر، 2007.

142- المسدّي، عبد السّلام، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ط03، دت.

143- مصلوح، سعد، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب الباحث عبد السلام هارون: مؤلفا ومعلما ومحققا، تحرير: وديعة طه النجم، عبده بدوي، كلية الآداب، 1990، الكويت.

144- مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، (دط)، 2000.

*- مفتاح، محمد:

145- تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، ، استراتيجية التناص، دار التنوير، بيروت، دط، 1985.

146- تحليل الخطاب الشّعري، استراتيجية التّناص، المركز الثّقافي العربي، المغرب/ لبنان، ط4، 2005.

147- المفاهيم معالم، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،ط1، 1999.

148- مكّاوي، خيرة، جماليّة التّلقي عند حازم القرطّاجنّي، دار أم الكتاب، مستغانم/الجزائر، ط01، 20017.

149- ملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط01، 2007.

150- النّجار، سلوى، جمالية العلاقات النّحوية في النّص الفنّي، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، دط، 2010.

151- النّجار، نادية رمضان، علم لغة النّص والأسلوب، مؤسسة حورس الدّوليّة، الاسكندريّة، دط، 2013.

152- نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، مصر، دط، دت.

153- وهابي، محمد، من النّص إلى التّناص، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط01، 2016 .

154- يوسف، أحمد، القراءة النسقية سلطة البنية ووهم المحايثة، الدار العربية للعلوم، لبنان، بيروت، ط01، 2007.

ج- المراجع المترجمة:

155- أيزر، فولفكانك، آفاق نقد استجابة القارئ، تر: أحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات، رقم 36، 1995.

*-بارث، رولان:

156- لذّة النّص، تر: فؤاد صفا، الحسين سبحان، دار توبقال، الغرب، ط01، 1988.

157- درس السيميولوجيا، تر: عبد السّلام بنعبد العالي، دار توبقال، المغرب، ط03، 1993.

158- فوضى اللغة، (seil)، 1984، تر: محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط01، 1998.

159- الأدب بلاغة، اللّغة والخطاب الأدبي، تر: سعيد الغانمي، المركز الثّقافي العربي، بيروت، 1993.

160- براون، ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي زليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، 1997.

161- جيرو، بيير، الأسلوب والأسلوبية، تر: منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاري للدراسات والترجمة والنشر، ط02، 1994.

162- دي بوجراند، روبرت، النّص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط01، 1988.

163- دي بوجراند، روبرت، وولفغانغ درسلر، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، دار الكاتب، ط01، 1992.

164- دي سوسير، فرديناند، دروس في الألسنية العامّة، تعريف: صالح القريمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، لبنان/ تونس، 1985.

165- راي، وليام، المعنى الأدبي من الظاهراتية إلى التفكيكية، تر: يوسف عزيز يوئيل، دار المأمون للطباعة والنشر، 1987.

166- ريفاتير، مايكل، معايير تحليل الأسلوب، تر: حميد الحميداني، منشورات دراسات سال، دار النّجاح الجديدة، البيضاء، ط01، 1993

*- ريكور، بول:

167- من النص إلى الفعل، تر: محمد برادة، حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ط01،2001.

168- من النص إلى الفعل، أبحاث في التأويل، تر: محمد برادة، وحسان بو رقية، دار الأمان، ط01، 2004.

169- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003.

170- سارتر، جان بول، ما الأدب؟ تر: محمد غنيمي هلال، بيروت، دار العودة، 1984.

171- شولز، روبرت، البنيوية في الأدب، تر: حنا عبود، اتحاد كتاب العرب، دمشق، دط، 1984.

172- غولدمان، لوسيان، وآخرون، البنيوية التكوينية والنقد الأدبي، تر: محمد سبيلا، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ط02، 1986.

*- فان ديك، تون:

173- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2000.

174- علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات، تر وتع: سعيد حسن بحيري، بيروت، ط1، 2001.

175- كزويل، ايديت، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، تر: جابر عصفور، بغداد، ط01، 1985.

176- هاينه منه، فولفجانغ، فيهنيجر، ديتر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالع بن شبيب العجمي، سلسلة اللغويات الجرمانية، جامعة الملك سعود، 1994.

177- هوي، ميشال، التّفاعل النّصي، مقدّمة لتحليل الخطاب المكتوب، تر: ناصر بن عبد الله بن غالي، pdf.

178- ياكبسون، رومان، الاتجاهات الأساسية في علم اللّغة، تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2002.

د-المجلّات والدوريات:

179- إبراهيم ، نبيلة، القارئ في النص (نظرية التأثير والاتصال)، مجلة فصول، ع1، 1984.

*- إبرير، بشير:

180- من لسانيات الجملة إلى علم النص، مجلة الموقف الأدبي، إصدار إتحاد كتاب العرب، بدمشق، ع401، 2004.

181- النّص الأدبي وتعدّد القراءات، مقال عن الأنترنيت.

182- البحيري، سعيد حسن، اتجاهات لغويّة معاصرة في تحليل النّص، مجلّة علامات، ج38، م10، ديسمبر2000.

183- حسّاني، أحمد، السّياق والتّأويل من الإشكاليّة الفيلولوجيّة إلى الإشكاليّة اللّسانيّة، مجلّة الموقف الأدبي، مجلّة أدبيّة شهريّة تصدر عن اتحاد كتّاب العرب، دمشق، العدد 395، آذار 2004.

184- داغار، شربل، التناص سبيلا، مجلة فصول، مج16، ع1، القاهرة، 1977.

185-رشيد، عمران، اللسانيات النّصية دواعي التأسيس والأهمية، موقع دراسات أدبية ونقدية، من الأنترنت، 2010/07/12.

186-صالح، عبد الرحمن الحاج، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع04، 1973-1974.

187-عزّام، محمد، التّناص في الشّعر، مجلّة الموقف الأدبي، مجلّة أدبيّة شهريّة، إصدار اتحاد الكتّاب العرب، ع368، كانون الأوّل2001.

188-قلايلية، العربي، أهميّة البلاغة والتّواصل في العاميّة التّعليمية، منشور.

189-كامل، وفاء محمد، البنيوية في اللّسانيات، مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطنيللثّقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلّد 26، ع02، أكتوبر.

190- لحميداني، حميد، مستويات التلقي، القصة القصيرة نموذجا، مجلة دراسات سميائية أدبية لسانية، عدد06، سنة 1992.

191-مصباح، محمد فتح الله، مفهوم السّرقة الشّعريّة عند ابن رشيق القيرواني، مقال عن الانترنيت.

*- مرتاض، عبد المالك:

192-الكتابة أم حوار النصوص؟ الموقف الأدبي.دمشق، اتحاد كتاب العرب، ع330/ 1998.

193-مدخل في قراءة البنيوية، مقال، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 333، كانون الثاني 1999.

هـ-الرّسائل الأكاديميّة:

194-أحمد، واضح، الخطاب التّداولي في المروث البلاغي العربي من القرن الثّالث إلى القرن السّابع الهجري، رسالة دكتوراة، إشراف: لزعر مختار، جامعة وهران، الجزائر، الموسم الجامعي: 2011-2012.

195-الزّهراني، مطير بن سعيد بن عطيّة، استقبال النّص عند الجاحظ، إشراف: محمد بن علي فرغلي الشّافعي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 2004.

196-بوزيد، صالحة، إشكاليّة القصديّة في الممارسة النّقديّة، رسالة ماجستير، إشراف: هواري بلقاسم، جامعة وهران، الموسم الجامعي: 2008-2009.

197-شاهين، عبد الخالق فرحان، أصول معايير النّصيّة، رسالة ماجستير، إشراف: عقيل عبد الزّهرة مبدر، جامعة الكوفة، العراق، 2012.

198-عيسى، حوريّة، الخطاب الأدبي في التّراث العربي بين تقنية التّبليغ وآليّة التّلقي، أطروحة دكتوراه، إشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد عزوز، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015-2016.

و- المراجع الأجنبية:

199- Bloomfield, Language, London, George- Allen and Unwin Ltd, Museum Street, 1967,.

200- De beaugrand, & Dersler, Introduction, to texte linguistics, London, 6ed, 1992.

201- Encyclopédie Universalisé, Paris, 1980.

202- Ferdinand De Saussure: Coure de linguistique Générale, Edition Talantinkit.

203- Halliday.M.A.K, & Hassan, cohesion in English, Longman, 1976, London.

204- Garlson, Dialogue games, Deride publishing company, London, 1982.

205- Kristiva(Julia), recherché pour une sémanalyse, editions, seuil, 1969.

206- Todorov, Ducrot, Dictionnaire Encyclopédique des science du langage, Editions du seuil, Paris ,1972 .

ز-المواقع الالكترونيّة:

207- موقع دراسات أدبيّة ونقديّة.

فهرست البحث

الإهداء

الشّكر

مقدمة.....أ-ذ

المدخل: لسانيات النّص ولسانيات الجملة تجاوز أم اشتمال

- تمهيد.
- مصطلحات ومفاهيم ألسنيّة.....5
- تعريف اللسان.....5
- تعريف الجملة.....11
- تعريف النّص.....21
- لسانيات النّص ولسانيات الجملة: تجاوز أم اشتمال..... 40

الفصل الأوّل: لسانيات النّص أقلمة المفاهيم

- تمهيد.
- لسانيات النّص: البدايات والتّدرّج.....51
- تعريف لسانيات النّص..... 51
- مصطلح لسانيات النّص بين الائتلاف والاختلاف..... 55
- نشأة لسانيات النّص..... 57
- ما قبل لسانيات النّص..... 67
- مباحث اللّسانيات النّصيّة الغربيّة.....85
- تعريف النّصيّة..... 85
- معايير النّصيّة.....88

1- الاتّساق.....89
2- الانسجام.....103
3- القصديّة.....109
4- المقبوليّة.....110
5- المقاميّة..... 112
6- الإعلاميّة.....114
7- التّناص.....116

الفصل الثّاني: بنيّة النّص في التّراث النّقدي العربي

- تمهيد.
- النّص: بين الفعلي والممكن..... 127
  - تجليات مفهوم النّص عند الجاحظ..... 128
  - حسن السّبك من مفهوم النّص عند ابن طباطبا العلوي.....132
  - محدّدات البنية النّصيّة عند قدامة والعسكري.....137
  - النّظم من قبيل المفهوم النصّي عند الباقلاني والجرجاني.....141
- بنية النّص بين التّركيب والتأليف عند ابن الأثير والعلوي وابن أبي الأصبع المصري:.....145
- الاتّساق: منظور تراثي.....153
- الانسجام: مرجعيّة الدّلالة التّراثيّة.....186

الفصل الثّالث: النّاص والمتلقّي في التّراث النّقدي العربي

- تمهيد.
- النّص: بين قصديّة المؤلّف والوعيّ بالمتلقّي.....206
  - تنظيرات القدامى لفعل القصديّة.....206

- الابتداءات وفعل القصديّة.....228
- المعنى المبهم وفعل القصديّة.....233
- المقبوليّة: منهج تأصيلي، وتجديد اصطلاحي.....239
- رعاية حال المخاطب.....240
- الفصاحة وتلقي النّص..... 250
- فاعليّة البلاغة في تقبّل النّص.....256
- التّقبل إزاء تركيب النّص..... 261
- الإعلاميّة: رؤى تراثيّة.....270
- الإبهام والغموض.....270
- الغرابة وتعمية المعنى..... 277
- المفاجأة..... 280

الفصل الرّابع: ثنائيّة المقام والتّناص في التّراث النّقدي العربي

- تمهيد.
- المقام وإنتاجيّة النّص..... 286
- السّياق الداخلي.....288
- السّياق الخارجي..... 297
- رعاية المقام تراثيا:

أ- مطابقة الكلام لمقتضى الحال.....299

ب- لكل مقام مقال..... 205

- سؤال التّناص والسّرقات الأدبيّة..... 220
- موقف النّقاد التّراثيين من قضيّة السّرقات الأدبيّة.....323

- السّرقات الأدبية ضمن أطر المدونة التّراثيّة.....331

1- إخفاء السّرقة وجهة نظر نقديّة..... 331

2- أشكال التّناص في التّراث.....338

- الخاتمة..... 350
- الملاحق..... 355
- **ببلوغرافيا البحث**..... 370
- **فهرست البحث**..... 387.

الملخّص باللّغة العربيّة:

لسانيات النّص فرع من فروع علم اللّغة ظهر في أواخر ستينات القرن الماضي، وكان قيامه استجابة لدعاوى بعض العلماء الّذين رأوا بأنّ الجملة لم تعد النموذج الأعلى الّذي يمكن من خلاله دراسة النّتاجات الإبداعيّة وغير الإبداعية. ولهذا صار النص الوحدة اللغوية الأكبر الّتي تستحق التّحليل.

ثمّ أنّ هذا العلم لم يهمل ما يتعلق بإنتاج النّص، فاهتم بالمبدع والمتلقي اهتمامه بالنّص في حدّ ذاته، وذلك من خلال ما سمّاه بعض علمائه بمعايير النّصيّة.

الترجمة الفرنسية

La linguistique textuelle est une branche de la linguistique qui a émergé à la fin des années ¨soixante¨ et répondait à la l'opinion de certains chercheurs qui considéraient que la phrase n'était plus le modèle le plus élève permettant d'étudier des textes créatifs et non-créatifs. C'est pourquoi le texte est devenu la plus grande unité linguistique digne d'analyse. Et puis cette science n'a pas négligé la production du texte, fascinée par l'intérêt du créateur et du destinataire pour le texte lui-même, et à travers ce que certains scientifiques ont appelé les normes textuelle.

الترجمة بالإنجليزية

Textuel linguistics is a branch of linguistics that emerged in the late sexties and responded to the opinion of some researchers who considered that the sentence was no longer the highest model for studying creative texts and non-creative. This is why the text has become the largest linguistic unit worthy of analisis. And then this science did not neglect the production of the text, fascinated by the interest of the creator and the recipient for the text itself, and through what some scientists have called the textual norms.